

المركز الديمقراطي العربي
برلين - ألمانيا

البحث العلمي واستراتيجيات التكوين ودوره في تحقيق التنمية الشاملة بالوطن العربي

إشراف وتنسيق:

د.حنان طرشان، جامعة باتنة1، الجزائر



وقائع اعمال المؤتمر
الدولي الافتراضي
أيام 06 – 07 /أغسطس-أوت



Democratic Arabic Center
Berlin - Germany

البحث العلمي واستراتيجيات التكوين ودوره في تحقيق التنمية الشاملة بالوطن العربي"



المركز الديمقراطي العربي ألمانيا – برلين

&

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي – حكومة الوحدة الوطنية – ليبيا
المركز الليبي للبحوث الاقتصادية العجيلات.- ليبيا









VR . 3383 – 6683 B

DEMOCRATIC ARABIC CENTER
Germany: Berlin
http://democraticac.de
TEL: 0049-CODE
030-89005468/030-898999419/030-57348845
MOBILTELEFON: 0049174274278717



كتاب وقائع المؤتمر العلمي الافتراضي:

البحث العلمي واستراتيجيات التكوين ودوره في تحقيق التنمية الشاملة بالوطن العربي

إشراف وتنسيق:

د.حنان طرشان، جامعة باتنة1، الجزائر



النـــاشر:

المركز الديمقراطي العربي

للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية

ألمانيا/برلين

Democratic Arabic Center

Berlin / Germany

المركز الديمقراطي العربي

للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية ألمانيا/برلين

Tel: 0049- GermanyCode

030-54884375

030-91499898

030-86450098

البريد الإلكتروني

book@democraticac.de

المركز الديمقراطي العربي-برلين-ألمانيا



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي – حكومة الوحدة الوطنية – ليبيا



المركز الليبي للبحوث الاقتصادية العجيلات-ليبيا



ينظمون المؤتمر الدولي الافتراضي الموسوم بـ:

البحث العلمي واستراتيجيات التكوين ودوره في تحقيق التنمية الشاملة بالوطن العربي

أيام 06و07 أغسطس2022

إقامة المؤتمر بواسطة تقنية التّحاضر المرئي عبر تطبيق Zoom

ملاحظة: المشاركة مجانا بدون رسوم

الرئاسة الشرفية:

أ. عمار شرعان، رئيس المركز العربي الديمقراطي-برلين-ألمانيا

أ.د. صالح عبد الله على هدية – وكيل وزارة التعليم العالي لشؤون البحث العلمي – ليبيا

أ.د. نصرالدين البشير العربي – مستشار أكاديمي بمكتب وكيل الوزارة لشؤون البحث العلمي – ليبيا

أ.د فيصل عبد العظيم العبدلي – مدير الهيئه الليبية للبحث العلمي – ليبيا

د. ابراهيم سالم انويجي – مستشار أكاديمي بمكتب وكيل الوزارة لشؤون البحث العلمي – ليبيا

رئاسة المؤتمر:

د. ناجية سليمان –المركز الديمقراطي العربي – ألمانيا – برلين

رئاسة اللجنة العلمية:

أ.د. رفيق سليمان – مدير عام – المركز الديمقراطي العربي – ألمانيا – برلين

مدير المؤتمر:

د. جواد الرباع-رئيس تحرير مجلة القانون الدستوري والعلوم الإدارية – ألمانيا – برلين

رئيس اللجنة التحضيرية:

د. أحمد بوهكو – رئيس تحرير المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية -ألمانيا.

التنسيق والنشر:

د.حنان طرشان – جامعة باتنة1 – الجزائر

رئيس اللجنة التنظيمية:

أ. كريم عايش – المدير الإداري – المركز الديمقراطي العربي – ألمانيا – برلين

مدير النشر:

د.ربيعة تمار- المركز الديمقراطي العربي، برلين، ألمانيا

أعضاء اللجنة العلمية:

د. رياض عثمان-الجامعة اللبنانية كلية الآداب-والمعهد العالي للدكتوراه – لبنان	د.ابراهيم فرج أبوشمالة-دكتوراه إدارة أعمال-فلسطين.
د.ناصر عبد الكريم على الغزواني-كلية الآداب -جامعة درنة– ليبيا	د. زعادي محمد جلول-جامعة اكلي محندا ولحاج-البويرة – الجزائر.
د. إقبال ناجي سعيد-رئيس قسم القانون كلية مزايا-جامعة بغداد-العراق	أ.م.د. حسن حسين زيدان-الارشاد النفسي والتوجيه التربوي-العراق
د.حنان طرشان – جامعة باتنة1 – الجزائر	د.ميثم العبيدي-جامعة الكاظم-العراق
د. فاتن محمد ريدان-باحثة وناقدة ومحكّمة في مجال السينما والسمعي البصري جامعة قرطاج-تونس	د. عبدالحفيظ أركيبي-المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين-كلميم وادنون
أ.م.د. ايناس مكي عبد نصار – كلية القانون – جامعة بابل-العراق	د.محمد هبول-معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير-المركز الجامعي عبدالحفيظ بوالصوت بميلة.
د.مجدي عبد الله فواز خصاونه-دكتوراه في التربية-الأردن	د. هشام بوخاري-جامعة محمد البشير الابراهيمي برج بوعريريج-الجزائر
د. علاء رزاك فاضل-مركز دراسات البصرة والخليج العربي-جامعة البصرة.	د.ابراهيم فرج أبوشمالة-دكتوراه إدارة أعمال-فلسطين.
د. زواويد لزهاري-جامعة غراية-الجزائر	د. شيماء عادل فاضل-كلية الإدارة الاقتصادية-الجامعة العراقية. العراق
د.أحمد عبد الحكيم شهاب-الجامعة الإسلامية غزة-فلسطين.	د. ربيعة تمار-المركز الديمقراطي العربي – ألمانيا – برلين
د. عالي حسن-جامعة مولاي طاهر سعيدة-الجزائر.	د. محمد أمين دعيش-جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2-الجزائر
د. رائد خضراوي-مسرح وفنون-تونس	د.محمد بلحسن-المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين-فاس-المغرب.
د. وفاء حبيش-كلية عنيزة – المملكة العربية السعودية	د. معن قاسم محمد الشايب-كلية الآداب والعلوم الإنسانية-جامعة طيبة
أ.م.د. عبد الغني الحاوري-جامعة صنعاء اليمن.	

كلمة رئيس المؤتمر

بسم الله الرحمن الرحيم

إنّ الوعي شرط لازم لتحقق الفعل، والوعي العلمي شرط لتحقق الفعل العلمي، وكلاهما لا يتوفر دون استيعاب للأساليب العلمية وتقنياتها، تقدمه مناهج البحث العلمي بوصفها موجهات وقواعد وإجراءات منظمة، تفيد الإنسان في تسخيره لما وهب الخالق مما أودعه الطّبيعة منذ خوله تعالى، وتنفعه في ضبط علاقته مع النفس والآخرين، فهما وممارسة عملية وإدارة للحاجات والمشاكل التي لازمت الإنسان وجودا.

من أجل ذلك، فإنّ دراسة مناهج البحث العلمي لم تعد بحاجة إلى التنبيه لضرورتها، من حيث أنها من لوازم إعداد القوة، خاصة بعد أن أكّدت دراسات المنظرين الاستراتيجيين وعلماء الدّراسات المستقبلية، إنّ المعرفة العلمية بوصفها قوة تقف إلى جانب القدرات العسكرية والقدرات الاقتصادية لتشكل الثالوث الذي يعد به هؤلاء، أنّ من يمتلكه بات يمتلك مصيره والآخرين، وإنّ تحفظنا على أنهم أهملوا المتغير السكاني في كيفه وليس في نوعه، كونه الفاعل الأبرز فيما يستشرفون، فمن يمتلك المعرفة العلمية، بامتلاكه وعيا وممارسة لأساليب-مناهج-البحث العلمي امتلك مصيره، من المجتمعات أو الدول، وطبعا أعضاءها أو مواطنيها، وما التوظيف الغاشم للقوة العسكرية والاقتصادية والسياسية الذي نشهده من قبل بعض الأطراف الدولية بالعدوان على الشعوب، غزوا عسكريا أم حصارا تكنولوجيا أم اقتصاديا: إلا شاهدا على أنّ القوة الغاشمة إنما هي معطى لضعف (غاشم) تعيشه المجتمعات التي تفتقر للمعرفة والإدارة العلمية.

في الختام وباسم رئاسة المؤتمر نشكر كلا من، المركز الديمقراطي العربي، رئيس وأعضاء اللجنة العلمية ورؤساء جلسات المؤتمر، رئيس وأعضاء اللجنة التحضيرية، الباحثين جميعا، الحضور والمتابعين، الزملاء في العلاقات العامة والفنيين القائمين على المؤتمر، وأخص بالدكر أ. كريم عايش.

ونسأل الله التوفيق

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

ديباجة المؤتمر:

البحث العلمي هو مجموعة من الجهود المنظمة التي يقوم بها الإنسان بإتباع أسلوبا علميا وفق قواعد محددة للوصول إلى المعرفة، به تكتشف الحقائق وتثبت وتفسر، وتزداد الثقافة والمعرفة، وتقدم رؤى مستقبلية. لذلك فهو الوسيلة الفاعلة لبناء الأمم وتطورها والارتقاء بمستويات الحياة المختلفة والهدف منه تنمية الأفكار لتحقيق الإبداع والابتكار، وهو من أهم مسؤوليات الجامعات والمراكز البحثية المختلفة، ولكن أحيانا تتعثر القيمة العلمية للبحوث ما يؤثر على نتائجها لعدم امتلاك الباحثين للخبرة والكفاءة في عملهم البحثي وبالتالي تتأثر نتائجها، ما يجعل من الضرورة الإلمام بكل متطلبات البحث العلمي، والعمل على تطويره والاستفادة من مخرجاته لتحقيق التنمية. خاصة في ظل الظروف الراهنة التي تعيشها الدول العربية وما يترتب عليها من عجز لإحداث نهضة وإصلاح عبر خطط استراتيجية مدروسة لأجل تحقيق التنمية. وليتحقق ذلك أقدمت الدول العربية على تقديم تسهيلات لإنشاء المراكز البحثية الخاصة المتعددة التخصصات والتشجيع على تسهيل وتعزيز التعاون بينها وبين الجامعات والمراكز البحثية لتحقيق نقلة في الإبداع والابتكار الذي يترتب عليه تحقيق التنمية.

وعليه يسعى هذا المؤتمر للبحث في كيف يساهم البحث العلمي في تحقيق التنمية بالدول العربية؟

أهداف المؤتمر:

يهدف المؤتمر لتحقيق الأتي:

- التعريف بالبحث العلمي وعلاقته بالتنمية.
- تسليط الضوء على البحث العلمي في العلوم العلمية والنظرية ودورهما في خدمة المجتمع.
- تحديد العقبات والتحديات التي تواجه البحث العلمي لتحقيق التنمية وكيفية التغلب عليها.
- الربط بين البحث العلمي واستراتيجيات التكوين بما يحقق التنمية.
- عرض نماذج عربية ودولية في مجال الشراكة العلمية بين الجامعات والمراكز البحثية والقطاع الخاص.
- تقديم رؤى مستقبلية لدور المؤسسات العلمية في تنمية الإبداع والابتكار لتحقيق التنمية.

محاور المؤتمر:

المحور الأول: الإطار النظري للبحث العلمي والابتكار

- ماهية البحث العلمي ومهاراته
- متطلبات البحث العلمي ومجالات استخدامه
- تطوير منهجية البحث العلمي واليات دعمه
- مفهوم الابتكار وأنواعه والعوامل المؤثرة فيه
- مساهمات البحث العلمي في تشجيع الابتكار

- الأطر القانونية التي تعزز البحث العلمي بالوطن العربي
- الفجوة بين البحث العلمي وتطبيقاته بالوطن العربي
- التحديات التي تواجه البحث العلمي بالوطن العربي

المحور الثاني: البحث العلمي في العلوم النظرية والعلمية ودورها في خدمة المجتمع.

- البحث العلمي في العلوم التربوية والاجتماعية
- البحث العلمي في العلوم اللغوية والشرعية
- البحث العلمي في العلوم السياسية
- البحث العلمي في العلوم الاقتصادية
- البحث العلمي في العلوم الطبية
- البحث العلمي في العلوم الإدارية
- البحث العلمي في العلوم المالية

المحور الثالث: البحث العلمي واستراتيجيات التعليم والتكوين (التدريب) لتحقيق التنمية

- تقنيات العمل والتعليم والتكوين في مجال (الهندسة المعمارية، الهندسة الالكترونية، الهندسة الحاسوبية، الإدارة، القضاء(
- تصميم البرامج التدريبية والتكوينية والتعليمية التي تساهم في تحقيق التنمية
- الاتجاهات الحديثة في إدارة الموارد البشرية بما يحقق التنمية
- أنظمة إدارة التعليم والتكوين (التدريب)
- طرق وإستراتيجيات التدريس والتعليم والتكوين (التدريب)
- قوانين جودة التكوين (التدريب) والتعليم والعمل.

المحور الرابع: البحث العلمي والنمو الاقتصادي

- العلاقة بين البحث العلمي والنمو الاقتصادي
- دور البحث العلمي كقوة دافعة نحو تحقيق التنمية الشاملة
- دور البحث العلمي والابتكار في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام
- المقترحات والرؤى المستقبلية لتطوير البحوث العلمية لتحقيق التنمية

المحور الخامس: الشراكة البحثية بالوطن العربي بين تعزيز التعاون في المؤسسات البحثية وتحقيق التنمية.

- البحث العلمي والتنمية البشرية
- العلاقة بين البحث العلمي والابتكار والشراكة البحثية
- قنوات الاتصال بين المؤسسات البحثية واليات تعزيزها
- الشراكة البحثية بين القطاع العام والقطاع الخاص لتحقيق التنمية

- الكفاءات المهاجرة ودورها في البحث العلمي محليا ودوليا

المحور السادس: البحث العلمي والتنمية الشاملة رؤية مستقبلية

- الاختراعات والإبداعات المشتركة بين المؤسسات البحثية والقطاع الخاص لتحقيق التنمية
- تجارب عالمية وعربية ناجحة للشراكة العلمية في البحث العلمي لتحقيق التنمية
- دور المؤسسات العلمية في تنمية الإبداع والابتكار رؤية مستقبلية.
- البحث العلمي وأهداف التنمية لتحقيق رؤى التنمية المستقبلية

فهرس المحتويات

طرق واستراتيجيّات التّدريس والتّعليم والتّكوين (التّدريب)

Methods and Strategies of Learning, Teaching and Training

ط.د. قاسم بلال عبّود/ المعهد العالي للدكتوراة في الحقوق والعلوم السّياسية والإداريّة والاقتصاديّة في الجامعة اللّبنانيّة/ لبنان

Dr. Kassem Bilal Abboud/ Doctoral School of Law, Political, Administrative and Economic Sciences in Lebanese University/ Lebanon

ملخّص الدّراسة:

لا شكّ أنّ الثّورة التّكنولوجيّة الّتي نشهدها أثّرت بشكلٍ كبيرٍ على مفاصل الحياة وطالَت كلّ المجالات الاقتصاديّة والاجتماعيّة والثّقافيّة وحتّى التّعليميّة. ومعه أصبحت الحاجة مُلِحّة إلى دراسة موضوع طرق واستراتيجيّات التّدريس والتّعليم والتّكوين واستعراض أنواعها ومواءمتها مع هذه التّطوّرات. وتبرز العلاقة الإيجابيّة بين هذه الاستراتيجيّات والطّرائق التّعليميّة من خلال تحقيقها لتنمية الإنسان. هذا الرّبط من شأنه أن يستدعي بذل الجهود من أجل تطويرها وتحسينها حتّى نصل إلى بيتِ قصيدِ كلّ ما تسعى إليه العلوم المختلفة من تطوير حياة الإنسان وتقدُّمها. ويمكن القول أنّ الطّرائق والاستراتيجيّات التّعليميّة هي فنٌّ يقوم المعلّم بنحته ليخرجه في قالب يناسب أقطاب العمليّة التّعلّميّة-التّعليميّة. كما أنّه كلّما كانت الطّريقة أو الاستراتيجيّة ملائمة للهدف التّعليمي، كلّما كان إيصال الفكرة أسهل لناحية الفهم وأوضح لناحية النّتيجة وأشمل لناحية مراعاته لمختلف المستويات العلميّة، الفكريّة، والثّقافيّة للفئات المستهدَفة.

Abstract:

There is no doubt that the technological revolution which we are witnessing has affected deeply on the life and impacted on the economical, social, cultural and educational fields. Hence, there is a necessity to study the topic of methods and strategies of learning, teaching and training and to show their types and adjust them with these evolutions. Also, the positive relationship between these strategies and the educational methods appears through achieving the development of human being. This relationship calls for making efforts in order to improve and ameliorate the development of human being so as to reach the aim of different sciences' meanings. Moreover, we can say that the educational strategies and methods are an art which is made by the teacher who produces it in a fit shape for the parts of educational operation. As well, whenever the method or strategy is appropriate for the educational objective, delivering the idea is easier in terms of understanding, clearer in terms of giving results and more comprehensive in terms of taking into account the various levels of scientific, intellectual and cultural levels of the target groups

مقدمة:

لا شكّ أنّ الثّورة التّكنولوجيّة الّتي نشهدها أثّرت بشكلٍ كبيرٍ على مفاصل الحياة وطالَت كلّ المجالات الاقتصاديّة والاجتماعيّة والثّقافيّة وحتّى التّعليميّة، فأصبح الأدب الإلكتروني والتّجارة الإلكترونيّة والفنّ الرّقمي تعابير مألوفة لدى أذهان الكثيرين، ومعها أصبح من الواجب البحث في موضوع الطّرائق والاستراتيجيّات التّعليميّة ومحاولة مواءَمتها مع هذه التّطوّرات الحاصلة.

ويخلط الكثير من النّاس بين مفهومي التّدريس والتّعليم والتّدريب، فالتّعليم هو العطاء من جانبٍ واحدٍ، بحيث يقدّم المعلّم للمتعلّم معلومات يعرفها وحدَه دون سواه، وبذلك يكون المتعلّم سلبيًّا يتقبّل كلّ ما يعرض له دون التّشكيك أو المشاركة في أيّ شيء. في حين أنّ التّدريس يعني عمليّة الأخذ والعطاء أو الحوار والتّفاعل بهدف بلوغ الحقيقة عن طريق المشاركة وليس تلقين هذه الحقيقة فقط. وبهذا يمكن القول أنّ التّدريس أشمل من التّعليم[1]. أمّا التّدريب فيُعرَّف أنّه نشاط مخطّط يرمي إلى إحداث تغيّرات في الفرد والجماعة الّتي يتمّ تدريبها، تتناول معلوماتهم، أداءهم، سلوكهم واتّجاهاتهم، ممّا يجعلهم لائقين لشغل وظائفهم بكفاءة وإنتاجيّة عالية[2].

أهمّيّة الدّراسة:

تبرز أهمّيّة التّعرّف على طرق واستراتيجيّات التّدريس والتّعليم والتّكوين (التّدريب) في كونها موضوعًا جدليًّا تختصُّ به مختلف العلوم باعتبارها محورًا أساسيًّا لأيّ عمليّة تعليميّة أو تدريبيّة. بالإضافة إلى ذلك، فإنّ التّعرّف على أنواع هذه الطّرق والاستراتيجيّات يسمح بالتّنويع بها، الأمر الّذي يترك أثره على تنمية قدرات المعلّم والتّلميذ في آنٍ واحد.

مشكلة الدّراسة:

التّعليم والتّدريس والتّدريب، قبل اعتبارهم أنشطة تربويّة، هم سلوكٌ نابعٌ من الفرد لتحقيق هدف شخصي أو جماعي، يسعى من خلاله المعلّم أو المدّرس أو المدّرب إلى تحقيق التّنمية الفرديّة أو المجتمعيّة[3]. ويرتبط هذا السّلوك بعدّة قوانين ومحدّدات وطرائق واستراتيجيّات تسعى إلى دراسة السّلوك الإنساني بطريقة علميّة وموضوعيّة بهدف التّحكّم فيه والتّنبّؤ بما سيكون عليه مستقبلًا. بالتّالي، تبرز إشكاليّة البحث هنا حول ماهيّة وأنواع الطّرائق والاستراتيجيّات التّعليميّة.

وما يلفت الانتباه، هو استعمال مفردات الطّرائق والاستراتيجيّات التّعليميّة، بالرّغم من أنّهما يصبّان في نفس الهدف والغاية في تنمية الإنسان وتطويره، ما يطرح التّساؤل حول مفهوم كلٍّ من الاستراتيجية والطريقة التعليميّة والفرق بينهما؛ هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى، يُطرَح التّساؤل حول الجدليّات الّتي تتأتّى عن هذه الطرائق والاستراتيجيّات والمتطلّبات الّتي تتفرّع منها.

---

[1] أحمد أبو هلال، **تحليل عملية التّدريس**، مكتبة النهضة الإسلامية، عمان، الأردن، 1979، ص 9.

[2] شريف سلطان، **الاتجاهات المعاصرة في التدريب أثناء الخدمة**، الطبعة الأولى، دار العلوم للطبع والنشر، الرياض، 1983، ص 14.

[3] عبد الكريم قريشي، "مرتكزات التّدريس الجيد"، مجلة الآداب واللغات الصادرة عن جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد الخامس، الجزائر، 2006، ص 284.

بالإضافة إلى أنّ الفرق بين الاستراتيجيّات والطّرائق التعليميّة يستتبع تعدُّدًا وتنوّعًا في أنواع كلٍّ منها. هذا التّنوّع يطرح التّساؤل حول أبرز أنواع الاستراتيجيات والطّرائق التعليميّة وما يحكمها من خصائص وما ينتج عنها من إيجابيّات وسلبيّات.

تقسيم الدّراسة:

من هنا، ترتسم ملامح هذا البحث ضمن تقسيمٍ ثنائي يندرج في خباياه فصل أوّل يتناول ماهيّة الطّرائق والاستراتيجيّات التّعليميّة **(الفصل الأوّل)**، وفصلٌ ثانٍ يتطرّق إلى أبرز أنواع الاستراتيجيّات والطرائق التّعليميّة **(الفصل الثّاني)**.

الفصل الأوّل: ماهيّة الطرائق والاستراتيجيّات التّعليميّة

لا بدّ من الإشارة بدايةً إلى العلاقة الإيجابيّة بين الاستراتيجيّات والطّرائق التعليميّة وتحقيق تنمية الإنسان. هذا الربط من شأنه أن يُبرز الأهميّة الكبرى للاستراتيجيّات والطرائق ويستدعي بذل الجهود من أجل تطويرها وتحسينها حتّى نصل إلى بيتِ قصيدِ كلّ ما تسعى إليه العلوم المختلفة من تنمية حياة الإنسان وتقدُّمها.

وغنيٌّ عن البيان أنّ الطرائق والاستراتيجيات التعليميّة تؤدّي إلى تحسين نوعيّة التّعليم داخل أي مجتمع. هذا التّعليم بالإضافة إلى أنّه بنشره المعرفة والثّقافة والأخلاق والقواعد السّلوكيّة بين أفراد المجتمع يوحّده ويجعل أفراده يشتركون في الرّؤية ذاتها، ما يؤدّي إلى نهوضه وتنميته على أسسٍ علميّة وعقلانيّة، فهو يساهم في توطيد الحياة الديمقراطيّة وترسيخ مبادئها ويؤسّس للعدالة الاجتماعيّة بين أبناء المجتمع، الوطن والعالم الواحد.

ومن أجل فهم الطرائق والاستراتيجيّات التّعليمية، يقتضي أوّلًا التّطرُّق إلى مفهومها وتبيان الجدليّات الّتي تنتج عنها **(المبحث الأوّل)**، ومن ثمّ مناقشة المتطلّبات الشّخصيّة والموضوعيّة تجاه هذه الطرائق والاستراتيجيات **(المبحث الثّاني)**.

المبحث الأوّل: الطّرائق والاستراتيجيّات التّعليميّة بين المفهوم والجدليّات

يخلط الكثير من المعلّمين بين مفهومي الطريقة والاستراتيجية التّعليميّة، مع العلم أنَّ كلَّ مفهومٍ متمايزٌ عن الآخر من حيث المعنى والخصائص والأهداف التي يتوخّاها. بالمقابل، تتكشَّف عن استخدام الطّرائق والاستراتيجيّات التّعليمية عدّة جدليّات تبرز الحاجة إلى استخدام هذه الطرائق والاستراتيجيّات في العمليّة التعليمية-التّعلُّمية. إذًا، ما هو مفهوم الطرائق والاستراتيجيّات التّعليميّة؟ وما هو الفرق بينهما؟ **(المطلب الأوّل)**، وما هي جدليّات الطرائق والاستراتيجيات التعليميّة؟ **(المطلب الثّاني)**.

المطلب الأوّل: مفهوم الطريقة والاستراتيجيّة التعليميّة

الطريقة التعليميّة اصطلاحًا تعني الكيفيّات الّتي تحقّق التأثُّر المطلوب في المتعلّم، بحيث تؤدّي إلى الأداة أو الوسيلة أو الكيفيّة الّتي يستخدمها المعلّم في توصيل محتوى المادّة للمتعلّم في أثناء قيامه بالعمليّة التعليميّة بصور وأشكال مختلفة، فهي وسيلة لنقل المعلومات إلى المتعلّم وإرشاده إليها والتّفاعل معه، وتتكوّن من مجموعة أساليب يتّخذها المدرِّس وتُعَدُّ من مكوّنات استراتيجيات التّدريس[1].

ويمكن تعريفها أيضًا، بأنّها عبارة عن جملة الإجراءات والأنشطة الّتي يقوم بها المعلِّم لتوصيل محتوى المادّة الدّراسيّة للمتعلِّم، وهي بالأساس عبارة عن توجّه فلسفي يتكوَّن من عدّة فرضيّات متّسقة مترابطة متعلّقة بطبيعة المادّة وتعليمها، وتبدو أثارها على ما يتعلّمه الطّلّاب[2].

أمّا استراتيجيّة التّعليم، فتُعرَّف بأنّها مجموعة منظَّمة من الأساليب (طرق التّدخّل والأشكال التّربويّة) والموارد (المادّيّة، البشريّة، البيئيّة، إلخ) الّتي يستخدمها المعلِّم بشكلٍ متعمَّد من أجل تحقيق أهداف التعلُّم. ويُقصد بطرق التدخُّل: العرض والتفاعل والاكتشاف. أمّا الصّيغ التربويّة فهي: المشروع والعمل الجماعي ودراسة الحالة ومجموعة المناقشة[3].

وبمعنى آخر، تعني الاستراتيجية كلّ ما يشمل عملية التدريس وطريقتها من تحرّكات المعلِّم داخل الصّفّ، وسلوكيّاته الصّادرة عنه بشكلٍ منتظم ومتدرّج، وتشمل أيضًا مهاراته التّعليمية مثل نشاطه ومدى تفاعله مع المادّة الدّراسيّة والطلبة (التّفاعل الصّفّي)، واستثماره للمساحة الصّفّيّة بالتّحرّك والشّرح مستخدمًا الوسائل التعليميّة المساعِدة[4].

كما أنّ استراتيجيّة التّعليم تحتوي على مكوِّنَين أساسيين، هما الطريقة Methodology والإجراء Procedure اللّذين يشكّلان معًا خطّةً كليّة لتدريس درس معيّن أو وحدة دراسيّة أو مقرَّر دراسي، وبالتّالي فإن الاستراتيجية تتكوّن أوّلًا من الأهداف التعليمية. ثانيًا، من الأفعال التي يقوم بها المعلّم وينظّمها ليسير وفقًا لها في تدريسه. ثالثًا، من الأمثلة والتدريبات المستخدمة للوصول إلى الهدف. رابعًا، من الجوّ التعليمي والتنظيم الصفّي للحصّة. وأخيرًا من استجابات التلاميذ الناتجة عن المثيرات الّتي ينظّمها المعلّم ويخطّط لها[5].

---

[1] محسن علي عطية، **الكافي في أساليب تدريس اللغة العربية**، الطبعة الأولى، دار الشروق للنشر والتّوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص 57.

[2] عبد الحميد شاهين، استراتيجيات التدريس المتقدمة، أطروحة أعدت لنيل الدبلوم الخاصة في التربية، كلية التربية بدمنهور، جامعة الإسكندرية، مصر، 2011، ص 25.

[3] DOCPLAYER, Une Définition De La Stratégie D'enseignement, P.1, https://docplayer .fr/35366762-Une-definition-de-la-strategie-d-enseignement.html, (accessed 24/04/ 2022), Tiré du livre de Gilles Chamberland, Louise Lavoie et Danielle Marquis Vingt formules pédagogiques, Sainte-Foy, Presses de l'Université du Québec, 1995.

[4] وليد الوهابي، استراتيجيات التّدريس الحديثة، وزارة التربية في دولة الكويت، 2018، ص 4، https://moe.edu.kw/teacher/documents/forms/allitems.aspx?rootfolder=/teacher/documents، تاريخ الزيارة: 2022/04/24.

[5] مصطفى عبد القوي، **التّدريس: مهاراته واستراتيجياته**، دون طبعة، دون دار نشر، 2007، ص 22.

بالتّالي، فإنّ الفرق بين الاستراتيجيّة والطّريقة في مجال التعليم والتدريس والتدريب هو أنّ الاستراتيجية أعمّ وأشمل من الطريقة لأنّها تقوم على عدّة طرق أو طريقة واحدة بحسب الأهداف المرجوّ تحقيقها من الاستراتيجية. أمّا الطريقة فتُختار لتحقيق هدف متكاملٍ من خلال موقفٍ تعليمي واحد[1]. وعليه، فإنّ الاستراتيجية هي الأشمل والأوسع، وإنّ الطريقة تمثّل جزءًا من الاستراتيجيّة[2].

المطلب الثّاني: جدليّات الطرائق والاستراتيجيّة التعليميّة

يمكن القول إنّ من أهمّ النتائج المترتّبة على استخدام استراتيجيّات التّعليم هو التّحوّل من التّعليم التّقليدي الّذي يقوم على الاستخدام الضّمني الموجَّه للاستراتيجيات، إلى التّعليم الحديث القائم على اعتبار التّلميذ أساس العمليّة التعليميّة. بالتّالي، تبرز الجدليّة في محاولة المواءمة بين الاستراتيجيّات والطرائق التعليمية النّابعة من ذات المتعلّم مع الهدف التّعليمي المنشود.

كما أنّه لا يوجد استراتيجيّة أو طريقة جيّدة في جَوهرها لأنّ المتعلّم بحاجة لِأَن يكتشف استراتيجيّته وطريقته الخاصّة. وأنّ افتراض بعض الدّراسات وجود طريقة أو استراتيجيّة مثاليّة أو جيّدة أمرٌ مشكوكٌ به. بالتّالي، إنّ اختلاف عناصر الموقف التعليمي ودخول متغيّرات كثيرة ومتنوّعة في عمليّة التّعلّم يوضّح عدم وجود طريقة أو استراتيجيّة من طرائق أو استراتيجيات التّدريس تُعدُّ الأفضل دائمًا، فالطريقة الّتي تلائم مادّة قد لا تلائم مادّة أخرى، والتي تلائِم مرحلة دراسيّة قد لا تلائم مرحلة دراسيّة أخرى، والّتي تستجيب لأهداف معيّنة قد لا تستجيب لأهداف أخرى[3]. من هنا، تتأرجح الطّرائق والاستراتيجيات التعليميّة بين مفهوم نسبيّ يتبدّل بتبدّل كلّ حالة ومفهوم مطلق يجري تعميمه على كل الحالات.

بالإضافة إلى أنّ اختيار الاستراتيجيّة وطريقة التّدريس والتعليم ليس بالمهمّة السّهلة بحيث يجب اختيار الاستراتيجيات أو الطّرائق بعناية من أجل المساهمة بشكلٍ أكثر في فاعليّة تعلُّم الطّلّاب. كما أنّه في أي وقتٍ يشارك فيه الطّلاب بنشاط في التّعلّم واستكشاف الأفكار الجديدة وفهم الطّبيعة المفاهيمية للنّظام، فَهُم يتعلّمون بطريقة أعمق وأكثر جدوًى لتطبيق تلك المعرفة وتلك المهارات في أجزاء أخرى من حياتهم[4]. بالتّالي، الجدليّة هنا تتركز في معرفة العلاقة بين استخدام الطرائق والاستراتيجيات التعليميّة وفاعليّتها في تعلّم الطّلّاب وتنميتهم.

---

[1] مصطفى عبد القوي، المرجع أعلاه، ص 23.

[2] صفوت هنداوي، استراتيجيات التدريس، كلية التربية في جامعة دمنهور، دون سنة نشر، ص 10، منشور على الموقع الإلكتروني الآتي: https://www.damanhour.edu.eg/pdf/edufac/، تاريخ الزيارة: 2022/4/23.

[3] عبد الحميد قايد، **رائد التّربية وأصول التّدريس**، دون طبعة، دار الكتاب، لبنان، 1984، ص 185.

[2] VIU, Teaching and Learning Strategies, https://ciel.viu.ca/sites/default/files/chapter7 _teaching_strategies_viu_tl_handbook.pdf, P.1, (accessed 24/04/2022).

المبحث الثّاني: المتطلّبات الّتي يجب مراعاتها عند اختيار الطرائق والاستراتيجيّات التعليميّة

يحكم اختيار الاستراتيجيّات والطّرائق التّعليميّة مجموعة من المتطلّبات الذّاتيّة والشّخصيّة. ويُقصد بالمتطلّبات الشّخصيّة الصّفات الّتي ترتبط بشخصيّة المعلِّم وتلازمه وتؤثّر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على المتعلِّم **(المطلب الأوّل)**. أمّا المتطلّبات الموضوعيّة، فهي مجموعة المعايير الّتي تحفّز نشاط المتعلّمين وفعاليّتهم، وتظهر الخطوات الّتي سوف يسير عليها بتفصيلٍ ووضوحٍ على أن تكون مرنة وقابلة للتّعديل عند الحاجة ومتّسقة مع أهداف الدّرس المحدّدة **(المطلب الثّاني)**.

المطلب الأوّل: المتطلّبات الشخصيّة الملقاة على عاتق المعلِّم

بادئ ذي بدء، نشير إلى أنّ الحديث عن واجبات ملقاة على عاتق المعلِّم تجاه الطرائق والاستراتيجيات التّعليمية، لا يمكن فصله عن حقيقة وجود بعض الصّفات التي يجب أن تتوفّر في شخص المعلّم وتؤدّي إلى نجاحه في عمليّة التعليم. كما أنّ توفّر هذه الصّفات من شأنه أن يجعل الطريق ممهّدا أمام المعلم لاستعمال الطرائق والاستراتيجيات التّعليميّة ولتقبُّل المتعلّمين لها. وعلى العكس، فعدم توفّر هذه الصّفات من شأنه أن يؤثّر على فعاليّة هذه الطرائق والاستراتيجيّات، وعندها يكون المعلم كالزّارع في أرضٍ لا نبات فيها.

وأبرز هذه الصّفات[1] أوّلًا، أن يكون المعلِّم متفهّمًا مع طلبته، عارفًا طبائعهم وخلفيّاتهم واستعداداتهم وميولهم. ثانيًا، أن يكون متمكّنًا من مادّته مُلِمًّا بها وما له صلة بها، عارفًا أفضل مصادر المعلومات المعنيّة. ثالثًا، أن تكون شخصيّته منشرح النّفس، واسع الصّدر وقوي الحجّة. رابعًا، أن يكون متمكّنًا من مهارات التّدريس بدءًا من التّخطيط والانتهاء بالتقييم والتّقويم. خامسًا، أن يحترم الوقت واستغلاله بما يصبُّ في خدمة أهداف الدّرس ولا يتجاوز وقت الدّرس أو الرّاحة. وأخيرًا، أن تكون لغته سليمة تتّسم بالسلاسة وتراعي الفروقات الفرديّة بين الطلبة.

يُضاف إلى ذلك، فلا بدّ من التّأكيد أوّلًا على أهمّيّة إعطاء الوقت الكافي من قبل المعلّم أو المدرّس أو المدرّب أثناء التّحضير للدرس لاختيار الاستراتيجيات الفعّالة الأنسب لعنوان الدّرس ووقت الحصّة وما يحب المتعلّم. ثانيًا، من المهمّ التّفكير جيّدًا أثناء تحضير الدّرس بالأسئلة الفعّالة والمحفِّزة الّتي سيتمّ طرحها والّتي تخدم الدّرس النّاشط لناحية أهدافه وطرائقه واستراتيجيّاته ووسائله وأساليبه. ثالثًا، أهميّة إثارة الفضوليّة العلميّة لدى المتعلّم والّتي تزيد من انجذابه وتفاعله واستفادته. وأخيرًا، من المهمّ جدًّا أن نفكِّر في الهدف من كلّ طريقة تعليميّة وكلّ نشاط وأهميّة ربطه بحياة المتعلّم لأنّ ربط التّعليم بالبيئة ضروري جدًّا ومؤثّر في فعاليّة التّعليم.

---

[1] محسن علي عطية، مرجع سابق، ص 65.

المطلب الثّاني: المتطلّبات الموضوعيّة للطّرائق والاستراتيجيّات التعليميّة

ترتبط جودة الطرائق والاستراتيجيّات التّعليميّة بمجموعة من الأسس الّتي ينبغي على المعلّمين والمدرّبين الركون إليها عند كلّ عمليّة تعليميّة، وأبرزها[1]:

أوّلًا، علم النّفس وذلك لأنّ هذا العلم هو الّذي يهتم بالسّلوك البشري ويبحث في مراحل النّموّ والميول والقابليّات وطرق التّفكير.

ثانيًا، طرق التّعلم وقوانينه، فقد بحثت هذه النّظريات والقوانين بالتّبصّر والتّعلّم بالتّجربة والخطأ، والتّعلم بالخبرة والتجربة، والتعلّم بالتمرين والتعلّم بالتأثير والاستعمال.

ثالثًا، مراعاة الطريقة أو الاستراتيجيّة لصحّة الطالب العقليّة والبدنية، ويشمل ذلك عدم التّخويف وتنمية الانضباط الذاتي وإيجاد رغبة للعمل بالتعاون.

رابعًا، مراعاة الطّريقة أو الاستراتيجية للأهداف التربوية والأهداف السّلوكية وكلّ ما يتعلّق بهما.

خامسًا، مراعاة الطّريقة أو الاستراتيجيّة لطبيعة مادّة الدّرس، وطبيعة المواضيع الدّراسيّة، إذ أنَّ طبيعة المادّة هي التي تحدِّد نوع الطريقة الملائمة لتدريسها، وكذلك طبيعة الموضوعات.

سادسًا، مراعاة الطّريقة أو الاستراتيجيّة لاستخدام الوسائل التعليميّة، ووسائل الايضاح، إذ أنَّ ذلك يساهم في أخذ الطّريقة لأسباب نجاحها.

سابعًا، قدرة الطريقة أو الاستراتيجيّة على التّكيّف والمرونة، أي أنَّ الطريقة الجيّدة هي الّتي يمكن أن تتّصِف بمرونة عالية، إذ يمكن تكييفها للموقف التّعليمي.

أخيرًا، مراعاة الطّريقة أو الاستراتيجيّة لمن يتولّى اتّباعها، بمعنى أن تهيّئ الطريقة المناخ المناسب لشخصيّة المدرّس أو المدرّب وإبداعه وابتكاره. فهذه الشخصيّة تتجلّى في الطريقة كما تتجلّى في أعمالٍ أخرى.

الفصل الثّاني: أنواع الاستراتيجيّات والطرائق التّعليميّة

يكثر الكلام عن الاستراتيجيّات والطّرائق التّعليميّة، وتتعدّد النّظريّات حول هذا الموضوع، لكن ما يوصل إلى النّتيجة المرجوّة في تنمية الإنسان وتطويره هو اقتران الكلام بالواقع العملي والنّظريّات بالتّطبيق.

---

[1] طه علي الدليمي، كامل محمود، **أساليب حديثة في تدريس قواعد اللغة العربية**، الطبعة الأولى، دار الشروق للنشر والتّوزيع، عمان، الأردن، 2004، ص 36.

من هنا، أصبح من الواجب استعراض أبرز الاستراتيجيّات التعليمية وتبيان خصائصها ودورها في تحسين العملية التعلُّمية-التّعليميّة (**المبحث الأوّل**)، والتّطرّق إلى أبرز الطرائق التّعليميّة الّتي يتم تصنيفها انطلاقًا من مجموعة خصائصَ مشتركة تجمع بينها (**المبحث الثّاني**).

المبحث الأوّل: أنواع استراتيجيّات التّعليم

بشكلٍ عام لا يمكن حصر الاستراتيجيّات التّعليميّة خصوصًا وأنّها تتطوّر مع تقدّم الزّمن. ويشكّل الدّور الّذي يقوم به المعلّم أو المتعلّم معيارًا أساسيًّا للتّفريق بين هذه الاستراتيجيّات، فنجد أوّلًا الاستراتيجيّات الّتي يكون المعلّم محورها كالخريطة الذّهنيّة Mind Map، القصّة Story، الحزّورة العلميّة Guessing Game، المحاضرة Lecturing، التّغذية الرّاجعة عبر الإشارات الضّوئيّة Feedback light، تقويم الأفكار عبر أسئلة القصّة Assessing ideas والخطّ الزّمني Timeline (**المطلب الأوّل**).

وثانيًا، الاستراتيجيّات الّتي يكون محورها المتعلّم كتمثيل الأدوار Roleplaying، التّصوّر-التّخيّل Visualization، التّعبير عن النّتاج Free expressing، كاروسل Carousel، ماذا أعرف؟ أتعجّب؟ ماذا تعلّمت؟ KWL، أنا أرى ...أنا أفكّر... أنا أتعجّب... I see...I think...I wonder، أفكّر لوحدي- أتشارك في التّفكير مع زميلي- أتشارك في التّفكير مع زملائي Think-Pair-Share، وجهة نظري: أنا مع، لماذا؟ / أنا ضدّ، لماذا؟ My point of view، أسئلة متبادلة يُجاب عنها بأسئلة Questions answered by questions، دراسة الحالة case study، التّرديد الإيجابي coral والقراءة والتّلخيص (شفهي أو خطّي) Reading & Summary (**المطلب الثّاني**).

المطلب الأوّل: الاستراتيجيّات الّتي يكون محورها المعلّم

سنحاول في هذا المطلب تسليط الضّوء على أبرز الاستراتيجيّات الّتي يكون محورها المعلّم وهي:

1- المحاضرة: تُعتبر المحاضرة من أقدم الطّرق نشأةً وأكثرها شيوعًا في مختلف المراحل التّعليميّة، وتعرف بأنّها عرض شفوي من قبل المعلّم للمعلومات والمهارات وأساليب التّفكير والقيم الّتي يُراد نقلها إلى المتعلّم، وبمساعدة بعض الوسائل التعليميّة البسيطة ومشاركة ضعيفة من المتعلّم[1].

وتَعتمد هذه الاستراتيجيّة على قيام المعلّم بإلقاء المعلومات على المتعلّمين مع استخدام اللّوح (السّبورة) في بعض الأحيان لتنظيم بعض الأفكار وتبسيطها، ويقف المتعلّم موقف المستمع الّذي يتوقّع في أيّ لحظة أن يُطلب منه إعادة أو تسميع أيّ جزء من المادّة. لذا، يُعدُّ المعلّم في هذه الاستراتيجيّة محور العمليّة التّعليميّة خصوصًا إذا ما تمّ التّركيز على إعداد الدّرس جيّدًا وتوضيح المحتوى العلمي بعيدًا عن نقله، تقسيم الدّرس إلى أجزاء وفقرات، استخدام

[1] فريق الجودة بمعيار التدريس والتعليم، استراتيجيات التدريس والتعلم والتقويم، جامعة جنوب الوادي، مصر، 2019، ص 8.

العديد من الأدوات التّعليميّة ومصادر التّعلّم، استخدام ما يلزم من وسائل، الابتعاد عن الإلقاء بنفس الطّريقة الطّويلة ولمدّة طويلة وقراءة استجابات المتعلّمين وردود أفعالهم والاستجابة لها[1].

2- الخريطة الذّهنيّة: إذا جلستَ مع نفسك تفكّر، ستجد أنّك تنتقل من فكرة إلى أخرى بسبب رابط موجود عندك. وقد تجد في النّهاية أنّك تفكّر في شيءٍ يبدو ظاهريًّا غير ذي علاقة بالنّقطة الأساسيّة الّتي بدأتَ منها. ولكن ما دمتَ قد انتقلتَ إلى الفكرة، فلا بدّ أنّ عقلك قد وجد طريقة ما لربطهما عبر أفكارٍ أخرى. هذا التّرابط مع الدّماغ والانتقال من فكرة إلى فكرة ضمن خريطة محدّدة، يمكننا إخراجه بقالب يُسمّى الخريطة الذهنيّة.

وتُعرف استراتيجيّة الخريطة الذّهنيّة بأنّها «تقنية رسوميّة قويّة تزوّدك بمفاتيح تساعدك على استخدام طاقة عقلك بتسخير أغلب مهارات العقل بكلمة، صورة، عدد، منطق، ألوان وإيقاع... في كلّ مرة، وأسلوب قوي يعطيك الحرّيّة المطلقة في استخدام طاقات عقلك»[2]. بالإضافة إلى أنّها تُحدّد ثلاثة أنواع رئيسيّة من الخرائط: رسم الخرائط الذّهنيّة، ورسم خرائط المفاهيم، ورسم خرائط الحجج والأدلّة. كلّ ذلك مع التّركيز على الأدوات البرمجيّة المستخدمة في عمل الخرائط[3].

يُضاف إلى ذلك، ترتكز الخريطة الذّهنيّة على مجموعة من الخطوات[4] أوّلها، اختيار مشكلة أو موضوع من أجل تلخيصه أو التّعرّف عليه. ثانيًا، استحضار المعلومات المتعلّقة بالموضوع المُراد كتابته. ثالثًا، البدء من المركز وتحديد الفكرة الرئيسيّة. رابعًا، تفريع هذه الفكرة إلى أكثر من فرع وكل فرع يتفرّع إلى فروع أدقّ. خامسًا، وضع كلمة مناسبة على كلّ فرع وتدلّ على الفكرة. سادسًا، يفضّل إضافة العبارات التّعزيزيّة عند الفروع ذات الفكرة الصّعبة. أخيرًا، مراجعة الخريطة وتحسينها وربط عناصرها بالرّسوم التّوضيحيّة والصّور إذا تطلّب الأمر.

المطلب الثّاني: الاستراتيجيّات الّتي يكون محورها المتعلّم

تعتبر استراتيجيّة كاروسل واستراتيجيّة التّعلّم القائمة على المشروعات من أبرز الاستراتيجيّات الّتي يكون محورها المتعلّم، وفيما يلي تفصيل هاتين الاستراتيجيّتَين:

---

(1) عبد الحميد شاهين، مرجع سابق، ص 30 – 31.

(3) Tony Buzan, The Ultimate Book of Mind Maps, Thorsons, London, 2012, P. 16.

(3) Martin Davies, Concept Mapping, Mind Mapping and Argument Mapping: What are the Differences and Do They Matter?, University of Melbourne, 2011, P. 4, https://www.researchgate.net/publication/225631292_Concept_Mapping_Mind_Mapping_and_Argument_Mapping_What_are_the_Differences_and_Do_They_Matter, (accessed 01/05/2022).

(4) Centre Learning Guide, Mind Mapping, The University of Adelaide, 2014, P. 1-2, https://www.adelaide.edu.au/writingcentre/sites/default/files/docs/learningguide-mindmapping.pdf, (accessed 01/05/2022).

1- كاروسل Carousel: تقنية كاروسل هي استراتيجيّة تُستخدم لمساعدة الطّلّاب على تعلّم معلومات جديدة أو مراجعة المعلومات الموجودة من خلال الحركة والتّفكير. تسهّل هذه الاستراتيجيّة تطوير المهارات الجماعيّة (العصف الذّهني والمناقشة وتوصيل المعلومات) وتعزّز التّعلّم النّشط داخل قاعة التّدريس.

وتُعرف استراتيجية كاروسل بأنّها عبارة عن فرصة تواصليّة وتفاعليّة للمتعلّمين من أجل النّهوض والتّحرّك في جميع أنحاء الغرفة بطريقة دائريّة (تمامًا كما قد تفعل الدوّامة الحقيقيّة)، والتّوقّف بشكل متقطّع للتّعليق أو المناقشة أو الردّ (شفهيًّا أو كتابيًّا) على العناوين والأسئلة الأفكار الّتي يطرحها المعلّم[1].

وقد تمّ نشر إستراتيجية Carousel لأوّل مرّة في الولايات المتّحدة الامريكيّة في 22 أبريل 1997 في جامعة مانهاتن من قبل الأكاديمي السّيّد سيلفور كاروسيل بحيث تضمّنت إمكانيّة كلّ شخص من توليد الكثير من الأفكار المتعلّقة بموضوع ما. كما أنّها توفّر فرصة للتّأكّد من أنّ الجميع على دراية بجميع الأفكار الّتي تمّ إنشاؤها لأنّها تعتمد على المجموعة لا على الفرد. وتتطلّب استراتيجيّة كاروسل من الطّلّاب الوصول إلى الخلفيّة المعرفيّة أو مراجعة ما تعلّموه من خلال التّفكير في الموضوعات الفرعيّة ضمن موضوعٍ أوسع. ويكون الغرض من ذلك تنشيط المعرفة المسبقة للطّلّاب بموضوع أو مواضيع من خلال الحركة والمحادثة في نفس الوقت[2].

ويمكن تنفيذ هذه الاستراتيجيّة من خلال الخطوات الآتية[3]: أوّلًا، يقوم المعلِّم بتعليق ورق تخطيط (لوحات الأسئلة) عددها ستّة على أركان الصّفّ، بحيث يكتب في كلّ ورقة سؤالًا واحدًا من الأسئلة التّالية: ما أهمّ شيءٍ تعلّمته في حصّة اليوم؟ ما أكثر شيء أعجبك في الحصّة؟ ما أقلّ شيء لفت انتباهك في الحصّة؟ ما الشّيء الّذي تعلّمته في الحصّة الّذي يساعدك على الحصص القادمة؟ ما هو الإنجاز الّذي حققته في هذه الحصّة؟

ثانيًا، يطلب المعلّم من كلّ مجموعة التّوجهَ إلى سؤالٍ معيّن، حيث يدوّن الإجابة ثمّ الرّجوع إلى المجموعة. ثالثًا، بعد ثلاث دقائق يدعو المعلّم الطلبة إلى التّحرّك إلى سؤالٍ آخر بحركة دائريّة بين المجموعات ويكرّرون الخطوات نفسها في الخطوة السّابقة مع تبديل دور المسجّل. رابعًا، يستمرّ الطّلبة في الحركة بين أركان الصّفّ حتّى يطلب منهم المعلّم الرّجوع إلى مقاعدهم. خامسًا، يطلب من كلّ مجموعة كتابة تقارير حول الأسئلة الّتي أجابوا عنها أو العبارات الّتي أكملوها.

---

(1) Rosa Alcalde Delgado, Carousel Activity Protocol, Education Consortium LLC, . https://www.uticaschools.org/site/handlers/filedownload.ashx?moduleinstanceid=273&dataid=286&FileName=Carousel%20Activity%20Protocol.pdf, (accessed 01/05/2022).

(1) The Implementation Of Carousel Brainstorming In Teaching Reading Comprehension, Hak Cipta Milik Perpustakaan IAIN Nyekh Nurjati Cirebon, 2012, P. 7-8.

(3) أفراح عباس الجبوري، "أثر التدريس باستراتيجية كاروسل في التحصيل المعرفي لدى طلبة قسم التربية الفنية في مادة فنون الأطفال"، الخاص بالمؤتمر العلمي الدولي الافتراضي الأول، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، العدد 48، أيلول 2020، ص 1417-1418.

2- التّعلّم القائم على المشروعات: يُعرَّف التّعلّم القائم على المشروعات بأنّه عملٌ ميداني يقوم به الطّالب ويتّسم بالنّاحية العمليّة، وتحت إشراف المعلّم، ويكون هادفًا ويخدم المادّة العلميّة[1]. أو هو نشاطٌ يقوم به الطّالب من أجل تحقيق الأهداف المحدّدة والمرسومة، ويقوم به بشكلٍ طبيعي في جو اجتماعي يشبه المناخ الحقيقي للعمل[2].

ويقوم التّعلّم القائم على المشروعات على أربع خطوات أساسيّة، أوّلها اختيار المشروع من خلال إثارة المعلّم موضوعًا للنّقاش بين المتعلّمين. وثانيها، التّخطيط للمشروع عبر تحديد الأهداف والأولويّات والوسائل المستخدمة. وثالثها، تنفيذ المشروع حيث يتمّ ترجمة الجانب النّظري في ضوء خطّة المشروع إلى واقع عملي محسوس. وأخيرًا، تقويم المشروع من أجل أن يرى كلُّ متعلّم نتاجه ضمن جهد المجموعة[3].

ويمكن النّظر للتّعلّم القائم على المشروعات على أنّه نموذجٌ تعليمي يدعم البحث العلمي واستقلاليّة التّعلّم لدى المتعلّم، فبالإضافة إلى النّتائج التّقليديّة العامّة للتّعلّم، فإنّ التّعلّم القائم على المشروعات له مميّزات وفوائد أبرزها[4]: أوّلًا، تعوُّد المتعلّم على البحث المنظّم سواءً كان ذلك في المدرسة أو خارجها. ثانيًا، تعوُّد المتعلّم على التّعلّم التّعاوني الّذي يشاركون فيه كل حسب قدراته. ثالثًا، إتاحة الظّروف الّتي تُظهر الفروقات الفرديّة بين المتعلّمين. رابعًا، تشجيع المتعلّم على حبّ الاستطلاع والشّعور بالمسؤوليّة والثّقة بالنّفس. خامسًا، تعوُّد المتعلّم على الرّبط بين النّظر والعمل وبين الفكر والممارسة. سادسًا، تعزيز القدرة على العمل والنّشاط الذّاتي لدى المتعلّم. وأخيرًا، تعوُّد الطّالب على حبّ التّعاون والعمل الجماعي الهادف.

المبحث الثّاني: تصنيفات الطّرائق التّعليميّة

لا بدّ من أن نشير بدايةً إلى إمكانيّة إدراج طريقة تعليميّة تحت أكثر من مسمّى، فلا مانع من أن تكون طريقة معيّنة محورها المعلّم وتنضوي تحت عنوان الطّرائق الإلقائيّة أو الاكتشافيّة أو النّاشطة. وعليه، تصنَّف الطّرائق التّعليميّة على أساس معيارَين أساسيَّين هما، محور العمليّة التّعليميّة والخصائص المشتركة. ويشمل التّصنيف وفق الطرائق على أساس محور العمليّة التّعليمية ثلاثة أقطاب أساسيّة، وهي المادّة التّعليميّة والمعلّم والمتعلّم **(المطلب الأوّل)**، أمّا التّصنيف وفق الخصائص المشتركة فيتضمّن الطّرائق الحواريّة، الإلقائيّة أو التّلقينيّة، الاكتشافيّة والنّاشطة **(المطلب الثّاني)**.

---

[1] كريمان محمد بدير، **التعلم النشط**، لا طبعة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص 112.

[2] زيد الهويدي، **أساليب واستراتيجيات تدريس الرياضيات**، لا طبعة، دار الكتاب الجامعي، العين، الامارات، 2006، ص 2017.

[3] ولاء أحمد عبد الفتاح، "فاعلية استراتيجية التعلم القائم على المشروعات في تدريس مقرر التقييم والتشخيص في التربية الخاصة على مفهوم الذات الأكاديمي والتحصيل الدراسي"، مجلة دراسات عربية في التربية وعلم النفس، العدد 88، مصر، 2018، ص 26 – 27.

[4] يحيى محمد نبهان، **الأساليب الحديثة في التعليم والتعلم**، لا طبعة، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص 100.

المطلب الأوّل: التّصنيف على أساس محور العمليّة التّعليميّة

تنقسم هذه الطّرائق التّعليميّة إلى طرائق مرتكزة على عمل المعلّم، طرائق مرتكزة على نشاط المعلّم وطرائق مرتكزة على محتوى المادّة والتّفاعل معها.

1- الطّرائق المرتكزة على عمل المعلّم: في هذه الطّريقة يكون للمعلّم الدّور الأكبر في العمليّة التّعليميّة، لذلك، تسمّى طريقة المعلّم. من إيجابيّاتها: اقتصاديّة توفّر الوقت، سهلة التّحضير، سهلة التّنفيذ، مطمئنة للمعلّم. أمّا سلبيّاتها فيشكّل المعلم حاجزًا بين المتعلّم والمعرفة، تساوي ما يساويه المعلّم لكونها مبنيّة على أساس مستوى أدائه، تؤكّد على ما يعلّم المعلّم وطريقته وسلطته وشروط التّعليم بدل ما يتعلّمه المتعلّم وكيفيّة تعلّمه وشروطه، يولّد الإكثار منها سلبيّة وتبعيّة لدى المتعلّم، تحدّ من استقلاليّة المتعلّم وتعلّمه الذّات، تؤكّد على المردود النّظري أكثر من الفعلي، ويُعامَل فيها المتعلّمون كجمع وليس كأفراد متمايزين. ومن أمثلة هذه الطرائق العرض الواضح للمعلومات والاستدلال المنطقي[1].

2- الطّرائق المرتكزة على نشاط المتعلّم: تَعتمد هذه الطّريقة بشكلٍ أساسي على قدرات المتعلّم ونشاطه أثناء العمليّة التّعليميّة. ومن إيجابيّاتها: تنمّي استقلاليّة التّعلم، تعزّز اهتمام المتعلّم بالنّشاط التّعليمي، تنمّي علاقات المتعلّمين بالمعلّم، تنمّي شخصيّة المتعلّم بأبعادها وتيسّر اكتساب المعارف وبناء قدرات المتعلّم المتنوّعة. أمّا سلبيّاتها فتتلخّص بأنّها صعبة التّنفيذ وتتطلّب من المعلّم وقتًا من خلال التّحضير، التّنفيذ والتّقييم، تفترض شروطًا صعبة التّحقيق أحيانًا (عدد المتعلّمين، طريقة الجلوس، مساحة الصّفّ، مرونة المناهج...)، وتتطلّب كفاءة متقدّمة لدى المعلّم. ومن أمثلتها الحثّ على الفهم والنّقاش.

3- الطّرائق المرتكزة على محتوى المادّة والتّفاعل معها: في هذه الطّريقة يكون محتوى المادّة محور العمليّة التّعليميّة-التعلُّميّة دون إغفال دور المعلّم والمتعلّم. ومن إيجابيّاتها: تحليل المحتوى المعقّد وتقسيمه، السّهولة النّسبيّة بحيث تتدرّج الخطوات من السّهل إلى الأصعب، كلّما تخطّى المتعلّم مرحلة يسهل عليه اكتساب اللاّحقة، التّدعيم الإيجابي عند الحصول على السّلوك المطلوب، احترام سرعة تعلّم كلّ متعلّم وتحرّره من سلطة المعلّم وضغوطات الرّفاق. أمّا سلبيّاتها: فتُظهر المتعلّم متوحّدًا إلى حدّ التّطرّف، تفترض حماسًا زائدًا عند المتعلّم النّاشئ حتّى يتابع البرنامج حتّى آخره وتسمح أحيانًا بالوصول إلى آخر البرنامج دون ضمان فهم المتعلّم. ومن أمثلتها التّعليم بالحاسوب والتّعليم المبرمج.

المطلب الثّاني: التّصنيف وفق الخصائص المشتركة

تنقسم هذه الطّرائق التّعليميّة إلى طرائق إلقائيّة أو تلقينيّة، طرائق حواريّة، طرائق اكتشافيّة وطرائق ناشطة.

---

[1] هو القدرة العقلية لدى الفرد والتي تنعكس على التفكير في الاحتمالات والمواقف واكتشاف التداخل فيما بينها. للمزيد، انظر: إسماعيل عبد الهالول، يحي محمد أبو جحجوح، "الاستدلال المنطقي لدى طلبة كلية التربية في جامعة الأقصى، مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الإنسانية"، المجلد 13، العدد 2، فلسطين، 2011، ص 345.

1-الطّرائق الإلقائيّة أو التّلقينيّة: ويتجلّى فيها دور المعلّم في أنّه يملك المعلومات ويلقّنها للمتعلّم معتمدًا التّكرار والتّشجيع والاختبارات لتركيزها، كما أنّه يحدّد مراحل التّعليم وحلقاته متدرّجًا من السّهل إلى الصّعب ويكون بيده أن يسرع تعليمه دون الالتفات إلى تعلّم كلّ متعلّم على حدة، أو أن يساعد المتعثّرين إذا كان لديه الوقت الكافي. أمّا دور المتعلّم فيتلخّص فقط في تلقّي المعلومات وتنفيذ المطلوب منه.

2-الطّرائق الحواريّة: يعود أساسها إلى سقراط[1]، ويكون فيها دور المعلّم في أنّه يملك المعلومات وكيفيّة التّصرّف منطلقًا من العام إلى الخاص أو بالعكس، ومن ثمّ يحلّل المادّة تحليلًا منطقيًّا ويعدّ أسئلة مترابطة ومتسلسلة. بعدها يقود الحوار وصولًا إلى القاعدة المطلوب فهمها وتعلّمها، كما أنّه يسأل أسئلة، ويعتمد على الصحيح من إجابات المتعلّم ليكمل شرحه.

أمّا دور المتعلّم في هذه الطريقة فيتلخّص في أنّه يملك بعض عناصر المعلومات وينتبه بشكلٍ متواصل، بالإضافة إلى أنّه يعتمد على تفكيره الشّخصيّ ويجيب عن أسئلة المعلّم المتسلسلة وصولًا إلى القاعدة المطلوب فهمها وتعلّمها.

3-الطّرائق الاكتشافيّة: في هذه الطّريقة يقوم المعلّم بتحضير الدّرس بشكلٍ جيّد ومدروس بحيث يتمكّن حينها من امتلاك المعرفة الّتي يُطلب من المتعلّم اكتشافها أو اكتسابها. وهذا الأمر لا يمنعه من مساعدة المتعلّم إذا اقتضت الضّرورة وتشجيعه في تعلّمه حتّى تترسّخ المعلومات في ذهنه. أمّا المتعلّم فيتعلّم من خلال التّجربة والملاحظة والتّحليل والتّقليد، معتمدًا التّفكير والاكتشاف الشّخصيّ ومستعملًا حواسه لاستيعاب المعلومات[2]. ومن أمثلتها الرّحلات، المشروع والتقصّي.

4-الطّرائق النّاشطة: ينحصر دور المعلّم في هذه الطّريقة في التّحضير بشكلٍ جيّد وكبير ومدروس، وقيامه بدور المنشّط بحيث لا يتدخّل إلّا نادرًا لدفع العمل من وقت إلى آخر وليس لإعطاء نتيجة التّعلّم. أمّا دور المتعلّم فيبرز في كونه يتعلّم ويكتسب المعرفة بنشاط خاصّ من خلال عمل فرديّ أو جماعيّ، يعتمد على الحافز الشّخصيّ والمخيّلة والذّكاء والثّقة بالنّفس ويقوم بقياس مدى تقدّمه وتشجّعه على ذلك الرّغبةُ في النّجاح والسّعي في الوصول إلى النّتائج المطلوبة[3]. ومن أمثلتها حلّ المسائل، النّقاش، المناظرة والحثّ على الفهم.

وتجدر الإشارة أخيرًا إلى أنّ التطوّرات التّكنولوجيّة الّتي يشهدها العالم، بالإضافة إلى وجود حالات خاصّة كقوّة قاهرة (حالة حرب أو جائحة صحّيّة)، فرضت تصنيفًا جديدًا وفق الحضور التّعليمي الّذي بدوره ينقسم حسب الآتي:

---

(1) محمد صليبي، "أثر الطريقة الحوارية على المستوى التحصيلي في مادة علم الأحياء لطلبة الصف الثانوي الأول"، مجلة جامعة دمشق، المجلد 26، العدد 1-2، سورية، 2010، ص 687.

(2) عبد الحميد شاهين، مرجع سابق، ص 33 وما يليها.

(3) صفوت هنداوي، مرجع سابق، ص 37 وما يليها.

طرائق ذات حضور تعليمي كامل: يقوم المعلّم فيها بسدّ النّقص عند المتعلّمين بحضور تعليمي كامل وملائم للاستعداد العقلي ولمكتسبات كلّ متعلّم. وهذه الطّرائق تناسب في تعليم – تعلّم يتطلّب عمليّات عقليّة بسيطة كالإعادة والتّقليد والفهم.

طرائق ذات حضور تعليمي جزئي: يلجأ إليها المعلّم بسبب ضغط المناهج أو ضيق الوقت، كثرة عدد المتعلّمين في الصّفّ واستجابةً لخيار مدرسة نخبويّة لتعويد المتعلّمين على نمط تعليم– تعلّم عند عرض درس أو مفهوم محدود الأهمّيّة بالنّسبة للمناهج. وتتطلّب هذه الطّريقة من المتعلّمين تنمية عمليّات عقليّة معقّدة للّحاق بالمستوى المطلوب دون ضمان حصول ذلك.

طرائق بدون حضور تعليمي مباشر: يقوم المعلّم فيها بدور غير مباشر بحيث يحثّ على تنفيذ نشاطٍ ما بالرّجوع إلى مصادر ومراجع لتعويد المتعلّم على الاستقلاليّة في تعلّمه. وهذه الطرائق تُكتَسب فيها المعلومات والقدرات بالتّعلّم الذّاتي استنادًا إلى مصادر ومراجع خارجيّة.

خاتمة:

ختامًا، يمكن القول أنّ الطّرائق والاستراتيجيّات التّعليميّة هي فنٌّ يقوم المعلّم بنحته ليخرجه في قالب يناسب أقطاب العمليّة التّعلّمية-التّعليميّة. كما أنّه كلّما كانت الطّريقة أو الاستراتيجيّة ملائمة للهدف التّعليمي، كلّما كان إيصال الفكرة أسهل لناحية الفهم وأوضح لناحية النّتيجة وأشمل لناحية مراعاته لمختلف المستويات العلميّة، الفكريّة، والثقافيّة للفئات المستهدَفة.

كما أنّ التّركيز على الدّور الكبير الّذي تؤدّيه الطرائق والاستراتيجيّات التّعليميّة لا يجب أن يُخفي دور المؤسّسات التّعليميّة في توفير أكبر قدر من الإمكانات البشريّة والمادّيّة لخلق أرضيّة خصبة لتطبيق هذه الاستراتيجيّات والطّرائق. وأيضًا، هناك دور الدّولة في دعم المؤسّسات التّعليميّة والمعلّمين واعتبارهم أحد أهم مرتكزات التّنمية البشريّة، بالإضافة إلى الدّعم المستمر لمشاريع البحث العلمي على كافة المستويات التّربويّة، التّعليميّة، الثّقافيّة والاجتماعيّة.

وتقع المسؤوليّة الأكبر في تفعيل هذه الاستراتيجيّات والطرائق على المجتمع بحدّ ذاته، إذ أنّ تقدير المعلّم وإيجاد مكانة خاصّة له داخل المجتمع من شأنه أن يخلق منه إنسانًا مبدعًا في عمله، ساعيًا إلى تطويره ومحقّقًا لنتائج تنمويّة على قدرٍ كبيرٍ من الأهميّة. هذا الأثر النفسي والمعنوي لا شكّ أنّه يترك بصمة مهمّة على أداء المعلّم داخل الصّفّ، ما يطرح التّساؤل حول تأثير العامل النّفسي والمعنوي على الاستراتيجيّات والطّرائق التّعليميّة.

قائمة المراجع:

أ-مراجع باللغة العربية

1) أحمد أبو هلال، **تحليل عملية التّدريس**، مكتبة النهضة الإسلامية، عمان، الأردن، 1979.

2) إسماعيل عبد الهالول، يحى محمد أبو ججحوح، "الاستدلال المنطقي لدى طلبة كلية التربية في جامعة الأقصى، مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الإنسانية"، المجلد 13، العدد 2، فلسطين، 2011.

3) أفراح عباس الجبوري، "أثر التدريس باستراتيجية كاروسل في التحصيل المعرفي لدى طلبة قسم التربية الفنية في مادة فنون الأطفال"، الخاص بالمؤتمر العلمي الدولي الافتراضي الأول، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، العدد 48، أيلول 2020.

4) زيد الهويدي، **أساليب واستراتيجيات تدريس الرياضيات**، لا طبعة، دار الكتاب الجامعي، العين، الامارات، 2006.

5) شريف سلطان، **الاتجاهات المعاصرة في التدريب أثناء الخدمة**، الطبعة الأولى، دار العلوم للطبع والنشر، الرياض، 1983،

6) صفوت هنداوي، استراتيجيات التدريس، كلية التربية في جامعة دمنهور، دون سنة نشر، منشور على الموقع الإلكتروني الآتي: https://www.damanhour.edu.eg/pdf/edufac/.

7) طه علي الدليمي، كامل محمود، **أساليب حديثة في تدريس قواعد اللغة العربية**، الطبعة الأولى، دار الشروق للنشر والتّوزيع، عمان، الأردن، 2004.

8) عبد الحميد شاهين، استراتيجيات التدريس المتقدمة، أطروحة أعدت لنيل الدبلوم الخاصة في التربية، كلية التربية بدمنهور، جامعة الإسكندرية، مصر، 2011.

9) عبد الحميد قايد، **رائد التّربية وأصول التّدريس**، دون طبعة، دار الكتاب، لبنان، 1984.

10) عبد الكريم قريشي، "مرتكزات التّدريس الجيد"، مجلة الآداب واللغات الصادرة عن جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد الخامس، الجزائر، 2006.

11) فريق الجودة بمعيار التدريس والتعليم، **استراتيجيات التدريس والتعلم والتقويم**، جامعة جنوب الوادي، مصر، 2019.

12) كريمان محمد بدير، **التعلم النشط**، لا طبعة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.

13) محسن علي عطية، **الكافي في أساليب تدريس اللغة العربية**، الطبعة الأولى، دار الشروق للنشر والتّوزيع، عمان، الأردن، 2006.

14) محمد صليبي، "أثر الطريقة الحوارية على المستوى التحصيلي في مادة علم الأحياء لطلبة الصف الثانوي الأول"، مجلة جامعة دمشق، المجلد 26، العدد 1-2، سورية، 2010.

15) مصطفى عبد القوي، **التّدريس: مهاراته واستراتيجياته**، دون طبعة، دون دار نشر، 2007.

16) ولاء أحمد عبد الفتاح، "فاعلية إستراتيجية التعلم القائم على المشروعات في تدريس مقرر التقييم والتشخيص في التربية الخاصة على مفهوم الذات الأكاديمي والتحصيل الدراسي"، مجلة دراسات عربية في التربية وعلم النفس، العدد 88، مصر، 2018.

17) وليد الوهابي، استراتيجيات التّدريس الحديثة، وزارة التربية في دولة الكويت، 2018، https://moe.edu.kw/teacher/documents/forms/allitems.aspx?rootfolder=/tea cher/documents.

18) يحيى محمد نبهان، **الأساليب الحديثة في التعليم والتعلم**، لا طبعة، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.

المراجع باللغة الأجنبية:

19) Centre Learning Guide, Mind Mapping, The University of Adelaide, 2014, https://www.adelaide.edu.au/writingcentre/sites/default/files/docs/learningguide-mindma pping.pdf.

20) DOCPLAYER, Une Définition De La Stratégie D'enseignement, https://docplayer.fr/35366762-Une-definition-de-la-strategie-d-enseignement_.html, (accessed 24/04/2022), Tiré du livre de Gilles Chamberland, Louise Lavoie et Danielle Marquis Vingt formules pédagogiques, Sainte-Foy, Presses de l'Université du Québec, 1995.

21) Martin Davies, Concept Mapping, Mind Mapping and Argument Mapping: What are the Differences and Do They Matter?, University of Melbourne, 2011, https://www.researchgate.net/publication/225631292_Concept_Mapping_Mind_Mapping_and_Argument_Mapping_What_are_the_Differences_and_Do_They_Matter.

22) Rosa Alcalde Delgado, Carousel Activity Protocol, Education Consortium LLC, https://www.uticaschools.org/site/handlers/filedownload.ashx?moduleinstanceid=273&dataid=286&FileName=Carousel%20Activity%20Protocol.pdf.

23) The Implementation Of Carousel Brainstorming In Teaching Reading Comprehension, Hak Cipta Milik Perpustakaan IAIN Nyekh Nurjati Cirebon, 2012.

24) Tony Buzan, The Ultimate Book of Mind Maps, Thorsons, London, 2012.

25) VIU, Teaching and Learning Strategies, https://ciel.viu.ca/sites/default/files/chapter7_teaching_strategies_viu_tl_han dbook.pdf.

الاتفاق على التحكيم في عقود الإستثمارات الأجنبية

Agreement on arbitration in foreign investment contracts

د. سميرة محمودي / جامعة برج بوعريريج، الجزائر
Dr. Samira Mahmoudi / University of Bordj Bou Arreridj, Algeria

ملخص الدراسة:

يعدالتحكيم من الوسائل المهمةالتي يلجأإليها المتعاقدون في كافة العقود لاسيما عقود الاستثمارات الأجنبية لحل المنازعات، بحيثأنه يمثل القضاء الطبيعي في هذا المجال. ولاتمام عملية التحكيم وتحقيق الغرض منها وهو سرعة الفصل في المنازعات الاستثمارية، وجب على الأطراف الأتفاق على التحكيم بصوره تجعله مستوفياً لجميع الشروط القانونيه، ومن ثم وجب تعيين المحكمين، وذلك ضمن الشروط التي تؤهلهم للفصل في موضوع النزاع الاستثماري، وتحديد القانون الواجب التطبيق في حالةحصول نزاع أثناء القيام بعملية التحكيم.

الكلمات المفتاحية: اتفاق التحكيم، الاستثمارالاجنبي، منازعات الاستثمار، عقود الاستثمار.

Abstract:

Arbitration is one of the important means that contractors resort to in all contracts, especially in foreign investment contracts, to resolve disputes, to the extent that we can say that arbitration has become the natural judiciary in this field. The parties must agree on arbitration in a way that makes it compliant with all legal conditions. If they terminate that, the arbitrators must be appointed, within the conditions that qualify them to adjudicate the issue of the investment dispute, and to determine the applicable law in the event of a dispute occurring during the arbitration process.

Keywords : Arbitration agreement, foreign investment, investment disputes, investment contracts.

مقدمة:

درجت الدول التي يقتصر الادخار الوطني فيها وعائدات ثرواتها الطبيعية عن الوفاء بالحاجات المتعاظمة لرؤوس الاموال التي تستلزمها خططها التنموية، على انتهاج سياسات من شأنها العمل على تحفيز وتشجيع الأستثمارات الأجنبية وذلك بتوفير وتهيئة المناخ المناسب الذي تتحقق فيه اوجه الضمان المختلفة ضد المخاطر السياسية والاقتصادية.

ولاشك ان شرط التحكيم الذي يرمي الى تسوية المنازعات التي تثور أو التي يمكن ان تثور بمناسبة تنفيذ عقود الأستثمار، يحتل مكاناً هاماً وبارزاً في مجال هذه الضمانات، إذ أن الأستثمارات الأجنبية تمثل عصباً رئيسياً لأقتصاديات الدول وخصوصاً الناميه منها، ومن ثم كان من الطبيعي أن يكون توفير الامكانيات المناسبه لجذب وتشجيع هذه الأستثمارات محل اهتمام هذه الدول وهدفاً اساسياً تدور حوله جل سياستها،على اعتبار أنه القناة الرئيسية التي يتدفق

عبرها رأس المال والخبرة العلمية والفنية، لذلك تقرر الدول الضمانات التي تشجع المستثمرين في الأستثمار داخل أقاليمها لكونها ترتبط بحركة تداول رؤوس الأموال واستغلالها داخليا وخارجيا.

وقد تأكدت اهمية اللجوء الى التحكيم ايضاً بعد صدور قوانين الأستثمار في كثير من الدول النامية ومن بينها الجزائر. فقد حرصت هذه الدول على تضمين هذه القوانين مجموعة من المزايا والضمانات الكفيلة بتشجيع وجذب المستثمرين الأجانب، إلا أن هذه المزايا او تلك الضمانات التي ينص عليها قانون الدولة المضيفة تصبح نظرية محضة، ومجرد وعود من جانب الدولة وآمال من جانب المستثمر، في غياب وسيلة فعالة كالتحكيم.

إذأن الرغبة في حماية الأستثمارات الأجنبية الخاصة لاتشكل نهاية المطاف او الهدف الوحيد، فهي ليست الا وسيلة لتحقيق سياسات التنمية الاقتصادية للبلاد، وهذه الاخيرة يجب ان تحظى باهتمام لايقل عن سابقتها. وأخذاً بهذه ألاعتبارات، فإن وضع التحكيم وتوظيفه في خدمة العلاقات الاقتصادية الدولية يجب ان لايقتصر فحسب على تشجيع الأستثمار الخاص الأجنبي وانما يجب أن يتم من منظور المصلحة المتبادلة للطرفين وهو ما يقتضي الاخذ بعين الاعتبار الطبيعة الخاصة لمنازعات الأستثمار.

بذلك يعد التحكيم أهم وسيلة يرغب المتعاملون في الأستثمار الأجنبي والتجارة الدولية اللجوء اليها لحسم خلافاتهم الناتجة عن تعاملهم ،إذ يتمسك المستثمر الأجنبي بالتحكيم نظراً لخصوصية عقود الأستثمار من حيثالأطراف فعلى الرغم من أن الدولة المضيفة للاستثمار مجرد طرف متعاقد في العقود المبرمة بينها وبين الطرف الأجنبي،إلاأنها مع ذلك طرف غير عادي منحيث المزايا السيادية التي تتمتع بها والتي تؤدي إلى إمكانية الإخلال بالتوازن الاقتصادي للعقد،بالاضافةإلى الإخلال بالحياد الذي يجب أنتتمتعبهالسلطة القضائية الوطنية التي يمكنأنيعرض النزاع عليها في حالة نشأته، هذا من جهة ومن جهة أخرى يتمسك المستثمر الأجنبي بشرط التحكيم بسبب تخوفه من تمسك الدولة بالحصانة القضائية، إذ تتمتع الدولة بما لها من استقلال وسيادة تجعلها على قدم المساواة مع الدول الأخرى، بالحصانة القضائية التي تغل يد القضاء الوطني لأي دولة أخرى عن نظر المنازعات التي تكون الدولة طرفا فيها.

لذلك، ولأهمية التحكيم بالنسبة لعقود الأستثمار الأجنبي، باعتباره في الوقت الحاضر البديل الناجح للنظام القضائي في حسم منازعات الاستثمار، نتساءل عن **مدى خصوصية اتفاق التحكيم في مجال الاستثمارات الاجنبية؟** لاسيما في ظلعدم وجود قانون خاص يعالج التحكيم بوصفه وسيلة لحل منازعات الأستثمار، على الرغم من أهميته في هذه العقود.

في الحقيقة، فإن مميزات التحكيم والتي تتناسب مع طبيعة عقود الأستثمار، بحيث أنه يقلل من مخاوف المستثمرين من الاقتراب من قضاء الدولة المضيفة وما يترتب على ذلك من ضمان حيادية القرار المتخذ لحسم النزاع وعدم ترجيح مصلحة الدولة المضيفة للاستثمار على المستثمر الأجنبي، ومن جانب أخر ما يتميز به من سرية، الأمر الذي يؤدي إلى تجنب المساس بمركزهم وسمعتهم في مجال النشاط الاقتصادي، هذا فضلاً عن السرعة في البت في النزاع مما يؤدي إلى توفير الوقت وغير ذلك من المميزات التي دفعتنا لدراسة والبحث في هذا الموضوع.

سنتبع في دراستنا لموضوع البحث منهج الدراسة المقارنة والتحليل، والتي سنركز فيها على القانون الجزائري مع بعض القوانين العربية والأجنبية. وكذلك سنعالج موضوع البحث من خلال الاتفاقيات الدولية المختصة بمجال التحكيم في الاستثمارالأجنبي، كإتفاقية البنك الدولي لتسوية منازعات الأستثمار لعام 1965، وأتفاقية تسوية منازعات الأستثمار بين الدول العربية لعام 1950، والاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية لعام 1974، وكذلك الاتفاقيات الخاصة بالتحكيم الدولي كاتفاقية نيويورك لتنفيذ أحكام المحكمين الأجنبية لعام 1958، والأتفاقية الأوربية للتحكيم التجاري الدولي لسنة 1961، من خلال تقسيم الدراسة إلى المحورين التاليين.

2. مفهوم اتفاق التحكيم في مجال الاستثمارات الأجنبية:

يعد الاتفاق على التحكيم المرحلة الأولى من المراحل التي تمر بها عملية التحكيم، فيعتبر إتفاق التحكيم انطلاقا في عملية التحكيم. وتثور مسألة القانون الواجب التطبيق على اتفاق التحكيم أول ما تثور أمام المحكم، إذ عليه قبل أن يبدأ وفي عملية التحكيم أن يتأكد من صحة الاتفاق عليه ونفاذه، على اعتبار أن ولايته منوطة بهذا الاتفاق.

وقد نظم المشرع الجزائري في قانون الاجراءات المدنية والإدارية احكام اتفاق التحكيم، في الباب الثاني منه واشترط أن يكون إتفاق التحكيم بين أطراف المعاملة أو العقد في حالة نشوب نزاع بينهما، لكننا نتساءل عن المقصودبهذا الإتفاق وما هي الشروط التي يستلزمها وهو ما سنتطرق إليه في نقطتين أساسيتين.

1.2 المقصودباتفاق التحكيم في عقود الاستثمار الأجنبي:

يعد الاتفاق على التحكيم المرحلة الأولى من المراحل التي تمر بها عملية التحكيم، فهي مرحلة تسبق مرحلة الإجراءات التي ينبغي إتباعها في هذه العملية.

إن توضيح المقصود باتفاق التحكيم في عقود الأستثمارات الأجنبية، يوجب علينا تقسيم هذا المطلب إلى نقطتين، سنخصص أولاهما لتبيان تعريف أتفاق التحكيم في هذه العقود، في حين نخصص الثانية لتحديد صوره.

1.2 .1 تعريف إتفاق التحكيم:

اتفاق التحكيم يمثل بلا شك نقطة الإنطلاق في عملية التحكيم، يقصد به اتفاق الأطراف على الإتجاء إلى التحكيم لتسوية كل أو بعض المنازعات التي تنشأ أو يمكن أن تنشأ بينهما بمناسبة علاقة قانونية معينة (أحمد،1974، ص.78)، ويتضمن اتفاق التحكيم في جوهره أطراف التحكيم والمحكم وهو الشخص أو الأشخاص المختارون للفصل في النزاع (هيئة التحكيم) والمحكوم فيه أي موضوع النزاع.

ويعرفهاالأستاذ الدكتورمحسن شفيق بأنه: «اتفاق على طرح النزاع على شخص معين أو أشخاص معينين، ليفصلوا فيه دون المحكمة المختصة به» (محسن،1997، ص.13). وعرف بأنه:« أسلوب لفض المنازعاتملزمة لأطرافه ويبنى على اختيار الخصوم بإرادتهم أفرادا عاديين للفصل فيما يثوربينهم أو يحتمل أن يثور بينهم من نزاع.» (إبراهيم،2005، ص.29).

وعرفت المحكمة الدستورية المصرية العليا التحكيم بكونه: «عرض نزاع معين بين طرفين على محكم من الأغيار يعين باختيارهما أو بتفويض منهما أو على ضوء شروط يحدّدانها، ليفصل هذا المحكم في ذلك النزاع بقرار يكون نهائيا عن شبهة الممالاة، مجردا من التحامل، وقاطعا لدابر الخصومة في جوانبها التي أحالها الطرفان إليه، بعد أن يدلي كل منهما بوجهة نظره تفصيلا من خلال ضمانات التقاضي الرئيسية.»

وعرف المشرع المصري التحكيم في المادة الرابعة من القانون رقم 27 لسنة 1994 بأنه: «ينصرف لفظ التحكيم في حكم هذا القانون إلى التحكيم الذييتفق عليه طرفا النزاع بإرادتهما الحرة، سواء كانت الجهة التي تتولى إجراءات التحكيم بمقتضى اتفاق طرفين، منظمة أو مركزا دائما للتحكيم أو لم تكن كذلك.

كماتناول القانون النموذجي للتحكيم التجاري الدولي (اليونسترال)، اتفاق التحكيم التجاري الدولي حيث نص في **المادة 7** منه على أن اتفاق التحكيم هو "اتفاق بين الطرفين على أن يحيلا إلى التحكيم جميع أو بعض المنازعات المحددة التي نشأت أو قد تنشأ بينهما بشأن علاقة قانونية محددة تعاقدية كانت أو غير تعاقدية ويجوز أن يكون اتفاق التحكيم في صورة شرط تحكيم وارد في عقد أو في صورة اتفاق منفصل ".

بذلك فإن اتفاق التحكيم هو اتفاق بين الطرفين على الالتجاء إلى التحكيم لتسوية كل أو بعض المنازعات التي تنشأ أو يمكن أن تنشأ بينهما بمناسبة علاقة قانونية معينة عقدية أو غير عقدية. (أحمد،1988، ص.15) حيث نشير إلى أن المشرع الجزائري لم يعرف اتفاق التحكيم الا من خلال صوره كما سنبين لاحقا.

ويلاحظ على التعاريف أعلاه أنها قد اتسمت بالعموميه في بيان المقصود بأتفاق التحكيم من دون حصره أو تحديده فيما يخص عقود الأستثمارات الأجنبية، خاصةً وأن أغلب القوانين المتعلقه بالأستثمار قد اقتصرت في تحديد مفهوم التحكيم فيما خص النزاعات الناشئه عن الأستثمار من خلال نصها على جواز اللجوء اليه لحلها، دون الولوج في تفاصيل هذا الأمر تاركةً ذلك للمبادىء العامه التي تحكمه مع الأخذ بالاعتبار خصوصية هذه العقود.

2.1.2صورإتفاق التحكيم:

يأخذ الاتفاق على التحكيم إحدى الصورتين شرط التحكيم أو مشارطة التحكيم، فكل من شرط التحكيم ومشارطة التحكيم يعتبر اتفاقا على التحكيم.فشرط التحكيم **la clause compromissoire**هو اتفاق بين طرفين على أن ما قد ينشأ بينهما من نزاع بشأن علاقة قانونية معينة يفصل فيه بواسطة التحكيم، ويرد الشرط عادة في نفس العقد الأصلي مصدر الرابطة القانونية. وبالتالي فإن شرط التحكيم إنما يقصد منه تنازل المتعاقدين مسبقا، وقبل نشوء النزاع عن مراجعة المحاكم والتزامها بعرض الخلاف على المحكمين (ناريمان،1996، ص.12).

وقد عرفه المشرع الجزائري في المادة1007 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية (ج.ر عدد21،2008) على أن "شرط التحكيم هو الاتفاق الذي يلتزم بموجبه الأطراف في عقد متصل بحقوق متاحة بمفهوم المادة 1006 أعلاه، لعرض النزاعات التي قد تثار بشأن هذا العقد على التحكيم".

أما مشارطة التحكيم **le compromis** هي الاتفاق الذي يتم بين طرفين بعد قيام النزاع بينهما لعرض هذا النزاع على التحكيم. ولقد أجازه المشرع صراحة في نص المادة 1011من قانون الإجراءات المدنية والإدارية على أن "اتفاق التحكيم هو الاتفاق الذي يقبل الأطراف بموجبه عرض نزاع سبق نشوؤه على التحكيم". والمميز لمشارطة التحكيم هي أنها تتم بعد نشأة النزاع فنشأة النزاع مفترض ضروري لصحة مشارطة التحكيم.

وبذلك فإن اتفاق التحكيم طبقا للقانون الجزائري يتخذ إما صورة شرط التحكيم والذي يكون في عقد متصل لتي قد تنشأ بين الطرفين المتعاقدين، ويثبت شرط التحكيم بالكتابة في الاتفاقية الأصلية أو في الوثيقة بشأن النزاعات التي تستند إليها، أو في صورة مشارطة التحكيم.

نخلص مماسبق إلى أن التحكيم هو الاتفاق على طرح النزاع على شخص معين أو أشخاص معينين ليفصلوا فيه دون المحكمة المختصة به فبمقتضى التحكيمينزل الخصوم عن الالتجاء إلى القضاء مع التزامهم بطرح النزاع على محكمARBITREأو أكثر ليفصلوا فيه بحكم ملزم للخصوم، وقد يكون هذاالاتفاق تبعا لعقد معين يذكر في صلبه ويسمى شرط التحكيم"clause**compromissoir**"، وقد يكون بمناسبة نزاع معين قائم بالفعل بين الخصوم، ويسمى عندئذ بمشارطةالتحكيم، والواقع أن الفقه قدم العديد من التعريفات التي لا تخرج في معناها عنالمعنى السابق.

2.2شروط صحة اتفاق التحكيم:

اتفاق التحكيم هو عقد وليد إرادة الخصوم، وهو من العقود المسماة، ومن ثم يخضع للقواعد العامة في العقد من حيث شروط انعقاده وآثاره وتفسيره (نبيل،2005،ص 23)، حيث يشترط في طرفي التحكيم توافر الأهلية المطلوبة لإبرام اتفاق التحكيم وهي أهلية التصرف بالحق موضوع النزاع، كما يشترط في اتفاق التحكيم مجموعة من الشروط الشكلية، أهمها في ضرورة أن يكون اتفاق التحكيم مكتوباً، وعدم جواز الاتفاق على التحكيم في المسائل التي لا يجوز الصلح فيها، سواء كان هذا الاتفاق سابقاً لوقوع النزاع أم لاحقاً عليه، مستقلاً كان في عقد منفصل أم تابعاً كشرط في عقد أو معاهدة. حيث سوف نبين الشروط الموضوعية والشكلية لانعقاده.

1.2.2الشروط الموضوعية:

تتمثل هذه الشروط في ضرورة توافر التراضي الصحيح وأن يرد هذا التراضي على محل ممكن ومشروع، وأن يستند إلى سبب مشروع. ونعرض لأركان الاتفاق تباعا:

1.1.2.2 **ركن التراضي في اتفاق التحكيم:**

ويعني تطابق إرادتين واتجاههما إلى ترتيب آثار قانونية تبعا لمضمون ما اتفقا عليه، فلا بد من إيجاب وقبول يتلاقيان على اختيار التحكيم اختيارا حرا كوسيلة لحسم المنازعات التي تثور بشأن العلاقة الأصلية وإذا تعلق الأمر بشرط التحكيم، سيكون مدار الأمر على التحقق من تطابق إرادة الأطراف بشأن شرط التحكيم كأحد شروط العقد، أما إذا تعلق الأمر بمشارطة، فسيكون التحكيم هو محل هذا الاتفاق، وليس مجرد بند أو شرط في العقد أو العلاقة القانونية الأصلية (عليوش،2005، ص.23).

وباعتبارعقد التحكيم من عقود المعاوضة، نظراً لأنه يرتب حقوقاً والتزامات متبادلة، ومن ثم فإن الأهلية المطلوبة في إبرامه هي أهلية الأداء الكاملة، وعليه لا يصح اتفاق التحكيم إلا ممن له القدرة على التصرف في حقه، فلا يصح الاتفاق على التحكيم إلا ممن يملك التصرف في حقوقه سواء أكان شخصاً طبيعياً - أو ممن يمثله – أم شخصاً اعتبارياً.

وفيما يتعلق بأهلية أو بقدرة أو بصلاحية أشخاص القانون العام لإبرام اتفاقات تحكيم أو إبرام عقود تتضمن شرط التحكيم، حيث تنص المادة (2060) مدني من القانون الفرنسيعلى حظر التحكيم بشأن المنازعات التي تتعلق بالجماعات العامة والمؤسسات العامة وكل ما يتعلق بالنظام العام، ولم يستثنى سوى المؤسسات ذات الطابع الصناعي والتجاري فأتاح لها إمكانية الاتفاق على التحكيم بشرط صدور مرسوم يسمح لها بذلك، أما إذا تعلق الأمر بعلاقة الأشخاص العامة بشركات أجنبية فقد ورد استثناء على الحظر ومؤدى هذا الاستثناء السماح للأشخاص بإدراج شرط التحكيم في عقودها مع الشركات الأجنبية إذا تعلق الأمر بمشروعات قومية.(Art 2060; code civil fr)

فيحين ذهب المشرع الجزائري إلى منع الأشخاص المعنوية العامة اللجوء إلى التحكيم، الاّ في حالة العلاقات الاقتصادية أو في إطار الصفقات العمومية طبقاً لنص المادة 1006 من ق. إ. م. إ. الفقرة الأخيرة. شريطة تطبيق أحكام نص المادة 976 ق إ م إ. د. التي تقضي إذا كان التحكيم متعلقاً بالدولة فيكون بمبادرة من الوزير المختص أو الوزراء المعنين؛ أما إذا تعلق بالولاية فيكون بمبادرة الوالي، ونفس الأمر لرئيس المجلس الشعبي البلدي بالنسبة للبلدية.

وعليه نجد أن المشرع الجزائري أجاز للسلطات العامة ذات الطابع الإداري اللجوء للتحكيم شريطة أن تكون في إطار العلاقات الاقتصادية الدولية، أو في إطار الصفقات العمومية، ويضاف لهذين الشرطين مصادقة الوزير المختص أو الوزراء إذا كانت تتعلق بالدولة، أما الولاية والبلدية فتكون من اختصاص الوالي ورئيس المجلس الشعبي البلدي تبعاً.

2.1.2.2 ركن محل التحكيم -قابلية النزاع للتسوية بطريق التحكيم: -

لا يكفي لصحة اتفاق التحكيم توافر الرضى من أجل حل النزاع عن طريق التحكيم واستبعاد للقضاء، بل يجب أن يتوافر ركن آخر وهو أن يكون موضوع النزاع من المسائل التي يجوز فيها التحكيم وإلا كان باطلاً.

فقد نصت المادة 1006 من القانون الجزائري في فقرتها الأولى أنه: يمكن لكل شخص اللجوء إلى التحكيم في الحقوق التي له مطلق التصرف فيها» ؛ ونصت المادة 461 من القانون المدني (ج.ر عدد21،2008) على أنه «لا يجوز الصلح في المسائل المتعلقة بالحالة الشخصية أو بالنظام العام ولكن يجوز الصلح على المصالح المالية الناجمة عن الحالة الشخصية» .

وترتيبا على ذلك يمنع الاتفاق على التحكيم في مسائل الأهلية أو صحة بطلان الزواج أو إثبات النسب أو الإقرار بالبنوة ... الخ، كما لا يجوز التحكيم في جريمة قتل أو سرقة أو تبديد أو جريمة شيك بدون رصيد.... الخ. ويمتد الحظر

لكل ما يتعلق أو يمس النظام العام (السنهوري،1964، ص 554)، كالتحكيم بشأن علاقة غير مشروعة أو عقد مقامرة، أو قرض بفوائد ربوية أو بشأن التفاوض والتحكيم بشأن تحديد أسعار السلع تخضع للتسعير الجبري للدولة...الخ.

ولكن إذا منع التحكيم في كل ما سبق فإن التحكيم جائز في خصوص الحقوق المالية التي قد ترتبط مثلاً بالزواج أو الطلاق أو التعويضات الناشئة عن ارتكاب جريمة. (القليوبي،2013، ص.66)

واتجه رأي (سامية،1984، ص 414)، إلى أن تحديد ما يقبل التسوية بالتحكيم ومما لا يقبل يتوقف على طبيعة النزاع بشأن المسائل التي لا يجوز فيها الصلح لا يجوز فيها التحكيم إعمالا لنصوص التحكيم. أما مسألة الاختصاص القضائي فهي لا تصح مناقشتها إلا عند المطالبة بتنفيذ حكم التحكيم، ولكنها لا تصلح سنداً لتحديد صحة أو بطلان اتفاق التحكيم.

3.1.2.2ركن السبب:

إن اتفاق الأطراف على التحكيم يجد سببه في إرادة الأطراف استبعاد طرح النزاع على القضاء وتفويض الأمر للمحكمين، وهذا سبب مشروع دائما، ولا تتصور عدم مشروعيته إلاّ إذا ثبت أن المقصود بالتحكيم التهرب من أحكام القانون الذي سيتعين تطبيقه لو طرح النزاع على القضاء نظرا لما يتضمنه هذا القانون من قيود أو التزامات يراد التحلل منها (معوض،1991، ص.31)، وبالتالي نكون أمام حالة من الغش نحو القانون فيكون التحكيم وسيلة غير مشروعة يراد بها الاستفادة من حرية الأطراف وحرية المحكم في تحديد القانون الواجب التطبيق.

2.2.2 الشروط الشكلية:

شرط الكتابة في قوانين الدول متفق مع كل من المادة (2/7) من القانون النموذجي والمادة 2 من اتفاقية نيويورك لسنة 1958 للاعتراف بأحكام التحكيم الأجنبية وتنفيذه، إلا ان القانون المذكور، واتفاقية نيويورك لم يبينا فيما إذا كانت كتابة اتفاق التحكيم هي شرط انعقاد أم شرط إثبات، وتم ترك ذلك للقوانين الوطنية، وعلى وجه الخصوص للقانون الذي يحكم اتفاق التحكيم.

فقدذهب المشرع الجزائري في المادة 1008 ق إ م إ في فقرتها الأولى أنه: «يثبت شرط التحكيم، تحت طائلة البطلان، بالكتابة في الاتفاقية الأصلية أو في الوثيقة التي تستند إليها» ؛ ونص المشرع الجزائري في نص المادة 1012 على أنه: «يحصل الاتفاق على التحكيم كتابياً. يجب أن يتضمن اتفاق التحكيم، تحت طائلة البطلان، موضوع النزاع وأسماء المحكمين، أو كيفية تعينهم. وإذا رفض المحكم المعين القيام بالمهمة المسندة إليه، يستبدل بغيره بأمر من طرف رئيس المحكمة المختصة»؛ وقد بينت المادة 1040 من ق إ م إ ذلك أكثر حيث قالت أنه:« يجب من حيث الشكل، وتحت طائلة البطلان، أن تبرم اتفاقية التحكم كتابة، أو بأية وسيلة اتصال أخرى تجيز الإثبات بالكتابة » .

حيث يجب في جميع الأحوال التوقيع على اتفاق التحكيم شرطا كان أو مشارطة وإذا ورد بندا من بنود العقد الأصلي يكفي التوقيع على العقد، وينصرف هذا التوقيع إلى كافة بنود العقد.كما تتحقق الكتابة وفقا لنص القانون،

إذا ورد شرط التحكيم في رسائل أو برقيات متبادلة بين الطرفين، ويمتد ذلك إلى كل وسائل الاتصال المكتوبة، ولكن يجب تحقق تبادل الإيجاب والقبول بشأن التحكيم (القليوبي، 2013، ص 66).

ويعتبر شرط التحكيم متحققا، إذا تم النص عليه في العقد الأصلي إلى الإحالة على وثيقة تتضمن شرط تحكيم كالإحالة على عقد نموذجي في مجال النقل البحري أو بيع البضائع أو عقد تشييد. ولكن يلزم أن تتضمن الإحالة إلى ما يفيد اعتبار شرط التحكيم الذي تتضمنه هذه الوثيقةجزءا من العقد الأصلي حيث أن الإحالة التي قد يتضح منها عدم دراية أو علم أحد الأطراف بوجود شرط التحكيم ينتفي فيها إمكانية القول بوجود اتفاق وتراضي مكتوب على شرط التحكيم. وعادة يتضمن شرط التحكيم الإشارة إلى سريان التحكيم وفقا لقانون معين مع تحديد عدد المحكمين وكيفية اختيارهم.

3. آثار اتفاق التحكيم في عقود الاستثمار الأجنبي:

من أهم الاثار التي تنتج عن أتفاق التحكيم اياً كانت صورته سواء أكان في صورة شرط وارد في العقد الأصلي أمْ صورة أتفاق تحكيم مستقل اثران جوهريان أحدهما ايجابي ويتمثل في التزام الأطراف بعرض النزاع او المنازعات التي نشأت أوْ التي يمكن أن تنشأ بينهم على التحكيم وتوليه المحكمين سلطة الفصل في هذه المنازعات. والآخر سلبي ويتمثل في امتناع هؤلاء الأطراف عن عرض هذه المنازعات على القضاء الوطني، ومنع هذا القضاء من الفصل فيها.

ولما كانت الدولة أو إحدى هيئاتها طرفاً في أتفاق التحكيم في عقود الأستثمارات الأجنبية، فإن هناك تساؤلاً يمكن أن يثار حول مدى قدرتها على التمسك بحصانتها القضائية على الرغم من اتفاقها على اللجوء إلى التحكيم.

وعليه في ضوء ذلك سنقسم هذا المبحث إلى ثلاثة نقاط اساسية سنتناول في الأولى اختصاص المحكمين بالفصل في النزاع، وفي الثانية سنتكلم عن عدم اختصاص القضاء الوطني واخيراً في الثالثة سنبين أثر أتفاق التحكيم على التمسك بالحصانة التنفيذية والقضائية للدولة المضيفة للاستثمار على التوالي.

1.3الأثر الايجابي لاتفاق التحكيم: اختصاص المحكمين بالفصل في النزاع:

يترتب على اتفاق التحكيم في عقود الأستثمارات الأجنبية التزام الأطراف بعرض النزاع الذي نشأ بينهم على المحكم أو المحكمين الذين تم أختيارهم للفصل فيه وذلك بدلاً من اللجوء إلى المحكمة القضائية المختصة أصلاً بالنظر في النزاع، ومن ثم ينعقد الأختصاص للمحكمين بالفصل في النزاع موضوع هذا الأتفاق.

ويملك المحكمون بموجب هذا الأثر الإيجابي تحديد نطاق سلطتهم بالنسبة لموضوع النزاع الذي يتحدد بالأتفاق عليه، وكذلك تقرير ما إذا كان اتفاق التحكيم الذي يستمدون منه سلطتهم صحيحاً أمْ لا فيما إذا أثار أحد الخصوم مسألة عدم صحة أوْ أنعدام هذا الاتفاق أوْ كان موضوع الأتفاق مخالفاً للنظام العام، وهو ما يطلق عليه" مبدأ الاختصاص بالاختصاص" الذي يعد عنصرا لا يتجزأ عن هذا الأثر. ويقصد بمبدأ الاختصاص بالإختصاص "أن المحكم يختص بتحديد أختصاصه والنظر في المنازعات المتعلقة به فهو الذي يقرر ما إذا كان هناك أتفاق تحكيم أمْ لا"(Mostefa , 2007, P. 122).

ويبرر هذا المبدأ استناداً الى أن من أهم أسباب اللجوء الى التحكيم وخصوصاً في عقود الأستثمارات الأجنبية هو سرعة الإجراءات، ومن ثم سرعة البت في النزاع، فلو أعطينا الصلاحية في البت والدفع بعدم الأختصاص للقضاء لأدى ذلك في كثير من الاحيان إلى سلب التحكيم هذه الميزة الأساسيه فيه مما يفقد معه أحد أهم أسباب اللجوء إليه خاصة عندما قد يرغب أحد أطراف النزاع بأطالته لسبب أو لآخر، إذ ما عليه في هذه الحالة إلا أن يتقدم بطلب للمحكمة المختصة يثير فيها الدفع بعدم الاختصاص لهيأة التحكيم ومما يترتب عليه من وقف أجراءات التحكيم من وقت لاخر ومن ثم تعطيل الفصل في النزاع لوقت لا تعرف نهايته.

وعلى العموم، فإن أبرز ما يهدف اليه هذا المبدأ هو منع فشل التحكيم بوضع الاتفاق التحكيمي موضع طعن، ومن ثم قطع الطريق على المناورات الهادفة إلى تعطيل التحكيم(Joseph;p.56).

هذا ويستمد مبدأ الأختصاص بالاختصاص أساسه من التشريعات الوطنية المعنية بالتحكيم وكذلك الأتفاقيات الدولية التي حرصت على النص على مبدأ إختصاص المحكم في الفصل في مسألة إختصاصه بنصوص صريحة تؤكد هذا المبدأ، من بينها المشرع الجزائري وذلك بنص المادة 1044 من ق. إ. م. إ. التي تنص على أنه: «تفصل محكمة التحكيم في الاختصاص الخاص بها ويجب إثارة الدفع بعدم الاختصاص قبل أي دفاع فيالموضوع.تفصل محكمة التحكيم في اختصاصهابحكم أولي إلا إذا كان الدفع بعدم الاختصاص مرتبطا بموضوع النزاع» .وقد أعطى المشرع لهيئة التحكيم أن تفصل في الدفوع المثار أمامها إذا كانت مرتبطة بموضوع النزاع وتفصل في الدفع بعدم اختصاصها.

وأخذ بهذا المبدأ قانون المرافعات الفرنسي النافذ في م(1466) والتي تنص على "إذا نازع أحد الأطراف أمام المحكم في اساس ونطاق سلطته القضائية فإن من حق المحكم وحده الفصل في صحة وحدود توليته". وبالاتجاه نفسه سار المشرع المصري إذ نصت م(22) ف(1) من قانون التحكيم المصري النافذ على "تفصل هيئة التحكيم في الدفوع المتعلقة بعدم اختصاصها بما في ذلك الدفوع المبنية على عدم وجود أتفاق التحكيم أوْ سقوطه، أوْ بطلانه، أوْ عدم شموله لموضوع النزاع".

2.3الاثر السلبي لاتفاق التحكيم: عدم اختصاص القضاء الوطني:

من الآثار المهمة التي تترتب على أتفاق التحكيم هو سلب النزاع من ولاية القضاء الوطني ونقله الى ولاية المحكمين ويحدث أتفاق التحكيم هذا الاثر سواء أكان في صورة شرط أمْ مشارطة تحكيم.

ويعد هذا الأثر أمراً بديهيا، فمن أجل ضمان تطبيق واحترام أتفاق التحكيم فأنه من الضروري أن يقابل الأثر الايجابي المتمثل في اختصاص هيئة التحكيم أثر سلبي وهو عدم اختصاص المحاكم القضائية بالفصل في النزاع الذي أتفق الأطراف على اخضاعه للتحكيم (عكاشة، 2003، ص.508).

ويترتب على ذلك منع القضاء في الدولة المضيفة للاستثمار من النظر في المنازعة محل التحكيم وهذا الالتزام السلبي يقع على عاتق كل من طرفي الأتفاق فيمتنع عليهم اللجوء الى القضاء للفصل في النزاع المحَكم فيه، وإذا رفعت دعوى أمام القضاء بخصوص منازعة متفق بعرضها على التحكيم فيكون للمدعى عليه ان يمنع المحكمة من نظر النزاع بموجب دفع يتضمن الاعتداد بالتحكيم لوجود أتفاق مسبق بشأن اللجوء اليه (حفيظة،2007، ص213).

والأثر السلبي المتمثل في عدم اختصاص القاضي الوطني في النظر بالمنازعة التي يحكمها اتفاق التحكيم، يحدثسواء كانت الخصومة التحكيمية قائمة، بمعنى قد اتصلت هيئة التحكيم بالنزاع، ويجب أن يقدم الدفع من أحد الأطراف النزاع، وكذلك الأمر في حالة عدم اتصال هيئة التحكيم بالنزاع شريطة أن يطلبه أحد الاطراف، وهذا لكيلا يتحلل أحد الأطراف من اتفاق التحكيم. وهذا ما أشارت إليه المادة 1045 ق. إ. م. إ.الجزائري التي تنص على أنه: «**يكون** القاضي غير مختص بالفصل في موضوع النزاع، إذا كانت الخصومة التحكيمية قائمة، أو إذاتبين له وجود اتفاقية تحكيم على أن يثار من أحد الأطراف» .

أما فيما يخص المشرع المصري فقد الزم القضاء بالحكم بعدم قبول الدعوى وبذلك يعتبرأكثردقة من نظيره الفرنسي والجزائري الذي قرر أن يحكم القاضي بعدم اختصاصهلأن اتفاق التحكيم عندهلا ينزع اختصاص القاضي وإنما يحجبه في نظر النزاع، كما أن القانون الفرنسي قد خول القاضيإمكانية عدم الحكم بعدم الاختصاص و التصدي للموضوع، إذا تبين له البطلان الظاهرلاتفاق التحكيم كحالة خلو شرط التحكيم من تسمية المحكمين أو بيان أسلوب اختيارهم أوخلو المشارطة من تحديد موضوع النزاع(القليوبي، 2009، ص26.). أما المشرع الجزائري فالزم القضاء بعدم الاختصاص في حالة اتصال هيئة التحكيم بالنزاع، وفي حالة عدم الاتصال شريطة وجود اتفاق تحكيم ويجب إثارته من أحد الخصوم.

كما نصت معظم التشريعات الوطنيه على قاعدة عدم اختصاص المحاكم القضائية بنظر المنازعات الأستثمارية التي أتفق بشأنها على اللجوء إلى التحكيم، فقد نصت عليها الأتفاقيات الدولية كذلك، إذ أخذت بها أتفاقية نيويورك لتنفيذ أحكام التحكيم الأجنبية سنة 1958 في م(2) ف(3) منها والتي تنص على أن "على محكمة الدولة المتعاقدة المطروح عليها نزاع بصدد مسألة أبرم الأطراف بشأنها أتفاق تحكيم بالمعنى الوارد في هذه المادة ان تحيل الخصوم بناءً على طلب أحدهم إلى التحكيم".

وأخذت الأتفاقية الأوربية للتحكيم التجاري الدولي سنة 1961 بذلك، إذ نصت م(6) ف(3) منها على أن "في الحالة التي تكون فيها أجراءات التحكيم قد بدأت قبل أي لجوء الى محكمة قضائية فإن على المحاكم القضائية للدول المتعاقدة المعروض عليها في وقت لاحق طلب ينصب على النزاع نفسه وبين الأطراف نفسها أو طلب بتقرير إثبات عدم وجود، أوْ بطلان، أوْ إنقضاء أتفاق التحكيم، إيقاف الفصل في اختصاص المحكم إلى حين صدور حكم التحكيم مالم تكن هناك بواعث خطيرة".

3.3 أثر اتفاق التحكيم على الحصانة التنفيذية والقضائية للدولة المضيفة للاستثمار:

تعد الحصانة القضائية للدول من المبادئ المستقرة في القانون الدولي التي مفادها عدم جواز اخضاع المنازعات التي تكون فيها دولة ما، أوْ تابعيها من اشخاص القانون العام طرفاً لغير قضاء هذه الدولة، وهذا يعني في المقابل عدم أختصاص أي قضاء آخر سواء أكان قضاءً رسمياً في دولة أجنبية أمْ قضاءًاتحكيمياً بنظر مثل هذه النزاعات (إبراهيم،2005، ص.84).

ومن هنا تبرز خطورة الحصانة القضائية في عقود الأستثمارات الأجنبية إذ كيف يعد الأتفاق التحكيمي أحد الضمانات التي عول عليها المستثمر الأجنبي في تعاقده مع الدولة المضيفة، أوْ من يمثلها في الوقت الذي تستطيع فيه الأخيرة التمسك بحصانتها القضائية. وعليه يعد ذلك اخلالاً بالشروط الجوهرية التي قامت عليها العلاقة التعاقدية مما يستوجب معه مساءلة الدولة) (محسن، 1997، ص.74).

وإذ ان التمسك بالحصانة القضائية في الغرض مؤداه عودة المنازعة مرة أخرى لاختصاص المحاكم الوطنية التي أراد المستثمر الأجنبي بالأتفاق على اللجوء للتحكيم الافلات من سيطرتها، الأمر الذي حدى بأغلب الدول تقرير مبدأ الحصانة القضائية المقيدة والتي تعني قصر الحصانة القضائية على بعض الانشطة التي تمارسها الدولة وأستبعادها من نطاق الأنشطة التجارية؛ وذلك بموجب قاعدة قانونية مقتضاها ان لجوء الاشخاص ألاعتبارية العامة، أوْ الدول لأسلوب التحكيم يعد تنازلاً ضمنياً عن حصانتها القضائيةحفيظة (2007، ص.277).

وعليه فلا يجوز للدولة المضيفة للاستثمار التي تتفق على اللجوء الى التحكيم لتسوية المنازعات الناشئة عن العقد المبرم بينها وبين المستثمر الأجنبي، أن تتمسك بحصانتها القضائية أمام المحكم او هيئة التحكيم.

ومن الجدير بالذكر أن بعضاً من القوانين والأتفاقيات الدولية المتعلقة بالتحكيم قد تعرضت لمسألة اثر أتفاق التحكيم على تمسك الدولة بالحصانة القضائية أمام المحكمين كأتفاقية واشنطن لتسوية منازعات الأستثمار لسنة (1965) والتي تهدف الى اقامة نوع من التوازن بين مصالح المستثمرين ومصالح الدولة الطرف في النزاع، إذ أنها بغية تحقيقه قد نصت على ان أتفاق الأطراف على اللجوء الى التحكيم لدى المركز الدولي لايمكن العدول عنه بالارادة المنفردة لأحد الطرفين حسب م(25) ف(1) منها.كما ان رضا الأطراف باللجوء الى التحكيم في اطار هذه الأتفاقية يعد بمثابة تنازل عن اللجوء الى اي طريق آخر لتسوية المنازعات حسب م(46) منها.

ويترتب على ذلك استحالة الاعتراض على اختصاص هيئة التحكيم المشكلة في إطار المركز الدولي بالاستناد الى الحصانة القضائية. فالدولة التي تقبل بمحض ارادتها ان تكون طرفاً في خصومة تحكيم لدى المركز الدولي لا يمكنها بدون مخالفة التزامها باخضاع النزاع لدى المركز الدولي ان تحتمي خلف حصانتها القضائية للمنازعة في اختصاص هيئة التحكيم، ففي إطار هذه الأتفاقية رضا الدولة بالتحكيم يتضمن بالضروره التنازل عن الحصانة القضائية في هذه الدولة.

كما عالجت موضوع الحصانة القضائية الأتفاقية الأوربية للحصانة القضائية الصادرة في مايو سنة 1972 التي دخلت حيز التنفيذ في 1976 ، كما نصت على هذا المبدأ تشريعات بعض الدول كالقانون الانكليزي للحصانة عام 1978 ،إذ نصت م(2) ف(1) من الأتفاقية الأوربية للحصانة القضائية (E.I.C) على أن "إذا وافقت دولة متعاقدة كتابةً على اخضاع منازعة ما نشأت، أوْ يمكن ان تنشأ عن علاقة تجارية، أوْ مدنية للتحكيم فأن هذه الدولة لا يمكنها التمسك بالحصانة أمام قضاء دولة متعاقدة أخرى يتم التحكيم على اقليمها وبموجب قانونها، أوْ إذا نظرت أمام محاكمها مسألة تتعلق بـ :

أ- صحة، أوْ تفسير أتفاق تحكيم.

ب- الأجراءات التحكيمية.

ج-أبطال حكم التحكيم الصادر في هذا الشأن مالم ينص أتفاق التحكيم على غير ذلك."

أما فيما يتعلق بالحصانة التنفيذية، فهي عدم تأثر العقد التحكيمي في مجال الأستثمار بما تصدرة الدولة من تشريعات تؤثر على عدالة الحكم التحكيمي الاستثماري، وتعد قضية **Societe de Travaux de Marseille V. Republic populaire du Grands Bangladesh** من القضايا التي كان من ورائها تم تأكيد هذا الموضوع.

وتدور وقائع هذه القضية حول قيام هيأة التنمية الصناعية لباكستان الشرقية (EPIDC)؛وهي شركة مملوكة بالكامل للحكومة الباكستانية بأبرام عقد في عام 1965 مع شركة SGIMالفرنسية، لمد خط انابيب الغاز في باكستان الشرقية (التي صارت منذ عام 1971 جمهورية بنغلادش الشعبية) وقد تضمن هذا العقد الأتفاق على خضوعه لأحكام القانون الباكستاني ، كما تضمن شرطاً تحكيمياً بمقتضاة يتعين فض المنازعات التي قد تنشأ بسبب هذا العقد، أوْ بمناسبة تنفيذه بطريق التحكيم وفقاً لقواعد الغرفة التجارية الدولية بباريس على ان يتم التحكيم في جنيف بسويسرا . وفي عام 1968 وعلى أثر منازعة الطرف الباكستاني في مطالبة الشركة الفرنسية له بمبلغ إثنا عشر مليون فرنك فرنسي، لجأ الطرفان للتحكيم وتم تعيين كل طرف لمحكمه في 7 مايو 1972. وبعد يومين فقط أصدر رئيس جمهورية بنغلادش مرسوماً، بأثر رجعي يرتد الى 26 مارس 1971، بتأسيس هيئة التنمية البنغالية (BIDC)لتخلف هيئة التنمية الصناعية الباكستانية بحيث تنتقل للاولى كل الاصول المملوكة للثانية؛ وكذلك ديونها وتتحمل مسئولياتها "ما لم ترَ حكومة بنغلادش توجة آخر».

المهم أن هذا المرسوم ينص على أن كل أجراءات التحكيم التي تكون هيأة التنمية الصناعية الباكستانية قد ارتبطت بها قبل سريان هذا المرسوم ستعد لاغية ولن يكون لأي حكم تحكيمي تنتهي الية هذه الإجراءات أي أثر ، أوْ الزام ،أوْ نفاذ في مواجهة سواء هيأة التنمية الصناعية الباكستانية، أوْ البنغالية ، وأن أي سلطة تمت ممارستها بالنيابة عن الهيأة الباكستانية في إجراءات التحكيم تعد باطلة ولاغية من تاريخ 26 مارس 1971، وأن أي نص في العقد خاص بتسوية المنازعات بطريق التحكيم التي شرع في أجراءات التحكيم وفقاً له يعد لاغياً ومعدوم الأثر. ولم يقف الأمر عند هذا الحد فقد واصلت الحكومة البنغالية متابعتها الغاضبة المحمومة لهذه القضية، فعلى أثر تحديد هيئة التحكيم لجلسة استماع في 20 نوفمبر 1972 للنظر في طلب الجانب الفرنسي الخاص بإحلال الهيأة البنغالية محل الهيأةالباكستانية بإعتبار ألاولى خلفاً للثانية، إصدر رئيس الدولة مرسوماً آخر يقضي بان حلول ألاولى محل الثانية قاصر على الديون والمسؤلية في المسائل غير المتنازع فيها. ثم أصدر في 15 نوفمبر 1972 مرسوماً ثالثاً يقضي بحل الهيأة الباكستانية ونقل ملكية اصولها للحكومة البنغالية، وقد منح هذا المرسوم الحكومة سلطة الوفاء، على سبيل التفضل بأي مطالب تتعلق بمسؤلية الهيأة التي حلها التي تراها الحكومة عادلة (القصبي، 1994، ص.179).

وعلى الرغم من ذلك، وبناءً على ما ارتأته هيئة التحكيم من صحة حلول الهيأة البنغالية محل الهيئة الباكستانية، فقد أصدرت في 31 مايو حكماً يقضي بالمسؤلية المشتركة للحكومة الباكستانية والهيئة التي تم حلها في مواجهة الشركة الفرنسية.

هذه القضية التي وصفت و-بحق-أنها (مرعبة) لأنها تجسد مدى تأثر أتفاقات التحكيم بالتغييرات القانونية التي تقوم بها الدولة المضيفة للاستثمار والتي تؤثر على مناخ الثقة الذي يعول عليه المستثمر، وتبرز جانب كبير من المخاوف التي يحملها الأخير تجاه دول العالم الثالث.

5. خاتمة:

" لم يزل التحكيم مطلوبا ليستغني به الناس عن المحاكم قصدا في النفقة والوقت ورغبة عن شطط الخصومة واللدد فيها"(ملحم، 2015، ص.217). من هذا المنطلق، يمكن القول أن التحكيم يمثل أسلوبا حاسما لفض منازعة إما قبل وقوعها أو بعد وقوعها، وإذا كان التحكيم مرده بداية إرادة الأطراف شأنه في ذلك شأن الوساطة، فإن الاتفاق عليه مفاده جعل القول الفصل في يد هيئة التحكيم، فلا يكون لأي من الطرفين العدول عنه أو التحلل منه. فيتميز بذلك التحكيم بأن الحكم الصادر فيه يستند إلى معيار موضوعي مرده إلى القانون واجب التطبيق وليس إلى إرادة الأطراف، فيجتهد كل خصم في إقناع هيئة التحكيم بعدالة قضيته وسلامة حججه وقوة أسانيده، ولا شأن له بخصمه، فلا يقدم دفاعه إلى خصمه بل إلى هيئة التحكيم.

في ختام دراستنا لموضوع البحث الموسوم ب(اتفاقالتحكيم في عقود الأستثمارات الأجنبية) فإن اهم ما توصلنا اليه من نتائج هو أن مسألة حل المنازعات في عقود الأستثمارات الأجنبية من المسائل المهمة التي يقف عندها المستثمر الأجنبي ويعتني بتحديدها في جميع مراحل التعاقد وذلك لتخوفه من محاولة الدولة المضيفة للاستثمار وخصوصاً الدول النامية منها بالدفع بحصانتها القضائية؛ لذلك فأن المستثمر الأجنبي وعلى الرغم من أنه في أغلب الاحيان يتمتع بمركز اقتصادي قوي يفوق الدولة المضيفة للاستثمار التي غالباً ما تكون من الدول النامية، إلا أنه يتحسب لهذه المسألة لذلك فيلجأ إلى التحكيم بوصفه وسيلة لفض المنازعات التي قد تنشأ واستبعاد القضاء الوطني هذا فضلاً عن محاولة فرض شرط الثبات التشريعي الذي بموجبة يحد من سلطان الدولة المضيفة للاستثمار في استخدام حصانتها القضائية ومنعها من أصدار أي تشريعات من شأنها ان تضعف المركز القانوني او الاقتصادي للمستثمر الأجنبي في مشروعة الأستثماري .

كما لاحظنا ان التحكيم في عقود الأستثمارات الأجنبية هو تحكيم ذو طبيعه مستقلة، إذ أنه قضاء ولكنه اتفاقي والقرارات التي تصدر عنه قرارات لها قوة ملزمة، ولكنها ذات طبيعة خاصة صادره من أشخاص عاديين.

وباعتبار هذه الطبيعة الخاصة لمنازعات الاستثمار نقترح على المشرع الجزائري أن يشرع قانونا خاصا ينظم التحكيم في عقود الاستثمارات الأجنبية وذلك نظرا لأهمية هذه الوسيلة في حل المنازعات في هذه العقود وكثرة اللجوء إليها في الوقت الحاضر، بحيث ان المستثمرين يعتبرون التحكيم في هذه العقود ضمانة تحميهم من التغييرات التشريعية في الدولة المضيفة للاستثمار.

وفي حالة عدم تشريع قانون خاص يعالج كيفية حل المنازعات الاستثمارية عن طريق التحكيم، نقترح أن يخصص على الأقل بابا ضمن قانون الاستثمار يعالج فيه هذا الموضوع وذلك بسبب اهميته باعتباره أحد الضمانات التي يلجأ إليه المستثمر الأجنبي ويشجعه على الاستثمار في الدول الأخرى، وأن يتضمن هذا القانون تعريفا محددا للتحكيم في الاستثمار الأجنبي وبيان طبيعته بصورة صريحة.

6. قائمة المراجع:

أولا: المراجع باللغة العربية:

1) إبراهيم، أحمد إبراهيم. (2005). التحكيم الدولي الخاص (ط4). القاهرة: دار النهضة العربية.

2) أحمد، أبو الوفا. (1974). عقد التحكيم وإجراءاته. (ط2). الاسكندرية: منشأة المعارف.

3) أحمد، أبو الوفا. (1988). التحكيم الاختياري والاجباري. (ط5). الاسكندرية: منشأة المعارف.

4) حفيظة، السيد الحداد. (2007). الموجز في النظرية العامة للتحكيم. بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية.

5) سامية، راشد. (1984). التحكيم في العلاقات الدولية الخاصة-أتفاق التحكيم-. القاهرة: دار النهضة العربية.

6) سميحة، القليوبي. (2009). التحكيم التجاري الدولي. القاهرة: دار النهضة العربية.

7) سميحة، القليوبي. (2013). الأسس القانونية للتحكيم التجاري. القاهرة: دار النهضة العربية.

8) عبد الرزاق، السنهوري. (1964). الوسيط في شرح القانون المدني-نظرية الالتزام بوجه عام-.ج1. القاهرة: دار النهضة العربية.

9) عكاشة، عبد العال. (2003). المفترضات والشروط الذاتية في المحكم. دمشق: المكتبة القانونية.

10) علي، مصطفى ملحم. (2015). تنفيذ الحكم التحكيمي. مجلة جامعة البعث، 37(06).

11) عليوش، قربوع. (2005). التحكيم التجاري الدولي في الجزائر. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

12) محسن، شفيق. (1997). التحكيم التجاري الدولي-دراسة في قانون التجارة الدولية-. القاهرة: دار النهضة العربية.

13) معوض، عبد التواب. (1991). المستحدث في التحكيم التجاري الدولي. الإسكندرية: دار الفكر الجامعي.

14) ناريمان، عبد القادر. (1996). اتفاق التحكيم. القاهرة: دار النهضة العربية.

15) نبيل، إسماعيل عمر. (2005). التحكيم في المواد المدنية والتجارية والوطنية والدولية. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:

16) Joseph.D. Becker. public policy and Arbitration The unruly horse and the arbitrability of claims in America.

17) Mostefa. Trari Tani. (2007). Droit Algérien de l'arbitrage commercial international.1ére édition.Alger.Barti Editons.

التصنيفات العالمية للجامعات العربية وموقع الجامعة الجزائرية من حيث جودة التعليم

The International Rankings of Arab Universities and The Rank of Algerian University in Term of Quality of Education

د.زيان أمنة /المعهد الوطني للبحث في التربية/ الجزائر
Dr .Amina Ziane/ National Institute for Research in Education /Algeria

ملخص الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى بيان المؤشرات المعتمدة في أهم التصنيفات العالمية للجامعات، متمثلة في تصنيف كيو أس، تصنيف مجلة تايمز للتعليم العالي، تصنيف ويبومتركس وتصنيف شنقهاي، مع التركيز على مكانة الجامعات العربية بصفة عامة والجامعة الجزائرية بصفة خاصة في هذه التصنيفات خلال السنة الماضية، وقد كشفت هذه الورقة البحثية غياب جزئي للجامعات العربية وغياب شبه تام للجامعات الجزائرية، لأسباب عديدة جزء منها يتعلق بطبيعة التصنيف ومؤشراته التي لا تصلح لجميع الجامعات، والجزء الثاني يتعلق بالجامعات والمشاكل التي تعاني منها.

الكلمات المفتاحية: التعليم، الجامعة، الجودة، الدول العربية.

Abstract:

The aim of the study was to cralify the indicators adopted in the most important global universities classifications; QS Word University Ranking, The Times Higher Education Ranking, Webometrics Ranking and Shamghai Ranking. With emphasis on the status of Arab universities in general and the Algerian University in particular in these classifications during the past year. The results showed that there is a partial absence of arabic univerties and total absence of algerian universities, for many reasons, Part of it concerns the nature of this classification and its indicators that are not valid for all universities, and part two concerns universities and their problems.

Keywords: Arabic Countries, Education, Quality, University.

مقدمة:

إن التطور الحاصل في المجتمعات البشرية أوجب عليها التغير الدائم في مختلف الجوانب، سببه تقدم معطيات العصر التقنية والعلمية، مما جعل من الإنسان دائم التطلع والتقدم، ونحن نعيش في عصر يتسم بالصراع في مجالات الحياة كافة، لذلك تسعى الدول جاهدة إلى تنمية مهارات القوى البشرية العاملة لديها، وذلك لخلق مجتمع معرفي قادر على توظيف العلوم والمعارف والتكنولوجيا لخدمة التنمية الشاملة في الدولة.

هناك اتفاق على أن الارتقاء بالثروة البشرية لن يحققه إلا بتعليم تتوافر فيه شروط الجودة الكلية في كافة مراحله ومستوياته، وذلك من خلال استحداث المنظومة التي توفر له ذلك في جميع مراحله، ابتداء من مرحلة ما قبل المدرسة وحتى التعليم الجامعي والعالي.

ويبقى للتعليم الجامعي والعالي خصوصيته، إذ يلعب دورا أساسيا في حياة الأمم من خلال تلبية احتياجاتها من القوى البشرية التي تصنع حاضرها، وترسي قواعد مستقبل التنمية فيها، وفيه تتبلور القيادة العلمية والعملية للمجتمع، وهو المسؤول عن الحفاظ على التراث الثقافي وتنميته وتطويره، ولن يتحقق ذلك إلا بالارتقاء بمستوى خريجي هذا التعليم.

ويشير تقرير التنمية الإنسانية العربية إلى أن التحدي الأهم في مجال التعليم يكمن في مشكلة تردي نوعية التعليم المتاح، بحيث يفقد التعليم هدفه التنموي والإنساني من أجل تحسين نوعية الحياة وتنمية قدرات الإنسان الخلاقة المتمثلة في رأس المال البشري.

من هذا المنطلق ونظرا لأهمية التي يتمتع بها التعليم العالي نطرح الإشكالية التالي:

ما موقع الجامعة العربية من التصنيفات العالمية؟

للإجابة على الاشكالية تم تقسيم البحث إلى ثلاثة محاور: المحور الأول الجامعة والتعليم العالي، المحور الثاني التصنيفات العالمية للجامعات والمحور الثالث مرقع الجامعات العربية من التصنيفات العالمية.

أولًا: التعليم العالي والجامعة

يقصد بالتعليم العالي كل أنواع الدراسات، التكوين أو التكوين الموجه للبحث، الذي يتم بعد مرحلة الثانوية على مستوى مؤسسة جامعية أو مؤسسات تعليمية أخرى معترف بها من طرف الدولة (شوقي، 2015، ص10).

يتفق معظم الباحثين والتربويين على أن الجامعات يمكنها ان تسهم في تكوين وتشكيل المعرفة وذلك لما تمتلكه من أجهزة متطورة ومناهج ومقررات علمية معاصرة، وكفاءات قيادية إدارية وأكاديمية متنوعة يفترض أنها تمثل الصفوة، فالجامعات اليوم لا تقاس بالأرقام القياسية المتمثلة بأعداد الطلبة والمدرسين والمباني الفخمة وإنما تقاس بعدد الأبحاث العلمية والأطروحات التي تساهم في تنمية المجتمع، فهي تعتبر مراكز بحثية وعلمية وإنتاجية تساهم في إعداد الأجيال المتعاقبة وتأهيلها وتدريبها وفق منهجية علمية سليمة، وهي بذلك تصبح ذات رسالة علمية وإنسانية وحضارية وثقافية(زياد، 2009، ص2).

يمكن تعريف الجامعة على أساس أنها مجتمع مصغر، يقوم فيه الأساتذة والطلبة معا بمناقشة، تطوير واستكشاف أفكار تتميز بالصعوبة والتعقيد والأصالة، وتعتبر هذه الأفكار والدراسات التي تنتج عنها إرث الإنسانية الذي ينبغي على الجامعة المحافظة عليه، إيصاله إلى الأجيال المقبلة وتحديثه بصفة مستمرة.

إن مهمة الجامعة لا تنحصر في الحفاظ وإيصال المعارف، بل لابد لها من إنتاجها أيضا، من خلال البحث العلمي. تعتبر الجامعة كذلك خدمة عامة، فهي تشارك في بناء المجتمع، ومصدر للتطور الاجتماعي، الثقافي والاقتصادي، ويقع على عاتق الجامعة تكوين الإطارات التي تحتاجها الدولة. ولابد لتكوين الجامعة أن يأخذ في عين الاعتبار حاجات المجتمع ومتطلباته وانشغالاته(Claude lessard, 2012,Pp3-4).

تتمثل مقومات الجامعة في مجموع المرتكزات التي يتوقف علها تكوين رأس المال البشري وهي:

1. **عضو هيئة التدريس (الأستاذ الجامعي)**: يعد الأستاذ الجامعة حجر الساس في العملية التكوينية في الجامعة كونه المشرف المباشر على إيصال المعرفة للطلبة، وبالتالي هو العنصر المزود لرأس المال البشري بالمعلومات والمعارف والأفكار، فإذا كان الطلاب أهم مدخلات الجامعة فإن الأستاذ أهم مقوماتها، فالجامعة تحتاج لنوعية متميزة من هيئة التدريس، ذلك لأن الجامعة بأساتذتها لا بمبانيها، والجامعة بفكر هؤلاء الأساتذة وعملهم وخبرتهم وبحوثهم قبل أي شيء، إن الجامعة في عصر المعرفة والمعلوماتية، تحتاج إلى هيئة تدريس من نوع متميز، على دراية واسعة بمختلف التطورات الحاصلة في العلم، ولها القدرة الكاملة على استعمال أحدث تقنيات التعليم والبحث، وتلقينها للطلبة بغية بناء رأس المال البشري التطوري والقادر على الإبداع.

2. **مناهج ومقررات الدراسة**: تكوين رأس المال البشري يعني تزويده بمختلف المعارف القادرة على منحه صفتي التميز والإبداع، ولن يتأتى له ذلك إلا إذا استفاد من مقررات ومناهج دراسية جامعية لها ميزات خاصة، تربط بين النظري والتطبيقي، وتمنح للمتكون ما يلزمه من معلومات، فالمناهج والمقررات من بين أهم مقومات نجاح الجامعة في إعداد رأس المال البشري المبدع والمبتكر.

3. **أساليب التدريس**: أسلوب التدريس من المقومات الهامة المساعدة على تحقيق إنتاج ذي نوعية جيدة من رأس المال البشري. يتسم التكوين في الجامعة بتعدد أساليبه، نظرا لتعدد مواده فمنها ما يحتاج إلى الحفظ والاستظهار، ومنها ما يحتاج إلى قدرات الابتكار والإبداع، ومنها ما يحتاج إلى الممارسة العملية والتجربة الميدانية يحتاج أي بلد إلى إطارات كفؤة، قادرة على تحمل المسؤوليات وأخذ المبادرة، وهو أمر يستلزم الاعتماد على أساليب حديثة في تزويدهم بالمعارف الضرورية، أساليب تخلق الإحساس بالمسؤولية والقدرة على التحليل والاستقراء، وتنمي روح المشاركة والمبادرة، وهذا ما يفسر توجه الجامعات في العالم المتقدم إلى تبني أساليب حديثة.

4. **الهيكل التنظيمي والإداري للجامعة**: الهيكل التنظيمي للجامعة هو الخريطة التي تصف تنظيمها في لحظة استقرار، تتكون من هيكلة رسمية، مرتبطة بتوزيع الوظائف والأدوار وتحديد المسؤوليات وخطوط السلطة والعلاقات التنظيمية، وهيكلة غير رسمية مبنية على مجموع العلاقات الشخصية بين الأفراد داخل المؤسسة الجامعية. يعد الإطار التنظيمي والإداري العام، الذي تتم فيه العملية التكوينية في الجامعة، عاملا أساسيا ومحددا لفعالية هذه الأخيرة، فمجموع المكونات البشرية والمادية، ومجموع الممارسات التنظيمية التي تتم على مستوى الجامعة تؤثر بصفة مباشرة على نوعية رأس المال البشري المنتج.

5. **مقومات أخري**: إضافة إلى المقومات الأساسية السالفة الذكر، هناك مقومات أخرى تؤدي هي الأخرى دورا بارزا في تنمية رأس المال البشري نذكر منها:

1.5. **المكتبات ومراكز المعلومات**: ويمكن تقييم دورها في تنمية رأس المال البشري من خلال بعض المؤشرات أهمها:

- ✓ مدى توفر مكتبة مزودة بمصادر معلومات ضرورية في كافة الاختصاصات الموجودة في الجامعة؛

- ✓ مدى توفر الوسائل السمعية والبصرية ووسائل الاتصالات الحديثة؛
- ✓ مدى تأهيل الجهاز البشري المشرف على هذه الخدمات، مع الإشراف على تقديمها بكفاءة؛
- ✓ **2.5. البيئة الدراسية:** ويتعلق الأمر بعدد الطلاب في القاعات، ومدى ملاءمتها لحدوث تعلم فعال، ومدى ملاءمة الأثاث الجامعي والتجهيزات الفنية الأخرى (الإضاءة، التهوية، الهدوء، وضوح الصوت ......).

3.5. المباني والمرافق والتسهيلات المتعلقة بالعملية التعليمية: فالمباني والمرافق وعدد المعامل والورش والتجهيزات بأنواعها المختلفة ومدى توافرها وملاءمتها، إضافة إلى تسهيلات الإقامة للطلاب والمدرسين كلها عناصر ضرورية لنجاح عملية العملية التعليمية.

4.5. خدمة الطلبة: يحتاج الطلبة مجموعة من الخدمات الضرورية كتيسير أنظمة القبول والتسجيل، مع ضرورة ملاءمة نسب القبول وأعداد الطلبة للإمكانات المتاحة وحاجة المجتمع. وتقديم القروض والمنح الجامعية ومعايير توزيعها وتقديم حوافز للمتفوقين (نادية، 2013، ص ص84-85).

ثانيا: التصنيف العالمي للجامعات

الجدول رقم (01): التصنيفات العالمية للجامعات

التصنيف	QS تصنيف كيوأس تايمز Word University Ranking (بريطاني)	تصنيف تايمز The Times Higher Education Ranking (بريطاني)	نظام تصنيف ويبومتريكس Webometrics Ranking (اسباني)	نظام تصنيف شنغهاي shamghai Ranking (صيني)
المعايير	تقويم البرامج الأكاديمية عن طريق أراء الأكاديميين النظراء في جامعات أخرى ولا يسمح للأكاديمي بتقويم برنامج جامعته (40%).	التعليم الجامعي والبيئة المحيطة (30%) إنتاج وسمعة البحث العلمي(30%).	ترتيب لمواقع الجامعات معتمدا على مدى قوة وحضور الموقع الإلكتروني الخاص بالجامعة ويقصد به (size) - معيار الحجم حجم صفحات موقع الجامعة الإلكتروني.	الخريجون الحاصلين على جوائز وأوسمة (10%).
	الأبحاث المنشورة لأعضاء هيئة التدريس ومعدل النشر (20%).	تأثير البحث العلمي للجامعة (32.5%).	عدد الملفات الغنية (pdf, Rich Files, ppt, doc, video,ect) حيث يتم حساب عدد الملفات بأنواعها المختلفة التي يوفرها موقع الجامعة.	الأساتذة الحاصلين على جوائز وأوسمة (20%).

	استطلاع آراء جهات التوظيف عن خريجي الجامعة (10%).	الحضور الدولي في الجامعة لكل من أعضاء هيئة التدريس والطلاب (5%).	معيار البحث (scholar) حيث يتم حساب عدد الأبحاث المنشورة إلكترونيا تحت نطاق موقع الجامعة ومدى توفر التقارير عن الباحثين في الجامعة.	كثرة الرجوع أو الإحالة إلى أبحاث أعضاء هيئة التدريس بالجامعة (20%).
	نسبة عدد الطالب إلى عدد الأساتذة (20%).	الابتكار والمردود المادي من التفاعل مع الصناعة (2.5%) كما تحتوي كل من هذه المعايير الأساسية على جوانب تفصيلية أخرى مثل عدد شهادات الدكتوراه التي ٍ تمنحها الجامعة سنويا، نسبة عدد خريجي حملة الدكتوراه إلى ليسنس ونسبة عدد الأبحاث المنشورة إلى عدد أعضاء هيئة التدريس.	الرؤية (visibility) عدد المرات التي يتم طلب موقع الجامعة من خارج الجامعة.	الأبحاث المنشورة في ميدان العلوم الطبيعية (20%).
	نسبة عدد أعضاء هيئة التدريس الأجانب للعدد الكلي (5%).			أبحاث العلوم الاجتماعية (20%).
	نسبة الطلاب الأجانب للمجموع الكلي للطلاب (5%).			الأداء الأكاديمي (10%).

المصدر: (سلسلة ثقافة الجودة، 2017، ص.3.)

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن هناك أربعة تصنيفات لترتيب الجامعات العالمية، تصنيف (QS)، تصنيف التعليم العالي، تصنيف Webometrics وتصنيف شنقهاي، حيث لكل تصنيف معاييره الخاصة نجد في التصنيف الأول التي تصدره شركة Quacquarelli Symonds، حيث تهدف هذه الشركة إلى رفع مستوى المعايير العالمية للتعليم العالي أنه تعطى نسبة 40% لتقويم البرامج الأكاديمية من طرف جهات أخرى من خلال استبانات استطلاعية لآراء الخبراء من مختلف جامعات العالم، بينما 10% لآراء جهات التوظيف لخريجي الجامعات حول مستواهم، سلوكهم الوظيفي وقدرتهم على الابداع والابتكار، 20% لتحديد نسبة الطلبة الملتحقين بالجامعة لأعضاء هيئة التدريس بينما 5% لنسبة عدد أعضاء هيئة التدريس الأجانب للعدد الكلي و5% لنسبة الطلاب الأجانب من العدد الكلي للطلاب.

يعد تصنيف The Times Higher Education من التصنيفات المتميزة في الأوساط الأكاديمية العالمية، يصدر عن مجلة تايمز للتعليم العالي، يتم قياسه من خلال أربعة معايير، المعيار الأول التعليم العالي والبيئة المحيطة بنسبة 30% حيث يندرج في هذا المعيار رأي الخبراء واللجنة التقييمية في عملية التدريس، نسبة الطلبة إلى أعضاء هيئة التدريس، نسبة الحاصلين على شهادة الدكتوراه للحاصلين على ليسنس، دخل المؤسسة مقارنة بالهيئة التدريسية، المعيار الثاني بنسبة 30% لسمعة البحث العلمي يتم تحديدها من خلال سمعة الجامعة بين نظيراتها ومدى تميز بحوثها

ويتم قياسها عن طريق استبيانات، إنتاجية البحوث حيث تقاس بمقارنة عدد البحوث المنشورة نسبة لعدد هيئة التدريس والعائد المادي للبحوث، المعيار الثالث تأثير البحث العلمي للجامعة بنسبة 32.5% حيث يعكس مساهمة الجامعة في نشر المعرفة ويتم قياسه من خلال عدد المرات التي يتم الإشارة فيها إلى عمل منشور للجامعة على المستوى العالمي بالاستعانة بقاعدة بيانات تومسن، المعيار الرابع الحضور الدولي لكل من هيئة أعضاء التدريس والطلاب بنسبة 5% يتم قياسه من خلال نسبة هيئة أعضاء التدريس الأجانب في مقابل هيئة أعضاء التدريس المحليين، نسبة الطلبة الأجانب للمحليين وإجمالي المنشورات البحثية للجامعة التي حصلت على مكافآت وجوائز دولية، بينما ما نسبته 2.5% للابتكار والمردود المادي الناتج عن التفاعل مع الصناعة.

أما تصنيف Webometrics فيعده معمل الأنترنت الدولي الاسباني، وهو معمل إلكتروني يحوي مجموعة من المتخصصين في بيانات الشبكة الدولية مهمتهم ملاحظة البحث العلمي للجامعات فيتم وفقا لمواقع الجامعات معتمدا على مدى قوة وحضور الموقع الإلكتروني الخاص بالجامعة يقاس من خلال معيار الحجم ويقصد به عدد المنشورة للباحثين بكل جامعة على الأنترنت وعدد الوثائق والملفات المتوفرة للجامعة على الأنترنت بنسبة 20%، عدد الملفات الغنية حيث يتم حساب عدد الملفات بأنواعها المختلفة التي يوفرها موقع الجامعة بنسبة 15%، معيار البحث حيث يتم حساب عدد الأبحاث المنشورة إلكترونيا تحت نطاق موقع الجامعة ومدى توفر التقارير عن الباحثين في الجامعة 15% ومعيار الرؤية أي عدد المرات التي يتم طلب موقع الجامعة من خارج الجامعة بنسبة 50%.

وفي الأخير يأتي تصنيف شنقهاي الذي يتمتع بشهرة أكاديمية مرموقة، يهدف إلى قياس الفارق بين الجامعات الصينية والجامعات ذات الوضع الأكاديمي المميز، يتكون من 6 معايير هي: الخريجون الحاصلين على جوائز وأوسمة بنسبة 10% مثل جوائز نوبل أو ميداليات عالمية أو جوائز فيلدز في الرياضيات وغيرها، الأساتذة الحاصلين على جوائز وأوسمة بنسبة 20%، كثرة الرجوع أو الإحالة إلى أبحاث أعضاء هيئة التدريس بالجامعة بنسبة 20%، الأبحاث المنشورة في ميدان العلوم الطبيعية في أضل المجلات خلال الخمس سنوات السابقة بنسبة 20%، أبحاث العلوم الاجتماعية المنشورة خلال سنة سابقة للتصنيف بنسبة 20%، الأداء الأكاديمي بنسبة 10% ويتم حسابه من خلال الدرجات التي تحصلت عليها الجامعة في المعايير الثلاثة نسبة إلى هدد الكوادر في الجامعة، وانفاق الجامعة على البحث العلمي.

ثالثا: ترتيب الجامعات العربية حسب التصنيفات العالمية

بلا شك أن التصنيف القائم على قوانين ومعايير محددة دون اجتلاب لمصالح مادية أو غيرها يعتبر ذو الأهمية، والجامعات في الوقت الحالي تسعى إلى تحقيق التميز وتطوير تحسين مستوى المخرجات وإن كان بينها تباين كبير، وتتمثل أهمية التصنيفات العالمية للجامعات في إثراء إنتاج البحث العلمي في مختلف المجالات العلمية والتركيز على نوعية خريجي الجامعات ومستوياتهم العلمية، وزيادة المساهمات التي تقدمها الجامعات للمعارف الحديثة وحضور الجامعات على شبكة المعلومات الدولية وزيادة قدرتها على استخدام تقنية المعلومات والإنترنت والمشاركة في عملية الإصلاح والتطوير.

وفيما يلي نستعرض ترتيب الجامعات العربية وفق التصنيفات السابقة:

الجدول رقم (02): ترتيب الجامعات العربية حسب تصنيف (THES_QS) للجامعات العالمية سنة 2018

الرقم	الجامعة	البلد	2018
1	جامعة الملك فهد للبترول والمعادن	السعودية	173
2	جامعة الملك سعود	السعودية	221
3	الجامعة الأمريكية ببيروت	لبنان	235
4	جامعة الملك عبد العزيز	السعودية	267
5	جامعة قطر	قطر	349
6	جامعة الإمارات العربية المتحدة	الإمارات	390
7	الجامعة الأمريكية بالقاهرة	مصر	395
8	الجامعة الأمريكية بالشارقة	الإمارات	420-411
9	جامعة الخليفة	الإمارات	460-451
10	جامعة السلطان قابوس	سلطنة عمان	460-451
11	جامعة الملك خالد	السعودية	480-471
12	جامعة القاهرة	مصر	490-481
13	جامعة سانت جوزيف بيروت	لبنان	500-491
14	جامعة بغداد	العراق	550-501
15	جامعة أم القرى	السعودية	600-551
16	جامعة الأردن	الأردن	600-551
17	الجامعة الأمريكية بدبي	الإمارات	650-601
18	الجامعة الأردنية للعلوم والتكنولوجيا	الأردن	650-601
19	الجامعة اللبنانية الأمريكية	لبنان	650-601
20	جامعة الكوفة	العراق	650-601
21	جامعة الكويت	الكويت	700-651
22	جامعة الشارقة	الإمارات	750-701
23	جامعة عين الشمس	مصر	750-701
24	جامعة أبو ظبي	الإمارات	800-751
25	جامعة الإسلامية الإمام محمد ابن سعود	السعودية	800-751
26	جامعة الملك فيصل	السعودية	800-751
27	جامعة الإسكندرية	مصر	800-751
28	جامعة بيرزيت	الأراضي الفلسطينية المحتلة	1000-801
29	جامعة البحرين	البحرين	1000-801
30	جامعة الأزهر	مصر	1000-801
31	جامعة محمد الخامس الرباط	المغرب	1000-801

المصدر: https://www.topuniversities.com/university-rankings/world-university-rankings/2018

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن دول المشرق العربي كانت لها الصدارة في الترتيب مقارنة بدول المغرب العربي، حيث كانت المراكز العشرة الأولى عربيا لسعودية والإمارات ومصر ولبنان وعمان، تلها كل من العراق، الأردن، فلسطين،

الكويت والبحرين، كما أنه من الملاحظ أن أول جامعة عربية كان ترتيبها 73 بعد المائة حسب هذا التصنيف، كما أن المغرب تدخل التصنيف لأول مرة من خلال جامعة محمد الخامس بالرباط، بينما الجزائر لم تدخل هذا التصنيف بأي جامعة رغم ما تمتلكها من كفاءات، والسؤال يبقى مطروحا هل الجامعة الجزائرية في المستوى الأدنى من حيث البحث العلمي أم أن معايير التصنيف تظلم الجامعات الجزائرية.

الجدول رقم (03): ترتيب الجامعات العربية حسب تصنيف تايمز للجامعات سنة 2018

الرقم	الجامعة	البلد	المرتبة
1	جامعة الملك عبد العزيز	السعودية	250-201
2	جامعة الخليفة	الإمارات	350-301
3	جامعة قطر	قطر	500-401
4	الجامعة الأردنية للعلوم والتكنولوجيا	الأردن	500-401
5	جامعة الفيصل	السعودية	600-501
6	جامعة الملك فهد للبترول والمعادن	السعودية	600-501
7	جامعة الملك سعود	السعودية	600-501
8	جامعة الإمارات العربية المتحدة	الإمارات	600-501
9	الجامعة الأمريكية ببيروت	لبنان	600-501
10	الجامعة الأمريكية بالقاهرة	مصر	800-601
11	جامعة بني صويف	مصر	800-601
12	الجامعة الأمريكية بالشارقة	الإمارات	800-601
13	جامعة الكويت	الكويت	800-601
14	جامعة الإمام أعبد الرحمان ابن فيصل	السعودية	1000-801
15	جامعة تلمسان	الجزائر	1000-801
16	جامعة عين الشمس	مصر	1000-801
17	جامعة الإسكندرية	مصر	1000-801
18	جامعة أسيوط	مصر	1000-801
19	جامعة القاهرة	مصر	1000-801
20	جامعة المنصورة	مصر	1000-801
21	جامعة وادي الجنوب	مصر	1000-801
22	جامعة قناة السويس	مصر	1000-801
23	جامعة الشارقة	الإمارات	1000-801
24	جامعة مراكش قاضي إياد	المغرب	1000-801
25	جامعة محمد الهامس الرباط	المغرب	1000-801
26	جامعة السلطان قابوس	سلطنة عمان	1000-801
27	جامعة الأردن	الأردن	1000-801

المصدر: https://www.timeshighereducation.com/world-university-rankings/2018/world-ranking#!/page/0/length/25/sort_by/rank/sort_order/asc/cols/stats

نلاحظ من خلال هذا التصنيف تربه الجامعات السعودية على عرش الجامعات العربية، تليها قطر في هذا التصنيف ثم الإمارات، مصر ولبنان، حيث كانت معظم الجامعات المصرية في هذا التصنيف، بالإضافة إلى الكويت، الأردن وسلطنة عمان، بينما المغرب العربي كان متواجدا بثلاثة جامعات جامعة تلمسان التي مثلت الجزائر في الترتيب بين 800 و1000، وجامعتين من المغرب في نفس الفئة الترتيبية جامعة، كما أن أول جامعة عربية كان ترتيبها بعد 200.

الجدول رقم (04): ترتيب الجامعات العربية حسب تصنيف ويبومتريكس للجامعات سنة 2018

الرقم	الجامعة	البلد	المرتبة
1	جامعة الملك سعود	السعودية	420
2	جامعة الملك عبد العزيز	السعودية	484
3	جامعة عبد الله للعلوم والتكنولوجيا	السعودية	528
4	الجامعة الأمريكية بيروت	لبنان	750
5	جامعة القاهرة	مصر	760
6	جامعة الملك فهد للبترول والمعادن	السعودية	825
7	جامعة قطر	قطر	1043
8	جامعة الإسكندرية	مصر	1139
9	جامعة الإمارات العربية المتحدة	الإمارات	1139
10	الجامعة الأردنية	الأردن	1201
11	جامعة المنصورة	مصر	1289
12	الجامعة الأمريكية بالقاهرة	مصر	1323
13	جامعة السلطان قابوس	سلطنة عمان	1363
14	جامعة عين الشمس	مصر	1394
15	جامعة أم القرى	السعودية	1499
16	جامعة سانت جوزيف بيروت	لبنان	1688
17	الجامعة الأردنية للعلوم والتكنولوجيا	الأردن	1708
18	جامعي بنها	مصر	1767
19	الجامعة الأمريكيا بالشارقة	الإمارات	1783
20	جامعة منتوري بقسنطينة	الجزائر	1792

المصدر: http://www.webometrics.info/en/Arab_world

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه تمركز الجامعات السعودية في الصدارة عربيا، تليها لبنان، مصر، قطر والإمارات، حيق احتلت أول جامعة عربية 420 عالميا، بينما لم يكن حضور لجامعات دول المغرب العربي، سوى جامعة جزائرية متمثلة في جامعة منتوري بقسنطينة بترتيب 792 بعد الألف.

الجدول رقم (05): ترتيب الجامعات العربية حسب تصنيف شنغهاي للجامعات خلال الفترة (2016-2018)

الرقم	الجامعة	البلد	المرتبة
1	جامعة الملك عبد العزيز	السعودية	150-101
2	جامعة الملك سعود	السعودية	150-101
3	جامعة عبد الله للعلوم والتكنولوجيا	السعودية	300-201

4	جامعة الملك فهد للبترول والمعادن	السعودية	400-301
5	جامعة القاهرة	مصر	500-401

المصدر: http://www.shanghairanking.com/ARWU2018.html

نلاحظ من خلال الجدول تواجد 5 جامعات عربية فقط في تصنيف شنقهاي، المراكز الأربعة الأولى للجامعات السعودية والمركز الهامس لجامعة القاهرة بمصر، حيق تعتبر جامعة الملك عبد العزيز الأولى عربيا بترتيب بين 101 و150 أحسن جامعة في العالم وهو ترتيب جيد، بينما لا وجود لا للجزائر ولا المغرب في هذا التصنيف، بينما غابت تونس في جميع التصنيفات.

خاتمة:

تأتي الجامعة في رأس منظومة التعليم في المجتمع، للدور الذي تلعبه في تنمية رأس المال البشري في عالم يتصف بالتغير السريع، وفي ظل احتياجات سوق متطورة ومتسارعة. ولا يقتصر دور الجامعة على تكوين رأس المال البشري، بل يتعدى ذلك لتسهم بصورة مؤثرة في مسيرة التنمية، ونشر المعرفة والقيام بالبحوث العلمية، التي تحقق التقدم وتتحمل مسؤولية اجتماعية تجاه المجتمع الذي أنشئت فيه، من خلال استعراض مراتب الجامعات العربية والجامعة الجزائرية من خلال تصنيفات الجامعات العالمية، توصلنا إلى النتائج التالية:

- أن الجزائر في المراكز العالمية والعربية الأخيرة في جودة التعليم العالي.
- الجامعات الجزائرية غير مصنفة دوليا وان دخلت أحد التصنيفات فتأتي في المرتبة بعد 88 أو 1000 جامعة.
- انخفاض الانفاق على البحث والتطوير من إجمالي الناتج المحلي مقارنة بالدول العربية التي لها نفس خصائص الاقتصاد الجزائري.
- لا تخضع الجامعات الجزائرية للترتيب العالمي حسب تصنيف (THES_QS) لأن علامتها اقل من 30% وبالتالي لا تساهم في الرفع منه، أي أن هناك ضعف في جودة التعليم بالجامعات الجزائرية كلها، وضعف في جودة البحث وضعف في النظرة العالمية للجامعات الجزائرية وبمعدل توظيف الخريجين أي جاهزيتهم في أداء وظائفهم التي تحددها المؤسسات المستقبلة لهم، ما هو الخلل إذا نظرنا إلى الأعداد الهائلة من الدكاترة وأساتذة التعليم العالي الذين تتمتع بهم جامعاتنا لماذا لا تساهم منشوراتهم في رفع هذا المعدل، وأين الخلل في الإطارات التي تتخرج بالآلاف سنويا؟
- هناك من الدول العربية التي عانت حروب وأزمات سياسية واجتماعية إلا أن جامعاتها احتلت مراكز أحسن من مراكز الجامعات الجزائرية.

ولتصحيح هذه الاختلالات نقدم مجموعة من الاقتراحات:

- ✓ زيادة الإنفاق على البحث العلمي من إجمالي الناتج المحلي.
- ✓ توجيه تلاميذ الثانويات نحو التخصصات العلمية والتكنولوجية.
- ✓ الاهتمام بذوي الإمكانات والكفاءات لمنع هجرة الأدمغة إلى الخارج.



- ✓ انشاء مخابر بحث مشتركة بين الجامعات والمؤسسات خصوصا التي تنتمي للقطاع الصناعي الخاص للاستفادة من تمويلها للبحث العلمي والاستفادة من براءات الاختراع للباحثين.
- ✓ نشر أعضاء هيئة التدريس لمقالات في المجلات المشهورة عالميا والتي لها ترتيب دولي، ما يعني وجوب نشر المقالات باللغة الإنجليزية لأنه من أهم أسباب عدم دخول الجامعة الجزائرية للتصنيفات الدولية باعتبار جميع المجلات المرموقة التي تحسب في هاته التصنيفات تكون باللغة الإنجليزية.
- ✓ تشجيع جدب الطلبة الأجانب للجامعات الجزائرية من خلال إجراءات تحفيزية وشراكات بين الجزائر والدول أخرى في هذا المجال.

قائمة المراجع:

1) بركات زياد وحسين كفاح، (2009)، **حاجات التنمية المستقبلية لدى طلبة الدراسات العليا تخصص التربية في الجامعات الفلسطينية**، بحث مقد إلى المؤتمر الأول لعمادة البحث العلمي في جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

2) رواية حسن، (2005)، مدخل استراتيجي لتخطيط وتنمية الموارد البشرية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.

3) شكور سعيد شوقي ومدفوني هندة، (2015)، **محاولة تقييم الاستثمار في رأس المال البشري في مؤسسات التعليم العالي: دراسة حالة جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي**، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد الثاني (عدد خاص).

4) نادية ابراهيمي، (2013/2012)، **دور الجامعة في تنمية رأس المال البشري لتحقيق التنمية المستدامة: دراسة حالة جامعة المسيلة**، رسالة ماجستار، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف-1-، الجزائر.

5) سلسلة ثقافة الجودة، (2017)، نشرة تثقيفية داخلية تصدرها وكالة التطوير والجودة بالكلية الجامعية بأملج، العدد3، جامعة تابوك.

6) Claude lessard, "**Modèle d'universités et conceptions de qualité : pour une université plurielle et capable d'en témoigner"**, rapport présenté au Conseil Supérieur de l'éducation, le 29 Novembre 2012.

7) https://www.topuniversities.com/university-rankings/world-university-rankings/2018

8) https://www.timeshighereducation.com/world-university-rankings/2018/world ranking#!/page/0/length/25/sort_by/rank/sort_order/asc/cols/stats

9) http://www.webometrics.info/en/Arab_world

10) http://www.shanghairanking.com/ARWU2018.html

البحث العلمي في الدول العربية-واقع وتحديات

Scientific research in the Arab countries - reality and challenges

د. عصام عيروط/ جامعة نابلس للتعليم المهني والتقني/ فلسطين

Dr-Issam Iyrot/Nablus university for vocational and technical education
/Palestine

ملخص الدراسة:

الهدف الرئيسي لهذه الدراسة هو الوقوف على واقع البحث العلمي بالوطن العربي، والأزمات المتعلقة به في كافة الجوانب مقارنة بالدول المتقدمة والوقوف على العوامل الدافعة للبحث العلمي مثل الانفاق على البحث العلمي وعدد الأبحاث المنشورة بالإضافة الى عدد الباحثين وبيئة البحث العلمي التي عملت الدول العربية على وهل هي دافعة ومشجعة للبحث العلمي أم انها بيئة معيقة ومحبطة للبحث العلمي. كذلك تهدف إلى تقديم بعض المقترحات التي يمكن أن تسهم في تطوير البحث العلمي العربي، مرتكزين على نتائج التحليل والمقارنة. تم استخدم الباحث منهج دراسة الحالة لجمع البيانات وتحليلها، من خلال تحليل سياسات الدول العربية بشأن البحث العلمي.

تبين لنا أن عدد الباحثين غير كافي لإنجاز أبحاث ذات جودة عالية وأن عدد الأبحاث المنشورة متواضعة بالمقارنة مع الدول المتقدمة وان حجم الانفاق على البحث العلمي من الناتج المحلي للدول العربية قليل بالمقارنة مع الدول الأخرى علماً أن هذا الانفاق يقدم من القطاع الحكومي وتعتبر مساهمة القطاع الخاص هامشية وان السياسات التي اتبعتها الدول العربية هي سياسات معيقة ولا تخلق بيئة مشجعة للبحث العلمي كما أن التركيز في البحث العلمي كان على الأبحاث النظرية في الغالب ولم يتم ربط هذه الأبحاث بحاجات المجتمع ولم يتم التركيز على الأبحاث التطبيقية التي تعمل على تطور عمل الشركات وتعمل على دفع عجلة الاقتصاد.

الكلمات المفتاحية: البحث العلمي، العالم العربي، الدول المتقدمة، الانفاق، التطوير، الأبحاث.

Abstract:

The main objective of this study is to identify the reality of scientific research in the Arab world, and the crises related to it in all aspects compared to developed countries, and to identify the factors driving scientific research, such as spending on scientific research and the number of published research in addition to the number of researchers and the scientific research environment that Arab countries have worked on. A stimulus and encouragement for scientific research, or is it an obstructing and frustrating environment for scientific research? It also aims to present some proposals that can contribute to the development of Arab scientific research, based on the results of analysis and comparison. The researcher used the case study method to collect and analyze data, by analyzing the policies of Arab countries regarding scientific research.

We found out that the number of researchers is not enough to complete high-quality research, and that the number of published research is modest compared to developed countries, and that the volume of expenditures on scientific research from the GDP of Arab countries is small compared to other countries, noting that this spending is provided by the government sector and the contribution of the private sector is marginal The policies adopted by the Arab countries are obstructive and do not create a conducive environment for scientific research. The focus in scientific research was mostly theoretical research,

and these researches were not linked to the needs of society, and no focus was given to applied research that works on the development of companies' work and works to advance the wheel. Economy.

Keywords: Scientific research, Arab world, developed countries, development ،expenditure, research.

مقدمة:

يعتبر البحث العلمي من الركائز الهامة لتقدم الدول والمجتمعات على اختلاف اشكالها ينسحب ذلك على الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء، فالدول تسعى من خلال البحث العلمي الحفاظ على تقدمها في شتى المجالات الاقتصادية والعسكرية والتعليمية، فالبحث العلمي يعتبر المحرك الاساسي لكافة مؤسسات الدولة وهو الدعامة الأساسية للتطوير والتحسين في كل المجالات، وهو صمام الأمان لبقاء الدولة وتطورها وحفاظها على مكانتها ورفاهية شعبها، فالبحث العلمي يوفر الوقت والجهد، كل ذلك يبرر تخصيص الدول المتقدمة ميزانيات ضخمة للبحث العلمي.

في وقتنا الحالي أصبحت القرارات السياسية والاقتصادية للحكومات حول العالم وللمؤسسات العالمية وللشركات الاستثمارية والصناعية والإنتاجية؛ مبنية على نتائج دراسات وبحوث معمقة، كما أن التنبؤ بالمستقبل وتوقع أزماته ومتغيراته لا يتم إلا من خلال الدراسات العلمية المستقبلية بالاعتماد على منهجيات البحث العلمي.

في هذا العقد من الزمان لا تتحدد مقومات البقاء والتميز والمنافسة على قوة السلاح أو امتلاك الثروة، وإنما بناء على امتلاك المعرفة، والقدرة على إنتاجها ولم يعد معيار التقدم واستدامته مقتصراً على مقياس نمو الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، وإنما أصبح معيار التقدم يقاس بناء على معيار الرصد أو المخزون القومي المعرفي ونموه (NIR).

إشكالية الدراسة:

يعتبر البحث العلمي الأداة الرئيسية لإنتاج المعرفة وتطويرها وفي الوقت نفسه هو المحرك الرئيسي للتنمية، وحجر الزاوية في تحقيق التنمية الشاملة، حيث يقاس التقدم للدول بمدى دعم الدول والحكومات للبحث العلمي وخلق البيئة المناسبة له واكساب الباحثين مكانة مميزة وحجم الجهد والمال الذي ينفق لإنتاج المعرفة العلمية واستثمارها.

يهدف هذا المقال إلى التعرف على واقع البحث العلمي في الوطن العربي وأهم المعوقات المتعلقة به مقارنة بالدول المتقدمة، مع تقديم بعض المقترحات التي قد تسهم في النهوض بالبحث العلمي في الوطن العربي مستقبلا.

تحددت مشكلة الدراسة في الأسئلة التالية:

١. ما هو واقع البحث العلمي في الوطن العربي؟

٢. ما هي المقترحات التي يمكن أن تسهم في تطوير البحث العلمي في الوطن العربي؟

أهداف الدراسة:

هدفت الدراسة إلى:

1. التعرف على واقع البحث العلمي في الوطن العربي وتحديد أبرز التحديات التي يواجهها.

٢. وضع المقترحات التي يمكن أن تسهم في تطوير البحث العلمي في الوطن العربي.

أهمية الدراسة:

استمدت الدراسة أهميتها من إمكانية اسهامها بـ:

1. توجيه أنظار المسئولين الى المؤسسات التعليمية والبحثية في الوطن العربي لتوفير بيئة مناسبة لإعداد وتطبيق البحث العلمي.

2. تعزيز الوعي لدى المسئولين والباحثين بالمؤسسات التعليمية والبحثية والتحديات التي تواجه البحث العلمي في الوطن العربي للمساعدة في مواجهتها والتغلب عليها.

3. تبصير المسئولين والباحثين بالمؤسسات التعليمية والبحثية بالفجوة الكبيرة القائمة في البحث العلمي في الوطن العربي والدول المتقدمة وتشجيعهم على بذل المزيد من الجهد لتقليل هذه الفجوة واللحاق بركب هذه الدول.

واقع البحث العلمي في الدول العربية:

بناء على الادبيات المتوفرة حول البحث العلمي في الدول العربية يبدو واضحاً أن واقع البحث العلمي في الدول العربية لا يزال يعاني من مجموعة من التحديات مقارنة بالدول المتقدمة، وذلك على الرغم من الجهود المبذولة في مجال البحث العلمي في بعض الدول، إضافة الى إيلاء بعض الدول العربية أهمية للبحث العلمي والذي يظهر في احتواء دساتير مجموعة من هذه الدول مثل: تونس ومصر والكويت والسودان وسوريا والبحرين، على عبارات تضمن حرية البحث العلمي وتشجع عليه، واكتفت بعض الدول مثل السعودية والعراق بالتأكيد على تشجيع البحث العلمي فقط ولا يوجد أي نص في دساتير الجزائر والأردن ولبنان يضمن حرية البحث العلمي او يشجع عليه، فالاستهلاك التكنلوجي لا يعتبر تقدم علمي فالمجتمعات التي تدعم البحث العلمي توجهه الى منتجات عملية لخلق تنمية حقيقية تستجيب لحاجات المجتمع (عبد اللطيف، 2016، ص.200) فالبحث العلمي لم يعد من الكماليات او الأمور الثانوية بل اصبح من الشروط الرئيسية للبقاء، فالبحث العلمي اليوم يؤثر على الحاجات الأساسية للمجتمع مثل الغذاء والدواء والطاقة والمياه فبواسطته يتم تعزيز الزراعة وخاصة المواد الأساسية مثل القمح والأرز وأيضا استغلال الأراضي القاحلة والتي تبلغ نسبتها بالوطن العربي 96% (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، 2007) وابتكار أساليب وطرق لتوليد الطاقة والطاقة البديلة.

من المقاييس التي تستخدم لقياس درجة الاهتمام بالبحث العلمي بالدول ثلاثة أمور أولها حجم الميزانيات المرصودة للبحث العلمي من الناتج المحلي الإجمالي للدولة ومدى مساهمة قطاعات الدولة في هذه الميزانيات من حكومة وقطاع خاص وجامعات، فالبحث العلمي هو الوجه الاخر للاستثمار علماً ان عوائد البحث العلمي تفوق في كثير من الحالات عوائد الاستثمار فالبحث العلمي هو داعم رئيسي للاقتصاد والتنمية المستدامة. (السيد، د ت. ، ص73 -79)

أما المقياس الثاني فهو عدد مراكز الابحاث وجودة وغزارة إنتاجها، فالدول المتقدمة تمتلك مراكز أبحاث رصينة فعلى سبيل المثال فرنسا لديها ٢٠٠٠ مركز ومعهد للبحث العلمي والتطوير وهي مراكز تمتاز بالجودة العالية من حيث التجهيزات والقدرات المتاحة لها، في المقابل فأن الدول العربية الاثنا والعشرون لديها فقط 600 مركز ومعهد أبحاث. آخذين بعين الاعتبار مواصفات هذه المعاهد والمراكز وقدراتها التجهيزية وجودة الخدمات التي تقدمها، باستثناء بعض المراكز المهمة في بعض الدول العربية. (بشوظ، 2016).

وأخيراً المقياس الثالث هو عدد الباحثين بالنسبة لعدد السكان، وبحجم البحوث العلمية السنوية المنشورة وبراءات الاختراع المسجلة، والأموال التي ترصد لمشاركة الباحثين في الندوات والمؤتمرات المختلفة، والبعثات الدولية للباحثين بهدف تبادل الخبرات والاطلاع على تجارب الدول المتقدمة في مختلف المجالات (عبيدات، د.ت. ص.17).

تعتبر هذه مؤشرات لمدى اهتمام الدول بالبحث العلمي ولكن الهدف النهائي أن يتم تطويع العقول والجهود والأموال لتحقيق التنمية المستدامة وبناء المؤسسات التي تحول هذا المنتج العلمي إلى منتجات نافعة للمجتمع، كما يواجه الباحث إشكالية مهمة وهي نقص المعلومات والإحصاءات عن واقع البحث العلمي والجامعات ومراكز البحث العلمي، فالإحصائيات المتاحة والمستخدمة بشكل شائع في معظم الدراسات ليست دراسات حديثة وهذا يعتبر من مخرجات البحث العلمي العربي وأحد مؤشراته

مستويات الإنفاق على البحث العلمي في البلدان العربي:

للحكم على ملائمة الانفاق على البحث العلمي في الدول العربية ذات الاقتصاديات المتواضعة سوف نقوم بمقارنة الدول العربية بالدول المتقدمة، فالإنفاق على البحث العلمي هو ما يخصص من أموال من القطاعين الحكومي وغير الحكومي، وما تنفقه أيضاً الشركات والمؤسسات الربحية التي تستثمر في البحث العلمي بهدف الحصول على مكاسب اقتصادية، وأيضاً ما ينفق من قبل المؤسسات والمنظمات الدولية المعنية بدعم الحث العلمي بالدول النامية، (زويل، 2012). أما بخصوص المعايير الدولية المعتمدة في فحص مدى ملائمة مستويات الإنفاق على البحث العلمي بالنسبة إلى الإنتاج المحلي فقد تم تصنيفها إلى أربعة أصناف كما يلي: فإذا كانت نسبة الإنفاق على البحث والتطوير أقل من 1% من الناتج المحلي الإجمالي يعتبر أداء البحث العلمي ضعيفاً جداً ودون المستوى المطلوب، فنسبة 1 % هو معيار عالمي ويعتبر الإنفاق دون هذا المستوى إنفاقا غير منتج. أما نسبة الانفاق التي تتراوح ما بين 1 و1.6% فتعتبر أداء البحث العلمي في مستوى متوسط وأكثر من 1.6% يكون البحث العلمي في مستوى جيد لخدمة التنمية وأكثر من ٢٪ يعتبر أداء البحث العلمي في المستوى المطلوب لتطوير القطاعات المختلفة وتطوير تقنيات جديدة. وسنسلط الضوء على

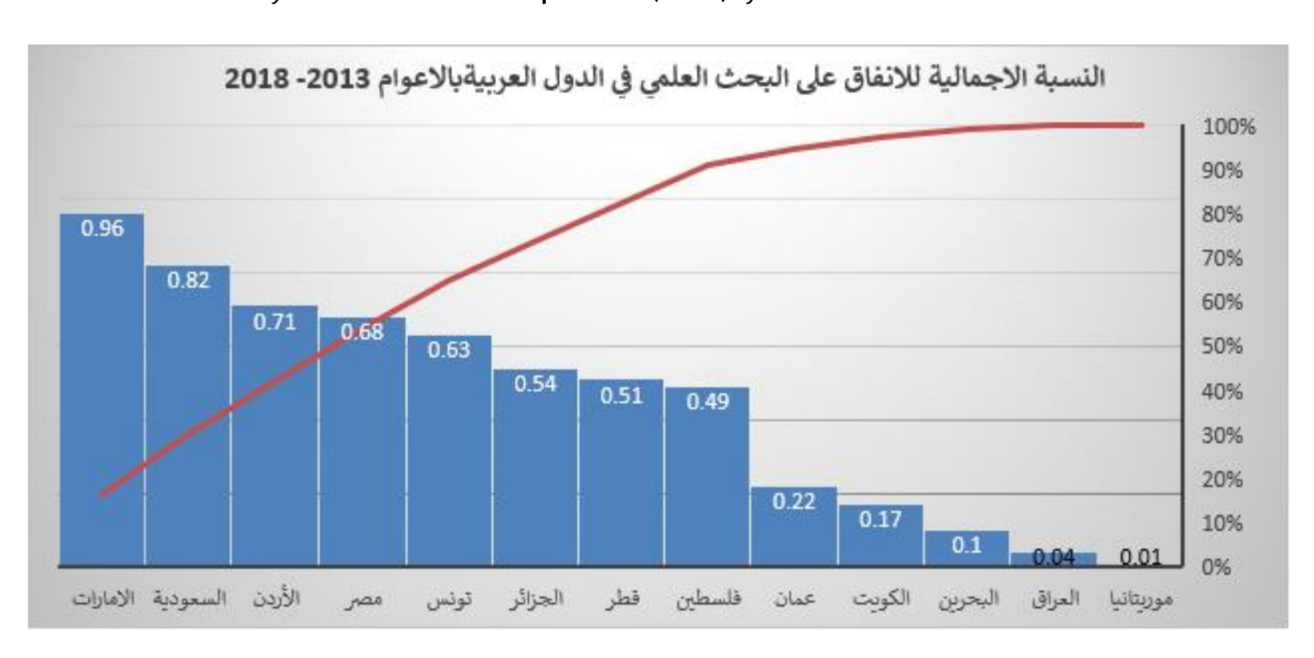
مستويات الإنفاق على البحث العلمي في دول مختلفة حول العالم بما في ذلك الدول المتقدمة وبعض الدول العربية التي توصف بأنها دولاً نامية.

وفيما يلي سوف نستعرض تطور نسبة نفقات البحث والتطوير من الناتج المحلي الاجمالي في الدول العربية من العام 2013 حتى العام 2018 وذلك حسب الإحصاءات المتوفرة.

تطور نسبة نفقات البحث والتطوير من الناتج المحلي الاجمالي في الدول العربية

الدولة / السنة	2013	2014	2015	2016	2017	2018	النسبة الاجمالية
الجزائر	----	----	----	----	0.54	----	0.54
البحرين	----	0.10	----	----	----	----	0.10
مصر	0.64	0.64	0.72	0071	0.68	0.72	0.68
العراق	----	0.04	0.04	0.04	0.04	0.04	0.04
الأردن	----	----	----	0.71	----	----	0.71
الكويت	0.30	0.43	0.10	0.08	0.08	0.06	0.17
موريتانيا	----	----	----	----	----	0.01	0.01
عمان	0.17	0.21	0.25	0.26	0.23	0.22	0.22
فلسطين	0.49	----	----	----	----	----	0.49
قطر	----	----	0.52	----	----	0.51	0.51
السعودية	0.82	----	----	----	----	----	0.82
تونس	0.67	0.65	0.63	0.60	----	0.60	0.63
الامارات	----	0.69	0.90	0.96	----	1.30	0.96

Alecso observatory, Shares of world R&D expenditure (GERD) by Arab countries.



بالنظر الى الدول المتقدمة نجد أنها عملت على ايجاد آليات ووسائل تتيح لها تخصيص ميزانيات ضخمة للإنفاق ذات مصادر متنوعة للإنفاق على البحث العلمي، وعلى الجهة المقابلة نجد أن المؤسسات البحثية والجامعية في الدول

العربية ما زالت تواجه تحديات كبيرة ومن أبرزها انخفاض مستويات تمويل البحث العلمي، وهامشية إسهام القطاع الخاص في شؤون التعليم العالي والبحث العلمي، فنجد إن نسبة الانفاق البحث العلمي في أحسن حالاتها لا تتجاوز 0.96% من الدخل المحلي الإجمالي ما بين الأعوام 2013-2018.

والمتمعن في واقع إنفاق الدول العربية على البحث العلمي يجد أنه هناك اختلاف كبير عن المعدل العالمي للإنفاق على البحث العلمي، بل انه يتراجع عام بعد عام على الرغم من ان نسبة الانفاق ما بين الأعوام 1970-2005 قد ازدادت ولكن هذه الزيادة تعتبر هامشية وبطيئة بالقياس مع نمو الانفاق على البحث العلمي في الدول المتقدمة فقد كانت نسبة الانفاق بالعام 1970م 0.31٪ تغيرت في العام 1990م الى 0.67٪.

تفيد التقارير الدولية في الفترة 2013- 2018 حسب مرصد الألسكو Alecso أن نسبة الإنفاق من الناتج المحلي الإجمالي على البحث العلمي للدول العربية لا تزال متدنية، إذ تتراوح النسب في الغالبية العظمى من البلدان العربية بين 0.01 -0.82 بالمئة في حين أحرزت بعض الامارات تقدما ملحوظاً على جميع الدول العربية خلال الأعوام 2013-2018 فكانت فضي 2013 0.69% وصلت الى 1.30% أما الكويت فتراجعت نسبتها من 0.30 الى 0.04% أما العراق فاتسم انفاقها على البحث العلمي بالضعف الشديد خلال السنوات التي غطاها الجدول أعلاه وكذلك موريتانيا فقد كان انفاقها هامشيا جدا اما مصر فقد ارتفع معدل انفاقها بصورة طفيفة , وانتقلت الامارات من نسبة 0.69% في العام 2014 لتصل الى نسبة 1.30% في العام 2018 لتحقق بذلك قفزة نوعية في نسبة انفاقها على البحث العلمي من الناتج المحلي الإجمالي.

وبالرغم من الانفاق المتواضع على البحث العلمي الا ان العالم العربي يمتلك مؤسسات بحثية جامعية ومراكز بحثية متخصصة، كما ان الباحثين ينتجون عدد لا بأس به من الأبحاث ولكن الإشكالية الرئيسية ليست في حجم الانفاق فقط وانما تتمحور حول ضعف الميزة التنافسية للجامعات والمراكز البحثية والقدرة المؤسسية، وهامشية الحوافز المادية والمعنوية، وعدم رصانة معايير النشر العلمي، بالإضافة الى التقصير في إدراج المجلات العلمية العربية في قواعد البيانات الدولية، ما يعكس عدم إيلاء الحكومات العربية أهمية للبحث العلمي والجامعات والمراكز البحثية.

تطور نسبة نفقات البحث والتطوير من الناتج المحلي الاجمالي حسب الأقاليم

الاقليم / السنة	2013	2014	2015	2016	2017	النسبة الاجمالية
المعدل العالمي	1.67	1.68	1.69	1.69	1.72	1.69
المعدل العربي	0.54	0.55	0.59	0.60	0.61	0.57
أوروبا الوسطى والشرقية	0.94	0.97	1.01	0.97	1	1.97
آسيا الوسطى	0.18	0.18	0.18	0.17	0.15	0.17
شرق آسيا والمحيط الهادئ	2.03	2.06	2.06	2.08	2.12	2.07
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	0.68	0.71	0.73	0.68	0.67	0.69

أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية	2.39	2.41	2.41	2.44	2.46	2.4
جنوب وغرب آسيا	0.64	0.60	0.57	0.57	0.56	0.58
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	0.36	0.36	0.37	0.38	0.38	0.37



Alecso observatory, Shares of world R&D expenditure (GERD) by Arab countries

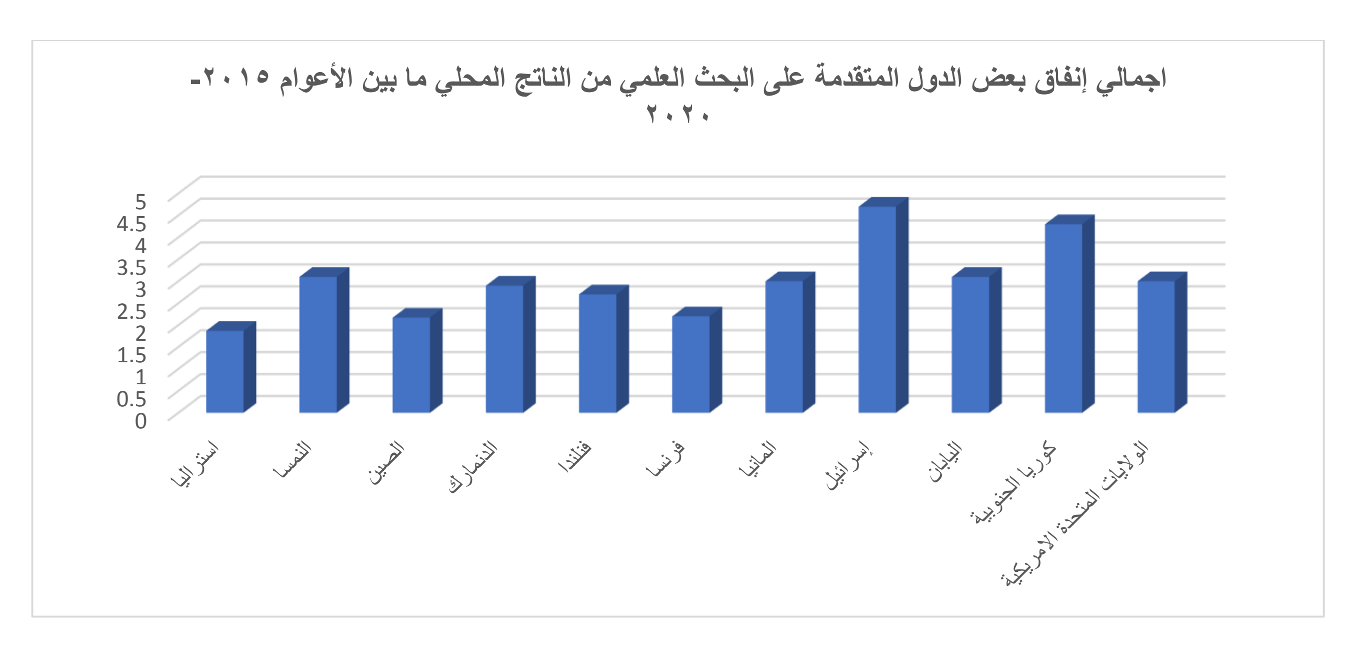
نجد أن المعدل العامي تراوح ما بين 1.67- 1.72 في المئة بمعدل 1.96% وقد تراوح المعدل العربي ما بين 0.54 - 0.61 في المئة بمعدل 0.57% في حين حققت بعض الأقاليم المتقدمة مثل أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية نسبة انفاق وصلت الى 2.46% بمعدل اجمالي 2.4% بالمقابل حققت بعض الأقاليم مثل آسيا الوسطى والتي تضم مجموعة من الدول مثل كازاخستان و طاجيكستان نسبة منخفضة من الانفاق وصلت الى 0.17%بنسبة اجمالية0.17 أما دول شرق آسيا والمحيط الهادئ والتي تضم مجموعة من الدول من أهمها ماليزيا وسنغافورة وتايلند والهند وباكستان والصين فقد تراوحت نسبة الانفاق في الأعوام 2017-2013 من 2.03 – 2.12 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي بمعدل 2.07%

واذا نظرنا للدول بشكل تفصيلي كما يوضح الجدول ادناه لوجدنا من الدول التي حققت نسبة انفاق عالية مثل كوريا الجنوبية بنسبة 4.81% بإجمالي 4.3% والتي جاءت بالمرتبة الأولى من ناحية نسبة الانفاق من الناتج المحلي الإجمالي وجاءت الولايات المتحدة الامريكية بالمرتبة الثانية بنسبة 3.45 وبإجمالي 3% وتلتها اليابان بنسبة 3.26% وذلك للعام 2020 وبإجمالي 3.1% وجاءت في ذيل القائمة استراليا حيث حققت نسبة 1.82% في العام2019 وبإجمالي 1.87. نستخلص من ذلك أن الدول المتقدمة عملت على ايجاد آليات ووسائل تتيح لها تخصيص ميزانيات ضخمة للإنفاق ذات مصادر متنوعة للإنفاق على البحث العلمي،(جبور، 2018، ص.11) وعلى الجهة المقابلة نجد أن المؤسسات البحثية والجامعية في الدول العربية ما زالت تواجه تحديات كبيرة ومن أبرزها انخفاض مستويات تمويل البحث العلمي، وهامشية إسهام القطاع الخاص في شؤون التعليم العالي والبحث العلمي، فنجد إن نسبة الانفاق البحث العلمي في أحسن حالاتها لا تتجاوز 0.82% من الدخل المحلي الإجمالي باستثناء الامارات التي وصلت نسبة انفاقها 1.30%.

إنفاق بعض الدول المتقدمة على البحث العلمي من الناتج المحلي

الدولة	2015	2016	2017	2018	2019	2020	النسبة الاجمالية
استراليا	1.92	---	1.87	---	1.82	---	1.87
النمسا	3.04	3.11	3.05	3.09	3.12	3.2	3.1
الصين	2.05	2.1	2.11	2.14	2.24	2.4	2.17
الدنمارك	3.05	3.09	2.93	2.96	2.88	2.96	2.9
فنلندا	2.87	2.72	2.72	2.75	2.79	2.93	2.7
فرنسا	2.22	2.22	2.19	2.19	2.19	2.35	2.2
المانيا	2.93	2.94	3.04	3.10	3.16	3.14	3
اليابان	3.24	3.1	3.16	3.22	3.19	3.26	3.1
كوريا الجنوبية	3.97	3.98	4.29	4.51	4.62	4.81	4.3
الولايات المتحدة الامريكية	2.78	2.84	2.89	3	3.16	3.45	3

UNESCO, Facts and figures: R&D expenditure, 2020.



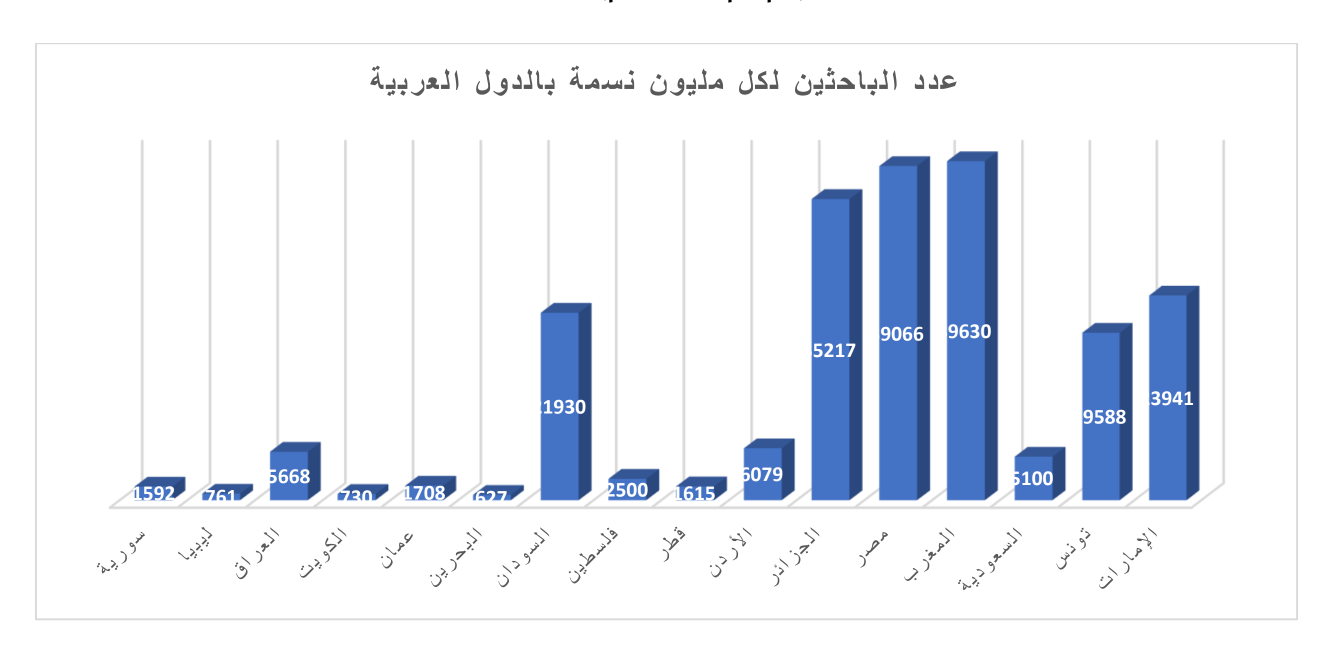
الباحثين بالدول العربية:

الباحثين لكل مليون نسمة في بعض الدول العربية سنة 2015-2020

الدولة	العام	عدد الباحثين لكل مليون نسمة	عدد الباحثين
سورية	2015	91	1,592
ليبيا	2017	112	761
العراق	2020	141	5,668
الكويت	2020	174	730
عمان	2020	335	1,708
البحرين	2104	369	627
السودان	2017	510	21,930
فلسطين	2020	575	2,500

قطر	2018	577	1,615
الأردن	2017	596	6,079
الجزائر	217	819	35,217
مصر	2020	838	39,066
المغرب	2016	1,074	39,630
السعودية	2018	1,500	5,100
تونس	2020	1,660	19,588
الإمارات	2020	2,443	23,941

Researchers in R&D (per million people), Word bank, 2020.



نلاحظ من الجدول أعلاه أن الإمارات جاءت بالمرتبة الأولى عربياً في عدد الباحثين فقد وصل عدد الباحثين لكل مليون نسمة 2443 أي بإجمالي 23941 وجاءت في المرتبة الثانية تونس بعدد 1660 لكل مليون نسمة أي بإجمالي 19588 باحث وتلتها السعودية بعدد 1500 لكل مليون نسمة أي ما يعادل 5100 وبعدها المغرب بعدد 1074 بإجمالي 39630 باحث ومصر بعدد 838 بإجمالي 39066 وفي ذيل القائمة كانت سوريا بعدد 91 باحث لكل مليون نسمة بإجمالي 1592.

وجدير بالذكر أنه من أهم العوامل لتطوير البحث العلمي هو استقطاب الباحثين وتوفير البيئة التي تشجع على البحث والابتكار وقد بينت نتائج الدراسات، أن الجامعات التي طبقت أسس الحوكمة الرشيدة وحققت جذباً وتركيزاً للمواهب لديها، علاوة على توفير التمويل الملائم استطاعت تحقيق تميز في جودة مخرجاتها من البحث العلمي والخريجين، وساهمت في نقل التقنية وتوطينها. (حمدان، 2015، ص.65) وفي الجدول أدناه سوف نستعرض أعداد الباحثين لكل مليون نسمة في بعض الدول المتقدمة ما بين الاعوام 2010-2020.

وبالنظر الى نسبة الباحثين في الدول المتقدمة -كما يبين الجدول أدناه- مقارنة بالدول العربية نجد أن هناك بوناً كبيراً في عدد الباحثين حيث أن عدد الباحثين الأقصى الذي سجل بالمغرب ومصر على التوالي تسع وثلاثون ألفاً

بينما وصل هذا العدد في الولايات المتحدة الامريكية 1,439,046 أما الصين فقد وصل العدد الى 7,870,666 وجاءت النمسا بذيل القائمة بعدد باحثين وصل الى 51,183 ومع هذا فقد حققت رقماً مرتفعاً مقارنة بالدول العربية، هذا وقد بلغ عدد الباحثين بالولايات المتحدة الامريكية وحدها 1,439,046 أما في الدول العربية ففي 18 دولة عربية مجتمعة بلغ 205,752 باحثاً أي أن الولايات المتحدة الامريكية تمتلك سبع أضعاف الباحثين الموجودين بهذه الدول العربية مع أن عدد سكان الدول العربية يفوق الولايات المتحدة الامريكية.

الباحثين لكل مليون نسمة في بعض الدول المتقدمة ما بين الاعوام 2010-2020

الدولة	العام	عدد الباحثين لكل مليون نسمة	عدد الباحثين الإجمالي
استراليا	2010	4,532	117,832
النمسا	2020	5,751	51,183
الصين	2020	5,575	7,870,666
الدنمارك	2020	7,692	44,613
فنلندا	2020	7,527	225,810
فرنسا	2020	4,926	330,042
المانيا	2020	5,393	447,619
إسرائيل	2018	8,250	78,375
اليابان	2020	5,455	681,875
كوريا الجنوبية	2013	4,630	236,130
الولايات المتحدة الامريكية	2020	4,374	1,439,046

Word bank, Researchers in R&D (per million people) - High income, 2022

البحوث المنشورة:

بلغ حجم البحوث للدول العربية والمنشورة على قاعدة البيانات شبكة العلوم ISI خلال الفترة 2008- 2018 حوالي 410,549 موزعة على 22 دولة كما بين الجدول أدناه:

ترتيب الدول العربية حسب عدد البحوث المنشورة 2008-2018

الترتيب	الدولة	عدد الأبحاث	النسبة %
.1	السعودية	112,565	%25
.2	مصر	106,891	%24
.3	تونس	48,417	%11
.4	الجزائر	37,137	%8
.5	المغرب	26,914	%6
.6	الإمارات	25,360	%6
.7	الأردن	16,890	%4
.8	قطر	16,328	%4
.9	لبنان	15,087	%3
.10	العراق	12,119	%3
.11	الكويت	9,294	%2
.12	عمان	7,793	%2
.13	السودان	4,379	%1
.14	فلسطين	3,786	%1
.15	سوريا	3,251	%1
.16	ليبيا	2,902	%1
.17	اليمن	2,235	%0
.18	البحرين	2,224	%0
.19	موريتانيا	300	%0
.20	جيبوتي	118	%0
.21	الصومال	74	%0
.22	جزر القمر	68	%0
إجمالي الأوراق العربية المنشورة		410,549	% 100

كما يظهر من الجدول أعلاه فقد حصلت السعودية على المرتبة الأولى في نشر الأبحاث على مستوى الدول العربية ، فقد نشرت (112,565) بحثاً بنسبة (25%) والتي تمثل حوالي (14%) تقريبا من عدد السكان أي ما يعادل ربع الإنتاج العربي من الابحاث، وفي المرتبة الثانية جاءت مصر بواقع (106,891) بحثاً بنسبة وصلت الى (24%) علما بأن نسبة عدد سكان مصر إلى العالم العربي تساوي تقريبا (22,55%)،. وهو ما يعادل ربع الرقم العربي، تلتها تونس في المرتبة الثالثة، بواقع (48,417) بنسبة (11%) من الأبحاث علما انها تمثل (2,78%) من السكان في الوطن العربي ، ثم الجزائر في المرتبة الرابعة بواقع (37,137) بحثاً بنسبة (8%)، أما المغرب فقد جاء في المرتبة الخامسة بواقع (26,914) بحثاً

بنسبة (6%)، اما بقية الدول العربية فقد جاءت مرتبة على التوالي: الإمارات، الأردن، قطر، لبنان، العراق، الكويت، عمان، السودان، فلسطين، سوريا، ليبيا، اليمن، البحرين، موريتانيا، جيبوتي، الصومال، وأخيراً جزر القمر.

وعليه فإننا نلاحظ ان مجموع إنتاج الأربع دول مجتمعة يساوي (305,010)، وبنسبة (74.2%)، بنسبة تقريبية ثلاثة أرباع الإنتاج العربي، وإذا أضفنا إنتاج المغرب إلى هذه الدول الأربع، يصبح إجمالي إنتاج الدول الخمس، (331,924) بحثاً، أي ما يقترب من (81%)، من الإنتاج العلمي العربي، كما أن الإنتاج العلمي لكل من السعودية ومصر؛ يعد نصف الإنتاج العلمي العربي، أي ما يساوي (49%)، من إجمالي الإنتاج العلمي العربي.

كما يتبين تقدم بلدان الخليج العربي على بلدان المغرب العربي بفارق 57,894 بحثا لصالح دول الخليج أي أن الأخيرة تتقدم على دول المغرب العربي بما نسبته 14% من المجموع الكلي العربي فاذا كانت الموارد المالية تعتبر من اهم العوامل التي توظف لاستقطاب الباحثين وخلق بيئة داعمة للبحث العلمي فان الإنتاج العلمي الخليجي يعتبر متواضعا بالقياس مع حجم الأموال التي تنفق علما ان الدول المغاربية تنفق نصف الأموال التي تخصص للبحث العلمي بدول الخليج

وبنظرة تحليلية لبعض الدول العربية والتي يكاد أن يكون الانتاج العملي معدوما نجد ان هذه الدول لديها جامعات ومؤسسات اكاديمية وعدد لا بأس به من الباحثين الا انها تعاني من مجموعة من التحديات من أهمها قلة الميزانيات المخصصة للبحث العلمي إضافة الى ضعف اهتمام الجانب الحكومي بالبحث العلمي وغياب البيئة الحاضنة للبحث العلمي وقلة الحوافز وقلة قواعد البيانات والمجلات العلمية.

مجالات البحث العلمي في الدول العربية:

ندرج أدناه جدول توزيع مجالات البحث العلمي في الدول العربية يظهر فيه اسم الدولة وعدد الأبحاث المنشورة بشكل عام ومجال الأبحاث الأكثر انتشاراً حسب المؤسسات والمجلات ما بين الأعوام 2008-2018:

جدول (4): توزيع البحث العلمي العربي الكلي بحسب الدول والمجالات والمؤسسات للفترة من (2008- 2018)

م	الدولة	عدد الأبحاث	المجال الأكثر نشراً	عدد أبحاث المجال	أكثر المؤسسات إنتاجا	عدد الأبحاث
1.	السعودية	112,565	الهندسة الكهربائية والإلكترونية	9,867	جامعة الملك سعود	30,915
2.	مصر	106,891	الهندسة الكهربائية والإلكترونية	9,987	جامعة القاهرة	19,763
3.	تونس	48,417	الهندسة الكهربائية والإلكترونية	7,869	جامعة تونس المنار	11,427
4.	الجزائر	37,137	الهندسة الكهربائية والإلكترونية	6,672	جامعة هواري بومدين	5,425
5.	المغرب	26,914	الهندسة الكهربائية والإلكترونية	4572	جامعة محمد الخامس	6,236
6.	الإمارات	25,360	الهندسة الكهربائية والإلكترونية	5,003	جامعة خليفة	7,083
7.	الأردن	16,890	الهندسة الكهربائية والإلكترونية	2,141	الجامعة الأردنية	4908
8.	قطر	16,328	الهندسة الكهربائية والإلكترونية	2,952	جامعة قطر	5,855
9.	لبنان	15,087	الهندسة الكهربائية والإلكترونية	2,262	الجامعة الامريكية	6,874
10.	العراق	12,119	الهندسة الكهربائية والإلكترونية	1,538	جامعة بغداد	2,028
11.	الكويت	9,294	الهندسة الكهربائية والإلكترونية	851	جامعة الكويت	5,363
12.	عمان	7,793	الهندسة الكهربائية والإلكترونية	742	جامعة السلطان قابوس	4,678
13.	السودان	4,379	الهندسة الكهربائية والإلكترونية	455	جامعة الخرطوم	1,736
14.	فلسطين	3,786	الهندسة الكهربائية والإلكترونية	376	جامعة النجاح الوطنية	804
15.	سوريا	3,251	علم الزراعة	291	هيئة الطاقة الذرية	908
16.	ليبيا	2,902	الهندسة الكهربائية والإلكترونية	473	جامعة طرابلس	562
17.	اليمن	2,235	علم المواد	141	جامعة صنعاء	770
18.	البحرين	2,224	الهندسة الكهربائية والإلكترونية	216	جامعة البحرين	933
19.	موريتانيا	300	الأمراض المعدية	31	جامعة نواكشوط العصرية	106
20.	جيبوتي	118	الأمراض المعدية	13	مركز الدراسات والبحوث	32
21.	الصومال	74	الصحة المهنية والبيئية العامة	11	وزارة الصحة	12
22.	جزر القمر	68	الأمراض المعدية	10	جامعة جزر القمر	24
إجمالي المحاور		410,549	الهندسة الكهربائية والإلكترونية	55,225	جامعة الملك سعود	31,234

باستقراء الجدول أعلاه نجد أن مجال الهندسة الكهربائية والإلكترونية هو أكثر المجالات الذي تم النشر فيه على المستوى العربي، وحصل المجال على المرتبة الأولى في (16) دولة، وجاء مجال علم الزراعة في سوريا، وعلم المواد في اليمن، والأمراض المعدية في كل من: موريتانيا، وجيبوتي، وجزر القمر، والصحة المهنية والبيئية العامة في الصومال.

أما على مستوى دول العالم فسوف نستعرض عدد المقالات المنشورة لبعض الدول المتقدمة وهي كما يلي:

عدد المقالات المنشورة في بعض الدول المتقدمة 2018

الترتيب	الدولة	عدد المقالات المنشورة بالآلاف	النسبة من العدد العالمي
1	الصين	528260	0.20
2	الولايات المتحدة الامريكية	422800	0.16
3	الهند	135780	0.05
4	ألمانيا	104390	0.04
5	اليابان	9879	0.04

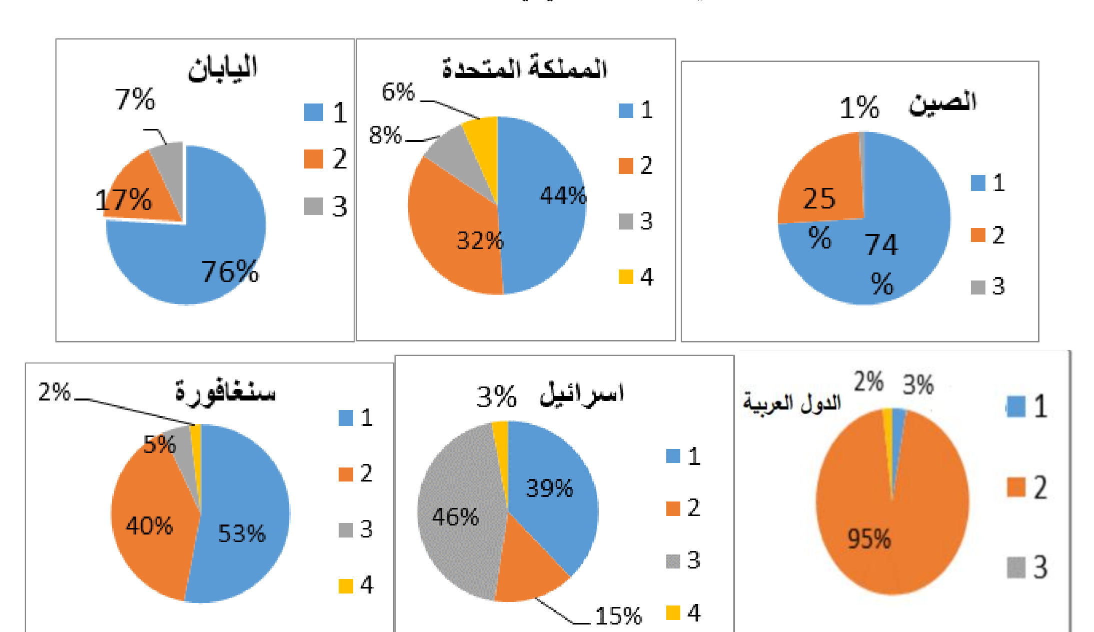
6	المملكة المتحدة	9768	0.04
7	روسيا	8157	0.03
8	إيطاليا	7124	0.02
9	كوريا الجنوبية	6637	0.02
10	فرنسا	66350	0.02

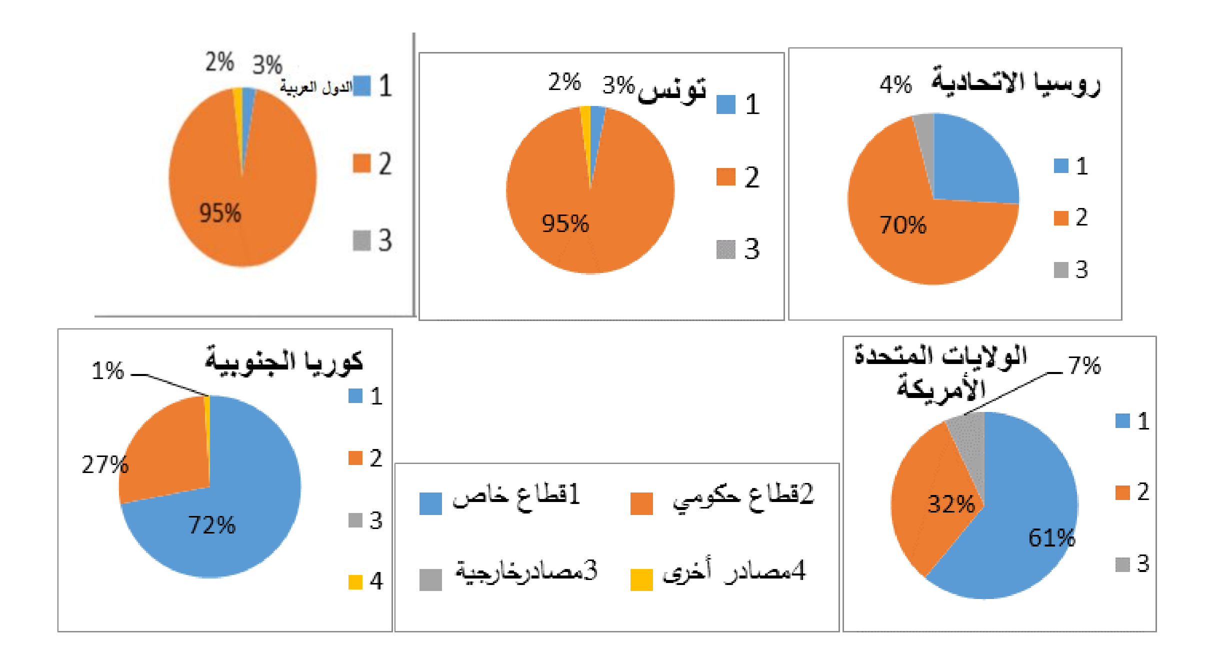
National Science Foundation (NSF)USA, 2018

حسب تقرير المؤسسة الوطنية الأمريكية للعلوم فقد تبين وكما هو وارد في الجدول أعلاه فان الصين في العام 2018 قد تصدرت الدول الأكثر نشرا للأبحاث فقد وصل عدد الأبحاث الذي تم نشره 528.260 بحثاً أي ما يعادل 20.6% من عدد الأبحاث المنشورة على مستوى العالم أما الولايات المتحدة الامريكية فقد نشرت 422800 بحثا ما نسبته 15.5% من مجمل الأبحاث التي تم نشرها عالمياً تلتها الهند بنشرها 135780 بحثا بما يساوي 5.30% من عدد الأبحاث أما أمانيا فقد بين التقرير انها نشرت 104390 بحثا بما يعادل 4.08% من الأبحاث على المستوى العالمي وقد صنفت فرنسا كأقل دولة في هذه الدول من ناحية النشر حيث نشرت 6635 بحثا بنسبة 2.60 من النشر العالمي.

نستعرض فيما يلي مصادر تمويل البحث العلمي في بعض دول العالم مقارنة بالدول العربية والتي تتوزع الى تمويل حكومي وتمويل قطاع خاص ومصادر تمويل خارجية ومصادر أخرى.

مصادر تمويل البحث العلمي في بعض البلدان المتقدمة





UNESCO Institute of Statistics, 2015.

يتبين من الرسومات البيانية أعلاه والخاصة بتوزيع نفقات البحث العلمي في بعض دول العالم إلى الحجم الكبير لمساهمة القطاع الخاص في هذا الإنفاق على البحث العلمي في معظم الدول المذكورة، فعلى سبيل المثال تصل النسبة في كوريا الجنوبية 72٪ والصين 74% واليابان 76% أما الولايات المتحدة فقد بلغت النسبة 61٪ وسنغافورة 53٪ والمملكة المتحدة 44٪ أما الاتحاد الروسي فقد بلغت نسبة إنفاق القطاع الخاص على البحث العلمي 26٪ فقط.

تعتبر نسبة مشاركة القطاع الخاص كبيرة مقارنة بمساهمة القطاع الحكومي والتي تعتبر ضئيلة للغاية أما في الدول العربية فالمشهد معكوس فقد بلغت مساهمة القطاع الخاص 0.03% في حين ساهم القطاع العام بما نسبته 95% وفي روسيا أيضا كانت نسبة مساهمة الحكومة 70%.

معوقات البحث العلمي:

في الغالب تتعامل الثقافة المؤسساتية في الدول العربية مع البحث العلمي والابتكار على أنها تتعلق بالمدارس والجامعات كمادة تعليمية وليس لها علاقة بالواقع، وبعيدة كل البعد عن المشكلات التي يعاني منها المجتمع المحلي ومتطلباته واحتياجاته فقد تم الفصل بين البحث العلمي وشكل الإنتاج ومتطلبات التنمية، ففي كثير من الدول العربية يبقى الهدف الرئيسي من البحث الحصول على ترقية علمية أو المشاركة في المؤتمرات لأهداف شخصية بعيدة عن الفعل التنموي.

ومن معيقات البحث العلمي عدم وجود رؤية واضحة واستراتيجية بما يخص مجال البحث العلمي فالبحث العلمي له علاقة مباشرة بالأمن الغذائي وإنتاج الأسلحة والأدوية ففي بعض الدول العربية يتم استيراد قطع السيارة جاهزة ويتم تجميعها دون السعي الى صناعة هذه القطع.

ومن العوامل الهامة التي عملت على أضعاف البحث العلمي عدم اهتمام الحكومة والقطاع الخاص بهذا المجال، فالكثير من الأبحاث وبراءات الاختراع لم تراوح المجلات وبقيت بين رفوف المكتبات فالمواضيع التي يتم توجيه اطروحات الماجستير والدكتوراه هي موضوعات نظرية لا تضيف جديداً للبحث العلمي المرتبط بالواقع فلا نجد أن هذه البحوث توجه للمؤسسات الصناعية والبحث في حلول مشاكلها وتطويرها.

كما نلاحظ انخفاض الإنفاق على البحث العلمي في الدول العربية يعد من أهم الممارسات التي تعيق تطوير البحث العلمي فنجد أن الدول المتقدمة يصل انفاقها على البحث العلمي4.81% من الناتج المحلي الإجمالي أما في الدول العربية وفي أحسن الحالات يصل الى 1.30%.

هذا ولم تزيد حصتها من براءات الاختراع في جميع أنحاء العالم ٠.٠٢٪ (WIPO statistics database,2014) لهذا يصنف الانفاق على البحث العلمي في الدول العربية غير مرضي وبحاجة الى إنفاق المزيد وخلق بيئة تشجع على البحث والتطوير لكي يؤثر إيجابيا في التنمية مع العلم أن إنفاق الدول العربية على قطاعات مثل القطاع العسكري والأمني يمثل 9 أضعاف من الانفاق على البحث العلمي (النجار، 2018، ص. 86، 108)، كما أن الانفاق على قطاع العقارات من أبراج وناطحات سحاب يعتبر الأعلى في العالم مع العلم أن هذه العقارات تتم بعقول أجنبية.

وبمقارنة بسيطة نجد أن الدول العربية أنفقت في العام 2013 15 مليار دولار على البحث العلمي وعدد سكانها ٣٠٩ مليون نسمة، بينما أنفقت إسرائيل 10 مليارات دولار وعدد سكانها 8.5 مليون نسمة.

يعتبر انفراد القطاع الحكومي وغياب القطاع الخاص عن المشهد أحد أبرز معوقات البحث العلمي، فيجب أن يعاد ارتباط المؤسسة البحثية بالمؤسسة الاقتصادية لدعمها وتطويرها كما تعتبر الإجراءات البيروقراطية من معطلات البحث العلمي، أيضاً ينسحب ذلك على ضعف مشاركة الباحثين العرب في المؤتمرات والندوات بدول العالم المتقدمة وقلة البعثات العلمية والشراكات التي تسمح للباحثين الاطلاع على خبرات المراكز البحثية، بالإضافة الى عدم توفر منصات علمية تتيح للباحثين الوصول الى البيانات والمعلومات والاحصائيات اللازمة للبحث العلمي كل ذلك يعتبر معيقاً رئيساً للبحث العلمي.

كما أن قلة عدد الباحثين المؤهلين والمتفرغين وعدم توفر الدافع للإقبال والتفرغ للبحث العلمي وغياب ثقافة الثقافة المجتمعية الداعية لذلك وانخفاض العائد المادي للباحثين يعتبر تحديا حقيقيا لهذه الدول. لهذا نجد أن هجرة العقول والباحثين والأكاديميين الى الدول المتقدمة مستمرة وكما بين التقرير الصادر عن برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي أنّ مليون خبير واختصاصي عربي يعملون في الدّول المتقدّمة، منهم 450 ألف عربي من حملة الشّهادات العليا المشتغلين في أميركا وأوروبا. بالإضافة الى أنّ 54 % من الطلاّب العرب الذين يهاجرون لإكمال دراساتهم الجامعيّة في الغرب لا يعودون إلى دولهم(برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2015)

وبالنظر إلى مؤشّر هجرة الأدمغة الصّادر عن البنك الدّولي سنة 2008، فإنّ الدّول العربيّة الثماني التي صاحبة أعلى نسبة في هجرة العقول المبدعة هي مصر وسورية ولبنان والعراق والأردن وتونس والمغرب والجزائر (Europe and Central Asia Economic Update, 2019)

التوصيات:

وللخروج من هذه الحلقة المفرغة يمكن أن نضع بعض المقترحات التي إذا ما اخذت بعين الاعتبار يمكن ان تعمل على تطوير واقع البحث العلمي:

أولاً: توفر إرادة حقيقية وقناعة عميقة لدى صناع القرار في الدول العربية بأهمية البحث العلمي ودوره الفعال في حل المشكلات المجتمعية وتحقيق التنمية والتقدم. تتبع بسياسات تشجع على البحث العلمي واهم عناصره وبالاستفادة من تجارب الدول الناشئة يجب التركيز على البحث التطبيقي لإيجاد حلول عملية للمشاكل المرتبطة بالمجتمع.

ثانياً: التركيز على تحديد الأولويات الوطنية للبحث العلمي والعمل على تحديثها بشكل مستمر بما يتوافق مع احتياجات المجتمع وخاصة في القطاعات الهامة والحيوية مثل: قطاعات الزراعة والصناعة الطبية وإنتاج الطاقة البديلة وإعادة تدوير النفايات وتحلية المياه، وبالتوازي مع العلوم التطبيقية يتم إيلاء مواضيع المواطنة والشباب والثقافة والإعلام وحوكمة الشركات وجودة الخدمات اهتماما خاصاً.

ثالثاً: إنشاء مراكز بحثية في مجال الطاقة الشمسية فالظروف المناخية لمعظم الدول العربية تتميز بوفرة الإشعاع الشمسي على مدار العام والعمل على نقلها وتصديرها إلى العالم حتى بمشاركة الآخرين، ومراكز بحثية في مجال الزراعة لتلبية احتياجات المجتمعات العربية من غذاء وتربية الحيوانات وما إلى ذلك. إن إقامة مثل هذه المشاريع التنموية الوطنية والعربية من شأنه أن يقلل من استنزاف العقول والمهارات ويشجع أولئك الذين هاجروا على العودة إلى بلدانهم والمساهمة في إعادة بنائها. - كما يتحتم على الدولة إنشاء برنامج للموهوبين من المدرسة إلى الجامعة وتشجيعهم باعتماد براءات اختراعهم وتقديم الحوافز لهم. كم عدد المخترعين

رابعاً: إنشاء مراكز بحثية ومختبرات متطورة في المجالات ذات الأولوية والعمل على تكريس ثقافة العمل الجماعي (teamwork) في مجال البحث العلمي بين الباحثين من مختلف التخصصات على المستوى المحلي ومستوى الدول العربية ولميزة تشابه البيئة البحثية.

1) **المراجع العربية:** برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (2015). تقرير التنمية البشرية التنمية: التنمية في كل عمل، أنظر الرابط: https://www.un.org/ar/esa/hdr/pdf/hdr15.pdf
2) بشوظ، الحسن. (2016). الباحث والبحوث العلمية في الوطن العربي، منظمة المجتمع العلمي العربي، أنظر الرابط:https://arsco.org/article-detail-197-8-0
3) جبور، علي سايح. (2018). البحث العلمي في العالم العربي: معوقات وآليات تطوير. مجلة الشامل للعلوم التربوية والاجتماعية، 1(01.)، 110،122.

4) حمدان، علام محمد. (2015). الطريق نحو الجامعات البحثية عالمية المستوى، دراسة شمولية في الجامعات العربية. مجلة عمران، 4(3)

5) زويل، أحمد. (2012.). تطوير منظومة التعليم العالي والبحث العلمي، ضمن اجتماع لجنة التعليم والبحث العلمي، أنظر الرابط https://www.youtube.com/watch?v=DH02LE_QHtQ&t=109s :

6) السيد، عبد القادر محمد عبد القادر. (د.ت.). البحث العلمي في الوطن العربي: الواقع ومقترحات التطوير. المجلة الدولية للبحوث في العلوم التربوية، 1 (2)

7) عبد اللطيف، عثمان خوشي. (2016). واقع البحث العلمي في الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة في توطين التكنلوجي (الصين وماليزيا واليابان أنموذجا. مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، جامعة بابل، 30

8) عبيدات، دوقان. (د.ت.). البحث العلمي، مفهومه وأدواته وأساليبه. عمان: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع

9) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. (2007). تقرير الاجتماع التنفيدي الإقليمي للجنة الاقتصادية والاجتماعية. تم استرجاعها في 15 ماي،
https://www.un.org/esa/sustdev/csd/csd16/rim/escwa_outcome_ar.pdf

10) النجار، أحمد السيد. (2018). الانفاق العسكري والتسلح في العالم والمنطقة والوطن العربي. مجلة المستقبل العربي، 40(470)، 86-108

11) Europe and Central Asia Economic Update, International Bank for Reconstruction and Development, migration and brain drain, 2019,

12) WIPO statistics database, Thomson Reuters' Web of Science, data treatment by Science-Metrix, 2014 : https://en.unesco.org/sites/default/files/usr_17-5_9_patents_hightech_ar_en.pdf

أثر العوامل الاقتصادية في تعزيز النفوذ اللغوي

The Impact of Economic Factors on Enhancing Linguistic Influence

د. صافية زفنكي / جامعة دمشق الثانية/ سوريا
Dr. Safia Zivingi/Damascus Second University/Syria

ملخص الدراسة:

ينظر إلى قيمة اللغات من زوايا مختلفة تبعاً لاختلاف المجال، من سياسية أو اقتصادية أو ثقافية أو جمالية أو أخلاقية. فاللغة من وجهة نظر الاقتصاديين لها قيمةٌ ماديةٌ كالعملة. قد تكون تلك القيمةُ عمليةً حيويةً من حيث قوتها الاستعمالية والوظيفية، أو من حيث مدى تكافؤها التبادلي مع اللغات الأخرى، أو حجم استثماراتها اللغوية المختلفة، أو رصيد مخزونها الثقافي.

لا يمكن للتنمية الاقتصادية أن تتواصل مستقلة عن التغيرات الاجتماعية-السياسية والثقافية. إذ يشمَلُ الجانبُ الاقتصاديُّ للغةِ: المجالَ الاتصالي للغة كما تعبر عنه القدرةُ الديموغرافيةُ للجماعة التي تستعملها بوصفها لغةً أولى أو لغةً ثانيةً/أجنبية، وفي مستوى تطور الإمكان الوظيفي للغة باعتبارها أداة إنتاج مجتمعية، ومستوى الفرص فيما يتعلق باستخدامها، ويتضح من المقدار الكلي للاستثمار الموضوع في اللغة، من خلال التدوين المعجمي، وكثافة شبكة المعاجم الثنائية اللغة التي تربط اللغة باللغات الأخرى، والترجمة من اللغة وإليها، ومستوى إمكان المعالجة الإلكترونية.

سيُدرس أثر هذه العوامل الاقتصادية على اللغات، وتأثيرها في سوق العرض والطلب، من حيث تكاليف هذه العناصر والعوائد التي يمكن أن تجنيها، سواء أكان على المستوى الفردي، أم على مستوى المجتمع ككل.

الكلمات المفتاحية: الاستعمالية، الترويجية، التبادلية، السوقية، الاستثمارية، الثقافية، القيمة

Abstract :

The value of languages is viewed from different angles depending on the different field, whether political, economic, cultural, aesthetic or moral. From the point of view of economists, language has a material value such as currency. This value may be a vital process in terms of its use and functionality strength, or in terms of the extent of its reciprocal equivalence with other languages, or the size of its various linguistic investments, or the balance of its cultural stock.

Economic development cannot proceed independent of socio-political and cultural changes. The economic aspect of language includes: the communicative field of language as expressed by the demographic capacity of the group that uses it as a first language or a second/foreign language, the level of development of the functional potential of the language as a societal production tool, and the level of opportunities regarding its use, which is evident from the total amount of investment in language, through lexical notation, the density of the network of bilingual dictionaries linking the language to other languages, the translation from and into the language and the level of electronic processing capability.

The impact of these economic factors on languages, and their effect on the supply and demand market, in terms of the costs and returns that these elements can derive, at the individual and society levels will be studied.

Keywords: Usage , Promotional , Reciprocal , Market , Investment , Cultural , Value

تمهيد:

إنَ التحديث اللغوي يقتضي إصلاح اللغة، وأطلق على هذه العملية أسماء مختلفة مثل: التحديث اللغوي، أو الإصلاح اللغوي، أو التنمية اللغوية، أو التكيّف اللغوي. وهذه الاصلاحات قد تحمل معها اهتزازات في البنى الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للمجتمع بسبب اصطدامها بالمؤسسات الغربية، وقد تخضع لتغيرات بعيدة المدى.

إن المحاولاتِ المقصودةَ للقضاءِ على التخلُّفِ اللغوي من أجل تحويل لغة ما إلى وسيطٍ مناسبٍ للاتصالِ الحديث تتخذ أحدَ أشكال المُقارباتِ الثلاث التالية: ١ -تبنّي لغةً غربيةً كما في مالي حيث الفرنسيةُ هي اللغةُ الرسميةُ الوحيدة، ٢- تطويع لغةً محليةً لأنموذج اللغة المشتركة عن طريق إدخال كلماتٍ وتراكيب وأنماط من اللغات الغربية كما في حالة تحديث لغة إندونيسيا، ٣- تطويع المفاهيم الغربية بوضعها في تعبيراتٍ محليةٍ وبشكلٍ خاص الترجمات «المستعارة» كما في اللغة الصينية . وفائدة اللغة للمجتمع تزداد بقدر ما تتخذ هذه اللغةُ السماتِ التركيبيةَ والوظائفيةَ والموقفيةَ للغة المشتركة. (كولماس، 2000، ص68)

يكون المجتمع قوياً مع الموارد اللازمة للتطوير، اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً، ما يؤدّي إلى توسّع اللغة أيضاً، كما هي الحال في انتشار اللغة الانكليزية مع هيمنة الولايات المتحدة في الاقتصاد العالمي والشؤون العالمية. إذ يساهم الوضع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للمتحدثين في تعزيز مكانة اللغات، يتضح ذلك من الفرق بين المجتمعات الهامشية واللغات الاستعمارية المهيّمنة (Shigemoto, 2017).

هناك عددٌ قليل من اللغات يتمتع بأساسِ صناعةٍ لغوية، وهذه الحقيقةُ تعكس السِّمةَ العامّةَ لسوق اللغات، فهي بطبيعتها سوقٌ ضيقةٌ نوعاً ما، والمتعاملون فيها قلّة، ويسيطر عليها عددٌ قليلٌ من كبار المنتجين.

تتميز الطاقةُ الاجتماعيةُ الاقتصادية الكامنة في اللغات العالمية عن اللغات الأخرى غير العالمية من ناحية النوعية والحجم، أي الناحية الكمية، لذا فإن البعدين المذكورين مهمان جداً في مجال البحث عن تفسير لسيطرة اللغة الإنكليزية كأهم وسيلة اتصالات دولية في فرع الإلكترونيات، أو في نقل المعلومات، وكذلك في فروع الإدارة والتسويق، يتضح هذا الوضع في حقيقة تركيز عملياتها في إنتاج السلع الإلكترونية وتطويرها في البلدان الناطقة بالإنكليزية، كما تشير إلى ذلك حصص هذه البلدان في أسواق العالم. ويتعلق البعد النوعي للمكانة الاجتماعية الاقتصادية للغة العالمية، من حيث الحجم الاقتصادي والمالي، وكذلك بنسب حجم السلع المتداولة دولياً، كما يتصل البعد النوعي بحالة التطوّر الاقتصادي للدول التي تتمتع بميزة اللغة العالمية، فالدول الصناعية الرئيسية في العالم مثل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وأوستراليا وكندا، تنتمي إلى مجموعة الدول التي تستخدم الإنكليزية لغة رسمية (هارمان، 2006، ص169).

ثمة معتقد سائد أن القوة الاقتصادية والعسكرية للولايات المتحدة الأمريكية هو السبب الرئيسي للانتشار السريع للغة الإنجليزية (Fernández , 2005 , P.85-110).

أما عن وضع اللغات الرئيسية الأخرى في العالم، فأن البلدان الفرانكوفونية حافظت الفرنسية على وضعها كشريك تجاري، ويُطبّق الشيء نفسه على الروابط التجارية القائمة بين بلدان أمريكا اللاتينية المعتمدة في المقام الأول

على اللغة الإسبانية التي تعدُّ اللغة التجارية المفضلة فيها. اللغة الألمانية بعد سقوط جدار برلين (عام 1989) ازدادت أهميتها بوصفها لغة للتجارة في العلاقات مع الدول المحيطة بها، مثل بولندا وتشكيا وهنغاريا وسلوفينيا. (هارمان، 2006، ص 172)

يشار إلى أن القوة الاقتصادية للبلدان المصدرة عامل مهم بالنسبة إلى المكانة الدولية للغة مثل الألمانية أو اليابانية، إلا أنهما لا تملكان باستثناء ذلك أي إشعاعات كلغتين تجاريتين.

كما لا تملك كل من البرتغال وإسبانيا إمكانات فرض الهيمنة الاقتصادية أو العسكرية اليوم ما يمكنهما أن تهدِّدان لغات خارج تلك المستعمرات الاستيطانية نفسها.

وتملك اللغة الروسية أهمية عملية في نطاق العلاقات الاقتصادية القائمة بين شركات في روسيا وبين تلك الدول الموجودة في الدول المحيطة المستقلة حديثاً. وفي عالم التسويق الإقليمي يُطبَّق المبدأ التالي، كلما ازدادت قوة اقتصاد السوق الحرّة في الدول المحيطة بروسيا، كلما ازداد ابتعادها عن الروسية كلغة للاتصالات التجارية، لتبدأ بالتحول إلى اللغة الإنكليزية، وهذا ما يميّز أيضاً العلاقات التجارية بين جمهوريات بحر البلطيق وروسيا. أما في الحالات التي ما زال الاقتصاد الإقليمي يعتمد فيها على روسيا فإن الروسية تبقى بدون منازع لغة للارتباطات كما هي الحال في دول آسيا الوسطى مثل كازخستان (هارمان، 2006، ص 173).

في العولمة يكبر الكبير ويصبح الصغير أصغر من حيث الحجم ودخل الفرد. ولكن في نفس الوقت الذي يحدث فيه التكتل، يجادل البعض أيضاً بأن التوطين هو عملية موازية. التوطين هي عملية يصبح من خلالها الاقتصاد المحلي / الإقليمي أكثر أهمية نسبياً للأفراد والشركات في نفس الوقت الذي يتسم فيه الاقتصاد العالمي بالعولمة. من الممكن أن تؤدّي العولمة، من خلال المساهمة في التوطين، في الواقع إلى زيادة الاهتمام بلغات الأقليات وفي الطلب على التدريب الرسمي في تلك اللغة. علاوة على ذلك، فإن الأعمال التجارية العالمية التي يجب أن تبيع محلياً في نهاية المطاف ستتطلب مدربين متعددي اللغات من أجل أغراض التوزيع في تلك الأسواق. (Breton, 1998, P. 50)

إن التعددية اللغوية في بلاد العالم الثالث لها وجوه مختلفة كثيرة، ولذلك فإن وجهات النظر بالنسبة لأنواع التنمية في المستقبل مختلفة إلى حد كبير، وكون الهند سوف تحتفظ على الأقل بخمس عشرة لغة معترفا بها رسمياً بينما تواصل التحديث الاجتماعي-الاقتصادي، هو أمر أكثر ترجيحاً-ببساطة بسبب حجم هذه اللغات وتراثها الأدبي-من كون التعدد اللغوي في كثير من البلاد الأفريقية التي تعول أساساً على اللغات الأوروبية في الاتصال المكتوب يمكنه أن يحمي القفزة للحداثة. وعلى الأصح فإنه من المتوقع أن كثيراً من اللغات التي تتميز بقلة عدد المتكلمين بها سوف تبقى محدودة أو تختصر وظائفها مع تقدم التصنيع والحضرنة (التمدّن) وخصائص التنمية الأخرى للمجتمعات الحديثة. (كولماس، 2006، ص67)

ولّد الاستعمار والبنى الاجتماعية والاقتصادية لما بعد الاستعمار بنى اجتماعية واقتصادية لم يشعر فيها السكان الأصليون بأي ضغط للانتقال إلى اللغات الأوروبية كلغاتهم العامية. قد يكون التخلف الاقتصادي لأفريقيا مستقلاً عن

التعددية اللغوية المجتمعية، لكن استثمار لغات السكان الأصليين في الاقتصادات الوطنية الحديثة يمكن أن يزيد أيضاً من رأس مالها بالنسبة إلى اللغات الرسمية الأوروبية، بدلاً من السفر إلى الخارج، لا بدّ من تمكين كل من اللغات والمتحدثين بها اقتصادياً وسياسياً. يكمن صانعو السياسات الأفريقية فيما إذا كان يمكن تمكين جميع اللغات الأصلية أم لا، وما إذا كان بإمكان الحكومات تحمُّل تكلفة استخدام جميع لغات السكان الأصليين، بدلاً من بعضها فقط، في أنظمة التعليم الخاصة بهم، ولاسيما عندما يكون المواطنون عادةً متعددي اللغات في لغات السكان الأصليين. هذه مسألة واقعية اقتصادية، خلافاً لخطاب الدعوة اللغوي المعتاد في علم اللغة. (Cécile, 2020, P. 37)

اقتنعت النخبة المختارة في المستعمرات الإفريقية بسهولة بتفوق المنتجات الأوروبية ومن ثم فقد تبنت بسهولة ولمصلحتها لغات سادتها، وقد أدّى هذا إلى منفعة اقتصادية دائمة للقوى الاستعمارية، لأنها بهذه الوسيلة قد فتحت لها الطريق للوصول بسهولة إلى أسواق ما وراء البحار التي مازالت تتمتع بها حتى اليوم وبعد توقف أعلامها هناك عن الرفرفة بزمن طويل. (كولماس، 2006، ص. 54-55)

من آثار ذلك أن استخدام اللغات الاستعمارية الأوروبية في الاقتصادات الإفريقية قد أضرَّ بمنتجي المواد الخام الأفارقة، إذ يتمُّ التفاوض على أسعارها بلغات لا يتحدثونها؛ ففي الواقع، لا يشارك الأفارقة في تقييم سلعهم. لقد همشت اللغات من السياسة المحلية والأنشطة الاقتصادية المربحة. (Cécile, 2020, P.30)

لا بدّ من التذكير هنا إلى أنه إذا ارتأت بعض الدول جعل اللغات العالمية المهيمنة لغة رسمية عندها، بسبب ما تعانيها من تعدد لغاتها ولهجاتها وصعوبة توحيدها، إلا أنه لا يمكن تطبيق ذلك على اللغة العربية لما تمتازبها من عراقة تراثها وضخامة إرثها الإنساني الذي خلفته الحضارة الإسلامية في عصرها الذهبي، في مختلف المجالات العلمية والفكرية، والتي دوِّنت باللغة العربية لأنها كانت بمثابة اللغة الرسمية المشتركة في العالم الإسلامي آنذاك لأنها لغة القرآن الكريم والسنة النبوية والفقه الإسلامي، كما أن العربية تتميز بحيويتها وقدرتها على التجدد، فلابدّ من الحفاظ عليها وعلى خصوصيتها في مسيرة تطورها التاريخي.

القيمة الاستعمالية للغة:

ثمة افتراض عن علاقة سببية بين حجم الجماعات اللغوية والقيمة الاستعمالية لتلك اللغة. ترى هذه الفرضية أن قيمة اللغة ترتبط بعدد متكلمها. فاللغة الألمانية في سويسرا أكثر نفعاً من الفرنسية أو الإيطالية. ذلك أن عدد السكان المتكلمين بالألمانية يفوق عدد السكان المتكلمين بالفرنسية والإيطالية، لذا فالألمانية أكثر استعمالاً في مجال الحياة السياسية والاقتصادية.

إلا إن ثمة مؤشرات أخرى يمكن أن تدخل في تحديد القيمة الاقتصادية للغة معينة بالإضافة إلى حجم الجماعة اللغوية بما فيه هؤلاء الذين يستعملون هذه اللغة بكفاءة باعتبارها لغة ثانية أو لغة أجنبية (كولماس، 2006، ص. 79-80).

إن المكانة البارزة التي أحرزتها اللغة الإنجليزية في القرن العشرين في القرن العشرين بوصفها من أكثر اللغات

الأجنبية التي تدَّرس، واللغة المهيمنة للمطبوعات العلمية، واللغة الرئيسة للمنظمات والسياحة الإعلام ووسائل الدولية، هذه المكانة تظهر هذه العلاقة على نحو أكثر وضوحا. فليست الخصائص الكامنة أساسا في اللغة هي المسؤولة عن انتشارها في العالم، بل هي قيمتها الاستعمالية الكبيرة التي كانت تزداد باطراد في أثناء عرضها في سوق اللغات الأجنبية. (كولماس، 2006، ص99)

إلا أنّ ميل معظم الناس لتعلّم لغات أخرى، ولاسيما اللغات الرئيسية، قد يرافقها المخاطرة بتقليل قيمة لغاتها الخاصة. يفسر هذا السلوك أنه نتيجة لمفهوم اللغات كأدوات اتصال في المقام الأول وليس كعلامات هوية. تزداد "قيمة Q" للغة مع تزايد عدد الأشخاص الذين يتعلمونها أو يمارسونها، الأمر الذي حوَّل اللغة الإنجليزية إلى "لغة فائقة المركزية" في نهج الجاذبية. (Cécile, 2020, P.41)

قد يتم تغيير وضع لغة ما، وتتحوّل إلى لغة عالمية، وذلك تبعاً لمتطلبات الاقتصاد المركزي، وتأثير العولمة. وهناك الضغوط الاجتماعية لتأمين الكوادر البشرية، والموارد المادية اللازمة المتوفرة لتعليم اللغة بشكل جيد. وغيرها من عوامل ومتطلبات تسعى لتلبيتها وتحقيقها.

علاقة اللغة بالمكتسبات المادية والمعنوية:

من العوامل الاقتصادية التي تلعب دوراً في هيمنة اللغات، المتطلبات الوظيفية والتفاضل الوظيفي في أشكال الاتصال الحديثة، ولاسيما في العلم والتكنولوجيا والإدارة والتجارة والتشريع.

في هذا العالم الذي أصبح أكثر اعتماداً على اللغة، صار اكتساب المهارة والكفاءة هو العامل الرئيسي في الفرص الاقتصادية والاجتماعية.

ثمة علاقة بين اللغة والدخل اعتمدت أساسين نظريين هامين. أحدهما نظرية الرأسمال البشري، والثاني نظرية الميزة. فمعرفة اللغة تعدُّ مهارة، وتعلُّم لغة أو أكثر هو استثمار في الرأسمال البشري الذي يدرّ فوائد اقتصادية. واللغة باعتبارها رأسمالاً بشرياً، تلعب دوراً هاماً في تحديد الدخل (الفهري، 2013، ص253).

صارت اللغة معياراً للحصول على الأعمال ذات الأجور المرتفعة، كما أصبحت اللغة عاملاً من عوامل خلق الفوارق الاجتماعية والاقتصادية وترسيخها.

كلما وجد المزيد من الناس للاستثمار فيها لأنها أكثر فائدة من غيرها، ما دفع الناس في جنوب الكرة الأرضية إلى تفضيل التعليم باللغات الأوروبية، على الرغم من أن قلّة من الناس يتكلمونها (بطلاقة). لأنها توفر لهم وظائف ذوي الياقات البيضاء وأجوراً أعلى. (Cécile, 2020, P.41)

يرتبط التعليم كثيراً بالطبقة الاقتصادية، ففي إفريقيا تضاعف أجور من حظوا بتعليم عال من تسع مرات إلى عشر أجور ممن حظوا بتعليم ابتدائي. كما أن رسوم الدراسة الجامعية، بعد التعليم الثانوي، عالية حتى في البلاد التي يكون فيها مستوى الجامعات دون المتوسط. ونسبة الطلبة عالية مقارنة مع عدد الأساتذة. وذلك لأن التوزيع الحديث

للعمل يتطلب عدداً قليلاً من التقنيين والمديرين وعدداً كبيراً من العمال غير المؤهلين أو أنصاف المؤهلين. وتعدُّ اللغة أحد المعايير التي بها يتحدَّد من سينهي مختلف مراحل التعليم.

صار يُنظر إلى إجادة اللغة الإنجليزية كشرط أساسي للعمل. علاوة على ذلك، سهَّلت الإنجليزية التعاون الاقتصادي والتنمية، وازداد تدفُق الاستثمارات الأجنبية، ومعظمها من البلدان الرأسمالية التي تتطلب إجادة اللغة الإنجليزية، بسبب ارتباطها بسوق العمل، فأصبحت اللغة الأجنبية معياراً أساسياً، بل ميزة على أساسها يحظى الفرد بفرص وامتيازات وظيفية.

أصبح يُنظر إلى اللغة الإنجليزية على أنها وسيلة للحصول على الفرص الاقتصادية، وتحسين مستوى المعيشة، وتحسين الوضع الاجتماعي والاعتراف العلني. وهذا هو السبب في تخصص الوظائف والمناصب الهامة لأولئك الذين يتحدثون الإنجليزية بطلاقة. ويبدو أن كثيراً من العائلات تستثمر في تعليم أبنائها في المدارس الدولية وفي الجامعات ذات السمعة الطيبة لمساعدتهم في الحصول على وظائف فريدة من نوعها ومهن مشرقة، اعتماداً على وعود الإمبريالية اللغوية (الفهري، 2013، ص253).

أما في المجتمعات الديمقراطية فثمة التزام لضمان بلوغ المواطنين أعلى مستويات المهارة بإتقان اللغة لحماية الحقوق وتعزيزها، وتعزيز فرص الأفراد والمجموعات.

ويفرض بعض المجتمعات ولاسيما القوية والمتقدِّمة لغتها بطرق أخرى، من مثل، ضرورة تعلُّم اللغة وإجادتها من أجل الدمج بالمجتمع، وكشرط للإقامة، وشرط للحصول على فرص العمل والمزايا الاقتصادية والسياسية. على هذه الخلفية، رفض الاعتراف يمكن أن تصبح رمزية مرتبطة بشعور العجز والتبعية.

أصبحت "المهارات" اللغوية شرطاً رئيسياً في طلبات المهاجرين للتوظيف والأجور العادلة والتنقل المهني. صار نمو رأس المال البشري "هو السمة الأكثر تميّزاً للنظام الاقتصادي (Cécile. 2020, P.15).

القيمة الوظيفية والتبادلية للغة:

ثمة من يرى أنه من الصعب تقييم حجم الجماعة اللغوية بوصفه عاملاً من عوامل القيمة الاقتصادية للغة تلك الجماعة (رمضان، 2009، ص145).

لا بدّ هنا من التمييز بين القيمة الاستعمالية للغة ما للمجتمع ككل، وقيمتها الاستعمالية للفرد أو لجماعة معينة. كما أن الميزة الاقتصادية التي تنحصر في ظل أوضاع معينة-بالنسبة لبعض الأفراد-في لغة أقلية محدودة وظيفياً لا تؤثر في التفوق الكوكبي للغة المسيطرة. (كولماس، 2000، ص 85)

هذا يستدعي النظر في اللغة بوصفها أداة إنتاج (والتي قد تسمى برأس المال اللغوي)، وهذا يتطلب النظر في طبيعة الإنتاج اللغوي، ومدى إمكاناتها الوظيفية، ومنفعتها، وملاءمتها لمتطلبات الاتصال الحديث، ومقارنة ذلك بلغات أخرى.

كل لغة لديها إمكان وظيفي عام يمكن وصفه من زاوية الوظائف الاتصالية التي يمكن أداؤها به: هل هي أداة مناسبة للخطاب القانوني والتقني والعلمي والتجاري والديني... إلخ؟ ولكن هذا الإمكان العام لا يمكن استغلاله إلا في بيئة أو محيط معينين فحسب، ولذلك يجب أن يحدد مدى قابلية كل لغة للاستخدام، وبالتالي تكون مفيدة اقتصادياً في سوق معينة. (كولماس، 2006، ص 83) لتقدير الدور الذي تقوم به اللغة في المجتمع الحديث.

يرى خبراء التنمية البشرية أنه كلّما كانت هذه الأداة (اللغة) موحّدةً قويَّةً مستجيبةً لجميع متطلَّبات أهلها، أصبحت عملية التفكير والإبداع أيسر، وصارت عملية تبادل المعلومات أفضل وأسرع. لأنَّ خبراء التنمية البشرية ذو ثقافةٍ اقتصاديةٍ في الأساس، فهم يُشبّهون تداول الألفاظ بتداول السلع في السوق، ويُشبِّهون اللغة بالعُملة النقدية، فكلَّما كانت العملة قويّةً وموحَّدةً في البلاد، صارت عملية تبادل السلع أفضل وأسرع، وأصبح تحقيق الرفاهية أسهل وأيسر (القاسمي، ص، 2010).

فاللغات لها قيمة سوقية، وهي القيمة التبادلية التي تملكها لغة معينة بوصفها سلعة، أو مؤشراً للإلمام بها من قبل جماعة على اتصال بها مقارنة بلغات أخرى . وتكشف الطبيعة السلعية للغات عن نفسها بشكل أوضح في مجال تعلم اللغة الأجنبية وتدريسها الذي يمكن وصفه باعتباره سوقاً. وهنا يمكن التمييز بين سوق محلية وسوق إقليمية وسوق وطنية، وكذلك سوق عالمية. (كولماس، 2000، ص96)

الاستثمار اللغوي:

من أهم الاستثمارات التي تساهم في تحسين الانتفاع اللغوي هي ما يلي: ١ -تصنيف المعاجم للاستعمال العام، وكذلك معاجم المصطلحات في مجالات محددة، ٢- برامج معالجة النصوص، ٣- الترجمة الآلية، ٤- إنشاء نظم المعلومات وبنوك المعلومات ٥ –تطويع لغات الكومبيوتر للغات الإنسانية. (كولماس، 2000، ص.86)

وعلى هذه الأسس يمكن عدّ اللغة العبرية أكثر تطوراً من اللغة الجوجاراتية في الهند على الرغم من أن الثانية أكثر حجماً من العبرية، إلا أن العبرية أكثر تطوراً من حيث استثماراتها الكبيرة في مجال الصناعات المرتبطة باللغة، من مثل وجود برامج معالجة النصوص، وإنتاج المطبوعات العلمية والكتب الدراسية، أما اللغة الجوجارتية فعلى الرغم من كثرة متحدثيها مقارنة بالعبرية، إلا أنها لغة مناطق ريفية ومعظمهم أميين.

وفي اللغات التي عرفت الشكل المكتوب حديثا فقط، أو التي تستعمل في الكتابة من طرف أقلية صغيرة فحسب من الجماعة اللغوية، ليست الكتب وحدها هي التي تطبع بأعداد قليلة من النسخ، بل إن أنواع المادة المطبوعة الأخرى في هذه اللغات تكون أيضا محدودة. ويصبح وجود تشكيلة منوعة من العناوين متاحا في الجماعات اللغوية الكبيرة عالية التعليم لأن التداول الضخم لبعض العناوين يدعم إنتاج تلك العناوين الموجهة للقراء الأكثر محدودية.

المعاجم هي استثمار لغوي، لأنها تثري اللغة نفسها، كما أنها تربط بين اللغات. وكثافة الشبكة المعجمية في أيّ لغة تعكس مدى غناها واستخدامها ومقارنتها بلغات أخرى، ليس في اللغات الحيّة المستعملة فحسب، بل في حالة اللغات الكلاسيكية التي لم تعدّ تستخدم في الحياة اليومية إلا أنها-مع ذلك-لم تفقد كل قيمتها، فاللغات ذات الجماعات

اللغوية الصغيرة يمكن أن تسترفد من معاجم اللغات الكلاسيكية ولاسيما اللاتينية والإغريقية والسنسكريتية والصينية التي لاتزال تستخدم بوصفها مصادر لابتكارات معجمية وإغناء معجمياً للغات الحديثة (كولماس، 2000، ص94-95).

تتطلب المعاجم استثمارات أكثر ضخامة-مالياً وبشرياً-من معظم الكتب. تساعد المعاجم بشكل كبير على التوحيد اللغوي. لا بدَّ من عمل معجم شامل لكل فروع المعرفة في اللغة لأن اللغة المشتركة ينبغي أن تكون الأساس المشترك لمجموعة منوَّعة من اللغات واللهجات للأغراض العلمية وللأغراض الخاصة الأخرى، لمواكبة متطلبات العصر في جميع المجالات.

هناك تفاوت كبير في كثافة التدوين المعجمي للغات العالم ونوعيتها. فهناك معاجم كثيرة في بعض اللغات، وهناك لغات ليس لها معاجم على الإطلاق. فثمَّة دول مثل ألمانيا واليابان تضع استثمارات ضخمة لإنتاج معاجم مختلفة، بسبب وجود أعداد كبيرة فيهما.

اعتبرت اللغات ثروات اجتماعية فإن الترجمة يجب أن تفهم باعتبارها استثمارا طويل الأمد من أجل الحفاظ على قيمتها أو زيادتها، كما أنها مؤشرا آخر على قيمتها. وفضلا عن ذلك فإن حركة الترجمة إلى لغة ما تكشف عن مقدار العمل النوعي الذي يمكن لمجتمع أن يخصصه لهذا النوع من المهن78. إن ضمان قابلية الترجمة المتبادلة من دون قيود للغة ما، عن طريق التوحيد والابتكار المستمر للمصطلحات، يحقق أكبر فائدة للاقتصاد القومي الذي يعتمد عليها، وعودة لتشبيهنا مرة أخرى، فإن اللغة التي لا تهيئ نفسها بسهولة للترجمة من اللغات الأعلى تطوراً لن تحظى إلا بتقدير ضئيل، مثلها مثل العملات غير القابلة للصرف. (كولماس، 2000، ص 95-96)

يترتب على الاعتبارات السابقة المتصلة بالمعاجم والترجمة أن قيمة لغة ما تتحدد في إطار علاقتها بقيمة اللغات الأخرى، من خلال تلبيتهما أكثر متطلبات الوظيفة حداثة.

إن جعل لغة قابلة للمعالجة إلكترونيا يتطلب استثمارات كبيرة ليس من المتوقع أن يقوم بها القطاع الخاص إلا عندما تعد بتحقيق عائد، أما في حال انعدام العائد فإن البلاد الغنية وحدها هي التي يمكنها الإنفاق عليها. وإضافة لهذا فإن مثل هذا الاستثمار لن يكون معقولاً من الناحية الاقتصادية إلا إذا كانت اللغة متطورة بشكل كاف وتستجيب بدرجة عالية لمتطلبات الخطاب التقني والعلمي. (كولماس، 2000، ص86-87)

البلاد المتحدثة بالإنجليزية في مجموعها هي اليوم أكبر سوق مستوردة في العالم، ونسبة البريد العالمي الذي يكتب بالإنجليزية تقدر بسبعين في المائة، كما أن ٨٠ % من كل المعلومات المخزَّنة في بنوك المعلومات مخزنة بالإنجليزية. ولذلك فإن الوعيّ الاقتصادي وحده هو الذي يجعل البلاد المصدَّرة في العالم غير المتحدث بالإنجليزية، تفضل الإنجليزية على كل اللغات الأجنبية الأخرى. (كولماس، 2000، ص100)

اللغة والإمكانات الاتصالية والترويجية:

أدّى النمو السريع لشبكة الاتصالات العالمية (الإنترنت) إلى ظهور رؤية لاقتصاد عالمي متكامل حيث يمكن

للناس التفاعل معها بشكل حقيقي أو افتراضي (إلكتروني) وهذا ما يشار إليه بالعولمة.

يمكن تلخيص النظريات الاقتصادية للغة وآثارها على التغييرات التي قد تحدثها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على العرض والطلب على اللغات: النظرية الأولى (والأقدم) هي نموذج رأس المال البشري، والتي تؤكد أن اكتساب اللغة من قبل الأفراد هو قرار استثماري بتكاليف أولية ومزاياها مستقبلية (وغير مؤكدة). المجموعة الثانية من النظريات تتعامل مع جوانب التفاعل الاجتماعي للغة على أنها عوامل خارجية للشبكة. تشترك اللغة مع العديد من شبكات الاتصالات في كونها مفيدة لأن الآخرين يستخدمونها. تؤكد المجموعة الثالثة من النظريات على التفاعل بين الجغرافيا واللغة. يتركز استخدام اللغة جغرافياً بشكل طبيعي مع مرور الوقت، ولكن نتيجة للتجارة وهجرة الأفراد، يمكن أن يتغير نمط التخصص الاقتصادي والتكوين اللغوي في المنطقة.(Breton, 1998, P.54)

فصارت اللغة كأي سلعة تتحدَّد قيمتها بمدى فائدتها للمستهلكين. ومن العوامل المؤثرة في قيمة هذه السلعة هي تكلفة إنتاجها والعلاقة بين الطلب والعرض.

إن النظر للغات بوصفها سلعاً أمر مسوغ لها، فاكتسابها بوصفها لغات أجنبية يتطلب نفقات في العادة على المستويين الفردي والاجتماعي كليهما، فتحتاج إلى الأساس الاقتصادي لصناعة كاملة: من ناشرين، ودور طباعة، ومدارس لغات، واستديوهات تسجيل مواد سمعية بصرية، ومنتجين لبرامج تعليم اللغة بالحاسب... إلخ. وهناك لغات مختارة قليلة يمكنها على نحو واضح أن تعزِّز صناعة كهذه، وهي تلك اللغات التي يوجد عليها طلب واسع النطاق، وهي اللغات ذات القيمة من الناحية الاقتصادية. (كولماس، 2000، ص97-98)

إن سيطرة الإنكليزية غير متنازع عليها في عمليات التسويق العالمية أيضاً، لعدم التمكن من الاستغناء عن هذه اللغة في المجال الاقتصادي، ما يؤدّي إلى حيّز ضيق تشغله اللغات العالمية الأخرى في المجال ذاته. كما تعتبر مرونة التواصل والتنازلات المقدّمة في اختيار اللغة من الخصائص التي تميّز استراتيجيات التسويق التي يعتمدها كثير من الشركات الأجنبية في تعاملها مع الشركاء التجاريين اليابانيين. فقد ازداد بوضوح منذ الثمانينات نشر معارف اللغة اليابانية عبر العلاقات الاقتصادية في بلدان كوريا الجنوبية وتايوان. فاليابان الدولة الوحيدة في العالم التي تربط معونات التنمية بالسياسة الثقافية للبلد المُستلم (هارمان، 2006، ص 174).

يمكن ربط الوصول إلى الاتصالات الرقمية بالتنوع في مستويات المعيشة. لم تتمكن جميع البلدان المختلفة من الاستثمار على قدم المساواة في البنية التحتية اللازمة للاتصالات الرقمية، ما يدحض الادعاءات الثابتة بأن العالم عالمي من حيث الترابط، لأن نسبة كبيرة من سكان العالم لا يزالون غير قادرين على الوصول إلى الإنترنت، ليس بسبب نقص الكهرباء فحسب، بل لعدم القدرة على تحمل تكلفة أجهزة الكمبيوتر أيضاً، ويمكن للمرء أن يتساءل عن سبب زيادة تمثيل بعض اللغات، وعلى رأسها الإنجليزية، على الإنترنت. كان السبب النموذجي هو أن اللغات السائدة هي تلك التي تستخدمها الشركات التي تقدم الخدمات. (Cécile, 2020, P. 33)

القيمة الثقافية في سوق اللغات:

ثمة عوامل تتفاعل مع حجم الجماعة اللغوية بوصفها معايير الجانب الاجتماعي-الاقتصادي للغة ما، هي: الموقع الجغرافي والوضع الاجتماعي-السياسي والعلاقة بالدين، والتراث الأدبي والثقافي ومن المعروف أن هذه العوامل لها أيضاً تأثير في مدى جاذبية لغة ما بوصفها لغة أجنبية. فمعيار حجم الجماعة اللغوية يحتاج إلى تعديل حتى يضم التمكُّن الأساسي والثانوي من اللغة. (كولماس، 2006، ص. 79-80)، من ذلك ثمة إقبال على تعلُّم لغات أخرى ليس بغرض المنفعة المادية والتجارية فحسب، بل لأسباب ثقافية للاطلاع على ثقافات عريقة، بما فيها العامل الديني من مثل تعلُّم اللغة العربية عند المسلمين الأجانب، لأنها لغة القرآن الكريم، والسنة النبوية والفقه الإسلامي. فلابدّ من الحفاظ عليها وعلى خصوصيتها في مسيرة تطورها التاريخي. بالإضافة إلى حيويتها وقدرتها على التجدد، ولكنها تحتاج إلى متابعة مواكبة التطورات اللغوية الجارية.

يحدد السوق العملة، مما يجعل اللغات الرئيسية أكثر أهمية، فاللغات يمكن مقارنتها بالسلع في سوق الأوراق المالية: فكلما زاد الطلب عليها، زادت قيمتها. تفسِّر مثل هذه الاعتبارات سبب بقاء بعض اللغات هامشية على الإنترنت، حتى عندما تخدم أيديولوجيات بعض الجماعات، لأن المجموعات تظل صغيرة. (Cécile, 2020, P.33)

اللغة ليست بسرعة التقلُّبات في سوق العملة الأجنبية، لأن التغيّرات في تقييم اللغات لا تحدث على نحو مباغت كما في حالة العملات، ومع ذلك فهناك بعض التشابهات المثيرة في ديناميكيات السوقين. فالتغيرات لا تحدثها فقط عوامل يمكن تقديرها بشكل عقلاني دائما. فاللغات تخضع لمواقف اجتماعية-نفسية تتفاعل مع خصائص اجتماعية-ثقافية أخرى. وكلما زاد الوعي باللغة من قبل أعضاء جماعة ثقافية أو إثنية معينة بوصفها مرتبطة بهويتهم ازداد الارتباط العاطفي بها. وهذه الرابطة تقاوم من قِبل العوامل الاقتصادية وتضمن بقاء اللغات تحت ظروف معاكسة سياسيا واقتصاديا. إن القيمة الثقافية للغة الأم عند الأفراد قد تكون أكثر أهمية من إمكاناتها الاقتصادية. (كولماس، 2006، ص109)

هناك تقلبات في سوق اللغة مثلما هو الشأن في الأسواق الأخرى تتأثر بعوامل اقتصادية وسياسية وثقافية. فاللغة الصينية-مثلا-لغة جماعة لغوية ضخمة ذات تراث ثقافي عميق، ولغة بلد ذي أهمية سياسية كبيرة في عالم اليوم، وهي تتمتع-إضافة لهذا-بوضعية رسمية في عدد من البلاد الأخرى والأقاليم التابعة، وعلى رغم هذه المزايا ليس هناك طلب كبير عليها على مستوى العالم بوصفها لغة أجنبية، لأن إمكان استغلالها الاقتصادي إمكان محدود. أما اللغة اليابانية-في المقابل-فقد ارتفعت قيمتها في السوق العالمية للغات الأجنبية خلال العقد الماضي. (كولماس، 2006، ص97)

إن السِّمة العامَّة لسوق اللغات، هي بطبيعتها سوق ضيقة نوعا ما، والمتعاملون فيها قلّة، ويسيطر عليها في الواقع عدد قليل من كبار المنتجين. (كولماس، 2006، ص97-98)

على الرغم من وجود بلدان أجنبية عديدة ترحب بالمهاجرين وتسهّل اندماجهم في المجتمع الغربي، إلا أن بلداناً

أخرى مُستقبِلة للمهاجرين تميل إلى وضع قواعد صارمة للسيطرة على تأثير ثقافة المهاجرين، حتى إن المهاجرين يجدون أنفسهم مضطرين إلى الانغماس بسرعة في الثقافة الجديدة، مقابل إهمال هويتهم الأصلية والثقافية ونسيانها تدريجياً. فاللغة ليست وسيلة تواصل فحسب، بل هي الهوية أيضاً، إذ سوف يخضع الناس إلى التكيّف مع الهُوية، وتغيير مفهومهم من ثقافة موحَّدة إلى ثقافة متنوِّعة (El-qassaby , 2015, P. 61-68).

لم تعد الشركات تبيع المنتجات فحسب، بل إنها تسوّق أسلوب حياة أيضاً؛ لذلك، فهم يوظفون الأشخاص الذين يناسبون صورة الشركة. في الاقتصاد الجديد القائم على الخدمة، وأصبحت وسائل الاتصال الجيدة شرطاً للتوظيف. ثمة سعيّ إلى إمكان تحويل رأس المال اللغوي إلى رأس مال اجتماعي أو اقتصادي أو رمزي أو ثقافي. (Cécile, 2020 , P.27-28)

لا أحد يستطيع أن ينكر فوائد الإنكليزية المهيّمنة اجتماعياً واقتصادياً، ولا أحد يستطيع أن يتجاهل تأثيرها الخطير على إعادة تشكيل هوية الناس الاجتماعية والثقافية أو يمنعها، ويتمُّ التأكيد على أن الانتشار العالمي للغة الإنجليزية لا يؤدّي إلى خلق المساواة بين الأفراد في المجتمع نفسه، بل يمثِّل أيضاً تهديداً للغات المحلية القليلة في جميع أنحاء العالم (El-qassaby , 2015, P.61-68).

في أوروبا أصبحت اللغة المشتركة هي أيضاً اللغة القومية. صارت ضرورة اقتصادية تعكس الحاجة الموضوعية للتجانس، وليس بوصفها ظاهرة أيديولوجية أساساً. وكلما تحولت هذه السوق إلى سوق وطنية، وساد التصنيع والنظام الرأسمالي للاقتصاد حياة المجتمع، تعلم الناس التعامل مع هذه الأداة [اللغة الموحدة] واستعملوها بالفعل. (كولماس، 2000. ص44)

في ختام هذه الدراسة يمكن القول إن التحديث يترك آثاره على اللغة ليس بوصفها رصيداً ثقافياً فحسب، بل إضافة لهذا بوصفها واقعاً اجتماعياً ذا منافع اقتصادية وسياسية أيضاً.

لابدّ من خلق توازن بين التنمية الاقتصادية والتنمية اللغوية ومن اتخاذ التدابير المناسبة لمحاربة التخلف في كلا المجالين، ضمن خطط في التنمية اللغوية، كما هي حال خطط في التنمية الاجتماعية-الاقتصادية.

أمام سعي الشركات المصنعة لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، في ترسيخ لغاتها المهيمنة على العالم، إلا أنه مع التطور الكبير الذي يشهده مجال الترجمة بمختلف صورها المكتوبة والمسموعة والمرئية يمكن أن تُزال حاجز احتكار لغة واحدة مشتركة كوسيلة للتواصل العالمي.

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

1) رمضان، مروان أسعد. (2009). وآخرون. الاقتصاد واللغة (الموسوعة الإدارية الشاملة). بيروت: مركز الشرق الأوسط الثقافي

2) طوليفسن، جيمس. (2002). السياسة اللغوية وتعلم اللغة Planning language planning inequality (محمد خطابي، مترجم). مجلة علامات، 17

3) الفهري، عبد القادر الفاسي. (2013). السياسة اللغوية في البلاد العربية. بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة

4) القاسمي، علي. (2010). السياسة اللغوية في البلدان العربية: الإعلام نموذجاً. https://h-rah.blogspot.com/2017/01/blog-post_12.html

5) كولماس، فلوريان. (2020). الاقتصاد واللغة (أحمد عوض، مرتجم). الكويت: سلسلة عالم المعرفة، 263،

6) هارمان، هارالد. (2006). تاريخ اللغات ومستقبلها: عالم بابلي (شامي شمعون، مترجم). الدوحة: المجلس الوطني للثقافة والفنون والتراث.

المراجع باللغة الأجنبية:

7) Breton, Albert. .(1988). Economic Approaches to Languageand to Bilingualism. Department of Economics University of Toronto. New Canadian Perspectives

8) Cécile, B. Vigouroux, March & Salikoko, S. Mufwene .(2020) . Do Linguists Need Economics and Economists Linguistics?

9) El-qassaby. Huda Kamal. ..(2015) .Linguistic Imperialism and Reshaping the World's New Identity: A Research Paper in Linguistics. International Journal of Language and Linguistics,

10) González, Fernández Paula. (2005). Linguistic Imperialism: A Critical Study, Revista Alicantina de Estudios Ingleses . University of Oviedo

11) Shigemoto, Joan. (1997). Language Change and Language Planning and Policy. Pacific Resources for Education and Learning, Honolulu, HI. & The National Library of Australia. www.prel.hawii.edu

دور مهارات التدريس لدى الاستاذ الجامعي في ضمان فعالية التكوين

The role of teaching skills of the proffessor in ensuring the effectiveness of training.

د. شعيب بوعروج/ جامعة قسنطينة/الجزائر

Dr. chouaib bouaroudj / University of Constantine/ Algeria

ط د. خولة بوعروج /جامعة قسنطينة/الجزائر

PhD.R. khawla bouaroudj / University ofconstantine/ Algeria

ملخص الدراسة:

تعد استراتيجيات التكوين والتعليم من أهم الركائز التي تبنى بها الحضارات والأمم، لهذا نجد المؤسسات التعليمية وخاصة منها الجامعات تحاول قدر الامكان وبشتى الوسائل تكوين طلبتها تكوينا فعالا يضمن لهم مستقبلا حضاريا، ولا يكون ذلك إلا بالإعتماد على أساتذة أكفاء.

وعليه جاءت هذه الدراسة للبحث في المهارات التدريسية الابداعية لدى الأستاذ الجامعي ودورها في ضمان فعالية التكوين.

الكلمات المفتاحية: الأستاذ، المهارات، التدريس، التكوين.

Abstract :

Training and education strategies from the most important pillars ,in which civilization and nations ,so we find educational institution.escpecially universities ,try as much as possible to form its students an effective composition ensures them a civilized future,and this can only be done by fhe adoption of competent proffessors.

Accordingly, this study came to investigate the teaching skills of creative professorand its role in ensuring the effectiveness of composition.

Keywords: Proffessor، Skills, Teaching, Training.

مقدمة:

إن وظيفة التدريس الجامعي من أهم وضائف الجامعات وأكثرها فاعلية في إعداد الطلبة للحياة، إذ تزودهم بالمعارف النافعة والاتجاهات السلوكية الإيجابية، والمهارات العلمية والعملية التي تؤهلهم ليصبحوا أعضاء فاعلين في خدمة أنفسهم وأسرهم ومجتمعهم (بورزقي، وقوارح، 2011، ص . 421)

ولا شك أن المدرسون يمثلون عاملا حاسما في الأداء الإبداعي للمتعلمين، وذلك من خلال ممارساتهم التدريسية الإبداعية القائمة على احترام أفكار وأسئلة طلبتهم وتقديرها وتقديم لهم فرص لتعلم الذاتي وتشجيع نشاطاتهم وأعمالهم (الأسود، وبن زاهي، 2013، ص. 131)

فالمتوقع من الأستاذ الجامعي أن يكون في مستوى إنتاج الشخصية المقتدرة، القادرة على العطاء في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعيةوالسياسية وغيرها (يوب، ويوب، 2010، ص. 93)

وعليه جاءت هذه الدراسة للبحث في التقنيات والمهارات التي يجب أن يتمتع بها الأستاذ الجامعي، ودورها في ضمان فعالية التكوين، وهو الأمر الذي يدعو إلى التساؤل حول:

مدى مساهمة مهارات التدريس لدى الأستاذ الجامعي في ضمان فعالية التكوين؟ وللإجابة على هذه الإشكالية سينتبع المنهج الوصفي التحليلي وستقسم الدراسةإلى أربعة محاور:

المحور الأول: مهارات التخطيط للتدريس الجامعي

المحور الثاني: مهارات التنفيذ للتدريس الجامعي

المحور الثالث: مهارات التقويم.

المحور الرابع: مهارات الاتصال والتواصل.

المحور الأول: مهارات التخطيط للتدريس الجامعي

يعتبر التخطيط من أهم العمليات التي تساهم في عملية التكوين الجامعي وضمان فاعليته، فالأستاذ الجامعي الذي يخطط للدرس قبل دخوله للقاعة هو أستاذ أيقن مدى أهمية هذه المهارة، ولهذا يكون متحكما في مجريات الدرس مترابط الأفكار، بعكس الأستاذ الذي يدخل إلى محاضراته دون تخطيط مسبق فيكون مشتت الأفكار وهو ما يؤدي إلى فشل في عملية التكوين (مدودي، مهارات التدريس لدى الأستاذ الجامعي ودورها في فعالية التكوين الجامعي، 2018، ص 371)

وتضم هذه المهارة العناصر الآتية:(بن صوشة 2016، ص. 114)

-تخطيط أهداف المقرر، بحيث يستند تصميم المقرر إلى سلسلة واسعة من الأهداف التي تهم الطلبة وتراعي مستوياتهم وقدراتهم.

- تخطيط موضوعات المقرر وذلك بتحديد الأغراض الهامة للمقرر، وقائمة بالموضوعات التي سيتم معالجتها بحيث تغطي الاهداف العامة للمقرر.

- تخطيط إستراتيجيات التدريس وتشمل التخطيط للدرس المقرر وإختيار الإسراتيجيات التدريسية التي ينوي الأستاذ الجامعي إتباعها.

- تخطيط متطلبات المقرر وأساليب التقويم وذلك بتحديد الأستاذ الجامعي لأنواع التقويم، سواء كانت شفهية أو تحريرية، جماعية أو فردية، ويحدد جوانب التقويم من مثل معرفية مهارية، إضافة إلى تحديد العلامات للمقرر.

- تخطيط مخطط المقرر، ويتضمن المخطط العام من أهداف وموضوعات وأساليب تقويم والمراجع وكذا إعداد مواعيد الإختبار.

المحور الثاني: مهارات التنفيذ للتدريس الجامعي

تتعلق هذه المهارة بقدرة المعلم على تطبيق ما خطط له، حيث يتميز سلوكه في هذه المرحلة بالتفاعل مع الطلبة بكفاءة (ستيتي، 2013، ص. 185)

ويتحقق ذلك بتحقق العناصر الآتية: (معمرية، وخزار، 2008، ص. 475)

- ✓ تسجيل أهداف المحاضرة على السبورة.
- ✓ تسجيل عناصر المحاضرة على السبورة.
- ✓ إستخدام لغة بسيطة في شرح المحاضرة.
- ✓ التكلم بسرعة تناسب إنتباه الطلبة.
- ✓ تقديم أمثلة تناسب مضمون المحاضرة.
- ✓ التنوع في الأمثلة حتى تقرب المعلومات من عقول الطلبة.
- ✓ التنويع في طرق التدريس حتى يفهم كل الطلبة.
- ✓ إستعمال الوسائل التعليمية في الوقت المناسب.
- ✓ ربط المعلومات الجديدة بالمعلومات السابقة.
- ✓ عرض المعلومات ضمن مراحل وبترتيب منظم.
- ✓ التبسيط في شرح المعلومات.
- ✓ إعادة الشرح لمن لم يفهم من الطلبة.
- ✓ ربط معلومات المحاضرة ببعض الأحداث الجارية.
- ✓ حسن إستخدام الصبورة.
- ✓ تذكير الطلاب بالهدف من المحاضرة من حين للآخر.
- ✓ تكرار المعلومات بأساليب متنوعة.
- ✓ إعتماد أسلوب المناقشة والحوار في إلقاء المحاضرة.

- ✓ تسجيل النقاط المهمة في الصبورة.
- ✓ التنويع في نبرات الصوت والحركة وإستخدام الصمت لجدب إنتباه الطلبة.
- ✓ الإلتزام بموضوع المحاضرة.
- ✓ التدرج في المحاضرة من السهل إلى الصعب.
- ✓ الإهتمام بالجانب العملي في المحاضرة.
- ✓ تذكير الطلبة بما ضهر من معلومات جديدة في التخصص.
- ✓ الموازات بين الوقت المخصص للمحاضرة وبين كم المعلومات المخصص.
- ✓ إنهاء المحاضرة بملخص.

المحور الثالث: مهارات التقويم

ينظر الطلبة إلى عملية تقويم تعلمهم كتحد يرتبط بنجاحهم في المقرر أو كمصدر قلق، لذا لابد أن يمتلك الأستاذ الجامعي قدرات ومهارات في هذا المجال (مدودي ، 2018، ص. 373)

وتتضمن هذه المهارات العناصر الآتية: (معمرية، وخزار، 2018، ص. 477)

- ✓ ممارسة التقويم المستمر أثناء المحاضرة.
- ✓ إلقاء أسئلة شفوية من حين لآخر لتقويم مسار المحتضرة.
- ✓ ينوع من أساليب التقويم.
- ✓ يجيد صياغة الأسئلة الشفوية أثناء المحاضرة.
- ✓ يغير من طريقة إلقاء المحاضرة وفقا لنتائج التقويم.
- ✓ ينوع في الأسئلة وفقا للفروق الفردية بين الطلبة.
- ✓ يغير من صيغة السؤال إذا كان صعبا.
- ✓ تشجيع الطلبة على طرح الأسئلة والإستفسارات.
- ✓ منح وقت كافي لطرح الأسئلة والإجابة عنها.
- ✓ وضع أسءلةالإمتحان من المقرر المدرس.

- ✓ وضع أسئلة وفق المستويات التحصيلية للطلبة.
- ✓ -تصحيح إجابات الطلبة بنزاهة.
- ✓ العدل بين الطلبة في منح الدرجات.
- ✓ الإعلان عن نتائج الإمتحانات في أقرب وقت.
- ✓ تصحيح إجابات الطلبة على الإمتحان في درس خاص.

المحور الرابع: مهارات الإتصال والتواصل

تمثل قاعات التدريس حلبة للعروض الفكرية، فهي ساحة تعج بالعلاقات البينية لذلك ينبغي على أساتذة الجامعة أن يكونو على درجة من الوعي بطبيعة هذه العلاقات ولديهم مهاراتهم الخاصة في التواصل مع الطلبة بأساليب تزيد من دافعيتهم للتعلم (مدودي ، 2018، ص. 374)

وفي هذا السياق ينبغي أن يكون الأستاذ الجامعي قادرا على أن: (بن صوشة، تقويم جودة مهارات التدريس الجامعي من وجهة نظر أساتذة كلية العلوم الإنسانية و الإجتماعية، دراسة ميدانية بكلية العلوم الإنسانية والإجتماعية بجامعة المسيلة، 2016، الصفحات 119، 120)

- ✓ يطور علاقات إيجابية مع الطلبة تقوم على الإحترام المتبادل.
- ✓ تشجيع الطلبة على التفكير.
- ✓ الإختفاظ بالإتزان عند الإنفعال والتكلم بوضوح والتنويع في أساليب الإلقاء وإستخدام لغة واضحة ومناسبة لتوجيه الطلبة.
- ✓ إستخدام حركة الجسم والإشارات بطريقة تزيد من درجة الإنتباه.
- ✓ التمتع بحماسة ودافعية في عملية التدريس.
- ✓ الحفاض على الإتصال العيني مع الطلبة خلال المحاضرة.

وتجدر الإشارة إلى أن أساليب أو طرائق الإلقاء تضم الطريقة الإستقرائية والتقليدية والإستنباطيةوالجواريةوالتكاملية وطريقة حل المشكلات وطريقة المشروع (حبار، 2016، ص.162,161,160)

خاتمة:

بناء على ما تم دراسته والتطرق إليه يظهر جليا الدور الفعال للمهارات التدريسية الإبداعية التي يجب أن يتمتع بها الأستاذ الجامعي حيث تضمن هذه المهارات لطلبة تكوينا فعالا ناجحا متميزا، ينير دربهم ويؤثر على حياتهم الشخصية والعمليةوالعلمية، مما يؤدي إلى مستقبل حضاري متكامل إلى حد بعيد.

وما يستنتج كذلك من هذه الدراسة أنه يجب على الأستاذ الجامعي الأخذ بالمهارات الأربعة معا والمتمثلة في مهارات التخطيط والتنفيذوالتقويمومهاراتالإتصالوالتواصل، فإذا أخذ بجزء منها دون الآخر فلن يكون هناك تكوين فعال.

وفي هذا المقام فإننا نوصي بضرورة وضع تنطيم خاص بتكوين الأساتذة الجامعيين، وتلقينهم هذه المهارات وذلك عن طريق برامج ودورات تكوينية وهو مالا نجده في الجامعات الجزائرية.

قائمة المراجع:

1) الأسود، الزهرة، وبن زاهي، منصور. (2013). الممارسات التدريسية الإبداعية لدى الأستاذ الجامعي من وجهة نظر طلبته: دراسة إستكشافية من وجهة نظر طلبة جامعة ورقلة. مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية، 12

2) بن صوشة، خولة. (2016). تقويم جودة مهارات التدريس الجامعي من وجهة نطر أساتذة كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية: دراسة ميدانية بكلية العلوم الإنسانية والإجتماعية بجامعة المسيلة.مذكرة مكملة ماستر في علوم التربية، جامعة المسيلة، الجزائر

3) بورزقي، رزيقة، وقوارح. (2011). محمد سبل تنمية الكفايات التدريسية لدى الأستاذ الجامعي. مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية، 3(2)، عدد خاص ب ملتقى التكوين بالكفايات في التربية جامعة قاصدي مرباح ورقلة

4) حبار، العالية. (2016). دور المعلم في إختيار الطرائق التعليمية الناجحة في التدريس. مجلة جسور المعرفة، 2 (6).

5) ستيتي، مليكة. (2013). التدريس الفعال مهارات ومبادئ. مجلة البحوث التربوية والتعليمية، 2(4).

6) مدودي، نادية. (2018). مهارات التدريس لدى الأستاذ الجامعي ودورها في فعالية التكوين الجامعي. المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والإجتماعية، 9(عدد خاص).

7) معمرية، بشير، وخزار، عبد العزيز. (2008). مهارات التدريس الجامعي أصولها النظرية وممارستها العملية، مجلة الإحياء،10(01).

8) يوب، نادية، ويوب، مختار. (2010). تقويم الكفايات التدريسية للأستاذ الجامعي: دراسة ميدانية على عينة من أساتذة جامعة ورقلة. مجلة الواحات للبحوث والدراسات، 8

نحو نموذج لبناء مستقبل المعرفة في ظل الثورة الصناعية الرابعة (الإمارات العربية المتحدة أنموذجا)

Towards a Model for Building a Knowledge Future in the Shadow of the Fourth Industrial Revolution (UAE as a Model)

ط.د. رشيد بوطرفة/ مخبر المقاولاتية وإدارة المنظمات/ جامعة العربي التبسي – تبسة/ الجزائر
Rachid Boutarfa/ Entrepreneurship and Organizations Management Laboratory /Larbi Tebessi University – Tebessa/ Algeria
ط.د.عماد صغير /مخبر الدراسات البيئية والتنمية المستدامة/ جامعة العربي التبسي – تبسة/ الجزائر
Imed Seghir/ Larbi Tebessi University –Tebessa/ Environmental Studies and Sustainable Devlopment Laboratory/ Algeria

ملخص الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى فهم الطبيعة المتعددة الأبعاد لمستقبل المعرفة، بدولة الإمارات العربية المتحدة من خلال استشراف مجالات المعرفة المستقبلية. وذلك عن طريق تشخيص الوضع الراهن للمعرفة بالاعتماد على تحليل البيانات التي تتيحها تقارير المعرفة العالمية، مما يساهم في استكشاف ورسم مسارات محتملة لانتهاج استراتيجيات وطنية للنهوض بالمعرفة على غرار استراتيجية الإمارات للذكاء الاصطناعي 2031، والاستراتيجية الوطنية لسلسلة الكتل 2021. وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن استراتيجيات الإمارات العربية المتحدة للمستقبل تساهم في نشر المعرفة في مختلف القطاعات الاستراتيجية والحيوية في مدينة دبي ودولة الإمارات عبر مختلف برامجها ومبادراتها لبناء جيل جديد من الكفاءات الوطنية القادرة على استشراف وصنع المستقبل وتمكينها من المهارات اللازمة لمواكبة الثورة الصناعية الرابعة.

الكلمات المفتاحية: المعرفة المستقبلية، الذكاء الاصطناعي، سلسلة الكتل، الثورة الصناعية الرابعة.

Abstract :

This study aims to understand the multi-dimensional nature of the future of knowledge in the United Arab Emirates by exploring future areas of knowledge by diagnosing the current state of knowledge by relying on data analysis provided by global knowledge reporting, which contributes to exploring and drawing possible paths to pursue national strategies to advance knowledge on similar to the Emirates strategy for artificial intelligence 2031, and the national strategy for the 2021 blockchain in a way that is in harmony with the percentage of the Emirates 2071, seeking to be the best country in the world in all field. This study has reached several results, the most important of which is that the United Arab Emirates' strategies for the future contribute to spreading knowledge in various strategic and vital sectors in the city of Dubai and the UAE through its various programs and initiatives to build a new generation of national competencies that are able to anticipate and make the future and enable them to have the skills needed to keep pace with the industrial revolution Fourth.

KeyWords: Future of knowledge, artificial intelligence, blockchain, fourth industrial revolution.

مقدمة:

تشكل المعرفة الأداة المثلى للتنبؤ باحتياجات المستقبل والمضي قدما نحو مسيرة الدول التي تعمل على بناء مجتمع معرفي خاصة مع بروز الثورة الصناعية الرابعة، وتعد الإمارات من أهم الدول التي تسعى إلى مواكبة هذه التغيرات التكنولوجية المتسارعة من خلال إطلاق استراتيجية وطنية للثورة الصناعية الرابعة تهدف إلى وضع أسس المستقبل من خلال إعداد جيل من المواهب والقدرات الوطنية الشابة، ورواد الأعمال للثورة الصناعية الرابعة، وتزويدهم بالمعرفة في العلوم والتكنولوجيا المتقدمة والمهارات ذات العلاقة عبر اعتماد نظام تعليمي يركز على الجوانب التطبيقية بشكل أكبر، وتتضمن الاستراتيجية تأسيس بيئة بيانات آمنة ومتكاملة إلكترونيا، لتحفيز الثورة الصناعية الرابعة وربطها بالذكاء الاصطناعي والتعاملات الرقمية. كما تشتمل على تطوير سياسات وتشريعات لحوكمة القطاعات الحيوية الجديدة والموضوعات المتعلقة بها، لضمان الخصوصية لأفراد المجتمع وتحقيق سعادة الإنسان من جهة، وضمان الاستخدام الأمثل لإمكانيات الثورة والتصدي لتحدياتها الضمنية من جهة أخرى.

مشكلة الدراسة:

اعتادت دولة الإمارات العربية المتحدة عدم انتظار المستقبل، بل الدخول إليه والتنافس على تقنياته واستباق تحدياته ووضع الحلول الناجحة لها، وهذا ما يفسر توجه الدولة الحثيث نحو الاستثمار في تفعيل تقنيات الجيل الرابع من الثورة الصناعية وعلى رأسها الذكاء الاصطناعي، والتعاملات الرقمية (البلوكشين)، لتحقيق أهدافها التنموية الطموحة باعتباره لغة المستقبل. ومن هذا المنطلق يمكننا صياغة إشكالية الدراسة على النحو التالي: **كيف يتم بناء نموذج للمعرفة المستقبلية بطريقة تمكن من مواكبة مستجدات الثورة الصناعية الرابعة؟ وما هي أهم الاستراتيجيات الوطنية للنهوض بالمعرفة المستقبلية بدولة الإمارات العربية المتحدة؟**

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة من كون دولة الإمارات العربية المتحدة تساهم بفاعلية في الجهود العالمية لتطوير نماذج عمل جديدة تعتمد على المعرفة والتكنولوجيا ومخرجات الثورة الصناعية الرابعة بما يعزز موقعها كشريك فاعل ومؤثر في تشكيل ورسم ملامح مستقبل العالم.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:

- التعرف على أهم مجالات وقطاعات المعرفة المستقبلية في ظل مستجدات الثورة الصناعية الرابعة؛
- تشخيص الوضع الراهن للمعرفة من خلال تحليل البيانات التي يتيحها تقرير استشراف المعرفة مع محاولة إعطاء تصور واضح حول نموذج بناء مستقبل المعرفة بدولة الإمارات العربية المتحدة؛
- عرض أهم الاستراتيجيات الوطنية التي انتهجتها الإمارات العربية المتحدة للنهوض بمستقبل المعرفة.

منهجية الدراسة:

بغية الإجابة على الإشكالية المطروحة وتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي بغرض وصف نظري لكل من مجالات وقطاعات المعرفة المستقبلية، كما يساعد هذا المنهج على مساعدة الباحث في تحليل

وتفسير العناصر المكونة للظاهرة المدروسة بالاستناد إلى معلومات تفصيلية ودقيقة كتقارير المعرفة واستخلاص أهم النتائج اللازمة.

أولا: مجالات وأبعاد المعرفة المستقبلية

1. مجالات المعرفة المستقبلية:

سنقوم في هذا العنصر بعرض الأساس المنطقي لاختيار المفاهيم التي تم استهدافها باعتبارها مجالات المعرفة المستقبلية الرئيسية وهي: الذكاء الاصطناعي، والأمن السيبراني، وسلسلة الكتل، والتكنولوجيا الحيوية، والمهارات المستقبلية.

1.1. التكنولوجيات الرئيسية للمستقبل: يؤثر ظهور التكنولوجيات الجديدة في مستقبل مجتمعاتنا، وبالتالي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. فنحن نعتقد أن أنواعا معينة من التكنولوجيا يمكن أن تساعدنا على التغلب على بعض التحديات الاجتماعية مثل شيخوخة السكان ونقص المهارات وتفاقم شح الموارد وتزايد حالات عدم المساواة ...الخ، فعلى سبيل المثال حدد الاتحاد الأوروبي ست تكنولوجيات تمكين رئيسية ستلعب دورا حاسما في تعزيز الكفاءات الصناعية والابتكار في دول الاتحاد الأوروبي وهي: (استشراف مستقبل المعرفة، 2019، صفحة 09):

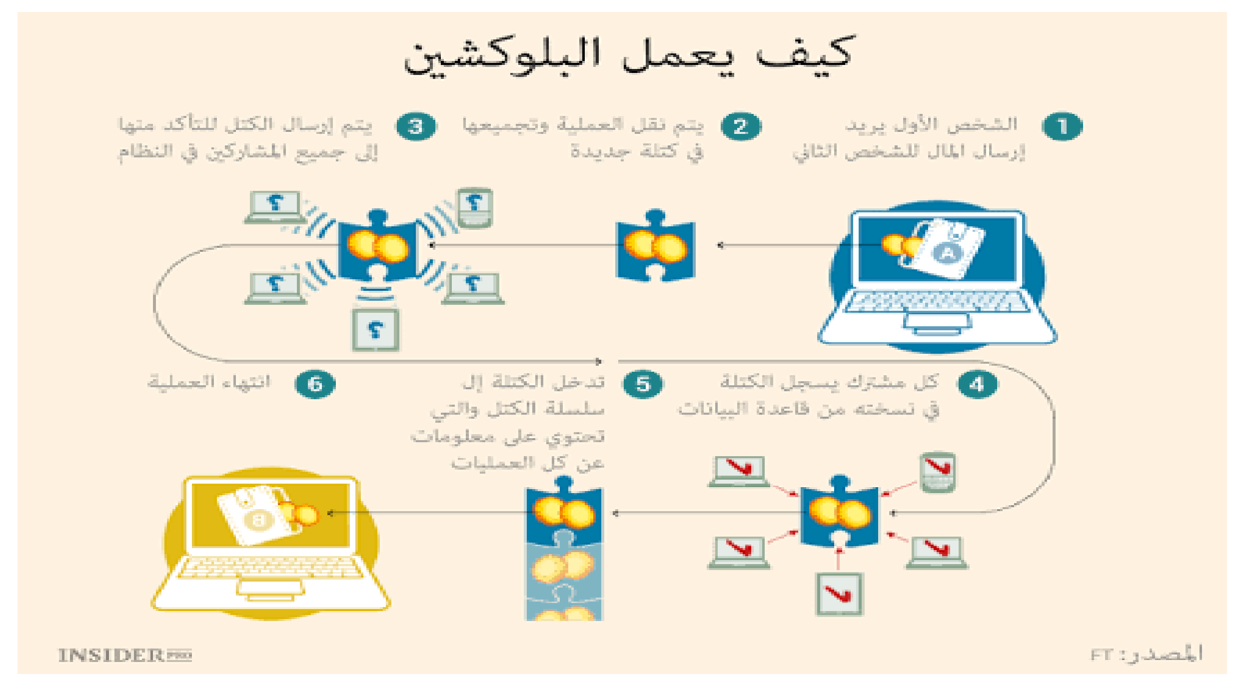
- تكنولوجيات التصنيع المتقدمة؛
- المواد المتقدمة وتكنولوجيا النانو؛
- تكنولوجيات علوم الحياة؛
- علم الإلكترونيات والفوتونات الميكروية والنانوية؛
- الذكاء الاصطناعي؛
- الأمن الرقمي والاتصالات الرقمية.

وحددت مؤسسة غارتنر الألمانية أخيرا أبرز عشرة اتجاهات تكنولوجية استراتيجية في عام 2019، وهي على النحو التالي:

1. الأشياء المستقلة؛
2. التحليلات المعززة؛
3. التطوير المدفوع بالذكاء الاصطناعي؛
4. التوأم الرقمي؛
5. تمكين الحافة؛
6. التقنيات الغامرة؛
7. الأخلاق والخصوصية الرقمية؛
8. الحوسبة الكمية؛
9. سلسلة الكتل؛
10. المساحات الذكية.

1.1.1 الذكاء الاصطناعي: يمكن تعريف الذكاء الاصطناعي على أنه طريقة لصنع حاسوب، أو روبوت يتم التحكم فيه بواسطة الكمبيوتر، أو برنامج يفكر بذكاء بنفس الطريقة التي يفكر بها البشر الأذكياء. وبالتالي فالذكاء الاصطناعي هو نظام علمي يشتمل على طرق التصنيع والهندسة لما يسمى بالأجهزة والبرامج الذكية (موسى، 2019، صفحة 20). ويتسارع التقدم في مجال الذكاء الاصطناعي بفضل التطور في التكنولوجيات الرئيسية الأخرى إذ من المحتمل أن تكون **قيمة المساهمة المحتملة للذكاء الاصطناعي في الاقتصاد العالمي بحلول عام 2030 (15.7+ تريليون دولار أمريكي).**

2.1.1 سلسلة الكتل (البلوكشين): تعد سلسلة الكتل أو البلوكشين (Blockchain) أكبر سجل رقمي موزع ومفتوح يسمح بنقل أصل الملكية من طرف إلى آخر في الوقت نفسه، دون الحاجة إلى وسيط، مع تحقيق درجة عالية من الأمان لعملية التحويل في مواجهة محاولات الغش أو التلاعب. ويشترك في هذا السجل جميع الأفراد حول العالم ويمكن اعتبار البلوكتشين حاليا أكبر قاعدة بيانات موزعة عالميا بين الأفراد (خليفة، 2018، صفحة 01).



3.1.1 الأمن السيبراني: يمكن تعريف الأمن السيبراني على أنه مجموعة من الأدوات والسياسات والمفاهيم الأمنية، والمبادئ التوجيهية، من المخاطر المحدقة بالمعلومات ومعالجتها، والإجراءات والتدريب، وأفضل الممارسات، وضمان التقنيات التي يمكن استخدامها لحماية البيئة الإلكترونية وتنظيم أصول المستخدم (بارة س.، 2017، صفحة 04). وللأمن السيبراني دور محوري في تطوير الذكاء الاصطناعي وسلسلة الكتل وإنترنت الأشياء.

4.1.1 التكنولوجيا الحيوية: تقوم التكنولوجيا الحيوية على معالجة النظم البيولوجية (الخلايا الحية أو مكوناتها) لتصنيع منتجات مفيدة بكفاءة. وقد ظهر هذا المجال نتيجة للتطبيق المشترك للفيزياء والكيمياء والرياضيات والهندسة على المستوى الجزيئي لدراسة الخلايا الحية، ويبلغ الحجم المتوقع لسوق الأحياء الاصطناعية بحلول عام 2026 **(14 مليار دولار أمريكي)**. ويتسارع التقدم في مجال التكنولوجيا الحيوية بفضل التقدم المحرز في التكنولوجيات الرئيسية الأخرى. (استشراف مستقبل المعرفة، 2019، صفحة 19).

2.1 المهارات المستقبلية: يحتاج الأفراد إلى تعلم مهارات جديدة من أجل تحسين تنافسيتهم في سوق العمل على المدى الطويل. وتزداد أهمية المهارات الرقمية خصوصا مثل البرمجة، نظرا لمحاولة الشركات استغلال المعلومات التي تجمعها. ومن المتوقع أن يزداد عدد مطوري البرامج في العالم من 23.9 مليونا في عام 2019 إلى 28.7 مليونا في عام 2024. وقد أصدر المنتدى الاقتصادي العالمي في اجتماعه الأخير تقريرا جديدا تطرق فيه إلى مستقبل الأعمال، وكيف ستتأثر بما سماه "الثورة الصناعية الرابعة". فمع التطورات الهائلة في مجالات عدة مثل الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي

وتكنولوجيا النانو والتكنولوجيا الحيوية وعلم الوراثة والطباعة ثلاثية الأبعاد، يتوقع أن يشهد سوق العمل تغيرات جذرية، لا سيما في المهارات اللازمة للنجاح في البيئة الجديدة (استشراف مستقبل المعرفة، 2019، صفحة 14).

الجدول رقم 01: أبرز 10 مهارات مطلوبة في عام 2020 بالمقارنة مع عام 2025

2020	2025
1. حل المشكلات المعقدة؛	1. التفكير التحليلي والابتكار؛
2. التفكير الإبداعي؛	2. التعلم المستمر واستراتيجيات التعلم؛
3. الإبداع؛	3. حل المشكلات المعقدة؛
4. إدارة الأشخاص؛	4. التفكير النقدي والتحليل؛
5. التنسيق مع الآخرين؛	5. الإبداع والأصالة والمبادرة؛
6. الذكاء العاطفي؛	6. القيادة والتأثير الاجتماعي؛
7. الحكم واتخاذ القرارات؛	7. استخدام التكنولوجيا والمراقبة والتحكم؛
8. التركيز على تقديم الخدمات؛	8. تصميم التكنولوجيا والبرمجة؛
9. التفاوض؛	9. تحمل الضغوط والمرونة؛
10. المرونة الإدراكية.	10. الاستدلال وحل المشكلات واستنباط الأفكار.

المصدر: (Gray, 2016)

2. قطاعات وأبعاد المعرفة:

من المتوقع أن تعزز كل من مهارات المستقبل والتكنولوجيات الناشئة الركائز الثلاث للتنمية المستدامة، مما يساعد على تهيئة مستقبل أفضل للأجيال القادمة، ولتحقيق الاستفادة الكاملة من هذه الفرصة لا بد من الاستثمار في خمسة أبعاد رئيسية تتماشى مع نتائج مؤشر المعرفة العالمي. وسيتطلب الوصول إلى مجتمعات معرفية ابتكارية تعاونا فعالا بين جميع أصحاب المصلحة، من صناع السياسات والعلماء والأكاديميين وخبراء الصناعة الذين يمكنهم تحقيق تغيير مستدام من خلال تضافر جهودهم للتعامل مع الأبعاد التالية: (استشراف مستقبل المعرفة، 2018، صفحة 15)

1.2 **التعليم** في مستويات التعليم قبل الجامعي والتعليم التقني والتدريب المهني والتعليم العالي، ويشمل ذلك جودة مؤسسات التعليم والبرامج التدريبية التي تستهدف تكنولوجيات وبرامج جديدة لمواجهة عدم التطابق الحالي في المهارات؛

2.2 **البحث والتطوير والابتكار والعلوم**، ويستلزم ذلك بنية تحتية للبحث وكفاءات لدى الباحثين والشركات لإنشاء مدخلات معرفية جديدة في مجال التكنولوجيات الجديدة والمهارات المستقبلية؛

3.2 **التكنولوجيا**، ويقصد بها البنية التحتية التكنولوجية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الضرورية لتبادل المعرفة وابتكار تكنولوجيات جديدة وطرق تدريس جديدة؛

4.2 **الاقتصاد**، الذي يشمل الموارد المالية اللازمة لنشر تكنولوجيات جديدة ودعم تطوير برامج تعليمية جديدة أكثر توافقا مع مستقبل العمل؛

5.2 **البيئة التمكينية** التي تشمل أطر الحوكمة وبروتوكولات للسياسات ولوائح تساعد على خلق بيئة مواتية للابتكار وريادة الأعمال.

3. مؤشر المعرفة العالمي:

تأكيدا على الدور الاستراتيجي للمعرفة وأهمية توفير أدوات منهجية لقياسها وحسن إدارتها، تم إصدار مؤشر المعرفة العالمي أول مرة في عام 2017 بهدف قياس المعرفة، باعتباره مفهوم شامل وثيق الصلة بمختلف أبعاد الحياة البشرية المعاصرة. ويصدر مؤشر المعرفة العالمي سنويا وهو نتاج مبادرة مشتركة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة، أعلن عنها في قمة المعرفة لعام 2016 (دليل المؤشرات التنموية الدولية وقواعد البيانات، 2019، صفحة 65).

4. نموذج مستقبل المعرفة:

لتوضيح نموذج مستقبل المعرفة تم جمع البيانات الخام عبر محورين كما يظهر في الجدول التوضيحي التالي:

الجدول رقم02: نموذج مستقبل المعرفة

مجالات المعرفة المستقبلية						
مهارات المستقبل	تكنولوجيات المستقبل					قطاعات المعرفة
	التكنولوجيا الحيوية	الأمن السيبراني	سلسلة الكتل	الذكاء الاصطناعي		
مؤشر جاهزية مهارات المستقبل	مؤشر جاهزية التكنولوجيا الحيوية	مؤشر جاهزية الأمن السيبراني	مؤشر جاهزية سلسلة الكتل	مؤشر جاهزية الذكاء الاصطناعي	التعليم	
					البحث والتطوير والابتكار والعلوم	
					التكنولوجيا	
					الاقتصاد	
					البيئة التمكينية	

المصدر: (استشراف مستقبل المعرفة، 2018).

يتضح من الجدول أعلاه (الجدول 02) أنه تم إنشاء خمسة مؤشرات حول الجاهزية للمجالات المستقبلية تتعلق بمجالات المعرفة المستقبلية الخمسة التالية:

- أربعة مؤشرات لجاهزية التكنولوجيا، تتعلق بالتكنولوجيات المستقبلية الرئيسية الأربع (الذكاء الاصطناعي، الأمن السيبراني، سلسلة الكتل، التكنولوجيا الحيوية)؛
- مؤشر جاهزية مهارات المستقبل.

ولإنشاء هذه المؤشرات، تم تجميع البيانات الخام عموديا (عبر قطاعات المعرفة) كما يبين الجدول أعلاه ومن ثم تم احتساب هذه المؤشرات بشكل منفصل لكل دولة من الدول المعنية. وبالمثل تم تجميع البيانات أفقيا عبر التكنولوجيات الأربع المستقبلية من أجل إنشاء مؤشر لكل مجال من المجالات المعرفية الخمسة (التعليم، البحث والتطوير والابتكار والعلوم، التكنولوجيا، الاقتصاد، البيئة التمكينية). إضافة إلى ذلك ومن أجل عرض الأداء العام لكل دولة عبر قطاعات جاهزية التكنولوجيا الأربعة، ثم بناء المؤشر العالمي لجاهزية التكنولوجيا.

ثانيا: تحليل نتائج استشراف المعرفة بالإمارات العربية المتحدة

1. مؤشرات الوعي بمجالات المستقبل:

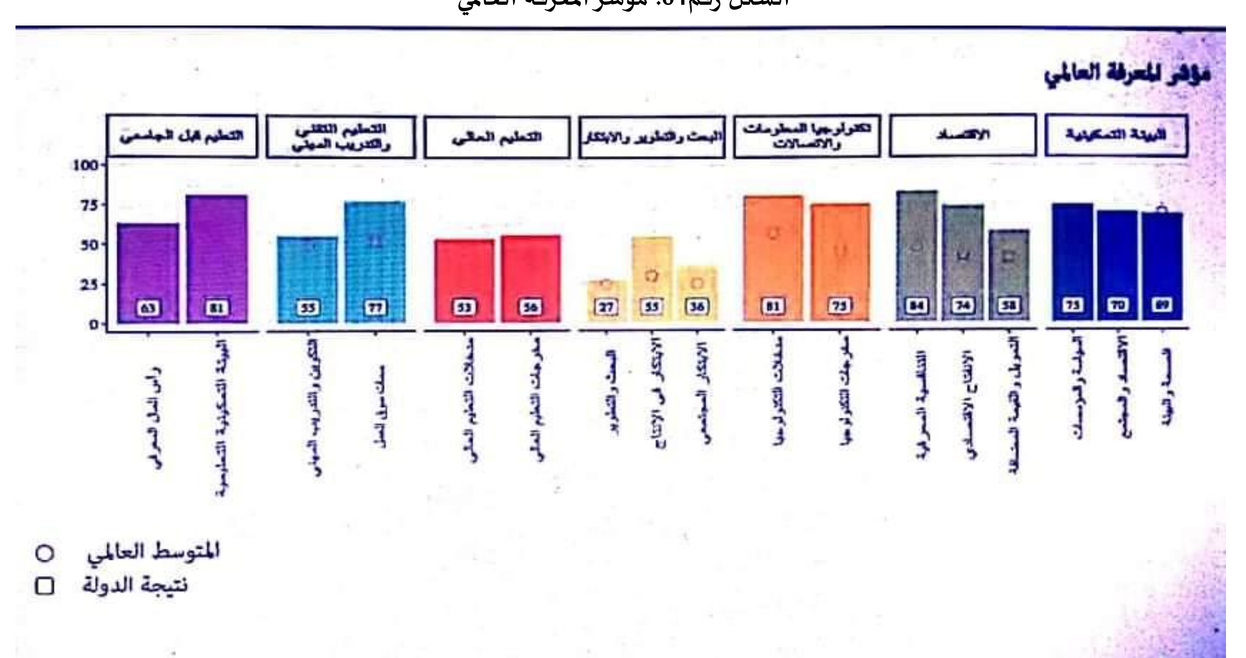
احتلت الإمارات العربية المتحدة المركز 18 عالميا في مؤشر المعرفة العالمي 2019 من أصل 136 دولة (136/18) وهذا يرجع إلى تحقيقها لمراتب متقدمة في المؤشرات الفرعية للمعرفة، وبلغت قيمة مؤشر التنمية البشرية لدولة الإمارات 0.832 سنة 2017 وبلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 43.005 دولار سنة 2018، كل هذه المؤشرات تؤهل الإمارات أن تكون ضمن 40 دولة التي شملها المسح الذي أجراه تقرير استشراف المعرفة لنسختي 2018 و2019 (The Future of Knowledge: A Forsight Report, 2019, p. 114).

2. البنية التحتية المعرفية:

تعد الإمارات العربية المتحدة من الدول الرائدة على صعيد البنية التحتية المعرفية اللازمة لدعم تبني التكنولوجيا، حيث تصنف إلى جانب دول مثل الولايات المتحدة الأمريكية وسويسرا.

وتحتل الإمارات العربية المتحدة المرتبة 18 على مؤشر المعرفة العالمي، متفوقة بذلك على 87.4% من الدول الأخرى، وقد حققت أداء أفضل من المعدل العالمي في جميع المؤشرات القطاعية، وكان أفضل أداء لها في محور التنافسية المعرفية التي حلت فيه في المرتبة الأولى عالميا، وفي المقابل تواجه الإمارات العربية المتحدة تحديات في مجال الصحة والبيئة ترجع إلى ارتفاع معدل انبعاثات الغازات الدفيئة للفرد وانخفاض استهلاك الطاقة المتجددة (استشراف مستقبل المعرفة، 2019، صفحة 105). والشكل الموالي (رقم 01) يوضح ذلك:

الشكل رقم01: مؤشر المعرفة العالمي

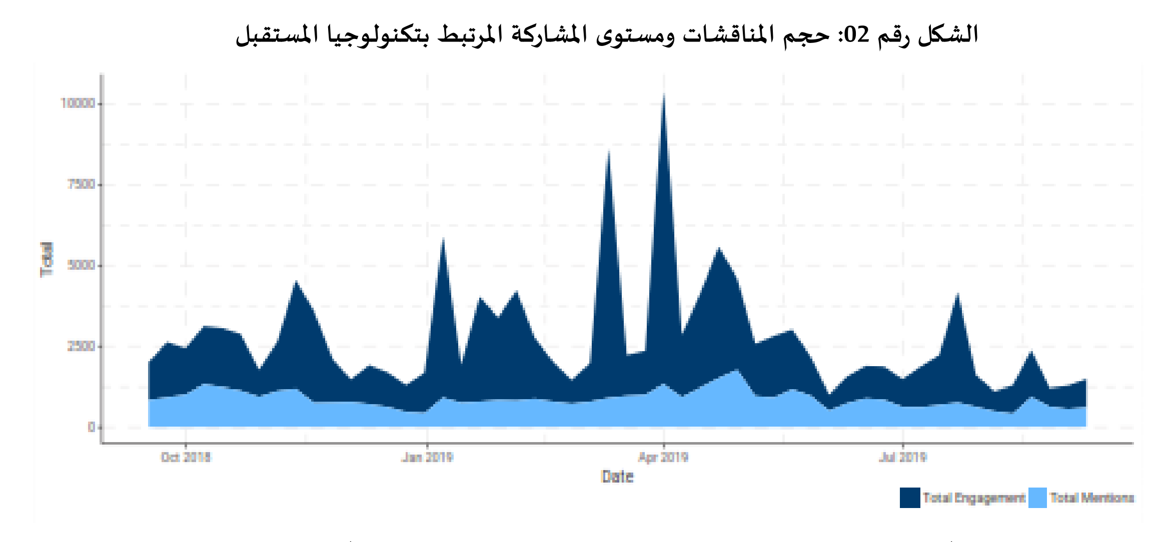


المصدر: (استشراف مستقبل المعرفة، 2019، صفحة 105).

3. الوعي التكنولوجي:

تتوفر الإنترنت لنسبة 98.4% من المواطنين الإماراتيين، ويبلغ متوسط سرعة التنزيل 9.6 ميجابايت في الثانية، وخلال الفترة من منتصف سبتمبر 2018 حتى منتصف سبتمبر 2019، كان هناك 10.044 مؤلفا ساهموا في إنتاج المحتوى الإجمالي إذ بلغ معدل النشاط على الإنترنت في الإمارات العربية المتحدة في المجالات التكنولوجية الأربعة المختارة 3.480.5 إشارة و7.628.8 مشاركة في الشهر (الشكل 02)، كما وبلغت درجة تركيز النشاط على الإنترنت في المجالات التكنولوجية 0.0041 وكانت درجة التركيز في عام 2019 أعلى من فترة الدراسة السابقة التي سجلت فيها درجة تركيز مقدارها 0.0016.

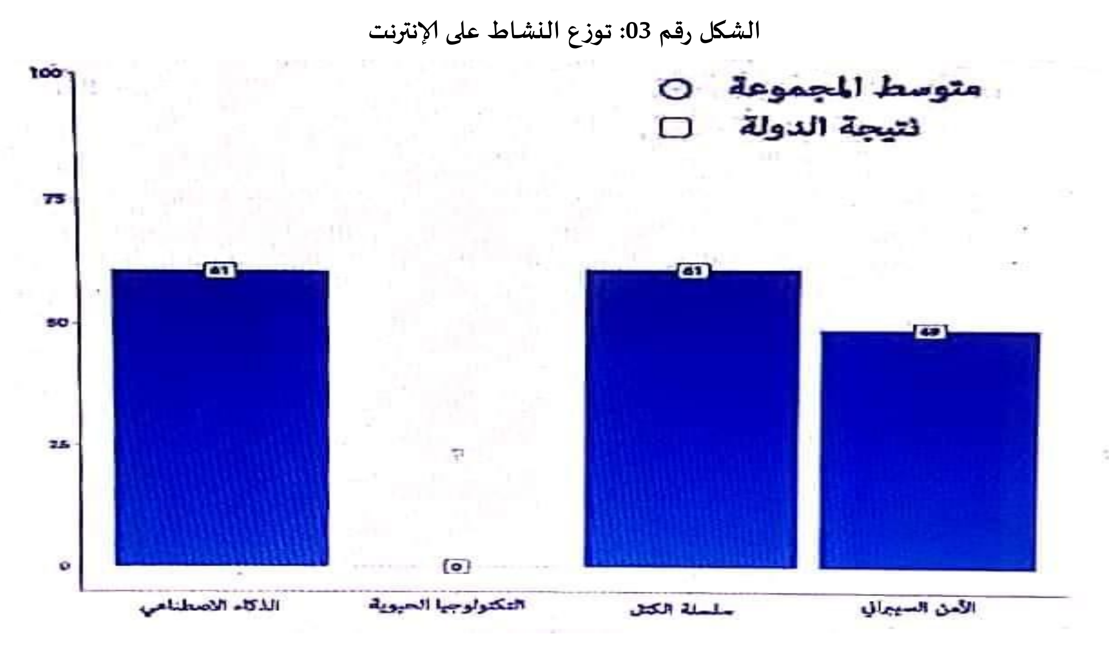
الشكل رقم 02: حجم المناقشات ومستوى المشاركة المرتبط بتكنولوجيا المستقبل



Source : (The Future of Knowledge: A Forsight Report, 2019, p. 115)

ويظهر الرسم البياني للنشاط على الإنترنت في الإمارات العربية المتحدة زيادات كبيرة في المشاركة والإشارات في مجالات الأمن السيبراني والذكاء الاصطناعي. وترتبط هذه الزيادات بصورة رئيسية بأخبار وأحداث محلية ودولية، حيث ارتفع النشاط على الإنترنت بالتزامن مع أخبار عن حذف شركة فيسبوك مئات الصفحات والمجموعات والحسابات من الهند وباكستان بسبب سلوك زائف منسق أو إرسال رسائل غير مرغوبة، وذلك في سياق جهود الشركة الهادفة إلى مكافحة مزاعم استخدام شبكتها لنشر المعلومات المظللة. وزادت المشاركة والإشارات في جانفي 2019 بعد إطلاق دبي الذكية مبادئ وإرشادات أخلاقيات الذكاء الاصطناعي لدعم الشركات والمؤسسات الأكاديمية والأفراد في الاستخدام المسؤول لأنظمة الذكاء الاصطناعي. كما يبين الرسم البياني للنشاط على الإنترنت ارتفاعا في الإشارات المتعلقة بالذكاء الاصطناعي (البحث والتطوير والابتكار والعلوم)، وتحديدا قمة عالم الذكاء الاصطناعي التي عقدت في دبي. (The Future of Knowledge: A Forsight Report, 2019, p. 114)

الشكل رقم 03: توزع النشاط على الإنترنت



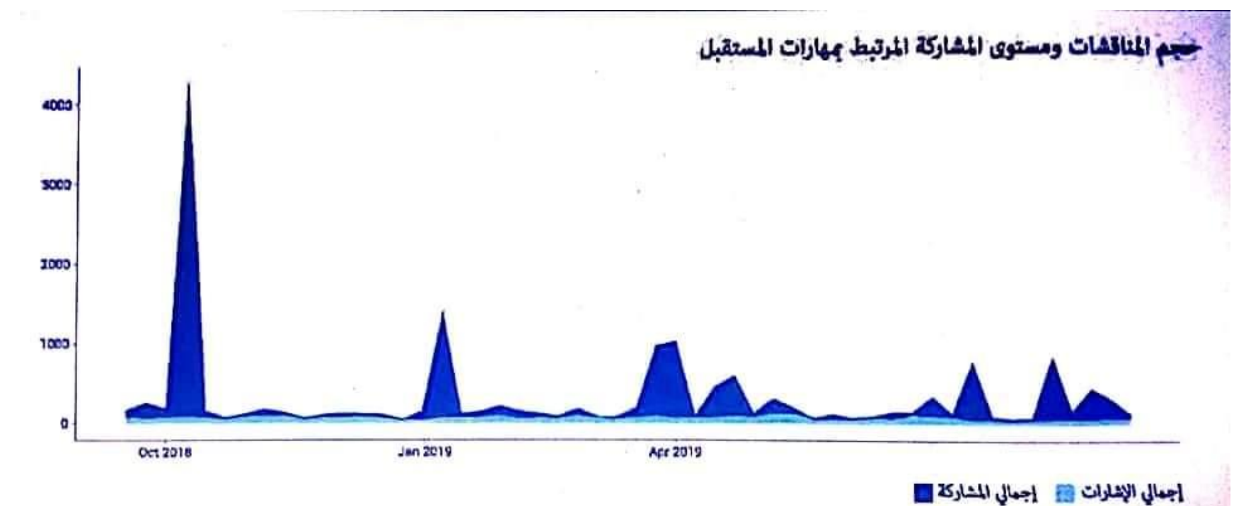
المصدر: (استشراف مستقبل المعرفة، 2019، صفحة 106).

من الشكل رقم 03 نلاحظ أن الإمارات العربية المتحدة سجلت نتيجة أعلى من معدل المجموعة في النشاط على الإنترنت في ثلاثة من المجالات التكنولوجية الأربعة. أما فيما يتعلق بتوزع النشاط ضمن الدولة، فقد اتسم أداء الإمارات العربية المتحدة بالتوازن بين التكنولوجيات، فيما عدا التكنولوجيا الحيوية التي لم تسجل نشاطا على الإنترنت.

4. الوعي بمهارات المستقبل:

كان إجمالي النشاط على الإنترنت في الإمارات العربية المتحدة المتعلق بمهارات المستقبل أقل من النشاط على الإنترنت المتعلق بتكنولوجيات المستقبل، حيث اظهر مستخدمو الإنترنت مستوى متدني من النشاط على الإنترنت المتعلق بهذا الموضوع بمتوسط 257 إشارة و1.032.8 مشاركة في الشهر. وهذا يشير إلى ضعف الاهتمام بمجال مهارات المستقبل أو إلى شبكة معلومات لا تمثل فيها وسائل الإعلام على الإنترنت القناة الرئيسية لنشر المعلومات.

الشكل رقم 04: حجم المناقشات ومستوى المشاركة المرتبط بمهارات المستقبل



المصدر: (استشراف مستقبل المعرفة، 2019، صفحة 107).

يظهر الرسم البياني للنشاط على الإنترنت في الإمارات العربية المتحدة عددا من الارتفاعات الكبيرة في المشاركة ترتبط بشكل رئيسي بالتعليم. فالارتفاع الذي حدث في جانفي يتعلق بتصنيف مدارس أبو ظبي الذي أظهر تحسن أداء ثلث المؤسسات التعليمية خلال السنتين السابقتين. وكان هناك ارتفاع أقل في المشاركة يتعلق بتقارير حول أسعار الكتب المدرسية في المدرسة الثانوية الهندية في دبي، حيث اشتكى أهالي الطلاب من أن ثمن المواد المدرسية باهظ جدا. وفيما يتعلق بزيادة الإشارات، فالرسم البياني يظهر أيضا نشاطا يرتبط بصورة رئيسية بالتعليم وتتعلق الذروة الأعلى بأخبار محلية عن إطلاق مبادرة التصميم الحكومي التي تمثل منهجية جديدة في العمل الحكومي وتهدف إلى تعزيز ثقافة التصميم في تطوير برامج وسياسات تركز على الإنسان وتفعيل دوره الاجتماعي والاقتصادي (استشراف مستقبل المعرفة، 2019، صفحة 107).

5. الجاهزية لتبني التكنولوجيا :

لتكوين تصور عن جاهزية الدولة لتبني التكنولوجيا، نقارن بين محددين رئيسيين للتباين في جودة بيئة تبني التكنولوجيا على مستوى الدولة، وهما البنية التحتية المعرفية والوعي التكنولوجي.

حققت الإمارات العربية المتحدة أداء عاليا بصورة عامة من حيث البنية التحتية المعرفية والوعي التكنولوجي، مسجلة نتائج مرتفعة في جميع الأبعاد، بينما كان أداؤها متوسطا في الوعي بمهارات المستقبل. ويوجد بشكل عام مجال لتحسين الوعي بمهارات المستقبل في التعليم والبيئة التمكينية. وهما البعدين اللذين سجلت فيهما الدولة أدنى نتائج لها. وقد استثمرت الإمارات العربية المتحدة استثمارات كبيرة في بنيتها التحتية المعرفية في جميع القطاعات، وهذا يظهر من خلال نتائجها المتوازنة على مؤشر المعرفة العالمي الذي جاءت فيه بين دول الصدارة. ويتميز صناع السياسات في الدولة بمواكبتهم للتكنولوجيا التي ستحدث تحولات جذرية في المستقبل القريب ومسارعتهم إلى اتخاذ إجراءات استباقية للتعامل معها. وهذا يظهر من خلال نتائج الوعي التكنولوجي التي تسلط الضوء على الاستثمارات التي تقوم بها الحكومة لضمان عدم تأخر مواطنيها عن ركب التقدم التكنولوجي. (استشراف مستقبل المعرفة، 2019، صفحة 108).

الجدول 03: جاهزية الإمارات العربية المتحدة لتبني التكنولوجيا

لمحة عامة عن جاهزية الإمارات العربية المتحدة لتبني التكنولوجيا

	الاقتصاد	التعليم: التعليم العالي	التعليم: التعليم قبل الجامعي	التعليم: التعليم التقني والتدريب المهني	البيئة التمكينية	البحث والتطوير والابتكار والعلوم	تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
البنية التحتية للمعرفة (مؤشر المعرفة العالمي)	★★★★★	★★★★★	★★★★★	★★★★★	★★★☆★	★★★☆★	★★★★★
الوعي التكنولوجي	★★★☆★	★★★☆☆			★★★☆★	★★★☆☆	★★★☆★
الوعي بمهارات المستقبل	★★★☆☆	☆★★☆☆			☆★★☆☆	★★★☆★	★★★☆★

ملاحظة: استُخدمت النجوم لتصنيف أداء الدول حيث تمثل نجمة واحدة "البيئة الأقل جاهزية" (أي العشرين بالمائة الأدنى)، وتمثل خمس نجوم "البيئة الأكثر جاهزية" (أي العشرين بالمائة الأعلى)؛ نجمة واحدة (0-20%)، نجمتان (20-40%)، ثلاث نجوم (40-60%)، أربع نجوم (60-80%)، خمس نجوم (80-100%).

المصدر: (استشراف مستقبل المعرفة، 2019، صفحة 108).

كانت المناقشات والمشاركات المتعلقة باستراتيجيات التعليم والبحوث التعليمية في الإمارات العربية المتحدة أكثر وضوحا على تويتر، ويبدو أن هذه المناقشات والأحداث كانت مدفوعة بشكل رئيسي من قبل المعلمين وغيرهم من الباحثين أو العاملين في مجال التعليم (مثل ورشات عمل حول استراتيجيات التعلم الفعال وغير ذلك من الدورات التدريبية المكثفة والفعاليات التدريبية والمؤتمرات).

أما في مواقع الأخبار على الإنترنت كان هناك تركيز على مدارس وبرامج محلية معينة تستخدم أساليب واستراتيجيات مبتكرة في التعليم قبل الجامعي (مثل الانتقال من الواجب المنزلي إلى التعلم في المنزل في الإمارات العربية المتحدة، والترويج لبيئات تعليمية شاملة في المرحلة قبل المدرسية، وتدريب الطلاب على تكنولوجيا السحابة والمهارات الشخصية (Rizvi, 2019).

6. تقرير استشراف مستقبل المعرفة 2021:

يأتي هذا الإصدار من تقارير استشراف مستقبل المعرفة حينما يعيش العالم مرحلة من عدم اليقين، وتكثر فيه النقاشات والتداولات عن كيفية تعزيز مَنَعة البلدان وقدرتها على التعافي، وتطويرِ خططٍ واستراتيجيات لتدارُك مسارات التنمية الشاملة والمستدامة.

يهدف هذا التقرير إلى دعم القيادات الوطنية في ضمان الجاهزية لمواجهة المخاطر العالمية في المستقبل، ويبني على الإصدارات السابقة، بهدف استكشاف أفضل المنهجيات والممارسات للبلدان لتعزيز قدراتها التحوُّلية (القائمة على التعاون والابتكار).

تعرف القدرة التحويلية بأنها قدرة البلد على تكييف خصائصه بالكامل (مثل المنظومات الحيوية والبنى الاقتصادية والاجتماعية، وغيرها)، أو تعديلها أو تغييرها. بهذا المعنى، ينبغي النظر إلى القدرات التحويلية على أنها عوامل رئيسية في دراسة -وتقييم -ضعف البلد وأوجه عدم المساواة والمخاطر فيه.

تقوم القدرة التحويلية على خاصيتين رئيسيتين، هما:

- القدرة على الابتكار (أي قدرة المنظومة على خلق بيئة تمكينية تعزز الابتكار والتجريب)؛
- القدرة على التعاون (أي القدرة على التنظيم والعمل الجماعي).

الجدول 04: تعزيز القدرات التحويلية في مواجهة المخاطر المستقبلية لدولة الإمارات العربية المتحدة

المخاطر	المخاطر الصحية		المخاطر البيئية		المخاطر التكنولوجية	
	قدرات التعاون	قدرات الابتكار	قدرات التعاون	قدرات الابتكار	قدرات التعاون	قدرات الابتكار
الأداء	مرتفع	مرتفع	مرتفع	مرتفع جدا	مرتفع جدا	مرتفع

المصدر: (استشراف مستقبل المعرفة، 2021).

تبين نتائج الدراسة أن قدرات التعاون والابتكار كانت مرتفعة ومرتفعة جدا، إذ نفذت الإمارات العربية المتحدة مبادرات عدة تجمع قطاعات التنظيم والتشريع (الخدمات المالية والطاقة والاتصالات)، والبحث والتطوير والابتكار، والتعليم، والاقتصاد، من خلال مؤتمرات عدة رفيعة المستوى ومشاريع مبتكرة. فهذا الأداء المتقدم يظهر مستويات

مرتفعة من الوعي بأهمية التكنولوجيا الجديدة وتدرك دور الأخيرة وتتبناها، بل تعدها محفزا رئيسيا للتنمية المستدامة. وهذا يدعم قدرتها كبلد على التعامل مع تبعات التحولات التكنولوجية الكبرى في المستقبل.

ثالثا: استراتيجيات دولة الإمارات للنهوض بمستقبل المعرفة

1. اعتماد استراتيجية مؤسسة دبي للمستقبل لثلاثة سنوات:

أكد سمو الشيخ حمدان بن محمد بن راشد آل مكتوم ولي عهد دبي رئيس المجلس التنفيذي رئيس مجلس أمناء مؤسسة دبي للمستقبل أنه يريد أن تصبح " مؤسسة دبي للمستقبل " منصة رائدة عالميا لنشر المعرفة وأبحاث المستقبل تلهم الملايين لصنع مستقبل أفضل للإنسانية، وأن تواصل دورها كمرجعية للأبحاث والمعرفة تساعد متخذي القرار في حكومة دبي لاستشراف مستقبل القطاعات الإستراتيجية. وتتم استراتيجية مؤسسة دبي للمستقبل عبر المحاور التالية (حمدان ، 2019):

1.1 تصميم المستقبل: ترتكز استراتيجية مؤسسة دبي للمستقبل على خمسة محاور رئيسية تبدأ بتصميم وفهم المستقبل عبر مجموعة من المبادرات والمشاريع المتنوعة، بما في ذلك "مجالس دبي للمستقبل" التي تشمل 13 مجلسا تضم خبراء ومسؤولين ورواد أعمال لاستشراف تحديات القطاعات الحيوية في دبي، و"أبحاث دبي للمستقبل" التي تعمل على إعداد ونشر مجموعة متنوعة من التقارير والدراسات حول أبرز التغيرات المتسارعة في مختلف المجالات، إضافة إلى "مركز الثورة الصناعية الرابعة في الإمارات" الذي يعتبر الخامس من نوعه في العالم.

2.1 محتوى المستقبل: وتضمن المحور الثاني من استراتيجية المؤسسة مجموعة من المبادرات التي تعنى بنشر محتوى علمي ومعرفي حول مختلف الموضوعات المستقبلية بما في ذلك "حوارات دبي للمستقبل" التي تستضيف نخبة من المتحدثين العالميين، و" مرصد المستقبل" المنصة المعرفية الأكبر من نوعها باللغة العربية والتي تشرف على العديد من المنصات الرقمية والمجلات المطبوعة مثل " العلوم للعموم" و" إم آي تي تكنولوجي ريفيو".

3.1 بناء مهارات قدرات المستقبل: كما يعتبر تطوير القدرات الوطنية وتزويدها بأدوات بناء المستقبل من أبرز محاور الإستراتيجية عبر" أكاديمية دبي للمستقبل" التي تمثل وجهة معرفية لتحضير كفاءات وطنية قادرة على استشراف وصنع مستقبل دبي وتعزيز قدرتها على خلق أسواق وقطاعات اقتصادية جديدة.

4.1 تصميم وتسريع المستقبل: وتركز استراتيجية مؤسسة دبي للمستقبل في محورها الرابع على تطوير منصة متكاملة لتصميم المستقبل، واستقطاب عدد أكبر من المبتكرين والشركات الناشئة لابتكار حلول عالمية لمختلف التحديات التي تواجه الجهات الحكومية في دبي ودولة الإمارات.

وتمثل منطقة 2071 منصة عالمية تجمع أفضل العقول لتحويل الأفكار والرؤى الخلاقة إلى واقع بما يسهم بتطبيق نموذج الإمارات لتصميم المستقبل، وتحقيق أهداف مئوية الإمارات 2071، وتوفر المنطقة بيئة محفزة تشجع على استقطاب واستضافة المبتكرين والجهات الحكومية والشركات المحلية والعالمية. كما سيتم البناء على الإنجازات التي حققها برنامج "مسرعات دبي للمستقبل" بدوراته الست السابقة، ومبادرة "دبي 10X" بنسختيها الأولى والثانية، في مجال تطوير العمل الحكومي وتعزيز التعاون المشترك للارتقاء بمكانة دبي كمختبر عالمي لتجربة الأفكار المبتكرة وتطويرها وتنفيذها.

5.1 تجربة المستقبل: ويمثل " متحف المستقبل" وجهة عالمية لاستكشاف تأثير العلوم والتكنولوجيا والابتكار في مستقبل البشرية، وبيئة متكاملة لاختبار الأفكار وتطوير نماذج تطبيقية لها، ومركزا للتنبؤ باتجاهات المستقبل يستقطب أفضل العقول العالمية.

2. إستراتيجية الإمارات للذكاء الاصطناعي 2031:

في أكتوبر 2017، أطلقت حكومة دولة الإمارات استراتيجية الإمارات للذكاء الاصطناعي(AI)، وتمثل هذه المبادرة المرحلة الجديدة بعد الحكومة الذكية، والتي ستعتمد عليها الخدمات، والقطاعات، والبنية التحتية المستقبلية في الدولة بما ينسجم ومئوية الإمارات 2071، الساعية إلى أن تكون دولة الإمارات الأفضل بالعالم في المجالات كافة. وتعد هذه الإستراتيجية الأولى من نوعها في المنطقة والعالم.

1.2 أهداف استراتيجية الإمارات للذكاء الاصطناعي: تهدف هذه الاستراتيجية إلى: (الإمارات نحو 2071 تبدأ موجة جديدة بعد الحكومة الذكية، 2017)

- تحقيق أهداف مئوية الإمارات 2071، وتعجيل تنفيذ البرامج والمشروعات التنموية لبلوغ المستقبل؛
- الاعتماد على الذكاء الاصطناعي في الخدمات وتحليل البيانات بمعدل 100% بحلول عام 2031؛
- الارتقاء بالأداء الحكومي وتسريع الإنجاز وخلق بيئات عمل مبتكرة؛
- أن تكون حكومة الإمارات الأولى في العالم، في استثمار الذكاء الاصطناعي بمختلف قطاعاتها الحيوية؛
- خلق سوق جديدة واعدة في المنطقة ذات قيمة اقتصادية عالية؛
- دعم مبادرات القطاع الخاص وزيادة الإنتاجية، بالإضافة إلى بناء قاعدة قوية في مجال البحث والتطوير؛
- استثمار أحدث تقنيات وأدوات الذكاء الاصطناعي وتطبيقها في شتى ميادين العمل بكفاءة رفيعة المستوى؛
- استثمار كل الطاقات على النحو الأمثل، واستغلال الموارد والإمكانات البشرية والمادية المتوافرة بطريقة خلاقة.

2.2 القطاعات المستهدفة في الاستراتيجية: تستهدف استراتيجية الإمارات للذكاء الاصطناعي عدة قطاعات حيوية في الدولة، منها (ماجد، 2018، صفحة 14):

- قطاع النقل من خلال تقليل الحوادث والتكاليف التشغيلية؛
- قطاع الصحة من خلال تقليل نسبة الأمراض المزمنة والخطيرة؛
- قطاع الفضاء بإجراء التجارب الدقيقة وتقليل نسب الأخطاء المكلفة؛
- قطاع الطاقة المتجددة-عبر إدارة المرافق والاستهلاك الذكي؛
- قطاع المياه عبر إجراء التحليل والدراسات الدقيقة لتوفير الموارد؛
- قطاع التكنولوجيا من خلال رفع نسبة الإنتاج والمساعدة في الصرف العام؛
- قطاع التعليم من خلال التقليل من التكاليف وزيادة الرغبة في التعلم؛
- قطاع البيئة عبر زيادة نسبة التشجير وزراعة النباتات المناسبة؛

3.2 المحاور الأساسية للاستراتيجية: تتضمن استراتيجية الذكاء الاصطناعي خمسة محاور هي: (الإمارات نحو 2071 تبدأ موجة جديدة بعد الحكومة الذكية، 2017)

- بناء فريق عمل الذكاء الاصطناعي، وتشكيل مجلس الذكاء الاصطناعي للدولة، وإنشاء فرق عمل مع الرؤساء التنفيذيين للابتكار في الجهات الحكومية، وصياغة الخطط الإستراتيجية ونشرها في القمة العالمية للحكومات لعام 2018؛

- تفعيل العديد من البرامج والمبادرات وورش العمل في جميع الجهات الحكومية حول الآليات التطبيقية للذكاء الاصطناعي، وتنظيم قمة عالمية سنوية، وإطلاق المسرعات الحكومية للذكاء الاصطناعي؛

- تنمية قدرات القيادات الحكومية العليا في مجال الذكاء الاصطناعي، ورفع مهارات جميع الوظائف المتصلة بالتكنولوجيا، وتنظيم دورات تدريبية للموظفين الحكوميين؛

- توفير 100% من خدمات الخط الأول للجمهور من خلال الذكاء الاصطناعي، ودمج الذكاء الاصطناعي بنسبة 100% في الخدمات الطبية، والأمنية الخاصة بتحديد الهوية، وزيادة الاعتماد على الذكاء الاصطناعي في الوظائف الروتينية؛

- القيادة من خلال تعيين المجلس الاستشاري للذكاء الاصطناعي، وإصدار قانون حكومي بشأن الاستخدام الآمن للذكاء الاصطناعي، وتطوير أول وثيقة عالمية لتحديد الضوابط الضامنة للاستخدام الآمن والسليم للذكاء الاصطناعي.

4.2 التوجهات المستقبلية لدولة الإمارات العربية المتحدة بمجال الذكاء الاصطناعي:

يأتي من بين أهم توجهات الدولة المستقبلية في مجال الذكاء الاصطناعي من خلال وزارة الذكاء الاصطناعي في هذا الاتجاه لتفعيل ما يلي (ماجد، 2018، الصفحات 16-17):

- وضع التشريعات والقوانين والأطر التنظيمية الأساسية في الدولة من أجل حوكمة تقنيات الذكاء الاصطناعي؛

- تعزيز وتكثيف الاستثمارات النوعية المرتبطة بالابتكار والتقدم التكنولوجي والبحث والتطوير؛

- توفير كافة الخدمات عبر الذكاء الاصطناعي وتحقيق الاندماج الشامل للذكاء الاصطناعي مع الخدمات الطبية والأمنية؛

- توظيف تقنيات وتطبيقات الذكاء الاصطناعي في كافة القطاعات الاقتصادية ومنها قطاعات التعليم والصحة والمواصلات والطرق وغيرها؛

- تعليم مليون مبرمج عربي على برمجة الذكاء الاصطناعي؛

- تعزيز وتضافر الجهود والشراكات العالمية في مجال الذكاء الاصطناعي، وبناء الخبرات على الصعيد الدولي بالتعاون مع الشركات العالمية لاستقطاب المهارات، والاستفادة من الخدمات غير المسبوقة التي توفرها تقنيات الذكاء الاصطناعي؛

- العمل على أن تصبح الإمارات مركز الذكاء الاصطناعي في العالم بحلول عام 2030.

3. استراتيجية الإمارات للأمن السيبراني 2019:

تعمل الاستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني على تعزيز المنظومة المتكاملة للأمن السيبراني من خلال تنفيذ 60 مبادرة ضمن خمسة محاور، يتم تنفيذها خلال ثلاثة أعوام، ويتم تقييم نتائجها وتطويرها وفقا لمتغيرات الأمن السيبراني عالميا. ويمكن التطرق لهذه المحاور والمبادرات كما يلي (الإستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني، 2019):

- **المحور الأول**: تصميم وتنفيذ إطار قانوني وتنظيمي شامل للأمن السيبراني لمعالجة جميع الجرائم السيبرانية، وبناء إطار تنظيمي لحماية التقنيات الحالية والناشئة، ووضع أنظمة داعمة لتمكين الشركات الصغيرة والمتوسطة وحمايتها من التهديدات السيبرانية.

- **المحور الثاني**: تمكين منظومة حيوية للأمن السيبراني من خلال:

- الاستفادة من سوق الأمن السيبراني في الدولة والذي تصل قيمته إلى 8.1 مليار درهم، وكذلك المشاركة بفعالية في سوق الأمن السيبراني في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؛

- تطوير قدرات أكثر من 40.000 من المتخصصين في الأمن السيبراني وتشجيع المهنيين والطلبة على الانخراط في المجال، بناء القدرات، وتطوير منظومة متكاملة في مجال التدريب في الأمن السيبراني؛

- زيادة وعي أفراد المجتمع بالأمن السيبراني والمخاطر المتعلقة بالإنترنت، وتشجيع إتباع الممارسات الآمنة في التعامل مع التقنية، وتشجيع المؤسسات على نشر الوعي السيبراني بفاعلية؛

- مكافأة التميز في مجال الأمن السيبراني من خلال برامج الجوائز الوطنية، وتشجيع المؤسسات على إطلاق برامج حول الأمن السيبراني، وإلهام رواد الأعمال، الابتكار في المجال، ودعم الأبحاث الخلاقة في المؤسسات الأكاديمية، وتنشيط الطلبة على الانخراط في مجال الأمن السيبراني.

المحور الثالث: وضع خطة وطنية فعالية للاستجابة للحوادث السيبرانية لتمكين الاستجابة السريعة والمنسقة في الدولة من خلال:

- تنظيم آلية الكشف عن حوادث الأمن السيبراني والإبلاغ عنها؛

- إنشاء منهجية موحدة لتقييم درجة خطورة الحوادث لتوفير الدعم المناسب لها؛

- بناء قدرات وطنية على مستوى عالمي للاستجابة لجميع أنواع الحوادث السيبرانية.

المحور الرابع: حماية الأصول الحيوية لدولة الإمارات في تسعة قطاعات، هي: الطاقة، الاتصالات وتقنية المعلومات، القطاع الحكومي، الكهرباء والمياه، القطاع المالي والتأمين، خدمات الطوارئ، الخدمات الصحية، المواصلات، الغذاء والزراعة.

المحور الخامس: دعم عمل منظومة الأمن السيبراني بأكملها من خلال شراكات محلية وعالمية تساهم في تحقيق أهداف وطموحات الدولة في الأمن السيبراني، ويشمل ذلك: القطاعين العام والخاص، والمؤسسات الأكاديمية، والجمعيات والمنظمات الدولية.

ولتطبيق هذه الإستراتيجية بشكل فعال، ستقوم الهيئة العامة لتنظيم قطاع الاتصالات بتفعيل مجموعة من فرق العمل الوطنية لتنفيذ برنامج حماية البنية التحتية للمعلومات الحيوية، والخطة الوطنية للاستجابة للحوادث السيبرانية. كما تعمل الهيئة على مراقبة تقدم وأثر الاستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني من خلال 20 مؤشرا للأداء (الإستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني 2018، بلا تاريخ).

4. استراتيجية الإمارات لسلسلة الكتل لعام 2021:

تعرف الإمارات العربية المتحدة بأنه ا واحدة من الدول الرائدة في العالم بتبني التكنولوجيا والتقنيات الجديدة، وهي لديها استراتيجيات عديدة في التحول إلى المدن الذكية وتمكين التقنية، ويعد الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم من أبرز المسؤولين في دولة الإمارات والحريصين على تبني التكنولوجيا والتقنيات الجديدة. (أفشكو، 2020).

1.4 أهداف استراتيجية الإمارات لسلسة الكتل لعام 2021: من المتوقع أن تسهم هذه الإستراتيجية في توفير 11 مليار درهم إماراتي (3 مليارات دولار أمريكي) تنفق سنويا على معاملات المستندات وتوفير 77 مليون ساعة عمل وتخفيض الوثائق الحكومية بمقدار 389 مليون نسخة، وتوفير 1.6 مليار كيلومتر من القيادة. كما قال صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم إن تبني سلسلة الكتل سيساعد الحكومة على الاستعداد للتحديات المستقبلية، وتتضمن هذه الإستراتيجية أربعة أركان تركز على:

- سعادة المواطن المقيم؛
- كفاءة الحكومة؛
- التشريعات المتقدمة؛
- ريادة الأعمال العالمية.

في سبتمبر 2017، أطلقت حكومة الإمارات استراتيجية الإمارات للثورة الصناعية الرابعة وزيادة مساهمتها في الاقتصاد الوطني من خلال تعزيز الابتكار والتقنيات المستقبلية، وتعد سلسلة الكتل جزء من مجموعة الأدوات تحت هذه الإستراتيجية.



2.4 كيفية تطبيق هذه الإستراتيجية: سوف تستخدم الحكومة الإماراتية دورات تدريبية والفعاليات وورش عمل وتقارير لبناء مكانتها في سلسلة الكتل، ودعم الدورات الجامعية المتخصصة في المجال، والموضوعات ذات الصلة مثل التشفير، ومن جهة أخرى ستعمل المؤسسات العامة والخاصة إضافة إلى خدمات الحكومة على تبني بلوك تشين في خدماتها، بعد أن انتقلت في السنوات الأخيرة إلى الرقمنة.

كما وتتجه البنوك في الإمارات العربية المتحدة هي الأخرى إلى تبني هذه التقنية من أجل التقليل من تكاليف تحويل الأموال في الداخل وإلى الخارج، وتسريع العمليات. وتتزايد عدد الشركات الناشئة في مجال سلسلة الكتل والتي تعمل في دبي ولها مكاتب في الإمارات، وتقدم خدماتها للشركات والمؤسسات في مجالات كثيرة منها المصارف، والبنوك، والتمويل، والرعاية الصحية، والعقارات، وتخزين البيانات.

خاتمة:

إن نموذج المعرفة المستقبلية يمكن أن يساعد الدول على تقييم مدى جاهزيتها في مجموعة من المجالات المعرفية التي تعتبر أساسية للمستقبل بناء على فهم الاتجاهات الحالية التي تعتبر بمثابة تشخيص للوضع الراهن من منظور المستقبل، ومن خلال هذه الدراسة التحليلية يمكننا استخلاص مجموعة من **النتائج** أهمها:

- إن مفهوم مسار المعرفة في المستقبل يؤكد على الحاجة إلى الإصلاح والتفكير المتواصلين للتمكن من تنمية مجتمعات مستدامة قادرة على الابتكار باستمرار؛

- تصنف الإمارات العربية المتحدة في ترتيب متوسط من حيث قوة منظومة التعليم حسب المؤشر العالمي للتعليم من أجل المستقبل، حيث أن التعليم هو القطاع الرئيسي المحرك للنشاط في مجال مهارات المستقبل؛

- حققت الإمارات العربية المتحدة أداء عاليا من حيث البنية التحتية المعرفية والوعي التكنولوجي، وفي المقابل كان أداءها متوسط في الوعي بمهارات المستقبل؛

- تساهم إستراتيجية مؤسسة دبي للمستقبل في نشر المعرفة في مختلف القطاعات الإستراتيجية والحيوية في مدينة دبي ودولة الإمارات عبر مختلف برامجها ومبادراتها لبناء جيل جديد من الكفاءات الوطنية القادرة على استشراف وصنع مستقبل دبي وتمكينها من المهارات اللازمة لمواكبة الثورة الصناعية الرابعة؛

- إن الإستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي تسعى إلى جعل الإمارات العربية المتحدة دولة رائدة عالميا في مجال الذكاء الاصطناعي بحلول سنة 2031؛

- تهدف الإستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني 2019 إلى دعم معايير الأمن الإلكتروني بالدولة عبر آليات ومحاور مختلفة مع تحفيز إيجاد شركات محلية ناشئة في القطاع، وتطوير بيئة الأمن السيبراني؛

- تعتبر إستراتيجية الإمارات للتعاملات الرقمية (البلوكشين) 2021 الطريقة الأسهل والأكثر أمانا لتبادل المعلومات بين أطراف متعددة فهي الثورة الثانية بعد الإنترنت.

بناء على النتائج السابقة يمكننا اقتراح مجموعة من **التوصيات** نوجزها في:

- ضرورة إقامة روابط قوية بين شركات التكنولوجيا ومؤسسات التعليم العالي مثل برامج الماجستير والدكتوراه في المجالات الصناعية، والتعليم ثنائي المسار الذي يجمع بين التعليم والخبرة في الصناعة، لحفز إنتاج المعرفة وزيادة الوعي بتكنولوجيات المستقبل ومهاراته؛

- العمل على تحسين مخرجات قطاع التعليم الذي يرتكز على التكنولوجيا والعلوم المتقدمة، ومنها التكنولوجيا الحيوية، تكنولوجيا النانو، والذكاء الاصطناعي؛

- من أجل تطوير منظومة التعليم والمهارات يجب على صناع السياسات بالإمارات العربية المتحدة إنشاء مرصد وطني للمهارات يساعد في بناء رأسمال جديد من المعارف والمهارات؛

- إعطاء الأولوية للمهارات من حيث كونها أهم مقومات رأس المال البشري في المستقبل؛

- تطبيق طرق تخطيط السيناريوهات واستشراف المستقبل في إيجاد حلول لمواجهة المخاطر المستقبلية.

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

1) **استشراف مستقبل المعرفة**. (2018). الامارات العربية المتحدة: مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة والمكتب الإقليمي للدول العربية.

2) **استشراف مستقبل المعرفة**. (2019). الإمارات العرية المتحدة: مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة والمكتب الإقليمي للدول العربية.

3) استشراف مستقبل المعرفة. (2021, 06 24). **تعزيز القدرات التحويلية في مواجهة المخاطر المستقبلية**. Récupéré sur : http://knowledge4all.org/ar/future-of-knowledge#download

4) المعهد العربي للتخطيط (04، 2019). **دليل المؤشرات التنموية الدولية وقواعد البيانات**. الكويت.

الإستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني 2018هيئة تنظيم الاتصالات، الإمارات العربية المتحدة. (s.d.). Récupéré sur : www.tra.gov.ae

5)الإستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني. (2019). تم الاسترداد من استراتيجيات وخطط الحكومة الاتحادية في دولة الإمارات: https://uae/ar-ae/about- the

6)الإمارات نحو 2071 تبدأ موجة جديدة بعد الحكومة الذكية. (17 10، 2017). تم الاسترداد من الإمارات اليوم: https://www.emaratalyoum.com/local-section/other/2017-10-17-1.1036164

7) أفشكو, أمناي. (2020, 05 12). **حقائق عن إستراتيجية الإمارات لسلسلة الكتل لعام** 2021. Récupéré sur قمة مستقبل البلوك تشين : http://www.arageek.com

8) إيهاب خليفة. (20 03، 2018). **البلوك تشين: الثورة التكنولوجية القادمة في عالم المال والأعمال** . لمستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة،(3).

9) بارة, سمير. (2017, 07). **الأمن السيبراني في الجزائر :السياسات والمؤسسات**، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني.(04)

10) حمدان بن محمد. (2019). **إستراتيجية مؤسسة دبي للمستقبل لـ 3سنوات** Récupéré sur . https://www.albayan.ae

11) حمد ماجد. (2018). **الذكاء الاصطناعي بدولة الإمارات العربية المتحدة**. إدارة الدراسات والسياسات الاقتصادية. الإمارات العربية المتحدة: وزارة الاقتصاد.

12) عبد الله موسى. (2019). **الذكاء الاصطناعي (ثورة في تقنيات العصر)** (الإصدار الطبعة الأولى). القاهرة، مصر: المجموعة العربية للتدريب والنشر

المراجع باللغة الأجنبية:

13) Gray, A. (2016, 1 19). **5 million jobs to be lost by 2020**. Récupéré sur World Economic Forum: https://www.weforum.org/agenda/2016/01/5-million-jobs-to-be-lost-by-2020/.

14) Rizvi, s. (2019, 11 5). **" world Bank, AWS and AGFE train students on cloud technology and soft skills"**,. Récupéré sur channel Middle East.: https://www.channel Middle East.com/channel Programes/ cloud/ 88287-world-Bank-aws-and-agfe-train-students-on-cloud-technology-and-soft-skills,

15) Mohamed Bin Rashid Al Maktoum Foundation, Knowldge (2019). **The Future of Knowledge: A Forsight Report. UAE:.**

أثر إستراتيجية كرة الثلج في اكتساب بعض المهارات الرياضية وتنمية التفكير المنتج لدى تلميذات الصف الخامس الابتدائي في مادة الرياضيات

The Effect of the Snow ball Strategy on Acquiring Some Mathematical Skills and Developing Productive Thinking by Fifth Grade Primary Pupils in Mathematics.

أ.د.فاضل خليل ابراهيم/جامعة الموصل/ العراق

Prof. Dr. Fadhil k. ibrahim/ Mosul university/ Iraq.

م.م. أغصان مال الله/ تربية نينوى/ العراق

AghsanMalallah/Ninavah/ Iraq

ملخص الدراسة:

هدفت الدراسة التعرف على أثر استخدام إستراتيجية كرة الثلج في اكتساب بعض المهارات الرياضية وتنمية التفكير المنتج. تكونت عينة البحث من (40) تلميذة من تلميذات الصف الخامس الابتدائي تم اختيارهم قصديا من مدرسة الماجدات الابتدائية للبنات ضمن مدارس المديرية العامة لتربية نينوى للعام الدراسي (2020-2021)، وبالأسلوب العشوائي البسيط قسمها الباحثان إلى مجموعتين متكافئتين في عدد من المتغيرات، وكانت المجموعة الأولى تجريبية والتي تكونت من (20) تلميذة درست مادة الرياضيات وفقاً لإستراتيجية كرة الثلج، في حين كانت المجموعة الثانية ضابطة تكونت من (20) تلميذة ودرست المادة نفسها وفقاً للطريقة الاعتيادية.

وتطلبت الدراسة إعداد أداتين: الأولى، اختبار اكتساب المهارات الرياضية، مكوناً من (18) فقرة موزعه على (9) مهارات رياضية، من نوع اختيار من متعدد ثلاثي البدائل، أمّا الأداة الثانية فهي اختبار التفكير المنتج، وقد تكون من (20) فقرة موزعة على (7) مهارات، مصنفة تحت نوعين من التفكير هما التفكير الناقد والتفكير الإبداعي.

وباستخـــدام الاختبـــار التائي لعينتين مستقلتين، توصلت الدراسة إلى الآتي:

- ✓ يوجد فرق ذو دلالة إحصائية عند مستوى (0,05) بين متوسط درجات تلميذات المجموعة التجريبية التي درست وفقاً لإستراتيجية كرة الثلج ومتوسط درجات تلميذات المجموعة الضابطة التي درست وفقاً للطريقة الاعتيادية في اكتساب بعض المهارات الرياضية ولمصلحة المجموعة التجريبية.
- ✓ يوجد فرق ذو دلالة إحصائية عند مستوى (0,05) بين متوسط التنمية لدرجات المجموعة التجريبية التي درست وفقاً لإستراتيجية كرة الثلج ومتوسط التنمية لدرجات المجموعة الضابطة التي درست وفقاً للطريقة الاعتيادية في مهارات التفكير المنتج وبين الاختبارين القبلي والبعدي لمصلحة المجموعة التجريبية.

وفي ضوء نتائج الدراسة أوصى الباحثان معلمي ومعلمات الرياضيات على استخدام إستراتيجية كرة الثلج في تدريس مادة الرياضيات، لما لهذه الإستراتيجية من أثر في اكتساب المهارات الرياضية وتنمية التفكير المنتج، فضلا عن الدعوة إلى إقامة ورش عمل ودورات تدريبية لتدريب معلمي ومعلمات مادة الرياضيات على خطوات تطبيق إستراتيجية كرة الثلج، فضلاً عن تدريبهم على آلية إعداد اختبار المهارات الرياضية واختبار التفكير المنتج.

الكلمات المفتاحية: استراتيجية كرة الثلج، المهارات الرياضية، التفكير المنتج، الرياضيات، المدرسة الابتدائية.

Abstract:

The objective of the current research is to identify the effect of using the snowball strategy in acquiring mathematical skills and developing productive thinking. The research sample consisted of (40) female students from the fifth grade of primary school who were intentionally selected from Al-Majidat Primary School for Girls within the schools of the Nineveh Education Directorate for the academic year (2020-2021), and by a simple random method, the researcher divided it into two equal groups in a number of variables, the first experimental group consisted of (20) female students who studied mathematics according to the snowball strategy, while the second control group consisted of (20) A female student studied the same subject according to the Conventional method.

The research required the preparation of two tools: the first, the mathematical skills test to determine the extent to which the research sample acquired mathematical skills.. As for the second tool, it is the productive thinking test, and it may consist of (20) items distributed on (7) skills, classified under two types of Thinking is critical thinking and creative thinking, The data was analyzed statistically using the t-test for two independent samples:

✓ There is a statistically significant difference at the level (0.05) between the average scores of the students of the experimental group that who studied according to the snowball strategy and the average scores of the control group pupils who studied according to the conventional method in acquiring mathematical skills and for the benefit of the experimental group.

✓ There is a statistically significant difference at the level (0.05) between the average development scores of the experimental group that studied according to the snowball strategy and the average development scores of the control group that studied according to the conventional method in productive thinking skills and between the pre and post tests for the benefit of the experimental group.

In light of the results of the research, the researchers recommend the following:

- The necessity of using the snowball strategy in teaching mathematics to fifth grade pupils, because of the impact of this strategy on acquiring mathematical skills and developing productive thinking.

- Recommending to the General Directorate of Education to set up workshops and training courses to train mathematics teachers on the steps of applying the snowball strategy, as well as training them on the mechanism of preparing tests of mathematical skills and productive thinking prepared in the current research.

Keywords: Snowball, Maths skills, Productive Thinking, mathematics, Primary School.

مشكلة الدراسة : Problem of the study

تواجه تدريس مادة الرياضيات بشكل عام عدداً من المشكلات، تتصل بمحتوى المادة نفسها أو بالمعلم أو بالتلميذ أو بالطريقة التعليمية المستخدمة. اذ ان الاتجاه السائد في تدريس الرياضيات في مدارسنا هو الاعتماد على الحفظ والتلقين والاستظهار، واكتفاء معلمي الرياضيات بعرض المصطلحات والرموز الرياضية والنتائج والتعاريف الرياضية، والتدريب على حل مسائل روتينية يتم فيها الوصول من المعطيات الى المطلوب دون ممارسة التفكير المستقل عند التلاميذ. اذ ان الاساليب المتبعة في تدريس الرياضيات تقوم على تقديم المفاهيم والعلاقات والمهارات والنظريات الرياضية جاهزة للتلاميذ، دون ان يشاركوا في اكتشافها والبحث عن مدى صحتها، والتفكير من زوايا مختلفة فيها،

وادى ذلك الى عدم تحقيق مادة الرياضيات لرسالتها واهدافها التربوية المنشودة، والتي من اهمها تنشئة التلميذ القادر على التفكير الرياضي، وحولت مادة الرياضيات الى مجرد معلومات تعطى دون استخدام لمهارات التفكير تلك. ويرى الباحثان أن أكبر مشكلة هي متعلقة بالتلميذ وكيفية ايصال المادة الى ذهنيه.

وثمة ركن أخر شكّل مشكلة الدراسة الحالية، الا وهو المعاينة الميدانية للباحثة لواقع تدريس مادة الرياضيات في المرحلة الابتدائية، وبحكم خبرتها المتواضعة في تدريس الرياضيات لسنوات عدة في المدارس الابتدائية، وحضور بعض حصص الرياضيات مع عدد من معلمات الرياضيات بالمرحلة الابتدائية، لتحديد طبيعة طريقة تدريس المعلمة لمادة الرياضيات، ومدى قدرتها على إيصال المعلومة الرياضية للتلاميذ، ومدى اعطاء المعلمة فرصة للتلاميذ لإدراك تفكيرهم والوعي به وتقويمه، اتضح للباحثة: ان الطرائق المتبعة في تدريس الرياضيات ليست بالطرائق المشجعة على اكتساب المهارات الرياضية وتنمية التفكير لديهم، وذلك يعود الى اسلوب الحفظ من اجل التحصيل عند أداء الامتحانات اليومية والشهرية، ولا تهدف الى تنمية التفكير وادراكه والوعي به، فالمشكلة التي تواجه التلميذات هي ضعف إكسابهن للمهارات الرياضية، والسبب قد يعود الى ضعف الخبرة لدى بعض المعلمات، وسوء استخدامهن الطرائق والاستراتيجيات الملائمة، فضلا عن الاساليب التقليدية التي اعتادت عليها بعض المعلمات كأسلوب الالقاء وحشو اذهان التلميذات بالمعلومات دون فهمها واستيعابها لاكتسابهن بصورة جعلت من المهارات الرياضية غير محببة إليهن.

ونتج عن ذلك كله عدم تحقيق الاغراض التعليمية المنشودة على الوجه الاكمل في مادة الرياضيات، وفقدان العملية التعليمية لجودتها وتأخرها عن تحقيق النمو الشامل للتلاميذ.

وقد أوصت العديد من المؤتمرات الخاصة بتطوير تدريس مادة الرياضيات منها المؤتمر العلمي الرابع الذي عقد في الجامعة المستنصرية (2011) بضرورة تطوير الطرائق والاستراتيجيات الحديثة في تدريس الرياضيات والتي تجعل من المتعلم محور العملية التعليمية، فضلاً عن تنمية قدرة التلاميذ على ممارسة الأنماط المختلفة من التفكير. (المؤتمر العلمي، الجامعة المستنصرية، 16:2011)، وكذلك أوصت البحوث المشاركة في المؤتمر العلمي السنوي الخامس عشر الذي عقد في جامعة بابل /كلية التربية الاساسية (2012) بضرورة استعمال طرائق حديثة في التدريس تجعل من المتعلم أكثر فاعلية من خلال الانتقال من الحفظ والاستظهار الى التفكير والاستكشاف. (المؤتمر العلمي، جامعة بابل (230:2012،

ووفقاً لذلك، برزت الحاجة إلى البحث عن اساليب تعليمية حديثة واستراتيجيات تعلمية نشطة، تقوم على مبادئ النظرية البنائية التي تجعل من الفرد المتعلم محوراً للعملية التعليمية التعلمية لتحقيق أهداف تدريس الرياضيات في جوانبها المعرفية والمهارية والوجدانية. وبذلك اصبحت التوجهات نحو اكساب التلاميذ المهارات الرياضية وتطبيقاتها، فضلاً عن تنمية مهارات التفكير المتنوعة ومنها التفكير المنتج حاجة اساسية لتطوير تدريس هذه المادة.

ومساهمة من الباحثان في تقديم حلول لهذه الاشكالية، ارتأيا تجريب استراتيجية جديدة ضمن استراتيجيات التعلم النشط، الا وهي استراتيجية كرة الثلج لمعرفة مدى فاعليتها في اكتساب تلميذات الصف الخامس الابتدائي للمهارات الرياضية والرقي بمهارات تفكيرهن المنتج.

وبذلك يمكن تحديد مشكلة الدراسة بالتساؤل الآتي:

ما أثر استراتيجيه كرة الثلج في اكتساب تلميذات الصف الخامس الابتدائي للمهارات الرياضية وتنمية التفكير المنتج لديهن؟

أهمية الدراسة : Importance of the study

تكمن اهمية الدراسة في النقاط الاتية:

1- أهمية استراتيجية كرة الثلج بوصفها احدى استراتيجيات التعلم النشط الحديثة.

2- أهمية اكتساب التلاميذ المهارات الرياضية ،كونها ركيزة أساسية للمعرفة الرياضية .

3- أهمية تنمية مهارات التفكير المنتج الذي يجمع بين نمطين مهمين من انماط التفكير، التفكير الناقد والتفكير الابداعي، والذي يعد من التوجهات الحديثة في مجال تدريس الرياضيات وتطويره.

4- أهمية اتقان تلاميذ المرحلة الابتدائية لمادة الرياضيات بوصفها احدى المواد الاساسية المحورية التي تسهم في استيعاب مواد دراسية علمية وانسانية أخرى فضلاً عن كونها القاعدة المهمة لاستيعاب المادة ذاتها في مراحل أعلى

5- أهمية المحلة الابتدائية، وبوجه خاص الصف الخامس الابتدائي الذي يشكل نقله نوعيةفي تعلم التلاميذ، والدخول في افاق جديدة في دراسة المواد المدرسية ،وعندها تتشكل وتنمو العديد من المهارات وأنماط التفكير.

هدف الدراسة : The aim of the study

هدفت الدراسة التعرف على اثر إستراتيجية كرة الثلج في اكتساب بعض المهارات الرياضية وتنمية التفكير المنتج لدى تلميذات الصف الخامس الابتدائي.

فرضيتا البحث: Hypotheses of Research

وفقاً لهدف الدراسة تم صياغة الفرضيتين الصفرتين الاتيتين:

1- لا يوجد فرق ذو دلالة احصائية عند مستوى (0.05) بين متوسط درجات تلميذات المجموعة التجريبية التي درست وفقاً لاستراتيجية كرة الثلج ومتوسط درجات تلميذات المجموعة الضابطة التي درست وفقاً للطريقة الاعتيادية في الاختبار البعدي لاكتساب بعض المهارات الرياضية.

2- لا يوجد فرق ذو دلالة احصائية عند مستوى (0.05) بين متوسط التنمية لدرجات المجموعة التجريبية التي درست وفقاً لاستراتيجية كرة الثلج ومتوسط التنمية لدرجات المجموعة الضابطة التي درست وفقاً للطريقة الاعتيادية في مهارات التفكير المنتج وبين الاختبارين القبلي والبعدي.

حدود الدراسة : Limitation of the study

تقتصر الدراسة الحالية على:

1- تلميذات الصف الخامس الابتدائي للعام الدراسي (2020 -2021) في المدارس الحكومية في مركز محافظة نينوى.

2- الفصل الدراسي الاول من العام (2020 -2021).

3- الفصول الدراسية (الفصل الثاني والفصل الثالث والفصل الرابع) المتضمنة في منهج الرياضيات المقرر لتلاميذ الصف الخامس الابتدائي الطبعة الاولى 1440هـ / 2019م.

تحديد المصطلحات : Definition of terms

استراتيجية كرة الثلج Snow ball strategy

عرفها كل من:

بيتي (2009): بأنها استراتيجية تعليمية تعلمية تقوم على طرح التساؤلات دون الاجابة عنها من المعلم ، لخلق الحوار والعمل على جمع الافكار من خلال طرح الاراء، وخلق مزيد من النقاش، وضمان مشاركة كاملة من المتعلمين. (Pretty, 2009 ,52)

قطيط (2012): بأنها ازدياد حجم المعلومات والمفاهيم للطلبة من خلال المناقشة والحوار بين المعلم والمتعلم وبين المتعلمين أنفسهم، وبذلك تكون مثل الكرة كلما كبرت زاد حجمها أكثر وكثر. (قطيط، 2012 :1)

ابو قليق (2019): بأنها استراتيجية للتعلم النشط تتضمن مجموعة من الخطوات الاجرائية التي يقوم بها التلاميذ بناء على خطة، وضعها المعلم تتطلب العمل في مجموعات، للوصول الى الاهداف المرجوة. (أبو قليق، 41:2019)

حسين (2019): بأنها استراتيجية تعليمية تقوم على تبادل النقاشات والتفاعل بين التلاميذ تبدأ بطرح سؤال وتنتقل الاجابة من أول تلميذ الى اخر تلميذ الى ان تكبر الإجابة، فتمكن التلاميذمن التعبير الشفوي والكتابي(حسين،430:2019)

التعريف الاجرائي:

استراتيجية تعليمية تعلمية للتعلم النشط ، تقوم على تبادل النقاشات والتفاعل بين تلميذات الصف الخامس الابتدائي على شكل مجاميع، تبدا بطرح الاسئلة على التلميذات إلى أن تكبر الاجابة فتمكنهن من استيعاب المفاهيم والمهارات الرياضية، وتتضمن هذه الاستراتيجية عدداً من الخطوات بدءاً من مجموعة صغيرة ثم المضي قدماً مع مجموعة أكبر بحيث تطرح في النهاية اجابتان أو ثلاث اجابات، بعد الاتفاق عليها من قبل المتعلمين في المجموعات.

المهارة الرياضية : Mathematical skill

عرفها كل من:

عبيد واخرون (1998): بأنها القدرة على استخدام الطرق الرياضية الإجرائية، مثل إجراء العمليات الحسابية والاستقراء والاستدلال والتجريد، بسرعة ودقة واتقان. (وليم عبيد واخرون، 81:1998)

عبيد (2004): بأنها مجموعة من الأنشطة الرياضية التي يقوم بها التلميذ، سواء أكان ذلك عملاً يدوياً أم كان عملاً إجرائياً، أم كان عملاً ذهنياً، بشرط أن يتم ذلك بدرجة كبيرة من الاتقان، وفي أسرع وقت وأقل جهد. (عبيد،140:2004)

زقوت (2016): بأنها قدرة التلميذ على اداء مهمة معينة في الرياضيات بشكل متقن، وبأقصى سرعة خلال الزمن المحدد. (زقوت، 11:2016)

البلوشي والربيعان (2017): بأنها القدرة على اجراء مجموعة من العمليات الحسابية المختلفة والمتنوعة بدقة وسرعة وتقان. (البلوشي والربيعان ،239:2017)

التعريف الاجرائي لاكتساب المهارات الرياضية:

هي قدرة تلميذات الصف الخامس الابتدائي على القيام بالعمليات الرياضية واكتسابها بسرعة ودقة واتقان، وهي مهارة قراءة الأعداد وكتابتها، ومهارة التقريب، ومهارة المقارنة، ومهارة التخمين، ومهارة ادراك القيمة المكانية، ومهارة الضرب السريع، ومهارة القسمة، ومهارة التعبير بالرموز، وذلك باستخدام القواعد والتعليمات، أو بواسطة خطوات متتابعة ومرتبة تعرف بالخوارزميات، وتقاس بالدرجة التي تحصل عليها التلميذات من خلال استجابتهن على فقرات اختبار المهارات الرياضية المعد من قبل الباحثة لهذا الغرض.

التفكير المنتج: Productive thinking

عرفه كل من:

شعث (2009): بأنه قدرة الفرد على تقديم ناتج يختلف عما هو معروف لدى اناس آخرين وتقويم وإنجاز عمل جديد والذي لا يتوقف على نوع معين من التفكير، وهو العملية التي تتجاوز مسار التفكير العادي، أي ما ينتج عنه ناتج جديد. (شعث، 5:2009)

هورسون (2008): بأنه نوع من انواع التفكير يجمع بين مهارات التفكير الناقد والتفكير الابداعي ويوظفهما لإنتاج افكار جديدة .(Hurson,2008 :37) .

رمضان (2011): أنه عملية عقلية ينتج عنها حلول تخرج عن الاطار المعرفي لدى الفرد المفكر أو البيئة التي يعيش فيها ، وينشأ عنها ناتج جديد لما يحدث من تفاعل بين الفرد بأسلوبه الفريد في التعامل وما يوجد في بيئته. (رمضان،12:2011)

عبد السميع ولا شين (2012): بأنه الأداة المنهجية التي تجمع بين التفكير الناقد والتفكير الابداعي للقيام بالأعمال وحل المشكلات، وهو عملية ذهنية يتفاعل فيها الادراك الحسي مع الخبرة، ويتطلب مجموعة من المهارات والقدرات، ويسعى الى اكتشاف علاقات او طرائق غير مألوفة لتحقيق هدف معين بدوافع داخلية أو خارجية أو الاثنين معاً. (عبد السميع ولا شين،12:2012)

التعريف الاجرائي لمهارات التفكير المنتج ككل:

هو قدرة تلميذات الصف الخامس الابتدائي على إعطاء أكبر عدد من الاستخدامات والحلول للمسألة الرياضية وتنويع في انماط حلها، فضلاً عن التفرد في إعطاء أكبر عدد من الحلول غير المألوفة لمسألة أو موقف رياضي معين وصولاً الى حلول عملية لمسائل رياضية، وتقويم الحجج في برهنتها، وانتهاء بإصدار حكم على النتائج، وتقاس بالدرجات التي يحصل عليها التلميذات من خلال استجاباتهن على فقرات اختبار التفكير المنتج المعد من قبل الباحثة.

الدراسات السابقة:

قام الباحثان بالاطلاع على مجموعة من الدراسات السابقة ذات الصلة بمتغيرات البحث وهي إستراتيجية كرة الثلج بوصفها متغيراً مستقلاً، والمهارات الرياضية والتفكير المنتج بوصفها متغيرين تابعين 0وتم تصنيف تلك الدراسات إلى ثلاثة محاور.

فمن الدراسات التي تناولت المتغير المستقل (إستراتيجية كرة الثلج):

دراسة ماجاتي (Majidy, 2007)

التي أجريت في اندونيسيا وهدفت التعرف إلى اثر تطبيق إستراتيجية كرة الثلج في تنمية استيعاب القواعد النحوية بكتاب اللغة العربية لدى تلاميذ الفصل السابع في مدرسة نهضة المسلمات سوراكرتا، اتبع الباحث المنهج شبه التجريبي ، وتكونت عينة الدراسة من (44) طالباً، وزعها الباحث باسلوب عشوائي الى مجموعتين متكافئتين في عدد من المتغيرات، الأولى تجريبية تكونت من (22) طالباً درسوا المادة باستراتيجية كرة الثلج، والثانية ضابطة تكونت ايضا من (22) طالباً درسوا المادة نفسها بالطريقة الاعتيادية ، ،وبعد تنفيذ تجربة الدراسة وتطبيق اداتها وجمع البيانات وتحليلها احصائيا باستعمال الاختبار التائي. أظهرت النتائج تفوق الطلاب الذين درسوا باستراتيجية كرة الثلج في استيعاب القواعد النحوية على طلاب المجموعة الضابطة في مادة اللغة العربية ولمصلحة المجموعة التجريبية.

أما دراسة أبو شرخ (2017) فقد اجريت في فلسطين، وهدفت الى معرفة أثر توظيف نموذج (لاند) الذي اشتمل على استراتيجية كرة الثلج في تنمية مهارات التفكير التوليدي في مادة العلوم لدى تلميذات الصف السادس الأساسي بغزة 0اتبع الباحث المنهج التجريبي، وتكونت عينة الدراسة من (68) تلميذة، وزعها الباحث بأسلوب عشوائي الى مجموعتين متكافئتين في عدد من المتغيرات الاولى تجريبية تكونت من (34) تلميذة درسن المادة على وفق نموذج لاند، والثانية ضابطة تكونت من (34) تلميذة درسن المادة نفسها بالطريقة الاعتيادية ، وبعد تنفيذ تجربة الدراسة وتطبيق اداتها وجمع البيانات وتحليلها احصائياً باستعمال الاختبار التائي للعينتين المستقلتين، اظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة احصائية بين متوسط درجات طالبات المجموعة التجريبية ودرجات المجموعة الضابطة في التطبيق البعدي لمصلحة المجموعة التجريبية في مهارات التفكير التوليدي.

وسعت دراسة حسين (2019) التي أجريت في العراق التعرف على أثر استراتيجيتي كرة الثلج و(كي يو دي) في اكتساب المفاهيم التاريخية لدى طالبات الصف الثاني متوسط، واتبعت الباحثة المنهج التجريبي ذا الضبط الجزئي للمجموعتين التجريبيتين والمجموعة الضابطة ذات الاختبار البعدي، تكونت عينة الدراسة من (96) طالبة اختارت الباحثة شعبتين لتمثل المجموعتين التجريبيتين الاولى تدرس على وفق استراتيجي وكرة الثلج وتكونت من (32) طالبة في كل شعبة، والثانية المجموعة الضابطة تدرس على وفق الطريقة الاعتيادية وتكونت من (32) طالبة، وباستعمال الاختبار التائي للعينتين مستقلتين، أظهرت النتائج تفوق المجموعة التجريبية الاولى والمجموعة التجريبية الثانية في اكتساب المفاهيم التاريخية على المجموعة الضابطة ولم تظهر فروق ذات دلالة إحصائية بين المجموعتين التجريبيتين

أما الدراسات التي تناولت المهارات الرياضية بوصفها متغيرا تابعا:

دراسة البلوشي والربيعان (2017) التي اجريت في الكويت وهدفت التعرف على دور الالعاب التربوية في اكتساب بعض المهارات الرياضية لدى تلاميذ منخفضي التحصيل الدراسي بالمرحلة الابتدائية بدولة الكويت، تم اختيارهم بالطريقة العمدية ممثلة بتلاميذ منخفضي التحصيل الصف الثالث الابتدائي بمدرسة ابن رشد الابتدائية للبنين، وتكونت عينة الدراسة من (30) تلميذا قسمت الى مجموعتين الأولى تجريبية (15) تلميذا درسوا علي وفق بعض

الالعاب التربوية والثانية ضابطة (15) تلميذا درسوا بالطريقة الاعتيادية، وبعد تنفيذ تجربة الدراسة وتطبيق اداتها وجمع البيانات وتحليلها احصائياً باستعمال الاختبار التائي، اظهرت النتائج وجود فروق ذو دلالة احصائية بين المجموعتين التجريبية والضابطة في مستوى المهارات الرياضية لدى منخفضي التحصيل الدراسي بالمرحلة الابتدائية ولمصلحة المجموعة التجريبية.

وسعت دراسة رحمة (2017) التي أجريت في فلسطين، وهدفت التعرف على أثر توظيف التدريس المتمايز في تنمية بعض مهارات الرياضيات والاتجاه نحوها لدى طالبات الصف الثامن الأساسي بغزة، اتبعت الباحثة المنهج التجريبي، وتكونت عينة الدراسة (70) طالبة من طالبات الصف الثامن الأساسي في مدرسة فهمي الجرجاوي الأساسي، وزعتها الباحثة الي شعبتين الاولى تجريبية (35) طالبة درسوا باستخدام بعض استراتيجيات التدريس المتمايز، والثانية ضابطة (35) طالبة درسوا المادة نفسها بالطريقة الاعتيادية، وباستعمال الاختبار التائي، أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط درجات طالبات المجموعة التجريبية وقريناتهن في المجموعة الضابطة في الاختبار تنمية مهارات الرياضيات ولمصلحة المجموعة التجريبية، كما اظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية بين متوسط درجات طالبات المجموعة التجريبية وقريناتهن في مقياس الاتجاه نحو الرياضيات.

أما دراسة البرعمي وسليمان (2020) التي أجريت في سلطنة عُمان، وهدفت التعرف على فاعلية برنامج محوسب في تنمية المهارات الرياضية لدى تلاميذ الحلقة الاولى بمدارس التعلم الأساسي، اتبع الباحثان المنهج شبه التجريبي، وتكونت عينة الدراسة من (40) تلميذاً وتلميذة بمدرسة الكواكب للتعليم الاساسي (1-4) وتم اختيار صفين من صفوف الرابع الابتدائي ،تم توزيعهم عشوائياً الى مجموعتين : الاولى تجريبية تكونت من (20) تلميذاً وتلميذة درسوا باستخدام البرنامج التفاعلي المحوسب ،والثانية ضابطة تكونت من (20) تلميذاً وتلميذة درسوا نفس المادة بالطريقة الاعتيادية ، وباستعمال الاختبار التائي، اظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة احصائية بين متوسطي التنمية لدرجات المجموعتين التجريبية والضابطة في المهارات الرياضية ولمصلحة المجموعة التجريبية .

أما دراسات التي تناولت التفكير المنتج بوصفه متغيرا تابعا ثانيا:

دراسة العنزي (2016) التي اجريت في السعودية وهدفت التعرف إلى بناء برنامج تدريبي قائم على عادات العقل واستقصاء أثره في تنمية مهارات التفكير المنتج لدى طلاب الصفين الخامس الابتدائي، والأول المتوسط في المملكة العربية السعودية، وتكونت عينة الدراسة من طلاب الصفين الخامس الابتدائي والاول المتوسط في مدارس مدينة الرياض، بلغ عددهم (88) طالباً اختيرت شعبتان من هذه العينة بالطريقة العشوائية، لتكون شعبتين تجريبيتين تكونت من (22) طالباً في كل شعبة درسوا على وفق برنامج تدريبي قائم على عادات العقل وشعبتين ضابطة تكونت من (22) طالباً في كل شعبة درسوا المادة نفسها بالطريقة الاعتيادية، وأظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المجموعتين التجريبية والضابطة في التفكير المنتج لمصلحة أفراد المجموعة التجريبية في كلا الصفين باستثناء مهارة التقويم .

كما سعت دراسة الحنتوش (2018) التي أجريت في العراق الى معرفة اثر إستراتيجية معالجة المعلومات في تنمية التفكير المنتج عند طلاب الصف الخامس الأدبي في مادة التاريخ ، اتبع الباحث المنهج التجريبي ،وتكونت عينة الدراسة

من (66) طالباً وزعها الباحث الى مجموعتين : الاولى تجريبية (33) طالباً درسوا بإستراتيجية معالجة المعلومات والثانية ضابطة (33) طالباً درسوا المادة نفسها بالطريقة الاعتيادية ، وبعد التحليل الإحصائي أظهرت النتائج تفوق طلاب المجموعة التجريبية الذين درسوا على وفق إستراتيجية معالجة المعلومات في تنمية التفكير المنتج على المجموعة الضابطة ولمصلحة المجموعة التجريبية .

وضمن ذات المتغير هدفت دراسة أبو عزيز(2020) التي اجريت في فلسطين التعرف الى فاعلية منحى (ستيم) في تنمية مهارات التفكير المنتج في الرياضيات لدى طلاب الصف العاشر الأساسي، اتبع الباحث المنهج شبه التجريبي القائم على تصميم المجموعتين مع اختبار قبلي –وبعدي، وتكونت عينة الدراسة من (64) طالبا من طلاب الصف العاشر الاساسي بمدرسة كمال ناصر الأساسية، وزعها الباحث الى مجموعتين متساويتين الاولى تجريبية تكونت من (32) طالبا درسوا على وفق منحى STEM والثانية ضابطة تكونت من (32) درسوا المادة نفسها بالطريقة الاعتيادية، وباستعمال الاختبار التائي للعينتين المستقلتين، أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة احصائية بين متوسط درجات طلاب المجموعة التجريبية ومتوسط درجات طلاب المجموعة الضابطة في تنمية مهارات التفكير المنتج لمصلحة المجموعة التجريبية .

منهجية الدراسة:

اعتمد الباحثان المنهج التجريبي، وذلك كونه المنهج الأنسب لتحقيق أهداف البحث واختيار فرضيته، فضلا عن انه يعطي تصوراً عن متغيرات البحث المستقلة والتابعة، وما قد يظهر بينها من متغيرات مضبوطة ودخيلة.

التصميم التجريبي:

اعتمد الباحثان التصميم التجريبي ذا المجموعتين المتكافئتين إحداهما تجريبية والأخرى ضابطة، اذ تم تدريس المجموعة التجريبية على وفق استراتيجيه كرة الثلج، وتم تدريس المجموعة الضابطة على وفق الطريقة الاعتيادية، ويطبق على المجموعتين إختبار التفكير المنتج القبلي، وبعد انتهاء تنفيذ التجربة يطبق عليهم اختبار المهارات الرياضية البعدي واختبار التفكير المنتج البعدي.

عينة الدراسة:

بعد تحديد مجتمع البحث من مدارس وتلميذات، وقع اختيار الباحثان قصدياً على مدرسة (الماجدات الابتدائية للبنات). تضم المدرسة (6) شعب، وتحتوي كل شعبة على (20) تلميذة، وهذا الأمر ساعد الباحثان على الاختيار العشوائي لمجموعتي التجربة بسهولة. تم اختيار شعبة (أ) لتمثل تلميذاتها المجموعة التجريبية، وشعبة (ج) لتمثل المجموعة الضابطة، بالطريقة العشوائية البسيطة. وبلغ عدد افراد مجموعتي البحث (40) تلميذة، بواقع (20) تلميذة للمجموعة التجريبية و(20) تلميذة للمجموعة الضابطة

الدراسة مستلزمات: Requirements of the study:

1.تحديد المادة العلمية:

تطلبت تجربة الدراسة تهياه جملة من المستلزمات وعلى النحو الآتي:

تم تحديد المادة العلمية المشمولة بالبحث، وفقا لمفردات منهج كتاب الرياضيات والمقرر تدريسه لتلميذات الصف الخامس الابتدائي للعام الدراسي (2020-2021) وتشمل الفصول والموضوعات الواردة في الجدول(1).

الجدول رقم 01: المادة العلمية للصف الخامس الابتدائي المحدد للتجربة

ت	الموضوع	الصفحة
الفصل الثاني (جمع الاعداد الكبيرة وطرحها)		
1	جمع الاعداد ضمن المليارات وطرحها	26
2	تقدير نواتج الجمع والطرح	29
3	الجمل المفتوحة	32
4	خطة حل المسألة (حل مسألة أسهل)	35
الفصل الثالث (ضرب الاعداد)		
1	الضرب في (1000,100,10)	44
2	ضرب عدد من ثلاث مراتب في عدد من مرتبة واحدة	47
3	ضرب عدد من ثلاث مراتب في عدد من مرتبتين	50
4	خطة حل المسألة (أخمن واتحقق)	53
الفصل الرابع (قسمة الاعداد)		
1	القسمة على عدد من مرتبة واحدة	60
2	القسمة على عدد من مرتبتين	63
3	القسمة على مضاعفات (1000,100,10)	66
4	انماط القسمة والجمل المفتوحة	69
5	خطة حل المسألة (معقولية الاجابة)	72

2.صياغة الأهداف السلوكية:

صاغ الباحثان (63) هدفا سلوكيا بصيغتها الأولية من محتوى المادة المذكورة آنفاً، موزعة على المستويات الأربعة (تذكر، فهم، تطبيق، تحليل) لمناسبتها لتلميذات هذه المرحلة الدراسية، وعرضت على عدد من المحكمين في مجال (طرائق التدريس)، وقد حصلت الأهداف السلوكية جميعها على هذه النسبة فأكثر، سوى تعديل الصياغة اللغوية لبعض الأهداف وتغير مستويات بعضها.

3.إعداد الخطط التدريسية:

أعد الباحثان عدد من الخطط التدريسية للمجموعتين التجريبية والضابطة، بواقع (13) خطة دراسية تُدرس على وفقها تلميذات المجموعة التجريبية (استراتيجية كرة الثلج)، و(13) خطة دراسية تُدرس على وفقها المجموعة الضابطة (الطريقة الاعتيادية)، وقد عرضت انموذجا لكل منها على عدد من المحكمين من ذوي الخبرة والاختصاص في مجال (طرائق تدريس الرياضيات) وقد حصل النموذجان على موافقة المحكمين.

أداتا الدراسة:

أ-اختبار المهارات الرياضية: بعد الاطلاع على الأدبيات تم تحديد المهارات الرياضية المناسبة، وهي (مهارة قراءة الأعداد وكتابتها، ومهارة التقريب، ومهارة المقارنة، ومهارة التحقق، ومهارة التخمين، ومهارة إدراك القيمة المكانية، ومهارة الضرب السريع، ومهارة القسمة، ومهارة التعبير بالرموز)، وتضمن الاختبار (18) فقرة، وفقا للمستويات العقلية (تذكر، فهم، تطبيق، تحليل)، لكل مهارة فقرتان، ولكل فقرة ثلاث بدائل إحداهما صحيحة، وقد أجريت على الاختبار عمليات الصدق وتمييز الفقرات والثبات.

ب-اختبار التفكير المنتج:

اطلع الباحثان على عدد من اختبارات التفكير المنتج الواردة في دراسات كل من: العكري (2009) ورضوان (2016) والعنزي (2016) والجبوري (2017).

نظراً لعدم توافق محتوى هذه الاختبارات مع هدف الدراسة ومتطلباتها فقد اعد الباحثان اختبار التفكير المنتج مكونا من محورين: هما التفكير الناقد والتفكير الإبداعي، ويتكون كل محور من عدد من المهارات الخاصة بكل نوع من أنواع التفكير. وقد أصبح الاختبار جاهزا بعد إجراء الصدق وتمييز الفقرات والثبات.

عرض النتائج ومناقشتها:

أولاً: النتائج المتعلقة بالفرضية الصفرية الأولى:

لا يوجد فرق ذو دلالة احصائية عند مستوى (0,05) بين متوسط درجات تلميذات المجموعة التجريبية التي درست وفقاً لاستراتيجية كرة الثلج ومتوسط درجات تلميذات المجموعة الضابطة التي درست وفقاً للطريقة الاعتيادية في الاختبار البعدي لاكتساب المهارات الرياضية.

وللتحقق من هذه الفرضية استخرج الباحثان المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لاكتساب المهارات الرياضية لدى المجموعتين التجريبية والضابطة، ومن ثم طبق الاختبار التائي (t-tset) لعينتين مستقلتين متساويتين في العدد وادرجت البيانات والنتيجة في الجدول (2)

الجدول رقم 02: نتيجة الاختبار التائي لمتوسطي اكتساب المهارات الرياضية لدى افراد المجموعتين التجريبية والضابطة.

المجموعة	العدد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	القيمة التائية		مستوى الدلالة0.05
				المحسوبة	الجدولية	
التجريبية	20	15,250	1,831	3,518	2,025	داله
الضابطة	20	12,550	2,799			

اتضح من الجدول (2) أن القيمة التائية المحسوبة بلغت (3,518)، وهي أكبر من القيمة التائية الجدولية (2,025) عند مستوى دلالة (0,05) ودرجة حرية 38، وهذا يعني أنه يوجد فرق ذو دلالة احصائية بين متوسط اكتساب المهارات الرياضية لدى أفراد المجموعتين التجريبية والضابطة ولمصلحة المجموعة التجريبية. وبذلك ترفض الفرضية الصفرية وتقبل بديلتها التي تنص على أنه "يوجد فرق ذو دلالة احصائية بين متوسط درجات تلميذات المجموعة التجريبية التي درست وفقاً لاستراتيجية كرة الثلج ومتوسط درجات تلميذات المجموعة الضابطة التي درست وفقاً للطريقة الاعتيادية ولمصلحة المجموعة التجريبية. وقد اتفقت هذه النتيجة مع جميع نتائج دراسات المحور الاول التي

اكدت تأثير استراتيجية كرة الثلج في متغيرات تابعة اخرى قياساً بالطريقة الاعتيادية فضلاً عن اتفاق هذه النتيجة مع جميع نتائج دراسات المحور الثاني التي تناولت المهارات الرياضية من كونها متغيراً تابعاً والتي بينت تأثير استراتيجيات متنوعة في هذا المتغير عند المجموعات التجريبية مقارنة بالمجموعة الضابطة في كل منها.

ويعزو الباحثان هذه النتيجة الى تأثير خطوات استراتيجية كرة الثلج في تعلم التلميذات في المجموعة التجريبية، اذ راعت هذه الاستراتيجية الفروق الفردية فيما بينهن، وذلك بالتدرج في تقديم الدرس باتجاهين من السهولة والنشاط الاول يقوم بتكليف التلميذات بمهمة بسيطة ،للكشف عن الخبرات السابقة لهن والعمليات الرياضية ومفاهيمها المتعلقة بالمهارات الرياضية، وذلك من اجل الوصول للتصورات الخاطئة وتحديدها ومعالجتها، ثم التدرج في صعوبة مستوى المهمة الرياضية من خلال زجهن بأنشطة ذات صلة بالموضوعات الجديدة القائمة على مهارات حل المسألة الرياضية ، وتقديم المساعدة لهن . ومن ثم زيادة صعوبة المسائل الرياضية وخطوات حلها من اجل ايصالهن الى تطبيق خطوات الحل الرياضية السليمة وتطبيق المهارات الرياضية بشكل منطقي في الوصول الى النتائج .اما الاتجاه الثاني الذي طبقته الباحثة في تنفيذ هذه الاستراتيجية والتي تمثلت في التدرج في صعوبة المسائل الرياضية ،اذ كانت المعلمة تقوم باعتماد النشاط الفردي في البداية كتهيئة نفسية ثم المزاوجة بين تلميذتين متجاورتين لتبادل الأراء تعاوناً حول صحة الاجراءات في حل المسألة المعطاة لهن ودقة نتائجها، ثم يزداد نشاط التلميذات من خلال المزاوجة بين التلميذات لتكون فيما بعد مجموعات رباعية اكبر يزداد فيها حجم القرار وانجازه والدفاع عنه امام تلميذات الصف، وتأتي بعدها خطوة الحوار والنقاش بين المجموعات للاتفاق على النتيجة النهائية الحاسمة التي يتفق عليها جميع تلميذات الصف من ناحية النشاط ودقة النتيجة مما جعل التلميذات يتمتعن بالحرية في التفاعل والتعاون فيما بينهن وبين المعلمة، وهذا ما انعكس ايجابيا على تفوق تلميذات المجموعة التجريبية في اكتساب المهارات الرياضية قياساً بالمجموعة الضابطة .

وفي هذا السياق أشار هيرماوان أن استراتيجية كرة الثلج تعمل على تعميق فهم التلميذات للمادة التعليمية بشكل أفضل، وذلك لحصولهن على تفسيرات من أقرانهن عبر المناقشة، كما تساعدهن على الشجاعة والمناقشة، وتقلل من قلقهن وخوفهن، فضلا عن فهم المادة بشكل أفضل والوصول إلى حل المشكلات.(Hermawan,2013:20)

ثانياً: النتائج المتعلقة بالفرضية الصفرية الثانية:

" لا يوجد فرق ذو دلالة احصائية بين متوسط التنمية لدرجات المجموعة التجريبية التي درست وفقاً لاستراتيجية كرة الثلج ومتوسط التنمية لدرجات المجموعة الضابطة التي درست وفقاً للطريقة الاعتيادية في مهارات التفكير المنتج وبين الاختبارين القبلي والبعدي.

وللتحقق من هذه الفرضية اتبعت الباحثة الاجراءات السابقة نفسها مع الفرضية الاولى وذلك من خلال حساب المتوسطات الحسابية للاختبارين القبلي والبعدي والفرق بينهما فضلا عن حساب الانحراف المعياري للتنمية (الفرق) للتفكير المنتج. ثم طبقت الاختبار التائي لعينتين مستقلتين متساويتي العدد على متوسطي التنمية وادراج البيانات والنتيجة وكما في الجدول (3).

الجدول رقم 03: نتيجة الاختبار التائي بين متوسط تنمية التفكير المنتج لدى افراد المجموعتين التجريبية والضابطة.

المجموعة	العدد	المتوسط الحسابي		القيمة التائية	الدلالة

		القبلي	البعدي	الفرق	الانحراف المعياري	المحسوبة	الجدولية	
التجريبية	20	12,550	17,90	5,350	1,268	7,498	2,025	دالة
الضابطة	20	12,392	14,592	2,200	1,321			

يتضح من الجدول (3) أن القيمة التائية المحسوبة بلغت (7,498) وهي أكبر من القيمة التائية الجدولية (2,025) عند مستوى دلالة (0,05) ودرجة حرية (38)، وهذا يعني انه يوجد فرق ذو دلالة إحصائية بين متوسطي تنمية التفكير المنتج لدى افراد المجموعتين التجريبية والضابطة ولمصلحة المجموعة التجريبية. وقد اتفقت هذه النتيجة مع نتائج الدراسات السابقة في المحور الثالث باتخاذهم مهارات التفكير المنتج كمتغير تابع، وتفوق المجموعة التجريبية فيه مقارنة بالمجموعات الضابطة عند كل دراسة.

ويعزو الباحثان هذه النتيجة إلى فاعلية (استراتيجية كرة الثلج) في تنمية التفكير المنتج من الجانب المهاري الذي بُنى على الرؤية الشاملة للموقف التعليمي المشكل، اذ ساعدت هذه الاستراتيجية بالخطوات المخططة والمنتظمة على توجيه مهارات التفكير المنتج عند أفراد المجموعة التجريبية بشكل منسق ومنتظم بدءاً من استنتاج الافكار من مجموعة قضايا رياضية والتنبؤ بالافتراضات عبر الحوار والمناقشة بين المجموعات الزوجية الثنائية، ومن ثم الانتقال إلى المجموعات الأكبر الرباعية لتقويم النتائج ومناقشة الحلول وتمييز نقاط القوة والضعف في المسألة، كما منحت هذه الاستراتيجية للتلميذات الحرية في التفسير والتحقق من النتائج، بتدرج في الحوارات من الشخصية ثم الثنائية ثم الجماعية، وقد انتقل اثر هذه الاستراتيجية على مهارات التفكير الابداعي للتلميذات من خلال إعطائهم مساحة واسعة للتفكير الفردي والثنائي والجماعي لمواقف رياضية تثير تفكير الطالبات في إنتاج أكبر عدد من الأفكار المتشابه وتنويع اتجاهات حل المواقف الرياضية وصولاً إلى إنتاج أفكار أصيلة قليلة التكرار، وهذا من خلال صقل أفكار التلميذات عبر الحوار والنقاش المتدرج من الفردي إلى الثنائي ثم الجماعي .

ويرى الباحثان أيضا أن هذه الاستراتيجية كانت منطلقاً لممارسة تلميذات المجموعة التجريبية أنواع من مهارات التفكير الناقد والتفكير الابداعي في مجال الرياضيات، لأنها حررت افكارهن من الخوف، والقلق، والفهم الخاطئ الذي ترسب في أذهانهن عبر السنوات السابقة.

الاستنتاجات:

في ضوء نتائج الدراسة استنتج الباحثان الآتي:

- ✓ فاعلية استراتيجية كرة الثلج في اكتساب بعض المهارات الرياضية لدى تلميذات الصف الخامس الابتدائي.
- ✓ فاعلية استراتيجية كرة الثلج في تنمية التفكير المنتج لدى تلميذات الصف الخامس الابتدائي ببعديه الابداعي والناقد.
- ✓ عملت استراتيجية كرة الثلج حالة من الدافعية والمشاركة الصفية للتلميذات في أنشطة الدرس.
- ✓ شجعت استراتيجية كرة الثلج التلميذات على العمل التعاوني من خلال عمل المجموعات في تنفيذ النشاطات، مما جعل التعلم ذو معنى.

✓ جعلت استراتيجية كرة الثلج التلميذات يقمن بالتفكير والاستنتاج، وتبادل الخبرات مع اقرأنهن، فأصبح التعلم مشوقاً وممتعاً.

التوصيات:

وفقاً لنتائج الدراسة يوصي الباحثان بالآتي:

1. حث معلمي ومعلمات الرياضيات على استخدام استراتيجية كرة الثلج في تدريس مادة الرياضيات لتلميذات الصف الخامس الابتدائي، لما لهذه الاستراتيجية من أثر في اكتساب المهارات الرياضية وتنمية التفكير المنتج.
2. دعوة المديرية العامة للتربية بإقامة ورش عمل ودورات تدريبية لتدريب معلمي ومعلمات مادة الرياضيات على خطوات تطبيق استراتيجية كرة الثلج، فضلاً تدريبهم على آلية اعداد اختبار المهارات الرياضية واختبار التفكير المنتج المعدان في البحث الحالي.
3. ضرورة ادماج استراتيجية كرة الثلج في مادة طرائق تدريس الرياضيات في كلية التربية الاساسية ، اطاراً نظرياً واجراءات عملية .
4. العمل على تحسين الطريقة الاعتيادية في تدريس الرياضيات في المرحلة الابتدائية من خلال تطبيقها بعض استراتيجيات التعلم النشط ومنها استراتيجية كرة الثلج التي اثبتت فاعليتها في البحث الحالي.

المقترحات:

استكمالا للدراسة الحالية يقترح الباحثان اجراء الدراسات المستقبلية الآتية:

1. أثر استخدام استراتيجية كرة الثلج في اكتساب المفاهيم الرياضية وتنمية التفاعل الاجتماعي لدى تلاميذ الصف الخامس الابتدائي في مادة الرياضيات.
2. أثر استعمال استراتيجية كرة الثلج في تنمية انماط اخرى للتفكير وصفوف اخرى من المرحلة الابتدائية.
3. فاعلية استراتيجية كرة الثلج في تحصيل تلاميذ الصف الخامس الابتدائي في مادة العلوم وتنمية التفكير التأملي لديهم.
4. أثر استخدام استراتيجيات أخرى للتعلم النشط في تنمية مهارات التفكير المنتج لدى تلاميذ الصف الخامس الابتدائي في مادة الرياضيات.

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

1) أبو شرخ، أسماء يوسف. (2017). أثر توظيف انموذج لاند في تنمية مهارات التفكير التوليدي في مادة العلوم لدى طالبات الصف السادس الأساسي بغزة. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية والجامعة الإسلامية، غزة

2) أبو عزيز، بكر سلمان سليمان. (2020) . فاعلية منحى (ستيم) في تنمية مهارات التفكير المنتج في الرياضيات لدى طلاب الصف العاشر الأساسي، المناهج وطرق التدريس، كلية التربية، الجامعة الإسلامية بغزة

3) أبو قليق، سلمى علي سلمى. (2019). أثر توظيف استراتيجية كرة الثلج المتدحرجة في تنمية مهارات الفهم القرائي لدى تلاميذ الصف الثالث الأساسي بغزة. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، المناهج وأساليب التدريس، جامعة الأزهر-غزة

4) البرعمي، يوسف أحمد نجيب وسليمان، صبحي أحمد. (2020). فاعلية برنامج محسوب في تنمية المهارات الرياضية لدى تلاميذ الحلقة الأولى بمدارس التعليم الأساسي بسلطنة عمان، جامعة ظفار، كلية التربية النوعية، جامعة المنوفية. مجلة البحوث التربوية النفسية، 66(17) 360-380.

5) البلوشي، سوسن على حسين والربيعان، مايسة فيصل. (2017). دور الألعاب التربوية في اكتساب بعض المهارات الرياضية لدى تلاميذ منخفضي التحصيل الدراسي بالمرحلة الابتدائية بدولة الكويت. مجلة دراسات تربوية ونفسية، كلية التربية بالزقازيق، 97(1)

6) الجبوري، سلام. (2017). فاعلية التدريس بأنموذج كارين في التحصيل والتفكير المنتج لدى طلاب الصف الثاني المتوسط في مادة الفيزياء. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة القادسية، الديوانية

7) حسين، هدى فاضل. (2019). أثر استراتيجي كرة الثلج و(كي يو دي) في اكتساب المفاهيم التاريخية لدى طالبات الصف الثاني المتوسط. مجلة آداب جامعة المستنصرية، (87)، 424-450

8) الحنتوش، أحمد دحام. (2018). أثر استراتيجية معالجة المعلومات في تنمية التفكير المنتج عند طلاب الصف الخامس الأدبي في مادة التاريخ. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة تكريت

9) رحمة، اريج نافع مجمود. (2017). أثر توظيف التدريس المتمايز في تنمية بعض مهارات الرياضيات والاتجاه نحوها لدى طالبات الصف الثامن الاساسي غزة. رسالة ماجستير غير منشورة، مناهج وطرق تدريس الرياضيات، كلية التربية، الجامعة الاسلامية غزة

10) رضوان، يوسف. (2016) . فاعلية برنامج قائم على أبعاد التعلم عند (مارزانو) لتنمية التفكير المنتج لدى طلاب الصف التاسع الأساسي. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، الجامعة الإسلامية غزة.

11) رمضان، عادل. (2011). أثر برنامج لتنمية دافعية الإنجاز على التفكير المنتج والتحصيل الدراسي لدى طلاب التعليم الثانوي والمتأخرين دراسياً. رسالة دكتوراه غير منشورة، معهد الدراسات التربوية، جامعة القاهرة، مصر

12) زقوت، وسام ماهر حسن. (2016). مهارات الحس العددي المتضمنة في محتوى منهاج الرياضيات للمرحلة الاساسية ومدى اكتساب طلبة الخامس الاساسي لها، مناهج وطرق تدريس، كلية التربية، الجامعة الاسلامية بغزة

13) شعث، أكرم. (2009) . أثر فعالية برنامج لتنمية الذكاء الوجداني وعلاقته بالتفكير المنتج لدى طلاب الثانوية العامة في محافظة خانيونس. رسالة دكتوراه غير منشورة، معهد البحوث، جامعة الدول العربية مصر.

14) عبد السميع، عزة، ولاشين، سمر. (2012). نموذج أوريجامى في تنمية التفكير المنتج والأداء الأكاديمي في تنمية الرياضيات لدى التلاميذ ذوي الاعاقة السمعية في المرحلة الإعدادية، مجلة دراسات في المناهج وطرق التدريس ، (183).

15) العكري، سكينة حسن. (2009) . أثر استخدام برنامجين اثرائيين في تنمية التفكير المنتج والتحصيل الدراسي للتلاميذ الموهوبين في الصف الرابع الابتدائي في مملكة البحرين. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة القاهرة

16) عبيد، وليم. (2004). تعليم الرياضيات لجميع الأطفال في ضوء متطلبات المعايير وثقافة التفكير. عمان: دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة

17) عبيد، وليم وآخرون. (1998). تعليم وتعلم الرياضيات، الكويت: مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع.

18) العنزي، سالم. (2016). أثر برنامج تدريبي قائم على عادات العقل في تنمية مهارات التفكير المنتج لدى طلاب الصفين الخامس الابتدائي والاول المتوسط في المملكة العربية السعودية. مجلة العلوم التربوية والنفسية – جامعة القصم– السعودية،3(9)، 763-828.

19) قطيط، غسان. (2012). استؤاتيجيات حديثة، www.ghassan_ktait.com

20) المؤتمر العلمي. (2011). المؤتمر العلمي الرابع عشر. مجلة كلية التربية الأساسية، بغداد، الجامعة المستنصرية.

21) المؤتمر العلمي. (2012). المؤتمر العلمي الخامس عشر، جامعة بابل، للفترة من (13_14) تشرين الثاني.

المصادر الأجنبية:

22) Hemawan, Tri Hendra. (2014). Penerpan Model pembel ajaran kooperaif Tipe snowball Throwing Untuk Meningkatkan Akivitas Beiajar Akuntansi Siswa kela X Akuntansi 3SMk Batik perbaik.

23) Hurson, T. (2008). Think Better. McCraw Hill, Vnited States: Mc Craw.

24) Majati, A) .2017). Using the strategy of Snowball Throwing to Regards Grammatical Rules in Arabic Learning in seventh grade students in the school of the Islamic Nahdat Surakart, university of Islam Surakrta. Magagrate.

25) Petty, g, .(2009). Eridence –Based Teaching A Practical Approach, Saffron House, London : Saffron House.

مفهوم الإبتكار: تعريفه، وأنواعه والعوامل المؤثّرة فيه

The concept of innovation : its definition, types and influencing factors

د. بيان كمال الدين / جامعة القديس يوسف –بيروت/ لبنان

Dr. Bayan Kamaleddine/University of Saint Joseph -Beirut/Lebanon

ملخص الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تعرّف مفهوم الإبتكار وأنواعه وسمات التفكير الإبتكاري والعوامل المؤثّرة فيه. وتتضّح أهميّته من ناحية تناوله مشكلةٍ تعاني منها البلدان العربيّة وهي الحاجة إلى الإبتكار بعد الركود الاقتصادي التي واجهتها بلدان العالم أجمع نتيجة أزمة وباء كورونا الّذي أرخى بثقله على العجلة الإقتصاديّة فأعاق نموّها، وبروز الحاجة الملحّة إلى التعافي من الأزمة الإقتصاديّة عبر نفض غبار سنتين من الجمود بالبحث عمّا هو جديدٍ وغير مألوفٍ من خلال تشجيع الإبتكار وتحفيز المؤسّسات التعليميّة فيها على اكتشاف المواهب الكامنة والطاقات الإبتكاريّة المتوفّرة.

وهذا ما دفعنا إلى القيام بهذه الدراسة، علّنا نسهم في إبراز الدور المهمّ الّذي يؤدّيه الإبتكار في تطوير بلداننا والمضي قدمًا بها، من خلال تحديد مفهوم الإبتكار عبر تقديم تعريفٍ علميٍّ وافٍ له وننتقل بعد ذلك إلى تحديد أنواع الإبتكار، ثمّ إبراز مستويات التفكير الإبتكاري التي تسهم في تطوير أنواعه في المجالات المختلفة في سبيل تبيان العوامل المؤثّرة في تنمية هذا التفكير كمقدّمةٍ لتعزيز الإبتكار في بلداننا.

الكلمات المفتاحية: الإبتكار، التفكير الإبتكاري

Abstract:

This study aims to identify the concept of innovation, its types, the characteristics of innovative thinking, and the factors affecting it. Its importance is clear in terms of addressing a problem that the Arab countries suffer from, which is the need for innovation after the economic stagnation faced by the countries of the whole world as a result of the Corona epidemic crisis, which weighed on the economic wheel and hindered its growth, and the urgent need to recover from the economic crisis by shaking off the dust of two years of stagnation in research What is new and unfamiliar by encouraging innovation and motivating educational institutions in them to discover the latent talents and innovative energies available.

Therefore, we conducted this study, publicly contributing to highlighting the important role that innovation plays in developing our countries and moving them forward, by defining the concept of innovation by providing an adequate scientific definition of it and then moving on to identifying the types of innovation, and then highlighting the levels of innovative thinking that contribute to the development of its types. In different fields in order to show the factors affecting the development of this thinking as an introduction to promoting innovation in our countries.

Keywords: Creativity, Innovative thinking

مقدمة:

يشهد العالم في يومنا هذا الكثير من التحديّات، ما يجعل من الإبتكار حاجةً ملّحةً تتطلّع إليها الأوطان وتتوق لها الأمم، حيث تقود المعرفة العلميّة عمليّة التحديث والتقدّم في عالمٍ تشكّل فيه العولمة والثورة التكنولوجيّة قِوام الحياة. ليصبحَ الإبتكار مطلبًا ضروريًّا للكثير من الدول التي تتطلّع إلى التواجد بقوّةٍ على الساحة العالميّة، وتؤمن بأنّ الإبتكار هو المفتاح لتحقيق التنمية الشاملة والداعم الأساس لمواكبة التقدّم العلميّ والتحدّي التكنولوجي.

فقد أصبحَ الإبتكار مصدرًا للميزة التنافسيّة حيث يقود التغيّر الإجتماعي والإقتصاديّ في القرن الحادي والعشرين موجةً كاسحةً من المبتكرات العلميّة والتكنولوجيّة التي لا بدّ لمواكبتها من وجود طاقاتٍ بشريّةٍ تكون قادرةً على الإبتكار تشكّل المؤشّر الأوّل لمواكبة المعرفة العلميّة المتجدّدة.

من هنا، ركّزت الكثير من المنظّمات الدوليّة والإقليميّة على رأسها منظّمة الأمم المتحدّة للتربية والعلوم والثقافة (اليونيسكو) على أهميّة تطوير قدرات الأفراد الفكريّة وعلى رأسها التفكير الإبتكاري في سبيل تطوير أداء العلوم والتكنولوجيا وتقييمها وتعزيز البحث العلمي وتطويره وتوجيهه بما يتلاءم وسياسات الإبتكار وأنظمته. كما سارعت الكثير من الدول كبريطانيا، وأميركا وسنغافورة وأستراليا ونيوزيلندا وغيرها .... إلى إدراج المشروعات الإبتكاريّة ضمن خطط التنمية الخاصة بها لا سيّما تلك المتعلّقة بالتعليم العالي، على اعتبار أنّ الهدف الأساسيّ من التعليم هو تكوين أفرادٍ قادرين على النهوض بالمجتمع الّذي يعيشون وقيادته نحو التطوّر العلمي والتكنولوجيّ.

ونتبيّن أهميّة تعزيز قدرة الفرد على الإبتكار عبر تنمية تفكيره الإبتكاري كمقدّمةٍ لتوجهه نحو الإبتكار في الميادين المختلفة بما يصبّ في مصلحة البلد الّذي ينتمي إليه. إلّا أنّ واقع الحال في بعض البلدان العربيّة يختلف عمّا أوصت به منظّمة الأمم المتحدّة للتربية والعلوم والثقافة (اليونيسكو) حيث تتدنّى القدرة على الإبتكار في هذه الدول بسبب تواضع أو غياب مشاركتها في النشاط البحثي الإبتكاري بسبب عدم إنفاق مؤسّساتها التعليميّة على البحث والتطوير وتزايد ظاهرة هجرة الكفاءات العلميّة خارج البلاد ما ينذر بتراجعٍ في مؤشّر الرأس المال البشريّ القادر على الإبتكار في هذه الدول.

وهذا من شأنه أن يظهرَ الحاجة الملّحة لتنمية الإبتكار في بلداننا ما يعزّز المكانة التنافسيّة لها ويسهم في ارتقائها اقتصاديًّا ويساعد في تحقيق أهدافها نحو التنمية عبر وضع استراتيجيّةٍ واضحةٍ تعزّز ثقافة الإبتكار وتضمينها في مناهج المدارس ومقرّرات الجامعات، ومنحها مساحةً في البحوث والدراسات والمشاريع، والتركيز على إجراء المسابقات والمنافسات وإقامة المعارض التي تشجّع الأفراد على ابتكار ما هو جديدٍ وغير مسبوقٍ، وهذا من شأنه أن يسهم في تحقيق الأهداف المنشودة من المؤسّسات التعليميّة باعتبارها الحجر الأساس للنهوض بالمجتمع وتطويره ومساعدة أفراده على مواكبة التطوّرات التي يشهدها العام بأسره.

إذ يُعدّ التفكير الإبتكاري المحرّك الأساس لعجلة الإبتكار وإحدى الوسائل المهمّة التي تساعد بشكلٍ كبيرٍ في تنمية المجتمع عبر تحسين جودة القرارات التي تُتّخذ ونوعيّة المنتجات الني تُستعمل لمعالجة المشكلات المختلفة. فإذا كان الإختراع هو أن يأتيَ الفرد بما لم يؤتَ به من قبل، فإن الإبتكار هو أن يأتيَ الفرد بطريقةٍ جديدةٍ لتسخير هذا الإختراع بشكلٍ مفيدٍ وبديعٍ ومثيرٍ في سبيل تنفيذ خطّةٍ مرسومةٍ أو تطوير خدمةٍ وتحسينها، أو حلّ مشكلةٍ يواجهها المجتمع...

لتتضّحَ هنا أهميّة هذا البحث من ناحية تناوله مشكلةٍ تعاني منها البلدان العربيّة وهي الحاجة إلى الإبتكار بعد الركود الاقتصادي التي واجهتها بلدان العالم أجمع نتيجة أزمة وباء كورونا الّذي أرخى بثقله على العجلة الإقتصاديّة فأعاق نموّها، وبروز الحاجة الملحّة إلى التعافي من الأزمة الإقتصاديّة عبر نفض غبار سنتين من الجمود بالبحث عمّا هو

جديدٍ وغير مألوفٍ من خلال تشجيع الإبتكار وتحفيز المؤسّسات التعليميّة فيها على اكتشاف المواهب الكامنة والطاقات الإبتكاريّة المتوفّرة.

ما يطرحَ مجموعةَ من التساؤلات أهمّها: ما هو الإبتكار؟ ما هي أنواعه؟ ما هي مستويات التفكير الإبتكاري؟ وما هي العوامل المؤثّرة في تنمية هذا التفكير؟ وهذا ما سنحاول الإجابة عنه خلال عملنا هذا، علّنا نسهم في إبراز الدور المهمّ الّذي يؤدّيه الإبتكار في تطوير بلداننا والمضي قدمًا بها.

لذا، سنعمد إلى تحديد مفهوم الإبتكار عبر تقديم تعريفٍ علميّ وافٍ له وننتقل بعد ذلك إلى تحديد أنواع الإبتكار، ثمّ إبراز مستويات التفكير الإبتكاري التي تسهم في تطوير أنواعه في المجالات المختلفة في سبيل تبيان العوامل المؤثّرة في تنمية هذا التفكير كمقدّمةٍ لتعزيز الإبتكار في بلداننا.

أولًا: تعريف مفهوم الإبتكار

قبل البدء بتعريف مفهوم الإبتكار لا بدّ من تعريف مصطلح الإبتكار لغويًا الّذي يُشتقّ من فعل ابتكر الشيء أي ابتدع الشيء أو اخترعه واستنبطه بشكلٍ جديدٍ غير مسبوقٍ وغير مألوفٍ أي أوجده بطريقةٍ لا مثيل لها.

أمّا إجرائيًّا، يُعرّف مفهوم الإبتكار بالقدرة على وضع المعرفة العلميّة في مواضعَ مثلى للحصول على نتاجاتٍ جديدةٍ كالعمل على تطوير فكرةٍ أو عملٍ أو تصميمٍ أو أسلوبٍ بطريقةٍ أفضلٍ وأيسرٍ وأكثرَ إستعمالًا وجدوًى. فالهدف من الإبتكار هو النظر إلى ما وراء ما يقوم الفرد به حاليًا من خلال تطوير فكرةٍ جديدةٍ تساعد على القيام بالعمل بطريقةٍ جديدةٍ في سبيل إنشاء شيءٍ جديدٍ مختلفٍ كمًّا ونوعًا عمّا كان يتمّ القيام في سبيل إظهار تغييرٍ فوريّ.

وقد يظهر الإبتكار كنظريّة تربويّةٍ جديدةٍ أو منهجيّةٍ جديدةٍ أو أسلوب تدريسٍ أو وسيلةٍ تعليميّةٍ تحدث تغييرًا كبيرًا في عمليّتَي التعليم والتعلّم عند تنفيذها، ما يسهم في تحسين ناتج التعلّم لدى المتعلّم والسير بالعمليّة التعليميّة نحو تحسين جودة التعلّم وزيادة الإنتاجيّة والفعّالية.

ولا بدّ هنا من التمييز بين الإبتكار والإختراع نظرًا لوجود لبسٍ بين المصطلحين عند عموم الناس؛ فالإختراع هو إيجاد فكرةٍ أو تصميمٍ أو أسلوبٍ لا مثيل وليس شرطاً أن يكون الإختراع قابلاً للتنفيذ فإذا ما عُدّلَ عليه وتمّ تطويره وأُضيف له بعض التحسينات يصبح الإختراع ابتكارًا.

وقد تعدّدت تعريفات الإبتكار وفقًا للمدارس الفكريّة ووجهات نظر الباحثين واتّجاهاتهم، حيث عرّف دونالد ترفنجر Donald Treffenger الإبتكار، بناءً على السمات المحدّدة للشخصيّة سواءً كانت صفاتٍ عقليّةً أم وجدانيّةً، بكونه ما يبديه المرء من قدراتٍ للتخلّص من نمط التفكير العاديّ واتّباع نهجٍ جديدٍ في التفكير، مؤكّدًا ضرورة الإهتمام بالابتكار من خلال إيجاد الأفراد الّذين يتمتّعون بعقولٍ قادرةٍ على الخيال والبحث والتطوير والتأليف ويتمازون بحب الإكتشاف والإستطلاع. (الصرن، 2000، ص. 256)

وهذا ما أكّده أيضًا جيلفورد Guilford بقوله أنّ الإبتكار هو إنتاج شيءٍ جديدٍ خلالَ فترةٍ زمنيّةٍ معيّنةٍ نتيجةَ تفاعل الفرد مع الخبرة التي يمتلكها عبر تفكيره بطرقٍ جديدةٍ بعيدةٍ عن تلك الروتينيّة والتقليديّة لإنتاج شيءٍ غير مألوفٍ، يحقّق رضا الفرد والمجتمع على حدٍّ سواءٍ مع اشتراط توفّر عناصرَ إنتاجيّةٍ متعدّدةٍ كالواقعيّة والأصالة وقابليّة

التعميم وإثارة دهشة الآخرين عبر توليد أفكارٍ جديدةٍ تهدف إلى التجديد والتطوير وتحسين العمليات أو تجديد المنتجات والخدمات، بالإضافة إلى إيجاد حلولٍ جديدةٍ غير روتينيّةٍ لمواقفَ أو مشاكلَ تستوجب التفكير خارج الأطر المعتادة.

كما شدّد بول تورانس Paul Torrance على أنّ الإبتكار هو عمليّة معرفة الثغرات والخلل في المعلومات، ثم البحث عن الدلالات ووضع الفروض التي يمكن من خلالها سد هذه الثغرات، واختبار هذه الفروض، والربط بالتالي بين النتائج الظاهرة بعد الإختبار، ليتمَّ تطبيق الفروض، وإجراء التعديلات المناسبة، والمقارنة بين النتائج ونشرها وتبادلها. (إسماعيل، 2001، ص. 158)

في حين لخّص ألكسندر روشكارAlexandre Roshkar الإبتكار بالعمليّة العقليّة التي يتمكّن خلالها الفرد من تقديم فكرةٍ جديدةٍ قابلةً للتنفيذ بحيث يمكن للفرد تقديم نتيجتها للعموم بشكلٍ ملفتٍ أي أن تكون قابلةً للتطبيق ومواكبةً للحداثة بشكلٍ دائمٍ، وتسهم في إحداث تغييرٍ إيجابيّ كبيرٍ، ثمّ تنفيذها في سبيل الوصول لنتيجةٍ ذات قيمةٍ حقيقيّةٍ .

أمّا التفكير الإبتكاري، فقد عرّفه الحدابي بكونه العمليّة الإبداعيّة التي ينتج عنها تصورًا جديدًا يتلخّص في عمليّة إيجاد أفكارٍ جديدةٍ وخلّاقةٍ، ومن ثم تطبيقها وممارستها لتنتقلَ إلى حيّز الإنتاج والممارسة. فهو وسيلةٌ لإيجاد حلولٍ جديدةٍ للتحدّيات التي نواجهها، وهو فكرٌ أو سلوكٌ يختلف كليًّا عن الأشكال القائمة، يتجلّى بملاحظة أفكارٍ جديدةٍ وتوليدها عبر تنسيق الأفعال الضروريّة لتنفيذها وترجمتها إلى ابتكاراتٍ . (عبد المختار، 2011، صفحة 26)

ويؤثّر الإبتكار بشكلٍ مباشرٍ في تطوّر المجتمع وتقدّمه، نظرًا للتطوّر الكبير الّذي يحدث في مجال التكنولوجيا والبحث العلمي، والتواصل بين البلدان والثقافات في جميع أنحاء العالم. فهو يساعد بصورةٍ كبيرةٍ في حلّ جميع المشاكل التي تواجه الفرد بشكلٍ خاصٍ والمجتمع بشكلٍ عامٍّ بصورةٍ فاعلةٍ.

فالإبتكار ينطوي على تطبيق متعمّدٍ للمعلومات الناتجة عن الخيال والمبادرة في سبيل استخلاص قيمٍ أكبر أو مختلفةٍ من الموارد المتاحة، وتوظيف الأفكار الجديدة وتحويلها إلى منتجاتٍ مفيدةٍ. فعلى الصعيد الإقتصادي على سبيل المثال، يُعدّ الإبتكار عمليّة ترجمة فكرةٍ أو اختراعٍ إلى سلعةٍ أو خدمةٍ ذات قيمةٍ يدفع العملاء مقابلها، بشرط أن تكون هذه الفكرة قابلةً للتكرار بتكلفةٍ اقتصاديّةٍ مقبولةٍ وأن تلبّي في الآن نفسه حاجةً معيّنةً لكي يتمّ تسميتها ابتكارًا. أمّا في الأعمال التجاريّة، غالباً ما ينتج عن الإبتكارات تطبيق الأفكار من قبل الشركة من أجل تلبية احتياجات العملاء وتوقّعاتهم . (اندموندسون، 2016، ص.278)

وقد عرّفت منظّمة التعاون والتنمية في الميدان الإقتصادي الإبتكار بكونه مجموعةٍ من الخطوات الفنيّة والماليّة والعلميّة المشتملة على البحث والتطوير، والتي تلزم لتسويق منتجٍ جديدٍ، أو تطوير منتجٍ قديمٍ، أو لإدخال طريقةٍ جديدة إلى الخدمات الاجتماعيّة. ومن الملاحظ أنّ أهميّة الإبتكار تتزايد بشكلٍ ملحوظٍ في الوقت الحالي، حيث أصبحت القدرة على الإبتكار عاملًا رئيسًا لتعزيز مداخيل البلد الإقتصاديّة. فعلى الرغم من أنّ الكفاءة ضروريّةٌ لنجاح الأعمال، إلّا أنّه يتوجّب على الحكومات أن تعمل على تعزيز الإبتكار بأنواعه المختلفة لكونه عنصرٍ مهمٍّ وداعمٍ للحفاظ على نموّ الأعمال على المدى الطويل. وهذا من شأنه أن يطرح السؤال التالي: ما هي أنواع الإبتكار في المجال الاقتصادي؟

ثانيًا: أنواع الإبتكار

ينقسم الإبتكار في المجال الاقتصادي إلى خمسة أنواعٍ يمتلك كلٌّ منها مجموعةً من المميّزات وهي كالتالي :

أ. الابتكار التدريجي:

الإبتكار التدريجي هو أكثر أشكال الإبتكار شيوعًا، إذ يستعمل التكنولوجيا الموجودة لدى الأفراد ويزيد من قيمة العميل داخل السوق المحلّي. لذلك، تشارك جميع الشركات تقريبًا في الإبتكار التدريجي بشكلٍ أو بآخرٍ من خلال إضافة ميّزاتٍ جديدةٍ إلى المنتجات أو الخدمات المقدّمة من قبلها.

ب. الإبتكار التشويقي :

يشدّد النوع الثاني من الإبتكار، المعروف بالإبتكار التشويقي، على تطبيق التكنولوجيا أو العمليّات الجديدة على سوق المؤسّسة الحالي، فعلى الرغم من أنّ التكنولوجيا تكون الأغلى ثمنًا، إلّا أنّها تتمتّع بالحداثة وتمتلك ميّزاتٍ أكثر تجعلها الرائدة في مجال التنمية.

ج. الإبتكار الإنشائيّ:

يتضمّن الإبتكار الانشائيّ أخذ الدروس والمهارات التكنولوجيّة الشاملة وتطبيقها في أسواقٍ مختلفةٍ. ويُعدّ هذا النوع من الإبتكار مدهشًا في زيادة العملاء الجدد طالما أنّ السوق الجديد يتقبّله. وفي معظم الأحيان، تكون المخاطر التي ينطوي عليها الإبتكار الإنشائيّ منخفضةً بسبب اعتماده على التكنولوجيا المثبتة وإعادة استعمالها، ما يتطلّب اعتماد التغيير والتبديل بما يتناسب مع متطلّبات السوق الجديد.

د. الإبتكار الجذري:

ينتج عن الإبتكار الجذري صناعاتٌ جديدةٌ، يتمّ بها استبدال الصناعات القديمة، ما يستدعي تكوين ثورةٍ تكنولوجيّةٍ لتطوير هذه الصناعات وازدهارها، فعلى سبيل المثال، لم تكن الطائرة هي أوّل وسيلةٍ نقلٍ، لكنها كانت وسيلةً ثوريّةً سمحت للأفراد بالسفر جوًّا ما اعتُبر سابقًا ابتكارًا يقدّم للأفراد خدمةً لا مثيل لها.

ه. الإبتكار المستنسخ:

يسمّى هذا النوع من الابتكار بالإبتكار المعماريّ أو الهندسيّ ويُترجم ببساطةٍ بأخذ الدروس والمهارات والتقنيّات الناجحة في سوقٍ معيّنٍ وإعادة تكييفها وتطبيقها في سوقٍ مختلفةٍ. وفي معظم الأحيان، يعتمد الإبتكار المستنسخ على التقنيّات والعمليّات المثبتة والموثوقة وإعادة إدخالها إلى سوقٍ مختلفٍ لم يستعملها مسبقًا كاستعمال نظريّات التسويق ومهاراته في تعزيز الصحّة على سبيل المثال استعمال تقنية الـGPS في الهواتف المتنقّلة . (آل بشر، 2019، ص. 102)

ولا بدّ من الإشارة هنا، إلى أنّ هذه الأنواع الخمسة المختلفة من الإبتكار تسهم في توضيح السبل التي يمكن أن تبتكرَ بها المؤسّسات وتحويلها إلى نجاحٍ مستدامٍ، فهي من أكثر النماذج التي تساعدنا في تصنيف الإبتكارات أو الأفكار الإبتكارية وتُعتبر أداةً لا غنًى عنها لكلّ من يدير منظّماتٍ أو مؤسّساتٍ اقتصاديّةٍ أو مجتمعيّةٍ. والسؤال الّذي يطرح نفسه هنا كيف نعمل على تنمية هذه الأنواع الخمسة من الإبتكار من خلال الرأس المال البشريّ الّذي تمتلكه هذه المنظّمات بما يخدم المجتمع الّذي ينتمي إليه، لنتبيّن أنّ الأهمّ هو كيف نسعى إلى تطوير القدرات الإبتكاريّة لدى رأس المال البشري والّذي من شأنه أن يعمل على إبداع هذه الأنواع من الإبتكارات ما يسهم في تطويرها وتوظيفها؟

وللإجابة على هذا السؤال، لا بدّ من التطرّق إلى مستويات التفكير الإبتكاري التي يجب أن يتمتّع بها الفرد ليصبحَ قادرًا على تحقيق هذه الأنواع من الإبتكارات، كما يلي:

ثالثًا: مستويات التفكير الإبتكاري

لقد صنّف جيلفورد التفكير الإبتكاري في خمسة مستوياتٍ تظهر كوظائفَ للتفكير العقلاني تتجلّى كالتالي:

أ. مستوى التفكير الإبتكاري التعبيريّ:

يتميّز هذا المستوى من التفكير بصفتَي التلقائيّة والحريّة في التعبير اللتين تتجليّان من خلال الأفكار التلقائيّة والمستقّلة التي يقدّمها الفرد ولا تحتاج إلى مهارةٍ أو أصالةٍ أو نوعيّةٍ في الإنتاج. ويشير هذا المستوى أيضًا إلى مدى قدرة الفرد على تطوير أفكارٍ فريدةٍ بغضّ النظر عن نوعيّتها.

ب. مستوى التفكير الإبتكاري الإنتاجي:

يؤدّي هذا المستوى من التفكير إلى إنتاج أعمالٍ كاملةٍ غير متكرّرةٍ تكون نتاجًا لنموّ مستوًى من التفكير يتميّز عمّا قبله بتقييد النشاط التلقائيّ وضبط أسلوب الأداء العفويّ في ضوء قواعدَ معيّنةٍ. وتبدأ في هذا المستوى محاولة تحسين الأداء العفويّ التلقائي من خلال فرض بعض القيود تتجلّى بتنظيم ما تعلّمه الفرد سابقًا ومدى قدرته على ضبط تصّرفاته ما ينعكس على أدائه إذ يتمكّن في هذه المرحلة من تقييد سلوكه العفويّ الّذي سيطر على المرحلة السابقة في سبيل تطويره.

ج. مستوى التفكير الإبتكاري الإختراعي:

يتطلّب هذا المستوى من التفكير الإبتكاري مرونةً في إدراك علاقاتٍ جديدةٍ غير مألوفةٍ بين أجزاءٍ منفصلةٍ من المعطيات الموجودة مسبقًا مع محاولة دمج المعلومات التي قد تبدو غير مترابطةٍ في سبيل الحصول على مركّبٍ جديدٍ. ويستدعي هذا المستوى من التفكير قدرة عاليةً لدى الفرد على القيام بعمليّةٍ ذهنيّةٍ عليا هي التركيب ويتميّز أيضًا بالإختراع وإظهار البراعة في استعمال المعلومات السابقة لابتكار ما هو جديدٍ.

د. مستوى التفكير الإبتكاري الإنبثاقي:

يستدعي هذا المستوى من التفكير قدرةً قويّةً على التصوّر التجريديّ للأشياء ما ييّسر للفرد تحسين الأفكار الموجودة وتعديلها في سبيل تقديم اختراعٍ جديدٍ يتمثّل في منتجٍ جديدٍ أو نظريّةٍ حديثةٍ. ويُعتبر هذا المستوى من أعلى مستويات التفكير الإبتكاري وأقلّه حدوثًا وتكرارًا ويمكن الإستدلال عليه بظهور قانونٍ علميّ تزدهر حوله مدرسةٌ فكريّةٌ جديدةٌ، فهو يتطلّب من الفرد التوصّل إلى مبادئَ وافتراضاتٍ تستطيع طرح حركاتٍ فكريّةٍ جديدةٍ.

و. مستوى التفكير الإبتكاري التجديدي:

يُستدلّ على هذا النوع من التفكير الإبداعي بقدرة الفرد على التطوير والتجديد التي تتضمّن استعمال المهارات التصوريّة الفرديّة وامتلاكها في سبيل تقديم منطلقاتٍ جديدةٍ أو اختراق مبادئَ فكريّةٍ ثابتةٍ من خلال إدخال التحسينات الجوهريّة عليها أو إجراء التعديلات المتضمّنة في المفاهيم. ويتميّز هذا المستوى بكونه من أعلى مستويات التفكير وأكثرها تجريدًا .(خان، 1989، ص. 198)

بعد عرض مستويات التفكير الإبتكاري، لا بدّ من التطرّق إلى العوامل المؤثّرة في تنمية هذه المستويات من التفكير لدى الفرد والتي من شأنها أن تعزّز قدرات الفرد الإبتكاريّة.

رابعا: العوامل المؤثّرة في تنمية التفكير الإبتكار.

انطلاقًا من كون التفكير الإبتكاري حصيلةُ تآلفٍ بين خصائص الفرد العقليّة واستعداداته الإنفعاليّة والمناخ المناسب، فلا بدّ من أن يختلفَ مستوى الإبتكار باختلاف الأفراد والمكان والزمان والإطار الثقافيّ الّذي يعيشون فيع. فهو ظاهرةٌ إنسانيّةٌ معقّدةٌ تتأثّر بعواملَ كثيرةٍ قد ترتبط بالفرد من حيث قدراته واتّجاهاته ودوافعه وميوله وحصيلته المعرفيّة، أو الظروف المحيطة به كالتنشئة الإجتماعيّة والمناخ الثقافي وغيرها... لذلك تنقسم العوامل المؤثّرة في التفكير الإبتكاري إلى عواملَ ذاتيّةٍ، عواملَ نفسيّةٍ، عواملَ بيئيّةٍ، وعواملَ تعليميّةٍ، كما سنرى فيما يلي:

أ. العوامل الذاتيّة:

لقد أكّد كارل روجرز (Carle Rogers) وجود مجموعةٍ من العوامل الذاتيّة لدى الفرد التي تؤثّر بشكلٍ إيجابيٍّ على قدرته على التفكير الإبتكاري يمكن تقسيمها إلى ما يلي:

1 .الذكاء:

لقد تضاربت الآراء حول العلاقة بين الذكاء والتفكير الإبتكاري حيث رأى بعض الباحثين وعلى رأسهم جيلفورد أنّ التفكير الإبتكاري هو قدرةٌ مستقلّةٌ نسبيًّا عن الذكاء الّذي لا يمثّل إلّا جزءًا من النشاط العقلي ويختلف اختلافًا كاملًا عن القدرة على الإبتكار، وأنّ اختبارات الذكاء التقليديّة تقيس قدرًا يسيرًا فقط من القدرات العقليّة حيث تتفاوت درجة الإرتباط بين مقاييس الذكاء ومقاييس التفكير الإبتكاري، فقد يكون الذكاء شرطًا لازمًا للإبتكار ولكنّه غير كافٍ لاكتساب الفرد القدرة على التفكير الإبتكاري الّذي يشترط وجود حدٍّ أدنى من الذكاء لا يقع دون العادي ويختلف من مجالٍ إلى آخرٍ. (الحمدان، 2016 ص. 156)

2. مرونة التفكير:

تُعتبر مرونة التفكير عاملًا من العوامل الذاتيّة التي تؤثّر بشكلٍ مباشرٍ على قدرة الفرد على التفكير الإبتكاري، وهي تعني إعادة بناء المعلومات وتغيير شكل صياغتها وفقًا لمتطلّبات الحالات المستجّدة. وتُعدّ المرونة من السمات الضروريّة التي تساعد الفرد على ابتكار حلولٍ للمشكلات التي تواجهه بعيدًا عن الطرق التقليديّة النمطيّة من خلال الإتيان بما هو جديدٍ والقدرة على الإختيار بين بدائلَ الحلول عبر مثابرته على البحث عن حلولٍ إبتكاريّةٍ معتمدًا على تنوّع الرؤية لمعطيات المسألة المطروحة. (أبو جادو، 2014، ص. 206)

3. الوراثة:

يُعدّ العامل الوراثيّ من العوامل الذاتيّة التي تؤثّر بشكلٍ كبيرٍ على طريقة تفكير الفرد إذ تحدِّد المعطيات الوراثيّة التي يمتلكها مدى قدرته على التفكير الإبتكاري. فعلى الرغم من أنّ غالبيّة المبتكرين لم يولدوا من أبٍ أوأمٍّ يتميّزان بدرجةٍ عاليةٍ من التفكير الإبتكاري إلّا أنّ بعض الصفات الوراثيّة كحالة الذكاء مثلًا تلعب دورًا كبيرًا في هذا النوع من التفكير. (عبد الكافي،2001، ص. 289)

ب. العوامل النفسيّة:

بالإضافة إلى العوامل الذاتيّة التي سبق وذكرناها، توجد مجموعةٌ من العوامل النفسيّة تساعد أيضًا على تنمية قدرة الفرد على التفكير الإبتكاري، نذكر منها:

1. شعور الفرد بالأمان النفسيّ:

يُعدّ شعور الفرد بالأمان من العوامل النفسيّة الأساسيّة التي تؤثّر بشكلٍ كبيرٍ على قدرته على التفكير الإبتكاري وتزيد من فرص الإبتكار لديه، إذ تلعب البيئة التي يعيش فيها دورًا مهمًّا في توفير الأمان النفسيّ من خلال تشجيعه على حريّة التعبير وإتاحة فرص التجريب والخيال له في سبيل مساعدته على التخلّص من عوامل الإحباط والخوف من الوقوع في الخطأ عند محاولة حلّ أي مشكلةٍ أو معالجة أيّ مسألةٍ قد تواجهه.

2. الإنفتاح على الخبرة:

يعني الإنفتاح على الخبرة وصول الفرد إلى مرحلةٍ متقدمةٍ من الوعي والمعرفة والقدرة على استعمال أطر تفكيرٍ مختلفةٍ وغير مقيّدةٍ عند التعامل مع المسائل المختلفة. ويُعدّ هذا العامل من العوامل الأساسيّة التي تعمل على تنمية التفكير الإبتكاري لدى الفرد من خلال وضعه أمام مواقفَ متنوّعةٍ تستدعي ممارسة حريّة الإختيار بين الحلول والبدائل المتاحة، لتتكوّن لديه القدرة على رؤية الاشياء في مجملها وإدراك العلاقات بين المعلومات بجميع عناصرها ما يجعل منه فردًا حاسمًا في قراراته ومبدعًا في خياراته .

3. التقويم الذاتي:

يعدّ تقويم الفرد لذاته عاملًا من العوامل النفسيّة التي تسهم في تنمية تفكيره الإبتكاري لا سيّما وأنّ الفرد المبتكر ينماز بحبّ الإطّلاع فهو لا ينفكّ يطرح الأسئلة من دون توقّفٍ ويستفسر بشكلٍ دائمٍ حول ما يقوم به في سبيل البحث عن الإجابات المناسبة للمسائلَ المختلفة. ما يفسح المجال أمامه لتقويم خبراته وحسن استعمالها في المواقف المختلفة ويؤدّي بالتالي إلى إدراكه أهميّة ذاته ومعرفة قيمتها وتطوير تفكيره الأصيل. (عدس، 1999، ص. 456 – 470)

4. الدافعيّة:

ينماز الشخص المبتكر بدافعيّةٍ قويّةٍ وطاقةٍ عاليةٍ من المثابرة في العمل ينعكسان على جهديه الجسميّ والعقليّ ويتجلّيان بالرغبة القويّة في الإنجاز بُغية النجاح في اكتساب المعرفة بأشكالها المتنوّعة وحسن توظيفها في المواقف المناسبة. لذلك، تُعدّ الدافعيّة من العوامل النفسيّة المهمّة والضروريّة التي تسهم في تنمية تفكيره الإبتكاري .

ويقع هنا على عاتق المسؤولين أن يوفّروا الظروف الاجتماعية الموائمة لشعور الفرد بالأمان النفسي عبر تأمين احتياجاته الحياتيّة الأساسيّة كمقدّمةٍ لتعزيز انفتاحه على الآخرين ما يعّزز تبادل الخبرات والشعور بالدافعيّة نحو الإنجاز والإبتكار. (عبد المختار، 2011. ص. 150)

ج. العوامل البيئيّة:

تنقسم البيئة التي ينتمي إليها الفرد إلى ثلاثة مصادرَ أساسيّةٍ يكملّ كلّ واحدٍ منها الآخر وهي الأسرة والمدرسة والمحيط الإجتماعي، وهي تؤثّر بشكلٍ كبيرٍ في تنمية أنماط تفكيره وتطوير قدراته واستعداداته، كما يلي:

1. الأسرة:

تلعب الأسرة دورًا مهمًّا في تنمية التفكير الإبتكاري لدى الفرد من خلال الإستماع لآراء أبنائها وتشجيعهم على التعبيربحريّةٍ عن أفكارهم ما يشكّل عاملًا مساعدًا على توليد حبّ الإستطلاع لديهم وتطوير قدرتهم على القيام بالأعمال الصعبة وغير المألوفة. كما أنّ مستوى الأسرة الثقافي والإقتصاديّ يلعبان دورًا مهمًّا في ذلك، فالأسرة التي تتمتّع بوعيٍ ثقافيٍّ وبمستوًى علميّ وإقتصاديّ ٍجيّدين تزيد من فرص أبنائها للوصول إلى النتاجات الإبتكاريّة عبر تشجيعهم على البحث والإنجاز المستقّل، فكلّ فعلٍ يصدر من الطفل بطريقةٍ استكشافيّةٍ ومستقلّةٍ ثمّ يُعاد بناؤه من قبل أسرته بناءًا جديدًا يعدّ فعلًا إبتكاريًّا. ونلاحظ هنا أن نوفّر الأسرة الظروف المناسبة لتطوّر اهتمامات أبنائها واستعداداتهم في المجالات المختلفة يطوّر شخصيّتهم ويساعد على تنمية التفكير الإبتكاري لديهم. (دودجسون، 2010، ص.266)

2. المدرسة:

تُعدّ المدرسة من العوامل البيئيّة الأساسيّة التي تتيح أمام الأفراد فرصة التعلّم الذاتيّ بُغية التوصّل إلى فهم الحقائق وتركيز المبادئ العلميّة واكتسابها من خلال توفير جوٍ يسوده حريّة التفكير وتشجيع الأعمال الإبتكاريّة على مراحلَ تعليميّةٍ متتاليةٍ ومتسلسلةٍ بدءًا بمرحلة رياض الأطفال التي تستوجب إحاطة الطفل بمجموعةٍ من المثيرات كالألعاب والأنشطة التي تجذبه نحو التجريب والإختبار وتساعد على نموّ إدراكه وتطوير عمليّاته الفكريّة الإبتكاريّة حتّى مراحل التعليم الأساسيّة والمتوسّطة والثانويّة.

ونتبيّن أيضًا دور المدرسة في تطوير قدرة التلاميذ على التفكير الإبتكاري من خلال توفير مواقفَ خاصّةٍ تقود إلى تطوير روح البحث والرغبة في الإنتاج لديهم من خلال القيام بأنشطةٍ فعّالةٍ تدفعهم إلى التناقش والتعاون مع أقرانهم بُغية التوصّل إلى أفكارٍ جديدةٍ. لتتبدّل إحدى وظائف المدرسة الأساسيّة من مساعدة المتعلّم في الوصول إلى مرحلةٍ تعليميّةٍ متقدّمةٍ إلى العمل على تنمية أنماط التفكير لديه، وقد يكون التفكير الإبتكاري إحداها، كمطلبٍ أساسيٍّ تفرضه عواملَ كثيرةٍ من أهمّها التحديّات العالميّة التي سيواجهها التلميذ كفردٍ فعّالٍ في مجتمعه. (كيلي، 2009، ص. 201)

د. العوامل التعليميّة:

تطال العوامل التعليميّة كلّ ما يمتّ بالعمليّة التعليميّة بصلةٍ ويساعد بشكلٍ مباشرٍ على تنمية تفكير التلميذ الإبتكاري ويلعب دورًا مهمًّا في تطوير قدراته الإبتكاريّة، ونذكر هنا:

1. المعلّم:

لا يمكن إغفال دور المعلّم كعاملٍ جوهريّ في تنمية التفكير الإبتكاري لدى التلميذ من خلال توفير مناخٍ إبتكاريّ في بيئةٍ تعليميّةٍ صفيّةٍ تشجّع على الإكتشاف وتتحدّى قدراته ليصبحَ أكثر قدرةً على تقديم الحلول الإبتكاريّة للمشكلات والمسائل المختلفة التي تواجهه من خلال القيام بالأنشطة التعليميّة المليئة بالمثيرات الغنيّة والفعّالة التي يعبّر فيها عن آرائه بحريّةٍ ما يساعده على تنمية قدراته وحثّه على الإكتشاف والتعلّم الذاتيّ وجعله أكثر حساسيّةً تجاه المشكلات التي قد تواجهه في أيّ مجالٍ من المجالات. ويقع بالتالي على عاتق المعلّم مهمّة توفير مصادرَ تعلّمٍ ومجالاتٍ لتنفيذ أفكارٍ تسهم في توظيف طاقاته الذهنيّة وحواسه المختلفة بما يؤدّي إلى خلق جوّ مثيرٍ يساعد في الكشف عن مظاهرَ الإبتكار المختلفة لديه.

2. التقويم:

من الضروري أنّ يعتمد المعلّم عند تقويم تلامذته نظام تقويمٍ يختلف بشكلٍ كاملٍ عن طرق التقويم التقليديّة التي تهدف إلى قياس المستويات الدنيا من التفكير والتركيز بدل ذلك على طرح أسئلةٍ تتطلّب منهم تقديم حلولٍ متنوّعةٍ يقوّم من خلالها المعلّم مدى اكتسابهم مهاراتَ تفكيرٍ عليا كالتحليل والتركيب وغيرها... تساعد في تنمية تفكيرهم الإبتكاري. لا سيّما وأنّ اعتماد أساليبَ تقويميّةٍ حديثةٍ تراعي الأساليب التدريسيّة الحديثة يُعدّ أكثرَ فعّاليةٍ في الكشف عن استعدادات التلاميذ وميولهم ومواهبم من الأساليب المستعملة سابقًا والتي تعتمد على قياس مقدار ما اكتسب التلميذ من مهارةٍ في تطبيق قاعدةٍ أو استذكار مفهومٍ معيّنٍ.

3. طرائق التدريس وأساليبه:

تبرزَ الحاجة الملّحة في يومنا هذا إلى اعتماد أساليبَ تدريسيّةٍ تعلّم التلاميذ كيفيّة اكتشاف حقائق الأمور وإدراك العلاقات بين المعلومات وتؤدّي إلى إبراز قدراتهم الإبتكاريّة بدلًا من الإهتمام بالحفظ والتذكّر والتكرار. لذا لا بدّ من اعتماد المعلّم أثناء العمليّة التعليميّة على طرائقَ تدريسٍ تتماشى وقدرات التلاميذ واستعداداتهم وحاجاتهم وجوانب نموّهم المختلفة، كالتعلّم الذاتي على سبيل المثال الّذي يعدّ من الأساليب التدريسيّة الأساسيّة التي يمرّ خلالها التلميذ في مواقفَ تعليميّةٍ متنوّعةٍ بدافعٍ ذاتيّ فيتفاعل مع المادّة التعليميّة ويسير بها وفق قدراته، ما يسهم في تنمية استعداداته وإمكاناته تماشيًا وميوله واهتماماته .

4. الوسائل التعليميّة:

تشكّل الوسائل التعليميّة المعتمدة في العمليّة التعليميّة عاملًا من العوامل المساعدة على تنمية التفكير الإبتكاري، فهي تثير اهتمام التلاميذ وتجذب انتباههم نحو التعلّم في سبيل تنمية قدراتهم الذهنيّة. ومن المهمّ أن يستعين المعلّم بأحدث ما توصّلت إليه تكنولوجيا التعليم من تقنيّاتٍ تسهم في الكشف عن مواهب التلاميذ وتنميتها وإزالة النقاب عن أفكارهم الإبداعيّة مع تقديم الحوافز المناسبة وتوفير الفرص التعليميّة لتطوير قدراتهم الإبتكاريّة.

5. المناهج الدراسيّة:

تعدّ المناهج وسيلةً للحوار بين التلميذ والمعلّم الّذي يجب أن ينتقل في محتواها من التشديد على اكتساب الحقائق والمفاهيم إلى التركيز على اعتماد طرق الإستقصاء لاكتشاف العلاقات بين المعلومات واستنتاجها والربط بين الأشياء والمجرّدات بُغية إحداث تفاعلٍ في عقل التلميذ يولّد أفكارًا جديدةً .

فمن المفترض أن تلعبَ المناهج الدراسيّة إذا ما تميّزت بدرجةٍ عاليةٍ من المرونة دورًا كبيرًا في تنمية تفكير التلميذ عبر التخفيف من حدّة الإهتمام بالإنجاز والحفظ والتذكّر والتركيز على الفهم والتطبيق والتحليل والتركيب باستعمال الأنشطة التعليميّة التي تعمل على تطوير قدرات التلاميذ الإبداعيّة من خلال إفساح المجال لتدريبهم على استعمال المهارات العقليّة العليا في ضوء استراتيجيّات التفكير الحديثة واستبدال الطرائق التعليميّة التقليديّة بالطرائق المعزّزة لهذا النوع من التفكير كتبنّي طرقٍ تجريبيّةٍ تحقّق الترابط والتكامل بين الموضوعات الدراسيّة المختلفة وتسهم في توليد روحٍ إبتكاريّةٍ في المدرسة. (عبد الكافي، 2001، ص. 289-301)

ونلاحظ هنا أن هذه العوامل التعليميّة تشكّل الداعم الأساس لتنمية الإبتكار في البلدان نظرًا لدورها الكبير في تنمية قدرات التلاميذ الإبتكاريّة، ليتجلّى لنا أنّ القاعدة الأهمّ خلال في تشجيع الإبتكار يكون عبر تحفيز المؤسّسات التعليميّة على اكتشاف المواهب الكامنة والطاقات الإبتكاريّة المتوفّرة لديها في سبيل بناءٍ تلميذٍ مبتكرٍ كمشروع فردٍ يسهم من خلال ابتكاراته في تنمية بلده والمضي به قدمًا نحو التطوّر.

خاتمة:

لذلك، يتمثّل جمال الإبتكار في تبنّي قادة الوطن لمفهوم الإبتكار ودعمهم لمشاريعه وتكريمهم لرواده. وممّا لا شكّ فيه، أنّ إشراقة الغد وبارقة الأمل تكون بوجود وطنٍ يزخر بمبتكرين يبتكرون الحلول، ويهندسون الخطط ويصوغون القرارات، ويرسمون خرائط المستقبل في ضوء الحاجات والضرورات الملّحة، ويذلّلون الصعوبات والإشكالات والتحديات لوطنٍ يسير بخطًى ثابتةٍ وواثقةٍ نحو مستقبلٍ مشرقٍ.

إن التسلّحَ بالمهارات الإبتكاريّة ليس عملٌ فطريٌّ، بل هو مكتسبٌ لا يتحقّق إلّا عندما يصبح الإبتكار هاجسًا وشغفًا في نفس الفرد، يقوم بتنميته وفقًا لنطاق تخصّصه ومجال عمله من خلال مواجهته للتحدّيات التي تواجهه بحلولٍ ابتكاريّةٍ تصنع الفرق. فالبديع والجميل والمميّز في الإبتكار هو شمول استعماله في شتّى مجالات الحياة.

لتظهرَ بالتالي أهميّة إلقاء الضوء في عملنا هذا على مفهوم الإبتكار نظرًا للدور الكبير والمهمّ الّذي يلعبه هذا المفهوم في تنمية مواهب الأفراد وصقل أفكارهم وتشجيعهم على إظهار قدراتهم الإبتكاريّة الكامنة لكونهم المحور الأساس الّذي يسهم في دفع عجلة التنمية المستدامة، وتحقيق تطلّعات الدولة في بناء اقتصادٍ متينٍ قائمٍ على المعرفة والثقافة والتطوّر عبر الكشف عن القدرات الإبتكاريّة وإدراك العوامل المؤثّرة في تنمية تفكير الأفراد الإبتكاري.

ولكن يبقى السؤال مطروحًا أمام المعنيّين بالشأن التربويّ والتعليميّ في كلّ بلدٍ وهو إلى أيّ مدًى تسهم المدرسة في تطوير قدرات التلاميذ الإبتكاريّة كمقدّمةٍ لتعزيز قدراتهم كأفرادٍ يعملون في مؤسّساتٍ على الإبتكار في سبيل النهوض بالمؤسّسة والمجتمع على حدٍّ سواء؟ وإلى أيّ درجةٍ تسهم مناهجنا في تشجيع التلاميذ على الإبتكار؟ وما هي الخدمات التي تقدّمها الحكومات لتحقيق الأمان النفسي والإجتماعي سواء على صعيد الأسرة أم الفرد بما يسهم في تعزيز روح الإبتكار لديه؟ وإلى أيّ مدًى يشكّل الإبتكار هاجسًا للدولة يسهم في تحقيقها النجاح والتميّز على الصعيد الاقتصادي بشكلٍ خاصٍّ وعلى صعيد الأوطان بشكلٍ عامٍّ؟

فالوطن يزهو ويسمو ويرتقي عندما تغرّد عقول أبنائه بالإبتكار، وتنتشر ثقافته في الأرجاء وهي الثقافة المروّجة للنجاح والتميّز والريادة والعالميّة... فالإبتكار هو الوسيلة الأهمّ للبقاء وسط التحديّات العالمية وسط سعي الدول إلى تحقيق التنمية المستدامة على جميع الأصعدة.

قائمة المصادر والمراجع:

1) أبو جادو، صالح محمّد علي (2004). تطبيقات عمليّة في تنمية التفكير الإبداعي باستخدام نظريّة الحلّ الإبتكاري للمشكلات. عمّان: دار الشروق للنشر والتوزيع.

2) آل بشر، حسن. (2019). الطريق إلى الإبتكار المؤسّسي. بيروت: دار مداد للنشر والتوزيع.

3) اندموندسون (إيمي). (2016). – العمل الجماعي من أجل الإبتكار. – الطبعة الأولى. – القاهرة: مؤسّسة هنداوي للتعليم والثقافة،

4) الحمدان، ماجد. (2016). أسرار الإبتكار: كيف تكتشف قدراتك الذاتيّة؟ دبي: دار قنديل للنشر والتوزيع.

5) خان، محمّد حمزة. (1989). تقنين اختبار تورانس للتفكير الإبتكاري الّلفظي. مجلّة جامعة أمّ القرى، (3)

6) الصرن، رعد. (2000). إدارة الإبداع والإبتكار. عمان: دار رضا، للنشر والتوزيع.

7) عبد الكافي، إسماعيل. (2001). الإبتكار وتنميته لدى الأطفال. القاهرة: مكتبة الدار العربيّة.

8) عبد المختار، محمّد خضر، وغيره. (2011). التفكير الإبتكاري والنمطي. القاهرة: مركز تطوير الدراسات العليا والبحوث.

9) عدس، عبد الرحمن. (1999). علم النفس التربويّ. عمّان (الأردن): دار الفكر للطباعة والنشر.

10) كافي، مصطفى. (2015). الإبداع والإبتكار التسويقي: فلسفة التوجّه نحو التسويق الأخضر. عمان: دار المناهج.

11) كيلي، توم، ترجمه هالة الحاج. (2009). فن الإبتكار والإبداع (هالة الحاج، مترجم). بيروت: دار العلم للملايين.

12) المليجي، حلمي. (2000). سيكولوجية الإبتكار. الإسكندريّة: دار النهضة العربيّة للطباعة والنشر.

13) نجم، نجم. (2015). إدارة الإبتكار: المفاهيم والخصائص والتجارب الحديثة. عمّان: دار وائل للنشر والتوزيع.

مساهمة علوم الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات في رفع من التصنيف العالمي للجامعات

The contribution of computer science and information technology to raising of world universities ranking

أ. شهرزاد زيان / وزارة التربية والتعليم /مديرية التربية لولاية بشار/ الجزائر

P. Chahrazad Ziane /Ministry of Education / Directorate of education of the Bechar city / Algeria

ملخص الدراسة:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى ابراز دور ومساهمة علوم الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات بشكل عام في الرفع من مستوى التصنيف العالمي للجامعات في الوقت الذي تعتبر فيه هذه التكنولوجيا المحرك الرئيسي لكل التغيرات التي تحدث في عالمنا حيث تمت مقارنة تصنيف QS العالمي مع تصنيف التأثير الأكاديمي AcademicInfluence.comالذي يهتم بتصنيف الجامعات من حيث التخصص كما أوضح هذا البحث أن أفضل الجامعات في التصنيف العالمي هي معظم الجامعات الرائدة في مجال علوم الحاسوب والتقنية.

الكلمات المفتاحية: علوم الحاسوب، تكنولوجيا المعلومات، تصنيف QS، تصنيف التأثير الأكاديمي.

Abstract:

This research paper aims to highlight the role and contribution of computer science and information technology in general in raising the level of the global rankings of universities at a time when this technology is the main driver of all changes that occur in our world where the global QS ranking was compared with the AcademicInfluence.com ranking that is concerned with The universities are classified in terms of specialization, as this research showed that the best universities in the world rankings are most of the leading universities in the field of computer science and technology.

Keywords: Computer Science, Information Technology, QS Ranking, Academic Influence Ranking

مقدمة:

تشهد تكنولوجيا المعلومات وعلوم الحاسوب تطورا كبيرا في العصر الحالي بحيث أثرت ولازالت تأثر بشكل إيجابي جدا في مختلف القطاعات، حيث أصبح العالم الرقمي والتقني هو الورقة الرابحة في التنافس الدولي فثمت علاقة قوية بين تقدم أي مجتمع وارتقائه مع تقدمه التقني والمعلوماتي والتكنولوجي إذ غدى الاقتصاد العالمي من اقتصاد صناعي إلى اقتصاد يعتمد على المعرفة مفجرا ثورة التقنية والمعلوماتية الشيء الذي يتناسب مع متطلبات العصر ومما لا شك ان علوم الحاسوب والتكنولوجيا مرتبطة بالأساس بمجتمع التعليم العالي. لذا وجب الاهتمام بتكنولوجيا الحاسوب والمعلوماتية في مؤسسات التعليم العالي لما لها من تأثير على الجوانب الأخرى وتحقيق من متطلبات سوق العمل.

بما أن علوم الحاسوب هي فرع من فروع التكنولوجيا في الجامعات ومن اهم تخصصاتها حيث تبنت الجامعات تكنولوجيا المعلومات والحاسوب من بين الوسائل المهمة في تحسين جودة التعليم العالي والرفع من تصنيف الجامعات وسنرى فيما يلي كيف ساهم هذا التخصص في رفع مستوى تصنيف اهم الجامعات في العالم فقد وضعت الدول المتقدمة مخططات ونماذج لتقييم جودة تعليمها حيث اعتمدت في أساس هذه العملية على تكنولوجيا المعلومات والحاسوب.

ومع اتجاه العالم بشكل متزايد نحو الرقمية فإن عدد الوظائف والرواتب في هذا المجال في تزايد بشكل رهيب ومستمر ونظرا إلى هذه العوامل التي قد تكون حوافز فإنه ليس من المستغرب أن يفكر معظم حاملي شهادة البكالوريا في دراسة علوم الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات.

وعند الحديث عن توجه العالم الاقتصادي نحو المعلوماتية ونظرا للعلاقة المتكاملة بين هذا العالم ومخرجات التعليم العالي باعتبارها مصدر الموارد البشرية لسوق العمل يدعونا هذا بكل تأكيد للنظر إلى تخصص علم الحاسب والتقنية بشكل عام إلى أنه في ازدياد وعلاقة طردية مع التطور العلمي للجامعات واختيار الباحثين لأفضل الجامعات في هذا المجال.

الشيء الذي يطرح في تفكيرنا التساؤل التالي:

كيف تساهم علوم الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات في رفع من التصنيف العالمي للجامعات؟

للإجابة على التساؤل تم تقسيم البحث إلى أربعة محاور: المحور الأول نبذة عن تكنولوجيا المعلومات وعلوم الحاسوب، المحور الثاني التصنيفات العالمية للجامعات، المحور الثالث مساهمة علوم الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات في الرفع من التصنيف العالمي للجامعات والخلاصة.

المحور الأول: نبذة عن تكنولوجيا المعلومات وعلوم الحاسوب

نقبل اليوم على عصر لا يمكن الاستغناء عن التكنولوجيا في جميع المجالات ولعل أبرزها التعليم وعلى وجه الخصوص التعليم العالي فأصبح هذا الأخير لا يتخلى عن التكنولوجيا واستخداماتها، بل خلقت أيضا التقنية تخصصات مستقبلية تطمح إلى تخريج طلبة قادرين على تأمين حياة مهنية واعدة. فمن المعروف لدى الجميع أن اقتصاد الدول المتقدمة أصبح يعتمد في الأساس على الحاسوب وتقنية المعلومات المرتبطة بتطوير برامج وتطبيقات وأجهزة الكمبيوتر إضافة إلى كيفية الحفاظ واستخدام النظم الحاسوبية والبرمجيات، وتزايدت عدد المؤسسات التي تعتمد على تكنولوجيا المعلومات تزايدا ملحوظا، كما أصبحت عائدات هذه المؤسسات تشكل نسبة عالية من الدخل القومي في الدول المتقدمة.

ترتكز علوم الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات في مجموعة من المفاهيم التالية:

1. مفهوم الحاسوب :

جاء مصطلح Computer من الكلمة Compute بمعنى حساب. والحاسوب عبارة عن مجموعة من الأجهزة الإلكترونية تعمل معا بشكل متناسق من خلال مجموعة من التعليمات (البرمجيات) لتنفيذ مهمة معينة. ويطلق مصطلح نظام الحاسب الآلي Computer System على هذه المعدات والبرمجيات معا. ولحل مشكلة معينة باستخدام الحاسوب يفترض تغذيته بالتعليمات المناسبة وكذلك البيانات الضرورية للحصول على الحلول والنتائج المطلوبة. تسمى

مجموعة التعليمات التي تعطى للحاسب لحل مشكلة معينة بالبرنامج ويسمى الشخص الذي يقوم على كتابة البرنامج بالمبرمج.[1]

2. تصنيف الحواسيب حسب طبيعة الاستخدام:

- الحاسوب المحمول Note Book or Laptop
- الحاسوب الشخصي Personal Computer or PC
- حواسيب الجيب PDA (Personal Digital Assistant) or Pocket PC
- Tablet PC
- الأجهزة الذكية Smartphone
- المحطات الطرفية (Workstation)
- حواسيب الشبكة Computer Network
- الحواسيب الكبيرة Mainframe
- الحواسيب العملاقة أو الفائقة Super Computer
- أجهزة الخادم Server

3. تعريف علم الحاسوب Computer Science:

يستخدم الاختصار CS للتعبير عن تخصص علم الحاسوب في مجال تكنولوجيا المعلومات وهو التخصص الذي يقوم طلبته بتحليل الأنظمة والخوارزميات ودراسة أجهزة الحاسوب والبرمجيات. بالإضافة إلى دراسة واستكشاف العمليات المعقدة التي تحدث داخل جهاز الحاسوب.[2]

ويتم تعريف علم الحاسوب بشكل دقيق على أنه علم يختص بالقدرة على تطبيق المعرفة الناتجة من الحاسوب والرياضيات على جميع فروع المعرفة، والقدرة على تحليل أي مشكلة وتحديد المتطلبات لها باستخدام الحاسوب لوضع الحل المناسب، والقدرة على تصميم وتنفيذ وتقييم النظام القائم على الحاسوب والعمليات والبرنامج لتلبية الاحتياجات المطلوبة، ويسهل القدرة على العمل بفعالية في فرق ومجموعات لتحقيق هدف مشترك.[3]

4. ماذا نعني بتكنولوجيا المعلومات؟

تُعرّف تكنولوجيا المعلومات (بالإنجليزية: Information Technology) بأنّها دراسة وتصميم وتطوير أنظمة المعلومات خصوصاً المرتبطة بعلوم الحاسوب؛ بحيث تُستخدَم أحدث التقنيات في تحويل وتخزين وحماية ومعالجة ونقل واستعادة البيانات، وتوفير مستوى جيّد لأمان المعلومات والشبكات.[4]

تكنولوجيا المعلومات علم يهتم بالتقنية واستخدامها في علوم الحاسب، خاصة في المنظمات الكبيرة، يعبر عن الاختصار الخاص بتكنولوجيا المعلومات IT (بالإنجليزية: Information Technology)، وتكنولوجيا المعلومات تتعامل مع الأجهزة التقنية وبالأخص الحاسوب والبرمجيات، وفي الوقت الحاضر لا تستغني أي مؤسسةٍ عن تكنولوجيا المعلومات.[4]

5. تكنولوجيا المعلومات في التعليم العالي:

يتم تعريف تكنولوجيا المعلومات في التعليم على أنها مزيج من العمليات والأدوات المستخدمة في معالجة الاحتياجات والمشاكل التعليمية باستخدام أجهزة الكمبيوتر والموارد والتقنيات الإلكترونية الأخرى ذات الصلة. بعض أمثلة تكنولوجيا المعلومات في التعليم تشمل الاتصال اللاسلكي، واستخدام أنظمة إدارة التعلم عبر الإنترنت وتقنيات الإنترنت، والبنية التحتية للاتصالات عالية السرعة، تقنيات العروض التقديمية، والذكاء الاصطناعي، البرمجة.[5].

أما إذا تحدثنا عن تكنولوجيا المعلومات كتخصص في الجامعة فقد يكون الطالب أثناء دراسته في كليّة تقنية المعلومات أمام مجموعة واسعة من الخيارات والبرامج الدراسية الأكثر تخصّصاً مثل البرمجة المتقدّمة، الذكاء الصنعي، هندسة البرمجيات، الشبكات، أمن المعلومات، وغيرها. حصول الطالب على بكالوريوس او ماستر علم الحاسوب/ تكنولوجيا المعلومات يعطيه المعرفة اللازمة لإيجاد حلول من خلال التكنولوجيا التي يمكن أن تؤثر وتحول حياة أناس كثر. مثل بيل غيتس، ستيف جوبز، زوكربيرج، إيلون موسك وغيرهم كثيرون.

تستخدم الجامعات ومؤسسات التعليم العالي مصطلح علوم الحاسب وتقنية المعلومات Computer scienses & Information technology كعنوان شامل لتغطية مختلف الشهادات الأكاديمية والمهنيّة التي تهتم بالتعامل مع الحوسبة وتكنولوجيا المعلومات.

6 . مواد تخصص علوم الحاسوب الأساسية:

- الخوارزميات وهياكل البيانات Structures
- أنظمة التشغيل Operating Systems
- لغات البرمجة Programming language
- الشبكات Networking
- قواعد البيانات Database
- لغة الآلة Machine Learning
- الذكاء الاصطناعي Artificial intelligence
- تطوير المواقع وبرامج الويب Web Applications Development
- معمارية الحاسوب Computer Architecture
- Compiler Design

7. تكنولوجيا المعلومات وسوق العمل:

تقني في المعلوماتية يستطيع العمل تقريبا في أي شركة او جهة وهو مطلوب من الدعم الفني الى الشبكات الى البرمجة وأمن المعلومات او ادارة المشاريع التقنية إضافة الى المجالات الأكاديمية والبحثية في علوم الحاسب. كما يمكن ممارسة العمل الحر والخاص بالمتخصص في مجال علوم الحاسب أو العمل عن بُعد. مهندسو هذا المجال يجدون فرص كبيرة في سوق العمل كشركات تطوير البرمجيات، والشركات العالمية والمحلية لتطوير المشاريع التقنية خاصة في

إدارة المشاريع التقنية والتطبيقات، المواقع وإدارة الفريق والتأكد من سير المشاريع التقنية. من بين اهم الشركات العالمية التي تستقطب تقنيون في المعلوماتية: أبل، أمازون، قوقل، مايكروسوفت إنتل ...إلخ كلها شركات رائدة في الاقتصاد العالمي.

المحور الثاني: التصنيف العالمي للجامعات

اعتمد الخبراء والأكاديميون على أربعة تصنيفات عالمية في ترتيب الجامعات التي لها مؤهلات تنافسية، وتعرف هذه التصنيفات بالتصنيف الأكاديمي للجامعات العالمية (Academic Ranking of World Universities) حيث لكل تصنيف معايير ومؤشرات خاصة به تم وضعها من طرف مختصين وباحثين في هذا المجال. والهدف من هذه التصنيفات معرفة موقع الجامعات العالمية. سنتطرق بشكل ادق في هذا المحور على تنصيف (QS) لما له من علاقة مهمة جدا في المحاور اللاحقة وفيما يلي موجز عن اهم التصنيفات العالمية للجامعات:

أولا: تصنيف جامعة جايو تونج شانغهاي Shanghai Jiao Tong University

وهو تصنيف من إصدار جامعة جياو تونغ شنغهاي الصينية وقد صدر أول تصنيف عام 2003م من معهد التعليم العالي بالجامعة ويستند هذا التصنيف إلى معايير موضوعية جعلته مرجعاً تتنافس الجامعات العالمية على أن تحتل موقعاً بارزاً فيه وتشير إليه كأحد أهم التصنيفات العالمية للجامعات ومؤسسات التعليم العالي، ويقوم هذا التصنيف على فحص 2000 جامعة في العالم من أصل قرابة 10000 جامعة مسجلة في اليونسكو امتلكت المؤهلات الأولية للمنافسة ، ويعتمد التصنيف على معدل الإنتاج العلمي للجامعة، وعلى مدى حصولها على جائزة نوبل أو أوسمه فيلدز للرياضيات، وتقوم طريقة التصنيف على أساس أربعة معايير رئيسة (جودة التعليم - نوعية (جودة) أعضاء هيئة التدريس - الإنتاج البحثي - الإنجاز الأكاديمي مقارنة بحجم المؤسسة العلمية) .[6]

ثانيا: تصنيف ويبومتركس الإسباني لتقييم الجامعات والمعاهد Webometrics CSIC

ويقوم على إعداد هذا التصنيف معمل (Cyber metrics Lab, CCHS) وهو وحدة في المركز الوطني للبحوث (National Research Council, CSIC) بمدريد في أسبانيا، بدأ هذا التصنيف سنة 2004 . ويتم عمل هذا التصنيف في شهر يناير ويوليو من كل سنة، ويعتمد على قياس أداء الجامعات من خلال مواقعها الإلكترونية ضمن المعايير التالية (الحجم -الإشارة إلى الأبحاث -الأثر العام). ويعد هذا التصنيف ترتيبا لموقع الجامعات أكثر منه تصنيفا للجامعات .[6]

ثالثا: التصنيف الدولي للموقع الإليكتروني للجامعات والكليات على الشبكة العالمية ICUs4

وهو تصنيف عالمي أسترالي، يشبه تصنيف الويبماتركس الإسباني ولكن يهتم بقياس مدى شهرة المواقع الإليكترونية للجامعات التي نالت الاعتراف أو الاعتماد الأكاديمي من منظمات أو هيئات دولية ، ويعلن ذلك التصنيف كل ستة أشهر، و يحتوي هذا التصنيف على 9000 كلية وجامعة يتم تصنيفهم وفقا لشهرة موقعها الإلكتروني على شبكة الإنترنت ويهدف هذا التصنيف إلى ترتيب الكليات والجامعات العالمية وفق شهرة وجماهيرية الموقع الإلكتروني

للجامعات بشكل تقريبي، ويعتمد التصنيف على ثلاثة مقاييس موضوعية ومستقلة على شبكة الإنترنت مستخلصة من ثلاث محركات بحث وهي (تصنيف صفحة الجوجل - الروابط الداخلية بالياهو- تصنيف مرور اليكسا) [6].

رابعا: تصنيف THES-QS للجامعات العالمية Times Higher Educations Quacquarelli Symonds

يصدر هذا التصنيف عن المؤسسة البريطانية (THES-QS) التي تأسست عام 1990 وهي شركة تعليمية مهنية ولها مكاتب رئيسية في كل من لندن، باريس وسنغافورة وأخرى فرعية متفرقة في انحاء العالم، وقد أصدرت اول قائمة تصنيفية عام 2005 بالشراكة مع مجلة تايمز البريطانية .

تحصل هذه الشركة على معلومات البرامج الدراسية في مختلف الجامعات خاصة في تخصصات العلوم والتقنية كما تعمل على مقارنة أفضل 500 جامعة من بين 30000 جامعة حول العالم بغرض إصدار دليل للجامعات يساعد الطلاب والشركات المهنية على معرفة أفضل الجامعات الدولية .7

حقق تصنيف QS العالمي على شهرة دولية بين مؤسسات التعليم والبحث العلمي وذلك من خلال اعتماده على معايير تقييمية تتناول الهيكلة البنيوية لكل من هذه الجامعات. هذا التصنيف لا يتناول مؤشرات سطحية بل يتعمق في تناول تحليل مقومات هذه الجامعة إلى تقييم مستوى التعليم الذي تقدمه هذه الجامعات المصنفة وجودة بحوثها الأساسية والتطبيقية وتوصيف قدرات خرجيها في المراحل التعليمية الأساسية والعليا 7 .قد حدد تصنيف QS معايير وأدوات في تقييم الجامعات كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (01): معايير تصنيف QS العالمي للجامعات(6)

المعيار	المؤشر	الوصف	النسبة
جودة البحث	تقويم النظير	تعتمد الدرجة المعطاة لهذا المعيار على حكم المثيل	%40
		معدل النشر لكل عضو هيئة تدريس	%20
توظيف الخريجين	تقويم جهات التوظيف	تتعمد الدرجة على استطلاع آراء جهات التوظيف من خلال الاستبانات	%10
النظرة العالمية للجامعة	أعضاء هيئة التدريس الأجانب	نسبة أعضاء هيئة التدريس الأجانب للعدد الكلي	5%

	الطلبة الأجانب	نسبة الطلبة الأجانب لمجموع الطلبة	5%
جودة التعليم	معدل أستاذ طالب	يعتمد مجموع النقاط على معدل أستاذ طالب	%20

المحور الثالث: مساهمة علوم الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات في رفع من التصنيف العالمي للجامعات

طمح مختلف مؤسسات التعليم العالي إلى تحقيق أهدافها بطريقة جد ذكية في الصعود إلى قمة أحسن الجامعات في العالم لمساعدة الطلاب على معرفة أفضل الجامعات والشركات المهنية على معرفة أفضل الخرجين من الجامعات خاصة في عصر المعلوماتية الذي لا يسعه الاستغناء عن التكنولوجيا والحاسوب فأصبحت مؤسسات التعليم العالي تتسابق نحو استخدام تكنولوجيا المعلومات في التدريس وفي تقديم خدماتها لتحقيق الجودة العالية في التعليم والتكوين. حيث استطاعت علوم الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات ان تأثر في نجاح المؤسسات التعليمية .

فباتت درجة علوم الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات من التخصصات الأكثر شعبية في أوساط الطلاب وباختصار يعتمد هذا التخصص على دراسة ممنهجة حول استخدام الحوسبة وفق خوارزميات وبروتوكولات محددة في معالجة المعلومات وتخزينها [8].

كما لاحظنا سابقا أن بعض التصنيفات تعتمد في الأساس على تكنولوجيا المعلومات في وضع معاييرها، ولمعرفة مدى تأثير هذه التكنولوجيا كاختصاص على تقييم الجامعات في التصنيف الأكاديمي العالمي قمنا بمقارنة تصنيف AcademicInfluence.com لسنة 2019 الذي يهتم بتصنيف الجامعات حسب تخصص الدراسة وتصنيف QS العالمي من خلال ما يلي:

1.تصنيف التأثير الأكاديمي :AcademicInfluence.com

فريق من الأكاديميين وعلماء البيانات الذين يعملون سويًا لتوفير تصنيف موضوعي مؤثر للأفراد والأماكن والمؤسسات. يضم هذا جاد ماكوسكو Jed Macosko ، دكتور و ستاذ الفيزياء في جامعة ويك فورست، ونستون إويرت Winston Ewert، كبير علماء البيانات والمبرمجين. يقوم الفريق بجمع مختلف المستندات النصية والبيانات المنظمة من المواقع ذات الصلة. نقوم بتحليل المستندات لتحديد الأشخاص والتخصصات التي يشيرون إليها. من خلال إعادة قياس الوزن الإحصائي لبعض المهن والتخصصات التي يتم الرجوع إليها بشكل غير متناسب [9].

يستند تصنيف التأثير الأكاديمي AcademicInfluence.com إلى منشورات أعضاء هيئة التدريس المؤثرة، والاستشهادات، والمراجع المرتبطة بالجامعة أو برامج الدرجات العلمية أو الأقسام. يرفع هذا الترتيب حسب التأثير من مستوى الجامعة أو الدرجة العلمية بناءً على أن أعضاء مجتمعها الأكاديمي مؤثرون موضوعيًا في تخصص معين [10].

2.تصنيف AcademicInfluence.com لتخصص علوم الحاسوب:

فيما يلي ترتيب عشر جامعات من طرف تصنيف التأثير الأكاديمي حسب برامج علوم الكمبيوتر المدرسة في الجامعات باستخدام التعلم الآلي وخوارزميات البحث لتمييز التأثير الأكاديمي على الويب، يتجنب AcademicInfluence.com التحيز البشري الذي يصيب معظم التصنيفات الأكاديمية:

الجدول رقم(2): ترتيب 10 جامعات عالمية حسب تصنيف (AcademicInfluence.com) سنة 2019[(11)]

الرقم	الجامعة	البلد
1	معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا Massachusetts Institute of Technology (MIT) Cambridge	بريطانيا
2	جامعة ستانفورد Stanford University, California	و.م.أ
3	جامعة هارفرد Harvard University Cambridge	بريطانيا
4	جامعة كاليفورنيا، بيركلي University of California – Berkeley	و.م.أ
5	جامعة برينستون Princeton University, New Jersey	و.م.أ
6	جامعة كامبريدج University of Cambridge	بريطانيا
7	جامعة كارنيجي ميلون Carnegie Mellon University, Pennsylvania	و.م.أ
8	جامعة ميشيغان University of Michigan	و.م.أ
9	جامعة إلينوي في أوربانا شامبين University of Illinois at Urbana– Champaign	و.م.أ
10	معهد كاليفورنيا للتكنولوجيا California Institute of Technology	و.م.أ

الجدول رقم (3): ترتيب 10 جامعات عالمية حسب تصنيف QS العالمي للجامعات سنة 2019[(12)]

الرقم	الجامعة	البلد
1	معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا Massachusetts Institute of Technology (MIT) Cambridge	بريطانيا
2	جامعة ستانفورد Stanford University, California	و.م.أ
3	جامعة هارفرد Harvard University Cambridge	بريطانيا

4	معهد كاليفورنيا للتكنولوجيا California Institute of Technology	و.م.أ
5	جامعة أوكسفورد University of Oxford	بريطانيا
6	جامعة كامبريدج University of Cambridge	بريطانيا
7	المعهد الفيدرالي السويسري للتكنولوجيا زيورخ ETH Zurich - Swiss Federal Institute of Technology	سويسرا
8	جامعة لندن الامبرياليه Imperial College London	بريطانيا
9	جامعة شيكاغو University of Chicago	و.م.أ
10	كلية لندن الجامعية University College London	بريطانيا

إذا أخذنا تصنيف QS كنقطة انطلاق وبالنظر إلى تصنيف التأثير الاكاديمي نلاحظ من خلال الجدولين أعلاه انه تم تقييم تقريبا نفس خمس جامعات ضمن أفضل عشر جامعات في كلا التصنيفين، حيث نرى أن ترتيب ثلاث جامعات التي تحتل المراتب الأولى في تصنيف QS هو نفس الترتيب في تصنيف AcademicInfluence.com في ما يخص: معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا و جامعة ستانفورد وجامعة هارفرد علما ان تصنيف AcademicInfluence.com اعتمد على معايير خاصة فقط بتخصص علوم الكمبيوتر بينما اعتمد تصنيف QS على معاييره الخاصة دون استثناء تخصص من آخر. كما نلاحظ تواجد جامعة كامبردج ومعهد كاليفورنيا للتكنولوجيا في نفس التصنيفين إذا نستنتج انه من ضمن أفضل 10 جامعات صنفت من طرف QS و AcademicInfluence.com نجد على الأقل خمس جامعات مشتركة بين التصنيفين مما يدل على أن تخصص علوم الكمبيوتر وتكنولوجيا المعلومات أثرت بشكل كبير جدا في التصنيف العالمي للجامعات بحيث شهد هذا التخصص نجاحا كبيرا وسط الطلاب من بين التخصصات الأخرى.

خلاصة القول:

فتح مجال الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات عالما من الاحتمالات غير المحدودة وساعد في إنجاز الكثير من الأشياء العظيمة من الحديث مع عائلتك وأصدقائك في الجانب الآخر من العالم إلى الوقوف على سطح القمر. دراسة علوم الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات بالتأكيد هو عمل شاق وصعب إلا انه يساعد في حل مشاكل كثيرة وخلق طرق جديدة لجعل حياة الناس أسهل. من خلال ما سبق ونظرا للتصنيفات العالمية للجامعات التي ساهم فيها هذا التخصص بشكل كبير جدا في الرفع من مستوى الجامعات الرائدة في العالم توصلنا إلى جملة من النتائج التالية:

- ✓ الجامعات التي تحتل المراكز الأولى في علوم الحاسوب هي نفس الجامعات الرائدة في العالم

- ✓ أفضل الجامعات العالمية هي الجامعات الأفضل عالميا في مجال علوم الكمبيوتر وتقنيات المعلومات إضافة إلى التطور الهائل جدا في هذا المجال في عصر التكنلوجيا والتقنية الشيء الذي ساهم بشكل كبير جدا من رفع من مستوى تصنيف هذه الجامعات وجعلها من أهم الجامعات العالمية حسب الخبراء والأكاديميون.
- ✓ تخضع معظم الجامعات التي تدرس علوم الكمبيوتر وتكنولوجيا المعلومات إلى المعايير العالمية للتصنيف العالمي للجامعات مما يجعلها في الصف الأول للمنافسة والريادة.
- ✓ مساهمة خرجي جامعات تكنولوجيا المعلومات في تطبيق التقنية والمعلوماتية في المؤسسات التعليمية الشيء الذي تسعى إليه كل جامعة.
- ✓ توجه العالم إلى التقنية والمعلوماتية أثر بشكل كبير على التخصصات في الجامعات مما جعل معظم الطلبة يقبلون على تخصص علوم الكمبيوتر.
- ✓ تزايد عدد الطلبة وخريجي الجامعات في هذا التخصص أي الإشباع في سوق العمل وبالتالي يكون من السهل على خريجي هذا التخصص العثور على وظيفة.
- ✓ مواكبة هذا التخصص للتغيرات التكنولوجيا التي يتطلبها عصر التقنية الحالي.
- ✓ أغلب الشركات الاقتصادية القوية دوليا هي شركات تقنية مختصة في مجال تكنولوجيا المعلومات لاستمرارية تفوق مجال تكنولوجيا المعلومات في المجال العلمي والاقتصادي في الدول المتقدمة ولتحقيق هذه القفزة النوعية في العالم النامي نقدم مجموعة بسيطة من المقترحات:
- ✓ زيادة الإنفاق على البحث العلمي في مجال تكنولوجيا المعلومات
- ✓ الاهتمام بذوي الكفاءات في هذا المجال بغض النظر عن شهاداتهم الجامعية
- ✓ عدم إلزام المتقدمين على مسابقات هذه الوظائف بشهادات في نفس التخصص فقد تألق في عالم التقنية أشخاص لم يصلوا إلى الجامعة
- ✓ التبادل العلمي في مجال تكنولوجيا المعلومات بين الدول المتقدمة وبين الدول النامية
- ✓ إدماج تكنولوجيا المعلومات في جميع التخصصات
- ✓ توفير قدرات تقنية كبيرة بشكل سنوي من خرجي جامعات للاكتفاء التقني من حيث الزظائف المطلوبة لإشباع سوق العمل.

الهوامش:

(1): إبراهيم دويب، نيدا شهاب، سالي إحسان، غادا صباح (2011)، مقدمة في تقنيات المعلومات، قسم علوم الحاسب الآلي، كلية العلوم، جامعة السلطان قابوس، سلطنة عمان.

(2) : https://www.for9a.com/specialities/%D9%87%D9%86%D8%AF%D8%B3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%A7%D8%B3%D9%88%D8%A8-Computer-Engineering

(3) : https://download-internet-pdf-ebooks.com/14895-free-book

(4) :https://mawdoo3.com/%D9%85%D9%81%D9%87%D9%88%D9%85_%D8%AA%D9%83%D9%86%D9[4]%88%D9%84%D9%88%D8%AC%D9%8A%D8%A7_%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D9%84%D9%88%D9%85%D8%A7%D8%AA

(5): Surej P.John, (2015), **The integration of information technology in higher education: a study of faculty's attitude towards IT adoption in the teaching process**, Waikato Management School, University of Waikato, New Zealand.

(6): https://m.mu.edu.sa/ar/الكليات/كلية-التربية-بالزلفي/معايير-تصنيف-الجامعات-العالمية

(7): ولد محمد عيسى محمود، (2015)، آليات تحسين أداء الجامعات العربية في التصنيفات العالمية، مجلة المالية والأسواق، العدد الأول، ص.25

(8):https://www.youstudy.com/ar/subjectareas/computer-science-and-information-technology

(9):https://academicinfluence.com

(10):https://thebestschools.org/features/best-computer-science-programs-in-the-world/

(11): https://academicinfluence.com/rankings/influence/computer-science/schools

(12) :https://www.topuniversities.com/university-rankings/world-university-rankings/2019

دور الأسرة الليبية في تشكيل الذات لأبنائها

"بحث ميداني على عينة من الأسر بمدينة العزيزية"

The role of the Libyan family in forming the self for its children

"Field research on a sample of families in the city of Azizia"

د. ابتسام الهمالي /جامعة طرابلس / ليبيا

Dr.Ebtisam elhimmali // University of Tripoli / Libya

ملخص الدراسة:

يهدف البحث الإجابة عن التساؤل الرئيسي، للكشف عن دور الأسرة في تشكيل ذات أبنائها، والتعرف على مدى دور الأسرة في تشكيل الذات الاعتمادية والمستقلة لدى ابنائها .وقد تم استخدام المنهج الوصفي استمارة الاستبيان لجمع المعلومات، حيث بلغ حجم عينة البحث (300)أسرة، وتم اختيارها وفقًا لعينة المراحل المتعدة وذلك عن طريق تقسيم المدينة كمحلات وشوارع للحصول على عينة البحث، ومن اهم النتائج التي توصل إليها أن أغلب أفراد العينة دائمًا يتبعون أسلوب تنشئة غير سوي يعتمد على التشدد والقسوة المبالغ فيها والتسلط والاهمال والعقاب النفسي والجسدي والحماية الزائدة بنسب(36.7%) ، وفي حين أحيانًا يتبعون أسلوب تنشئة سوي يعتمد على الاهتمام والتقبل والتسامح والحب والعطف والحوار والديمقراطية والتعاون والحرية والاستقلال بنسبة .(65%) وأن أغلب أفراد العينة يفضلون بدرجة كبيرة تنشئة أبنائهم لأن يكونوا معتمدين عليهم بنسبة(83.3%) ، وبدرجة متوس فضلون تنشئتهم على أن يكونوا مستقلين عنهم في تأسيس مستقبلهم العملي والعلمي بنسبة(51.2%) ، إلا أن في حين للأسرة أيضًا لها دور بدرجة متوسطة في تشكيل ذات ذو بعدين اعتمادي واستقلالي .

الكلمات المفتاحية :دور الأسرة الليبية في تشكيل الذات لأبنائها، اسلوب تنشئة سوي، اسلوب تنشئة غير سوي، ذات مستقلة، ذات اعتمادية، ذات دو طابع مستقل اعتمادي، تقدير الذات.

Abtract:

Summary of the research in Arabic: The research aims to answer the main question, to reveal the role of the family in forming the same children, and to identify the extent of the family's role in forming the dependent and independent self of its children. The descriptive approach was used the questionnaire form to collect information, as the size of the research sample reached (300) families, and was chosen according to the sample of the multiple stages, by dividing the city as shops and streets to obtain the research sample. Among the most important findings: Most of the sample members always follow a pattern of abnormal upbringing that depends on extremes, exaggerated cruelty, bullying, neglect, psychological and physical punishment, and excessive protection at a rate of (36.7%). Dialogue, democracy, cooperation, freedom, and independence (65%). And that most of the sample respondents greatly prefer the upbringing of their children to be dependent on them (83.3%), and on a medium degree they prefer their upbringing to be independent of them in establishing their practical and scientific future (51.2%), but that while the family also has a role with a moderate degree in A two-dimensional dependence and independence formation.

Keywords: The role of the libyan family,in shaping the self for its children, style of upbringing together, abnormal upbringing style, independent, reliable, dependent and independent, self esteem.

مقدمة:

تعتبر الأسرة هي المؤسسة الاجتماعية الأولى التي ينشا فيها الطفل ويتفاعل مع أفرادها، وبالتالي فلها دور كبير في نمو شخصيته وخاصة في المراحل الأولى من حياته، وبذلك تعد مسؤولة عن بناء الشخصية الاجتماعية والثقافية.

وذلك لما لعملية التنشئة الاجتماعية دوراً مهماً في بناء المجتمع وثقافته على مختلف المجالات، فالأسرة هي المؤسسة الاجتماعية الأولى المسؤولة عن عمليتي التنشئة الاجتماعية والضبط الاجتماعي، إذ أنها تلعب دوراً أساسياً في تشكيل السلوك السوي وغير السوي لأفرادها من خلال عمليتي التنشئة والضبط التي تقدمها ، وبما أن عملية التنشئة الاجتماعية مستمرة على مدى الحياة من المهد للحد، أصبحت هناك ضرورة لوجود وسائل أخرى لتحقيق أهدافها، فظهرت مؤسسات اجتماعية متعددة خففت الأعباء عن الأسرة وأصبح لكل منها دور مكمل لعملية التنشئة الاجتماعية.

فالعالم اليوم يمر بتغيرات هائلة ومستمرة شملت جميع مجالات الحياة خاصة مع التقدم التكنولوجي وانتشار وسائل الاتصالات كالفضائيات المتنوعة ذات الأبعاد المختلفة والأنترنت، مما أنعكس على الأسرة ودورها في تشكيل ذوات ابنائها وأصبحت أيضاً تحدياً لدورها من حيث عمليتي التنشئة والضبط الاجتماعي لأبنائها، وبالرغم من الجانب الإيجابي لهذه الوسائل الحديثة إلا أنها صعبت دور الأسرة في توفير بيئة حاضنة للأبناء من أي أخطار خارجية، بالتالي أصبحت مسؤولياتها أكبر في متابعة ومراقبة ابنائها وخاصة في المراحل الأولى من مراحل حياتهم وذلك من حيث انتقاء الوسائل التي تساعدها على بناء ذواتهم، كاختيار برامج تليفزيونية وألعاب مناسبة تدعم وتنمي تفكير وتصقل وتهذب شخصياتهم بما يحقق تقديراً لذواتهم واستقلالها فكرياً وعملياً .ومن خلال هذا البحث سنتطرق للآتي :المحور الأول :يتضمن تحديد مشكلة البحث وتساؤلاته وأهداف البحث، وأهمية البحث، ومفاهيم البحث .المحور الثاني: الإطار النظري ويتضمن أدبيات موضوع البحث، والتوجهات النظرية المفسرة لموضوع البحث، والدراسات السابقة . المحور الثالث :الإجراءات المنهجية وتحليل البيانات وتفسيرها واستخلاص النتائج، والتوصيات.

المحور الأول :

- **تحديد مشكلة البحث**: تعد الذات جوهر الشخصية، كما يعد مفهوم الذات من الأبعاد المهمة في الشخصية الإنسانية التي لها أثر كبير في سلوك الأبناء وتصرفاتهم واستقلاليتهم لتأسيس حياتهم المستقلة، وعلى إدراكهم لذواتهم وثقتهم بأنفسهم، وكما يتأثرون بصورتهم عند الأخرين وإدراكهم وتقديرهم لذواتهم.

فاحترام الأبناء لذواتهم، يرجع بالدرجة الأولى إلى الآباء، حيث يسعون بدون أن يدركوا في تكوين الانطباع السلبي أو الإيجابي لأبنائهم وبالتالي نجاحها في حياتهم وتنمية مجتمعهم، باعتبار أن الأسرة هي المؤسسة الأولى التي تتولى تنشئتهم وذلك يتوقف على كيفية تشكيلها.

وبالتالي أن الأسرة لها أهمية في توفير الحياة السعيدة والأمنة الصحية لنمو ابنائها، بعيداً عن الأمراض النفسية، فلهذا يتطلب أن تكون واعية بدورها فهي تعاني العديد من المشاكل الناتجة عن انتهاجها للأساليب التقليدية التي تفتقد الصبغة العلمية المبنية على الفهم الواعي لخلق ابناء أصحاء نفسياً واجتماعياً قادرين على تحقيق ذواتهم، فمن المؤسف نجد بعض الأبناء التائهين عن ذواتهم وخاصة في ظل هذه المرحلة المتأزمة التي يمر بها المجتمع، كما هو ملاحظ في الواقع سواء في الشوارع أو الأماكن العامة أو المدارس أو الجامعات... إلخ، مما سبب خللاً في النسق المجتمعي والقيمي بصفة عامة، ولكي ننطلق لمرحلة جديدة يتطلب أن نعيد النظر في بعض الأساليب التي تتبع في بناء الأسرة وأفرادها فهي المرآة العاكسة للمجتمع أن صلح حالها صلح حال المجتمع، ومن خلال الطرح السابق يمكن تحديد مشكلة البحث في التساؤل الرئيسي كالآتي:

- ما هو دور الأسرة الليبية في تشكيل الذات لأبنائها؟

وينبثق عن هذا التساؤل الرئيسي، تساؤلات فرعية هي :

- ✓ هل للأسرة دور في تشكيل الذات الاعتمادية للأبناء؟
- ✓ هل للأسرة دور في تشكيل الذات المستقلة للأبناء؟

أهداف البحث:

- ✓ الكشف عن دور الأسرة في تشكيل ذات ابنائها.
- ✓ التعرف على مدى دور الأسرة في تشكيل الذات الاعتمادية لدى ابنائها.
- ✓ التعرف على مدى دور الأسرة في تشكيل الذات المستقلة لدى ابنائها.

أهمية البحث :

الأهمية النظرية:

الكشف عن مدى دور الأسرة في بناء ذوات ابنائها بالشكل المطلوب، وتسليط الضوء عليها والعمل على تحسينها والارتقاء بها، من خلال وضع السياسات والخطط التعليمية والأكاديمية.

الأهمية التطبيقية:

- ✓ محاولة للإسهام في تأسيس قاعدة بيانية عن دور الأسرة في المجتمع الليبي، وذلك عن طريق جمع معلومات والبيات الخاصة بدور الأسرة بمدينة العزيزية في تشكيل الذات للأبناء.
- ✓ نتائج هذا البحث تساهم في تسليط الضوء على أهم الأساليب التي يمكن توظيفها، لتنمية وتطوير الأساليب التي تتبعها الأسرة في تنشئة ابنائها لبناء الأجيال بما يخدمهم ويخدم مجتمعهم.

مفاهيم البحث :

التنشئة الاجتماعية " :أنها عملية تشكيل السلوك الاجتماعي للفرد، وهي عملية استدخال ثقافة المجتمع في بناء الشخصية، وهي عملية تطبيع المادة الخام للطبيعة البشرية في النمط الاجتماعي)."حامد زهران، 1977 ، ص(303

التعريف الإجرائي للتنشئة الاجتماعية :هي مجموعة من الأنماط أو الأساليب التي يتبعها الآباء لتنشئة ابنائهم وتكوين ذواتهم، بحيث تشكل شخصياتهم مستقبلاً نتاجاً لذلك فنجد منها الاعتمادية ومنها المستقلة، وهي كالآتي:

- أسلوب تنشئة سوي :يعتمد على الاهتمام والتقبل والتسامح والحب والعطف والحوار والديمقراطية والتعاون والحرية الاستقلال.
- أسلوب غير سوي :يعتمد على التشدد والمبالغة والقسوة والتعذيب والتسلط والإهمال والعقاب الجسدي والنفسي والحماية الزائدة .
- **الأسرة:** يعرفها برجس ولوك بأنها " :جماعة من الأشخاص يرتبطون معًا بروابط الزواج أو الدم أو التبني، ويعيشون معيشة واحدة في بيت واحد، ويتفاعلون مع بعضهم البعض وفقًا لأدوار اجتماعية محددة كزوج وزوجة وأبناء وأخوات وجميعهم يساهمون ويحافظون على نمط ثقافي عام ."(حلمي، 2013 ، ص.22)
- **الذات:** هي الجهاز المنظم للشخصية، كما أنها الجزء الواعي منها والذي يوجه إليه الجهد لتستعيد الشخصية قوتها وحيويتها (أبو دولو، 2009 ، ص.148)

تعريف اجرائي للذات المستقلة: هي التي تنشأ في الثقافات التي تؤكد على الحرية الشخصية والحراك الشخصي بما يحقق الاكتفاء الذاتي.

تعريف اجرائي للذات الاعتمادية :هي التي تنشأ في الثقافات التي تهدف فيها عملية التنشئة الاجتماعية لتقوية العلاقات الاجتماعية بين الأفراد والجماعات المختلفة مثل الأسرة والقبيلة.

- **تقدير الذات**" :هي مجموعة القيم أي الأفكار والمشاعر التي نملكها حول أنفسنا، فيعود مصطلح تقدير الذات إلى مقدار رؤيتك لنفسك وكيف نشعر اتجاهها (سامر، 1998، ص.30)

المحور الثاني :الإطار النظري

أولًا :أدبيات البحث

ماهية الذات :تعد الذات جوهر الشخصية، ويعد مفهوم الذات من الأبعاد المهمة في الشخصية الإنسانية، ويلعب مفهوم الذات للفرد عن نفسه عاملاً مهماً في توجيهه، مثلاً أنه ذكي ومثابر ومجتهد وبالتالي يسعى لأن يكون كذلك تبعاً لفكرته عن ذاته والعكس صحيح .وهذه لمحة مختصرة عن مراحل تكوينها:

- **أهم المراحل التي يمر بها الفرد وتؤثر في تكوين ذاته** :يرى فرويد أن الشخصية الإنسانية هي نتاج لصراعات داخلية وخارجية ليكون حصيلة نهائية من الحكم الجيد والإحساس الواقعي بالذات، وقد حدد إريكسون ثمانية مراحل يمر

بها الإنسان وتؤثر في بناء شخصيته والتي حدد من ضمنها أن الطفل خلال السنة الأولى من عمره يمر بمرحلة الثقة مقابل عدم الثقة، تليها مرحلة الاستقلال الذاتي في مقابل الخجل والشك خلال السنة الثانية لعند الثالثة من عمره، ومرحلة المبادأة مقابل الشعور بالذنب خلال الرابعة والخامسة من عمره وفيها يتعرف على ذاته ويؤكد ذاته ومن يكون، وأخيراً مرحلة المثابرة مقابل الشعور بالنقص من ستة لعند الحادي عشر من عمره وهنا يصبح للطفل استعداد للتعليم بسرعة، والتخطيط لعمل الأشياء وأن الآباء الذين لا يشجعون ابنائهم، يصبح لديهم شعور بالنقص، وأن نمو الذات يتأرجح بين المثابرة من ناحية والشعور بالنقص من ناحية أخرى .ومثلاً على ذلك الأخطاء المتبعة في تنشئة الأبناء في المجتمع الليبي عامة ومدينة العزيزية خاصة هي عدم تنشئة ابنائهم الاعتماد على أنفسهم منذ السنوات الأولى بحيث يكونوا مستقلين فكرياً ومادياً بل نجدهم معتمدين على والديهم في تلبية كل احتياجاتهم وعدم قدرتهم على التصرف حتى وأن بلغوا سن الشباب مما ترتب عنها عدة مشكلات يعاني منها المجتمع الليبي والشباب بصفة خاصة . لذلك سنتطرق لبعض أنماط التنشئة الغير سليمة.

- **بعض أنماط التنشئة الاجتماعية الغير سليمة لتنشئة الأبناء :**الأسرة هي المؤسسة الأولى التي ينمو فيها الطفل جسمياً وعقلياً واجتماعياً منذ ولادته حتى يستطيع الاعتماد على نفسه بعدها يلتحق بالمؤسسة الثانية وهي المدرسة المكملة للأسرة ولكن يبقى تتشكل شخصية الطفل خلال الخمس السنوات الأولى أي في الأسرة مهم جداً، لذا كان من الضروري أن تتبع الأسرة بالأساليب التنشئة الصحيحة التي تنمي شخصية الطفل وتجعل منه شخصاً واثقاً من نفسه صاحب شخصية مستقلة ناجحة وفاعلة في المجتمع.

وتتكون الأساليب التنشئة الغير سوية والخاطئة في تنشئة الطفل أما لجهل الآباء في تلك الأساليب أو لإتباع أسلوب التنشئة المتبعة من قبل الآباء والأمهات والأجداد أو نتاج العادات والتقاليد والقيم المجتمعية . وبالتالي تحدث بعض الأخطاء التي تؤدي لتكوين أنماط سلوك غير مرغوب فيها كالانحراف والعنف والتطرف واللامبالاة وعدم القدرة على اتخاذ القرارات والفشل في الحياة عامة .حيث يسهمون بدون أن يدركون في تكوين الانطباع السلبي للأبناء حول أنفسهم، ومنها الآتي:

- نمط الحماية الزائدة والتدليل الزائد حيث أن الاستجابة لمطالب الأبناء وعدم تأجيل أي طلب لهم يؤدى بهم إلى السلبية وعدم تحمل المسؤولية، بينما تعتقد الأسرة أن هذا وسيلة للتعبير لحب ابنائهم ولمصلحتهم، وعلى العكس منه التسلط المبالغ فيه حيث يرسم الآباء طريق الأبناء بصرامة ويخططون لهم مستقبلهم ولا يتركون لهم فرصة التعبير عن أنفسهم وهذا بدافع الخوف عليهم بالطبع، مما يؤدى بهم أحياناً إلى العنف والتطرف والانحراف فيجب أن يراعى الآباء ذلك وأن يسمحوا لهم بممارسة حياتهم تحت رعايتهم من الاشراف والتوجيه لا كفاقدي للأهلية طول مراحل حياتهم .يعني قيام أحد الوالدين أو

كلاهما نيابة عن الأبناء بالمسؤوليات التي يفترض أن يقوم بها الأبن وحده والتي يجب أن يقوم بها الأبن وحده حيث يحرص الوالدان أو احدهما على حماية ابنائهم والتدخل في شؤونهم فلا يتاح لهم فرصة اتخاذ قرارتهم بأنفسهم وعدم إعطاءهم حرية التصرف في كثير من أمورهم، وهذا الأسلوب بلا شك يؤثر سلباً على نفسية الأبناء وشخصيتهم فينمو بشخصية ضعيفة غير مستقلة يعتمدون على الغير في أداء واجباتهم وعدم قدرتهم على تحمل المسؤولية وكذلك لا يثقون في قراراتهم التي يصدرونها ويثقون في قرارات الآخرين ويعتمدون عليهم في كل شيء.

- تضارب معاملة الطفل كأن يعاقب الطفل على سلوكاً ما ثم لا يعاقب مرة أخرى على نفس السلوك، كتناقض معاملة الوالدين وتناقض قيم المدرسة مع قيم البيت وهذا يؤدى إلى عدم الثقة في الكبار وتناقص القيم واضطراب الشخصية.
- التمييز بين الأطفال كتفضيل الذكور على الإناث أو الكبير على الصغير أو العكس، مما يؤدى إلى تنمية مشاعر الحقد والغيرة والانتقام ويصرف الطفل عن الاهتمام بدراسته ومستقبله وقد يعانى كثير من أنواع الإحباط والفشل حيث يضيع جهده في محاولة تفسير هذا التمييز.
- القسوة والعنف في المعاملة حيث يتمثل ذلك في العقاب عن طريق الضرب أو الايذاء النفسي والمعنوي عن طريق الكلام، فالعنف قد يكون مفيداً في بعض المواقف ولكن تكراره يؤدى إلى نتائج عكسية كميل الطفل إلى السلوك العنيف ويكون أسلوبه المفضل في التعامل مع الآخرين .وقد ينشأ الطفل ولديه ميل شديد للخضوع واتباع الآخرين لا يستطيع أن يبدع أو يفكر وعدم القدرة على إبداء الرأي والمناقشة.

ولذا من المهم أن تراعي الأسرة الأساليب التربوية المعتدلة التي تجمع بين الحب والثقة والتوجيه والمتابعة، بعيداً عن أساليب العنف والإهمال والحماية الزائدة والمراقبة اللصيقة لضمان سلامة التنشئة للأبناء وبناء شخصياتهم وبالتالي مستقبلهم واعتمادهم على أنفسهم لنجاحه.

أولًا: النظرية المفسرة للبحث (نظرية التفاعل الرمزي) :يتجه أنصار التفاعلية في عملهم من الذات إلى خارجها، مؤكدين على أن الناس يؤسسون المجتمع، ويطلق على هذا المنظور في بعض الأحيان التفاعلية الرمزية، نظراً لتأكيده على أهمية المعاني الرمزية للاتصال، بما يشمله من لغة وإيماءات وإشارات، ويسلم أنصار التفاعلية تسليماً كاملاً بأن المجتمع يصنع الأفراد ويشكلهم (.الجوهري،2002 ، ص.58 ، يتم ذلك عن طريق عمليات التنشئة الاجتماعية التي تتم عن طريق مختلف مؤسساتها الاجتماعية لنقل القيم الاجتماعية ونشرها من جيل إلى جيل ومن المهد للحد ومن مجتمع لأخر من خلال عملية الاتصال والتفاعل .

حيث يعتبر هوارد بيكر عملية التنشئة الاجتماعية عملية فعالة مثمرة خلال مختلف مراحل الحياة تبدأ من الطفولة وتستمر خلال مراحل الشباب والنضج والشيخوخة، بل أن أنماط تعليم الكبار وخبراتهم خلال مرحلة النضج أو ما يسمى بدور حياة الكبار قد تكون ذات تأثير حاسم في تكوين شخصياتهم وإحساسهم وذاتهم (شلبي،2012 ، ص242)، وتعتبر العلاقة بين الذات والمجتمع من أهم الموضوعات التي طرحت في اتجاه التفاعل الرمزي، وفي إطاره حاولوا تحليل نشأة الثقافة والقيم الجماعية، ويرى هيربرت ميد بأن النفس البشرية تنشأ خارج ظروف الوراثة فهي مكتسبة من مصدرين هما :الخبرات الاجتماعية التي يمر بها الفرد، وتفاعل الفرد مع الأخرين، وأن الذات مع ذلك تمثل كلاً وبعداً متنوعاً فالفرد مثلاً يجد نفسه في مواقف التربية والاجتماع والسياسة والاقتصاد، إلا أن وجود الفرد وتفاعله في هذه المواقف المتنوعة يؤثر على مواقفه في هذه القضايا، فالفرد له رأيه الخاص ورأيه العام المشترك في هذه القضايا(الحوات، 1998 ، ص183، 187)

وبذلك أسس نظريته في التفاعل الرمزي على عنصرين هما :النفس البشرية) الذات (والمجتمع أو) السلوك الاجتماعي(، فتتكون الذات من عمليات مترابطة ومتصلة، حيث تتطور تدريجياً خلال عدة مراحل، تبدأ بالتنشئة الاجتماعية الأولية وتنتهي بالتنشئة الثانوية ففي المرحلة الأولى يستجيب الفرد للغير أي الذات أو الشخصية الخاصة، وفي المرحلة الثانية يستجيب الفرد للتغير العام أي الذات الجمعية، ويتعين على الفرد أن يمر بعدد التجارب لتحقيق هذا التطور، فسلوك الفرد عبارة عن انعكاسات التفاعل الاجتماعي المستمر وأهم أدوات التفاعل والاتصال مع الآخرين تتمثل في اللغة والذات والعقل والرموز والإشارات والمجتمع أو الجماعة، وبذلك فإن النفس البشرية هي المرآة العاكسة التي ينعكس عليها المجتمع بكل صوره وتناقضاته وتفاعلاته(البياتي،1998 ، ص.183، 187)

ويؤكد جورج ميد عالم النفس الاجتماعي الأمريكي، الذي يرى أن الذات تظهر وتنمو لدى الفرد نتيجة نمو قدرته على التفاعل مع الأخرين في مجتمعه عبر التواصل الرمزي واللغة. ويقول" :أرى نفسي كما يراني الآخرون"، ومن خلال عملية التفاعل الاجتماعي أقوم بتفسير إشارات الآخر وتعابير وجهه وأحاسيسه لأفهم نفسي (."همشري،2013 ، ص78)، ولقد استخدم كولي الانعكاس الذاتي، ليصف به كيف أننا نكون انطباعنا عن أنفسنا من خلال استجابات الآخرين، وعندما يصبح الفرد واعياً بالجزء السلبي من ذاته يكون عندئذ قادراً على أن يؤثر في نفسه بالتحكم فيها، ويمتد الوعي الإنساني إلى أشياء أخرى وبالتالي لديه فرصاً مستمرة من الفعل الإبداع(جونز،2010 ، ص156)، ويرى أرفنج جوفمان أن الذات كيان اجتماعي وجدت من خلال التفاعل الاجتماعي، وأن الفرد لا يعي فقط الأخر، وإنما هو يستدمج القيم والاتجاهات السائدة في محيطه الاجتماعي، أو هو يتعلم هذه القيم والاتجاهات ويدخلها ضمن تكوينه النفسي بطريقة تجعله قأراً على تطوير اتجاهاته الاجتماعية تلقائياً، وتنمية خبراته ومشاعره واتيان أفعال اجتماعية (شلبي، 2012 ، ص، 139،237) ، وأن الفرد من خلال عملية الحديث ذاتها يتفحص ويضبط ويوجه حديثه من خلال تقييم أثره على من يتصل بهم ليستجيب لها سلباً أو إيجابيا، وبذلك يصبح الفرد نفوساً كثيرة (زايتلن،1989 ، ص373)، وكما تهتم التفاعلية ببعض القضايا التي تكشف عن قدرة الإنسان على تحسين ذاته وبناء شخصيته، بالإضافة لقدرته على تشكيل وصياغة وتغيير

الواقع الاجتماعي الذي يعيش فيه والحفاظ عليه من خلال عملية التفاعل بين الأشخاص والجماعات داخل المجتمع الإنسان (لطفي، والزيات، 1999، ص123)،

فالأفراد بمجتمعاتنا يجدون أنفسهم حبيسين للمعايير الاجتماعية والثقافية المتعارف عليها في مجتمعهم، فيجدون أنفسهم لزاماً أن يتقيدوا ويتكيفوا مع معايير وآداب مجتمعهم، ولذلك يصعب عليهم تحقيق ذواتهم بحرية واستقلالية متجاهلين القيم والمعايير الاجتماعية السائدة، فهي مجتمعات لا تؤمن بالحرية الشخصية والاستقلالية مرتكزين على الجوانب السلبية ومتجاهلين الجوانب الإيجابية منها، من حيث حق الحرية في التصرف والتعبير عن الرأي، وما عليهم إلا التعبير عن آرائهم بصورة تتوافق مع مفاهيم وثقافة مجتمعهم وألا تعرضوا للانتقاد والمساءلة والتحقير لربما، وتجد كثير من الأفراد في صراع دائم بين ما يعتقدون وكيف يسلكون، وما تسمح به الأعراف والتقاليد السائدة في البيئة المجتمعية، وينتج عن هذا الصراع كثير من الإحباط والقلق والكآبة، فعندما لا يتوافق سلوك الشخص مع أفكاره يؤدي لصراع داخلي يعبر عنه في شكل توتر وقلق دائمين بدلاً من تحقيق الذات المستقلة الناجحة.

ثالثاً : الدراسات السابقة:

- **دراسة عبد الرحمان بن محمد بن سليمان البليهي :2008** بعنوان أساليب المعاملة الوالدية كما يدركها الأبناء وعلاقتها بالتوافق النفسي، حيث هدفت للتعرف على أفضل أساليب المعاملة الوالدية كما يدركها طلاب المرحلة الثانوية والتعرف على المستوى التوافق المنزلي والصحي الاجتماعي والانفعالي في مدينة بريدة لدى كل من الأب والأم والوالدين معاً وبلغ حجم العينة (363) طالباً، وتم استخدام المنهجي الوصفي، ومن أهم النتائج ما يلي:

- أفضل أساليب المعاملة الوالدية كما يدركها طلاب المرحلة الثانوية في مدينة بريدة للأم هي التوجيه للأفضل والتشجيع ثم التعاطف الوالدي والتسامح، وأن أفضل أساليب المعاملة الوالدية كما يدركها طلاب المرحلة الثانوية في مدينة بريدة للوالدين معاً هي للتوجيه للأفضل ثم التشجيع والتسامح.

- أن جميع التوافق الأربعة وكذلك التوافق بوجه عام لها علاقة ايجابية بجميع أساليب المعاملة الوالدية الإيجابية)السوي (وهي التسامح والتعاطف الوالدي والتوجيه للأفضل والتشجيع، وأن جميعها أيضاً لها علاقة سلبية بجميع أساليب المعاملة الوالدية السلبية) الغير سوي (وهي الإيذاء الجسدي والحرمان والقسوة والإذلال والرفض والحماية الزائدة والتدخل الزائد والإشعار بالذنب وتفضيل الأخوة) النبذ (والتدليل سواء كانت من جانب الآباء والأمهات .

- **دراسة فاطمة الكناني :1998** بعنوان الاتجاهات الوالدية في التنشئة الاجتماعية وعلاقتها بمخاوف الذات لدى الأطفال، تهدف الدراسة للتعرف على الاتجاهات الوالدية وعلاقتها بمخاوف الذات لدى الأطفال، وتكونت عينة الدراسة من (180) من الأطفال ذكوراً وإناثاً ممن تتراوح أعمارهم 12-9 سنة بالمدارس الابتدائية، واستخدم مقياس) نموذج الأم ونموذج الأب(، ومقياس مخاوف الذات وذلك إعطاء حكم كمي عن تصور الطفل لاتجاهات والديه في تنشئته وتحديد درجة استعداده لمخاوف الذات، والمقياس من اعداد الباحثة .ومن أهم النتائج ما يلي:

- أن آباء وأمهات الأطفال الأقل استعداداً لمخاوف الذات أكثر ميلاً لاتجاهات السواء واستخدام أساليب الثواب، كالمكافأة بالتشجيع .وأكثر تقبلاً لأطفالهم وصداقة لهم واستماعاً لأفكارهم ومشاكلهم، وبالمقابل كانت أمهات الأطفال الأكثر استعداد للخوف أكثر ميلاً لممارسة أساليب اتجاهات القسوة والتسلط، وكل من الأب والأم أكثر ميلاً لعدم الاتفاق في أساليبهم التربوية، أما بالنسبة للعلاقة بين مخاوف الذات واتجاهي التساهل والإهمال فقد كان آباء وأمهات الأطفال الأقل استعداداً للخوف أكثر ميلاً للتساهل أي أكثر تسامحاً وليناً وتحقيقاً لمطالب الطفل لأخطائه ، كما تبين عدم وجود فروق دالة بين اهمال الأم ومخاوف الأطفال ووجود علاقة سلبية بين اهمال الأب ومخاوف الأطفال.

- تبين أن الأمهات والآباء في الوسط المنخفض أكثر اهمال وقسوة وتسلطاً وتذبذباً في معاملتهم للطفل مقارنة بأمهات وآباء الأطفال في الوسطين المرتفع والمتوسط، وتبين أيضاً معاملة الأمهات للإناث في الوسط المرتفع أكثر ميلًا للحماية والسواء مقارنة بمعاملتهم للذكور، وفي الوسط المتوسط أكثر ميلاً للحماية مع الإناث وفي الوسط المنخفض كان الآباء والأمهات أكثر ميلاً للتذبذب مع الإناث .

- **دراسة سهير عادل العطار1988** : بعنوان تقلص التفاعل الاجتماعي في الأسرة وأثره على تنشئة الطفل، حيث اشتملت الدراسة على عينة تكونت على عدد من الأسر (30) المكونة من الزوج والزوجة والأولاد المباشرين من ضمنهم طفل ما قبل المدرسة، بواقع (5) أسر من الطبقة العليا، (9) أسرة من الطبقة الدنيا، (16) أسرة من الطبقة الوسطى .واستخدم وسيلة المقابلة المتعمقة والملاحظة بالمشاركة لجمع المعلومات .ومن أهم النتائج:

- تبين أن الوالدين في أسر الطبقة العليا يشاركان أطفالهما في استذكار الدروس، واللعب والإجابة المبسطة على اسئلة الطفل، وتصحيح النطق للطفل، وإظهار الحب للطفل عندما يقوم بعمل يكافأ عليه.

- بالنسبة للطبقة المتوسطة فالأم تشارك الطفل في اللعب، يساعد الأخ الأكبر الطفل في استذكار دروسه، و (62.2%)من الأسر تحب الطفل لذاته وليس لما يقوم به من يستحق الإثابة، (81.2%) من الأسر تجيب على اسئلة الطفل بإجابة مبسطة (100%) من الأسر تقوم بتصحيح النطق للطفل، وبالنسبة للطبقة الدنيا :تشارك الأم الطفل في استذكار الدروس، واللعب، (88.8%) من الأسر تهتم بالإجابة على اسئلة الأبن الأكبر فقط، (55.5%) من الأسر تتخذ من خطأ الطفل في النطق مادة للضحك والفكاهة .

التعقيب على الدراسات السابقة تتفق معظم الدراسات التي تم طرحها مع موضوع هذا البحث، من حيث تناولها لأساليب التنشئة الاجتماعية المتبعة لتنشئة الأبناء بمختلف مراحلهم العمرية، إلا أن هذا البحث يركز بشكل ادق على مدى تأثير هذه الأنماط التنشئة المتبعة في تشكيل الذات الاعتمادية والمستقلة للأبناء.

ثالثاً :الإجراءات المنهجية : سيتناول هذا المحور رؤية عامة للمنهجية المتبعة في هذا البحث، من حيث:

منهج البحث :في ضوء طبيعة البحث والأهداف التي يسعى لتحقيقها، ولما كان البحث يهدف للتوصل إلى إيضاحات بحثية تكشف عن دور الأسرة الليبية في تشكيل الذات لأبنائها، وتحقيقًا لذلك سوف يتم استخدام المنهج الوصفي

التي يعتمد على وصف وتحليل الواقع من خلال جمع الحقائق وتحليلها وتفسيرها واستخلاص النتائج، وسنلخص أهمها:

- **مجتمع البحث:** يتمثل مجتمع البحث في جميع الأسر داخل مدينة العزيزية المركز وفقاً للإحصائيات المعدة مسبقاً، كالتالي :

جدول يبين توزيع عدد الأسر حسب المحلات في مدينة العزيزية المركز

حسب تعداد السكان 2006 م

ت	المحلة	عدد الأسر
1	الشرقية	1701
2	الغربية	973
	مج	2674

مجالات البحث:

- المجال المكاني :يتمثل في مدينة العزيزية المركز.
- المجال البشري :يتضمن جميع الآباء ضمن أسر مدينة العزيزية المركز.
- المجال الزمني(1.1.2019-15.3.2019) :

عينة البحث:

- إطار العينة :يشمل جميع الآباء داخل الأسر بمدينة العزيزية المركز.
- حجم ونوع العينة :سيتم تحديد حجم عينة البحث باستخدام أساليب إحصائية بما يتوافق مع حجمها في المجتمع حيث بلغ حجمها (300) أسرة، وكذلك سيتم اختيار عينة المراحل المتعدة وذلك عن طريق تقسيم المدينة كمحلات وشوارع للحصول على عينة البحث .

أداة البحث :تتمثل هذه الوسيلة في استمارة الاستبيان مع الاستعانة بالمقابلة المقننة، وتضمنت الاستمارة المعدة مجموعة من الأسئلة، وتم الاعتماد في تصميمها على خبرة الباحث العلمية.

الأساليب الإحصائية التي تم استخدم : وتم استخدام البرنامج الإحصائي (SPSS)لإجراء التحليل الإحصائي للبيانات وهو برنامج الحزمة الإحصائية المستخدمة في العلوم الاجتماعية، وبعد جمع البيانات تم اتباع الخطوات الآتية:

- استخدام المعالجات الإحصائية التالية للتأكد من ثبات أداة البحث:
- معامل ارتباط ألفا كرونباخ.(Cron bach's Alpha)
- استخدام المعالجات الإحصائية التالية لتحليل البيانات الميدانية:
- جداول التكرارات والنسب المئوية، كالآتي:

جدول رقم01 : يبين توزيع أفراد العينة حسب مدى اتباع اساليب التنشئة للأبناء

ت	العبارة	دائماً		أحياناً		أبداً		المجموع	
		ك	%	ك	%	ك	%		
1	أسلوب يعتمد على الاهتمام والتقبل والتسامح والحب والعطف والحوار والديمقراطية والتعاون والحرية والاستقلال.	50	16.7	195	65	55	18.3	300	100%
2	أسلوب يعتمد على التشدد والقسوة المبالغ فيها والتسلط والاهمال والعقاب الجسدي والنفسي والحماية الزائدة.	110	36.7	90	30	100	33.3	300	100%

يتضح من الجدول (1) أن أغلب أفراد العينة دائماً يتبعون أسلوب تنشئة غير سوي يعتمد على التشدد والقسوة المبالغ فيها والتسلط والاهمال والعقاب النفسي والجسدي والحماية الزائدة بنسبة(36.7%) ، وأحياناً يتبعون أسلوب تنشئة سوي يعتمد الاهتمام والتقبل والتسامح والحب والعطف والحوار والديمقراطية والتعاون والحرية والاستقلال بنسبة (65%).

ويتفق هذا البحث في قياس هذه الأساليب من التنشئة على الأبناء، وأثرها على تشكيل ذواتهم مع دراسة عبد الرحمان بن محمد البليهي ودراسة فاطمة الكناني.

جدول رقم 02: يبين توزيع أفراد العينة حسب تفضيلهم لتشكيل ذات اعتمادية أو مستقلة لأبنائهم

ت	العبارة	بدرجة كبيرة		بدرجة متوسطة		غير مفضل		المجموع	
		ك	%	ك	%	ك	%		
1	تنشئة الأبناء لأن يكونوا معتمدين على الوالدين.	250	83.3	30	10	20	6.7	300	100%
2	تنشئة الأبناء لأن يكونوا مستقلين في تأسيس مستقبلهم العملي والعلمي على الوالدين.	40	13.3	155	51.2	105	35	300	100%

اتضح من الجدول (2) أن أغلب أفراد العينة يفضلون بدرجة كبيرة تنشئة ابنائهم لأن يكونوا معتمدين عليهم بنسبة(83.3%) ، وبدرجة متوسط يفضلون تنشئتهم على أن يكونوا مستقلين عنهم في تأسيس مستقبلهم العملي والعلمي بنسبة. (51.2%)

جدول رقم 03: يبين توزيع أفراد العينة على مجموعة من الفقرات التي أن تقيس دور الأسرة في تشكيل الذات الاعتمادية والمستقلة

ت	العبارة	بدرجة كبيرة		بدرجة متوسطة		غير متبع		مج
		ك	%	ك	%	ك	%	
1	ترك الحرية في اختيار اصدقائهم مع توجيههم على حسن اختيارهم.	100	33.3	195	65	5	1.7	300
2	احترام ميولهم ورغباتهم في الاستقلال، وتجنب فرض الإرادة عليهم واشراكهم في عملية اتخاذ القرارات.	95	31.7	100	33.3	105	35	300
3	تشجيعهم للميل إلى القيادة، وتوجيهم نحو القيادات المجتمعية المختلفة.	95	31.7	99	33	106	35.3	300
4	استغلال ميولهم في تنمية شخصياته ، ومساعدتهم على شغل أوقات فراغهم واستثمارها على أفضل وجه، وتشجيع هواياتهم وتوجيهها بما يقيدهم انفعالياً واجتماعياً.	95	31.7	95	31.7	110	36.7	300
5	اقامة علاقة معهم ترتكز على الفهم المتبادل ، مما يساعد على النمو السوي للذات.	10	3.3	190	63.3	100	33.3	300
6	تشجيعهم على النقاش والحوار وتقبل آرائهم بعقلية متفتحة، والمرونة في فهم وجهات نظرهم.	104	34.7	85	28.3	111	37	300
7	العمل على تنمية شخصيتهم من جميع الجوانب، ومساعدتهم في فهم أنفسهم وتكوين فلسفة ناضجة للحياة.	100	33.3	80	26.7	120	40	300
8	تشجيعهم على القيام بدورهم في بناء مجتمعهم وتطوره.	100	33.3	96	32	104	34.7	300
9	الثبات في معاملتهم وعدم التذبذب بين الثواب والعقاب.	34	11.33	200	66.7	66	22	300
10	توزيع الحب والعطف والرعاية بين الأبناء داخل الأسرة بشكل متساوي، حتى لا تتولد الغيرة والكراهية بينهم ويحدث خلل في ذواتهم.	30	10	150	50	120	40	300
11	تنمية الضبط الذاتي والتوجيه الذاتي للسوك لدى الأبناء ، والتأكيد على أن العقاب وسيلة غير ناجحة للإصلاح.	86	28.7	144	48	70	23.3	300
12	تعليم الأبناء القيام بالدور الاجتماعي الذي يتناسب مع كل مرحلة من مراحل نموهم، وتنمية الثقة بالنفس لديهم.	100	33.3	33	11	167	55.7	300
13	توفير المثيرات التربوية والتعليمية المناسبة للنمو العقلي السليم، وتنمية حب الاستطلاع لديهم وتنمية ميولاتهم المختلفة.	105	35	65	21.7	130	43.3	300
14	تشجيعهم على الكلام والحديث والتعبير عن أنفسهم بحرية.	50	16.7	150	50	100	33.3	300
15	تعليمهم المهارات اللازمة لشؤون الحياة.	92	30.7	108	36	100	33.3	300

16	تنشئتهم على أسلوب النقد والنقد الذاتي والحوار البناء.	0	0	101	33.6	199	66.3	300
17	تنشئتهم على التعلم من خبراتهم الخاصة أكثر من اعتمادهم على خبرات الكبار.	109	36.3	63	21	128	42.7	300
18	تنشئتهم على ممارسة الاستقلال الشخصي وتحمل المسؤوليات الاجتماعية، وتنمية التفكير المستقل والابتكار والاعتماد على النفس.	90	30	84	28	126	42	300

يتضح من الجدول (3) أن أغلب أفراد العينة من الأسر لهم دور في تشكيل ذوات اعتمادية لأبنائهم من خلال عدم تنشئتهم :على أسلوب النقد والنقد الذاتي والحوار البناء بنسبة(66.3%) ، تعليم الأبناء القيام بالدور الاجتماعي الذي يتناسب مع كل مرحلة من مراحل نموهم وتنمية الثقة بالنفس لديهم بنسبة(55.7%) ، توفير المثيرات التربوية والتعليمية المناسبة للنمو العقلي السليم، وتنمية حب الاستطلاع لديهم وتنمية ميولاتهم المختلفة بنسبة(43.3%) ، تنشئتهم على التعلم من خبراتهم الخاصة أكثر من اعتمادهم على خبرات الكبار بنسبة(42.7%) ، تنشئتهم على ممارسة الاستقلال الشخصي وتحمل المسؤوليات الاجتماعية وتنمية التفكير المستقل والابتكار والاعتماد على النفس بنسبة(42%) ، العمل على تنمية شخصيتهم من جميع الجوانب، ومساعدتهم في فهم أنفسهم وتكوين فلسفة ناضجة للحياة بنسبة(40%) ، تشجيعهم على النقاش والحوار وتقبل آرائهم بعقلية متفتحة والمرونة في فهم وجهات نظرهم بنسبة(37%) ، استغلال ميولهم في تنمية شخصياتهم، ومساعدتهم على شغل أوقات فراغهم واستثمارها على أفضل وجه وتشجيع هواياتهم وتوجيهها بما يقيدهم انفعالياً واجتماعياً بنسبة(36.7%) ، تشجيعهم للميل إلى القيادة وتوجيههم نحو القيادات المجتمعية المختلفة بنسبة(35.3%) ، احترام ميولهم ورغباتهم في الاستقلال وتجنب فرض الإرادة عليهم واشراكهم في عملية اتخاذ القرارات بنسبة.(35%)

إلا أن في حين للأسرة دور بدرجة متوسطة في تشكيل ذات دو بعدين اعتمادي واستقلالي من خلال تنشئة الأبناء من حيث الثبات في معاملتهم وعدم التذبذب بين الثواب والعقاب بنسبة(66.7%) ، ترك الحرية في اختيار اصدقائهم مع توجيههم على حسن اختيارهم بنسبة(65%) ، اقامة علاقة معهم ترتكز على الفهم المتبادل مما يساعد على النمو السوي للذات بنسبة(63.3%) ، توزيع الحب والعطف والرعاية بين الأبناء داخل الأسرة بشكل متساوي، حتى لا تتولد الغيرة والكراهية بينهم ويحدث خلل في ذواتهم، وتشجيعهم على الكلام والحديث والتعبير عن أنفسهم بحرية بنسبة (50%) نفس النسبة لكل منهما على حدا، تنمية الضبط الذاتي والتوجيه الذاتي للسوك لدى الأبناء، والتأكيد على أن العقاب وسيلة غير ناجحة للإصلاح بنسبة(48%) ، تعليمهم المهارات اللازمة لشؤون الحياة بنسبة.(36%)

ونستخلص من ذلك رغم تطور مظاهر الحياة الاجتماعية وبما في ذلك المستويات التعليمية للآباء، إلا أن للبيئة المحيطة وما تحمله من قيم وعادات وتقاليد الراسخة حاملة في طياتها ملامح المجتمع الأبوي والسلطة الأبوية فيه وكذلك للثقافة السائدة التي تهدف من خلال عمليات التنشئة الاجتماعية تقوية الروابط والعلاقات بين الأفراد والجماعات المختلفة مثل الأسرة والقبيلة والتي لازالت تلعب دوراً كبيراً من حيث تأثيرها في الأساليب المتبعة لتنشئة

الأبناء حتى وقتنا الحاضر وما لها من تداعيات أهمها تشكيل ذات اعتمادية للأبناء يمنع خروجها عن نطاق القرارات الأسرية، وفي أقصى الحالات يترك لهم جانباً ضيقاً من الاستقلالية في طريقة التفكير والتصرف مع ضرورة الرجوع للأبوين في اتخاذ القرار النهائي أو تقديم الدعم والسند للأبناء من المهد للحد .

النتائج :

- ✓ أن أغلب أفراد العينة دائماً يتبعون أسلوب تنشئة غير سوي يعتمد على التشدد والقسوة المبالغ فيها والتسلط والاهمال والعقاب النفسي والجسدي والحماية الزائدة، وفي حين أحياناً يتبعون أسلوب تنشئة سوي يعتمد على الاهتمام والتقبل والتسامح والحب والعطف والحوار والديمقراطية والتعاون والحرية والاستقلال.
- ✓ أن أغلب أفراد العينة يفضلون بدرجة كبيرة تنشئة ابنائهم لأن يكونوا معتمدين عليهم، وبدرجة متوسطة يفضلون تنشئتهم على أن يكونوا مستقلين عنهم في تأسيس مستقبلهم العملي والعلمي.
- ✓ أن أغلب أفراد العينة من الأسر لهم دور في تشكيل ذوات اعتمادية لأبنائهم من خلال :عدم تنشئتهم على أسلوب النقد والنقد الذاتي والحوار البناء، تعليم الأبناء القيام بالدور الاجتماعي الذي يتناسب مع كل مرحلة من مراحل نموهم وتنمية الثقة بالنفس لديهم ، توفير المثيرات التربوية والتعليمية المناسبة للنمو العقلي السليم، وتنمية حب الاستطلاع لديهم وتنمية ميولاتهم المختلفة، تنشئتهم على التعلم من خبراتهم الخاصة أكثر من اعتمادهم على خبرات الكبار، تنشئتهم على ممارسة الاستقلال الشخصي وتحمل المسؤوليات الاجتماعية وتنمية التفكير المستقل والابتكار والاعتماد على النفس، العمل على تنمية شخصيتهم من جميع الجوانب، ومساعدتهم في فهم أنفسهم وتكوين فلسفة ناضجة للحياة، تشجيعهم على النقاش والحوار وتقبل آرائهم بعقلية متفتحة والمرونة في فهم وجهات نظرهم، استغلال ميولهم في تنمية شخصياتهم، ومساعدتهم على شغل أوقات فراغهم واستثمارها على أفضل وجه وتشجيع هواياتهم وتوجيهها بما يقيدهم انفعالياً واجتماعياً، تشجيعهم للميل إلى القيادة وتوجيههم نحو القيادات المجتمعية المختلفة، احترام ميولهم ورغباتهم في الاستقلال وتجنب فرض الإرادة عليهم واشراكهم في عملية اتخاذ القرارات.
- ✓ إلا أن في حين للأسرة دور بدرجة متوسطة في تشكيل ذات ذو بعدين اعتمادي واستقلالي من خلال :تنشئة الأبناء من حيث الثبات في معاملتهم وعدم التذبذب بين الثواب والعقاب، ترك الحرية في اختيار اصدقائهم مع توجيههم على حسن اختيارهم، اقامة علاقة معهم ترتكز على الفهم المتبادل مما يساعد على النمو السوي للذات، توزيع الحب والعطف والرعاية بين الأبناء داخل الأسرة بشكل متساوي، حتى لا تتولد الغيرة والكراهية بينهم ويحدث خلل في ذواتهم، وتشجيعهم على الكلام والحديث والتعبير عن أنفسهم بحرية، تنمية الضبط الذاتي والتوجيه الذاتي للسوك لدى الأبناء، والتأكيد على أن العقاب وسيلة غير ناجحة للإصلاح، تعليمهم المهارات اللازمة لشؤون الحياة .وهذا ما أكده سينجلز ورفاقه أن كلا الجانبين من الذات يمكن أن يكونا مترافقين في نفس الفرد، حيث تعتمد درجة امتداد أي منها في الذات وفقاً لطبيعة الثقافة التي ينتمي لها الفرد، فالجوانب الاستقلالية تصبح أكثر وضوحاً في الثقافات الفردية في حين أن الجوانب الاعتمادية تكون أكثر وضوحاً في الثقافات الجمعية.

التوصيات :

- ✓ يوصى أن تكون اتجاهات الآباء نحو ابنائهم وتربيتهم ايجابية، بحيث يتجنب التسلط والحماية الزائدة والإهمال والرفض والتدليل الزائد والقسوة، وضرورة تعديل هذه الاتجاهات المتبعة لما هو في مصلحته.
- ✓ يوصى أن تعمل المؤسسة التعليمية بمراحلها التعليمية بما فيها الجامعية، على إعادة عملية التنشئة الاجتماعية لتشكيل ذات مستقلة سليمة ناجحة عملياً وعلمياً، وخاصة مع ما يمر به مجتمعنا الآن من ازمة اجتماعية واقتصادية.
- ✓ يوصى بإنشاء مراكز توعوية لتقديم الإرشادات للأسر المقبلين على الزواج أو الإنجاب لأهم الأساليب السليمة المتبعة لتنشئة الأبناء، وتوظيف وسائل الأعلام المختلفة لنفس الغرض.
- ✓ يوصى بإجراء مزيداً من البحث حول هذا الموضوع، لأن البحث لم يتمكن من الوصول لتأثير عدد من المتغيرات منها المستوى التعليمي والعمر وذلك لضيق الوقت وعدم توفر البيانات الكاملة حول ذلك.

قائمة المراجع:

أولاً : الكتب

1) أبو دولو، جمال. (2009). الصحة النفسية. عمان: دار أسامة.

2) بن سليمان، عبد الرحمان بن محمد . (2008). أساليب المعاملة الوالدية كما يدركها الأبناء وعلاقتها بالتوافق النفسي دراسة ميدانية على طلاب المرحلة الثانوية بمدينة بريدة، رسالة ماجستير غير منشورة.

3) البياتي، ياس خضير. (2002). النظرية الاجتماعية جذورها التاريخية وروادها. طرابلس: منشورات الجامعة المفتوحة

4) جونز، فيليب. (2010). النظريات الاجتماعية والممارسة البحثية (محمد ياسر الخواجة، مترجم). القاهرة: العربية للنشر والتوزيع

5) الجوهري، محمد. (2002). قراءات معاصرة في نظرية علم الاجتماع (مصطفى خلف عبد الجوا، مترجم). القاهرة: مركز البحوث والدراسات الاجتماعية

6) حلمي، اجلال اسماعيل. (2013). علم اجتماع الزواج والأسرة رؤية نقدية للواقع والمستقبل. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية

7) الحوات، علي. (1998). النظرية الاجتماعية اتجاهات أساسية. مالطا: منشورات شركة الجا .

8) زايتلن، إرفنج. (1989). النظرية المعاصرة في علم الاجتماع (محمد عودة، إبراهيم عثمان، مترجم). الكويت: منشورات ذات السلاسل

9) زهران، حامد. (1977). علم النفس الاجتماعي. القاهرة: عالم الكتب القاهرة.

10) سامر، عبد الحليم. (1998). علم النفس. دمشق: دار المعارف

11) شلبي، عبد الله. (2012). الاتجاهات النظرية والاستراتيجيات البحثية. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية

12) العطار، سهير عادل. (1998). تقلص التفاعل الاجتماعي في الأسرة وأثره على تنشئة الطفل، المؤتمر السنوي طفل الغد وتنشئته، مركز دراسات الطفولة، جامعة عين شمس، مصر.

13) الكناني، فاطمة. (1998). الاتجاهات الوالدية في تنشئة الاجتماعية وعلاقتها بمخاوف الذات لدى الأطفال. مجلة علم النفس،12(64) ، مصر.

14) لطفي، طلعت إبراهيم، والزيات، كمال عبد الحميد الزيات(1999). النظرية المعاصرة في علم الاجتماع. القاهرة: دار غريب

الفجوة بين البحث العلمي وتطبيقاته بالوطن العربي

The gap between scientific research and its applications in the Arab world.

ط.د. خالد سيواني/ جامعة الأغواط/ الجزائر
Dr. Khaled Siwani / University of Laghouat/ Algeria

ملخص الدراسة:

للبحث العلمي أهمية كبربوالتي تتجلى في ذلك التطور العلميوالتكنولوجيالرهيب في مختلفالمجالات لدى بعض الأمم دون سواها، والتي حققت تلك النقلة النوعية بفضل تقديسها للبحث العلميباعتباره اللبنة الأساسية لكل تطور وازدهار.

وتأتي هذه الدراسة لعرضواقع البحث العلميوطبيعة المعوقات التي تحول دون توظيف البحث العلمي في تحقيق التنمية في الوطن العربي الذي ما يزال يعاني من التخلفوالتبعية، ومن أهم هذه المعوقات التي تحد من تطبيق البحث العلمي في تحقيق التنمية الشاملة:

غياب وقصور أهداف واستراتيجيات البحث العلمي، وضعف التمويل المالي، وجود فجوة بين هيئات البحثوالبيئة المحيطة، وعدم ربط نتائج البحث بالتنمية، وضعف الانتاج العلمي، وعدم تثمين نتائج البحث وكذلك غياب رؤية واضحة للتنمية.

فعند الإلمام بهذه العناصر فقط يمكن أن يرقى البحث العلمي في الوطن العربي إلى مصاف البحث العلمي في الدول المتطورةوالرائدة علميا مثل اليابانوفنلنداوالسويد، وغيرها.

الكلمات المفتاحية: البحث العلمي، الوطن العربي، الواقع، المعوقات، التنمية الشاملة.

Abstract :

Scientific research is of great importance, which is reflected by the impressivescientific and technological development in various fields in some nations and not others, which has achieved that qualitative leap thanks to their reverence for scientific research as the basic building block for every development and prosperity.

This study comes to present the reality of scientific research and the nature of the obstacles that prevent the employment of scientific research in achieving development in the Arab world, which still suffers from underdevelopment and dependency, and among the most important of these obstacles that limit the application of scientific research in achieving comprehensive development.

Absence and shortcomings of scientific research objectives and strategies, weak financial funding, a gap between research bodies and the surrounding environment, disconnecting research results from development, weak scientific output, unenriching the research results, as well as the absence of a clear vision for development.

It is only when being familiarized with these elements can scientific research in the Arab world rise to the ranks of scientific research in developed and scientifically pioneering countries such as Japan, Finland, Sweden, and others.

Keywords: scientific research, Arab world, reality, obstacles, comprehensive development.

مقدمة:

يعتبر البحث العلمي فيوقتنا الحالي ضرورة حتمية، لتقدم الدولوالمجتمعات وتطورها بمختلف مستوياتها المتقدمة والنامية على حد سواء، وركيزة اساسية لتحقيق التنمية المستدامة في كافةالمجالات (الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، العسكريةوالتعليمية...الخ).

إن تقدم الدولونموها الاجتماعيوالاقتصادي يقاس بمدى تطبقها لمخرجات البحث العلمي من قياسها لمعدل إنفاقها على البحث العلمي ونسبته من الناتج المحلي اضافة الى عدد الباحثين والعلماء وحجم الابحاث العلمية وعدد الاختراعات المسجلة سنويا وعدد المجلات العلمية محلياوعالميا.

إن المتأمل لواقع البحث العلمي العربي ومؤسساته في الدول العربية، يتبين له مدى الفجوة بينه وبين المستوى البحثي والاكاديمي العالميين، فالدول العربية تفتقر الى سياسة علمية محددة المعالمولاهداف والوسائل وضعف التمويل المالي، غياب رؤيةواضحة للتنمية، هجرة الكفاءات العلمية ووجود فجوة بين هيئات البحث العلمي كل هذه الصعوبات تحد من أدائه لدوره المتوقع منه، وبالتالي تأخر عملية التنمية والتطور في هذا الجزء من العالم، مقارنة بالدول المتقدمة التي تعمل على الاستثمار في مجال البحث العلميودعمهوتطويره لتحقيق التطوروالازدهار.

الإشكالية:

لماذا تتعمق الفجوة بين البحث العلمي وتطبيقاته بالوطن العربي؟

وسنجيب على هذه الإشكالية من خلال المحاور التالية:

1. واقع البحث العلمي في الوطن العربي.
2. الصعوبات التي تعيق تطبيق البحث العلمي ونظرياته في الوطن العربي.
3. تحديات البحث العلمي في الوطن العربي.
4. البحث العلمي وتحقيق التنمية الشاملة بالوطن العربي.

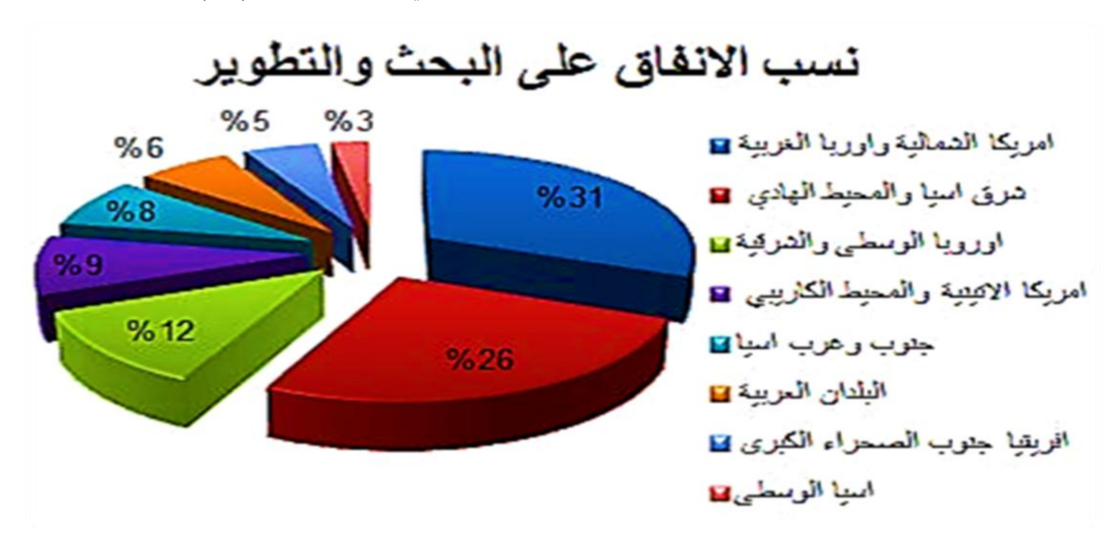
المحور الاول: واقع البحث العلمي في الوطن العربي.

أن واقع البحث العلمي الذي تعيشه البلدان العربية، بحاجة الى مراجعة شاملة لبيان مستوى المنظومة من ناحية بناء القدراتوطبيعة المدخلات والمخرجات، كذلك لتوضيح الدور الفعال الذي تلعبه مكوناتها في تقدم وتطور المجتمع والجهود المطلوبة لتحقيق الاهداف المستقبلية، حيث تقاس درجة تقدم البلدان واستفادتها من المعارف الجديدة عالميا بقياس معدل إنفاقها على البحث العلمي ونسبته من الناتج المحلي إضافة الى عدد الباحثين والعلماء، وحجم الابحاث العلمية وعدد الاختراعات المسجلة سنويا،وعدد المجلات العلمية محليا وعالميا(خليفي ،2021، ص.36).

اولا: الانفاق على البحث العلمي.

تخصص الدول المتقدمة مبالغ طائلة للبحث العلمي إيمانا منها بأن الاستثمار فيه لا يقل أهمية عن الاستثمار في أي مجال آخر، وأن عوائده أكبر بكثير من عوائد عناصر الاستثمار الاخرى، وأن العلم وابتكاراته هي ضرورة لدعم الاقتصادوالتنمية الشاملة. في المقابل نجد ان البحث العلمي متدني في الدول العربية بسبب نقص التمويلوالتسلسل البيروقراطي في المؤسسات الحكومية والتباطؤ في اتخاذالقراروهذا ما يوضحه **(الشكل 1)**(البهلول، 2021، ص.60).

الشكل رقم 01: يمثل نسبة الانفاق على البحث العلميوالتطوير بين البلدان العربيةوبلدان أخرى.



المصدر: تقرير اليونيسكو عن العلوم لعام 2019.

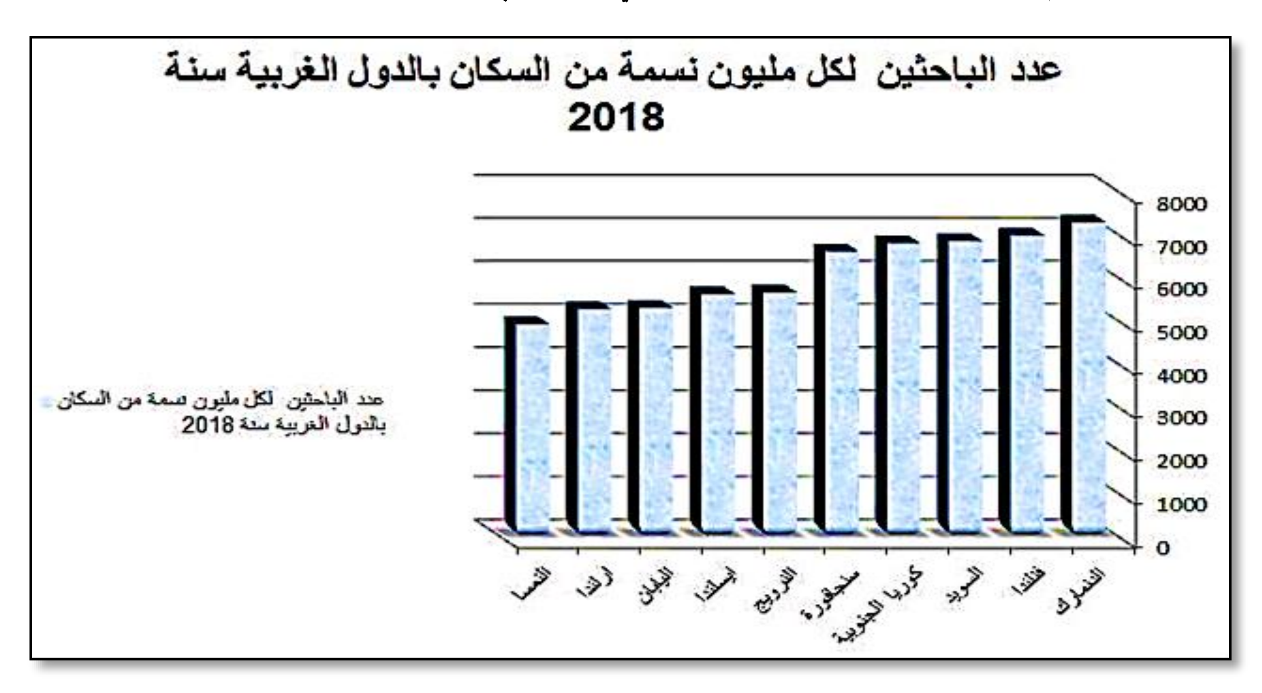
يتضح من خلال (الشكل 1) أن نسبة الانفاق على البحث العلمي، ترتفع في الدول المتقدمة، على رأسها امريكا الشمالية وأوروبا الغربية بنسبة 31%، ثم شرق آسيا والمحيط الهادي بنسبة 26%، تليها أوروبا الوسطى والشرقية بنسبة 12%، لتبدأ النسب في التراجع، حيث نلاحظ ان نسبة الانفاق على البحث العلمي في الدول العربية ضعيفة تقدربـ6 %، وهذا راجع لعدة اسباب أهمها قصور المؤسسات العربية المعنية بالبحث العلمي، وبالتالي فإن تأمين التمويل واستمراريته يعد شرطا اساسيا لتحقيق التنمية وخدمة المجتمع.

يعد القطاع الحكومي الممول الرئيسي للبحوث العلمية في الدول العربية، بنسبة تصل إلى 80%، أما القطاع الخاص فيساهم ب 10% فقط من نفقات البحث العلميوالتطوير التقني، على عكس الدول المتقدمة، التي تعتمد في تمويلها له على القطاع الخاص بنسبة تصل إلى 70%، من خلال توفيرمبالغ مالية أكبر وموارد أكثر لدعم البحث العلمي، وبزمن قياسي (بن حكم فضة،2016، ص.8).

ثانيا: عدد الباحثين.

يعد مقياس عدد الباحثين لكل مليون نسمة، أو لكل ألف نسمة من المقاييس الدولية لرصد التطور البحثي والتقني في الدول، فهو يحدد بدقة نسبية واقع البحث العلمي.

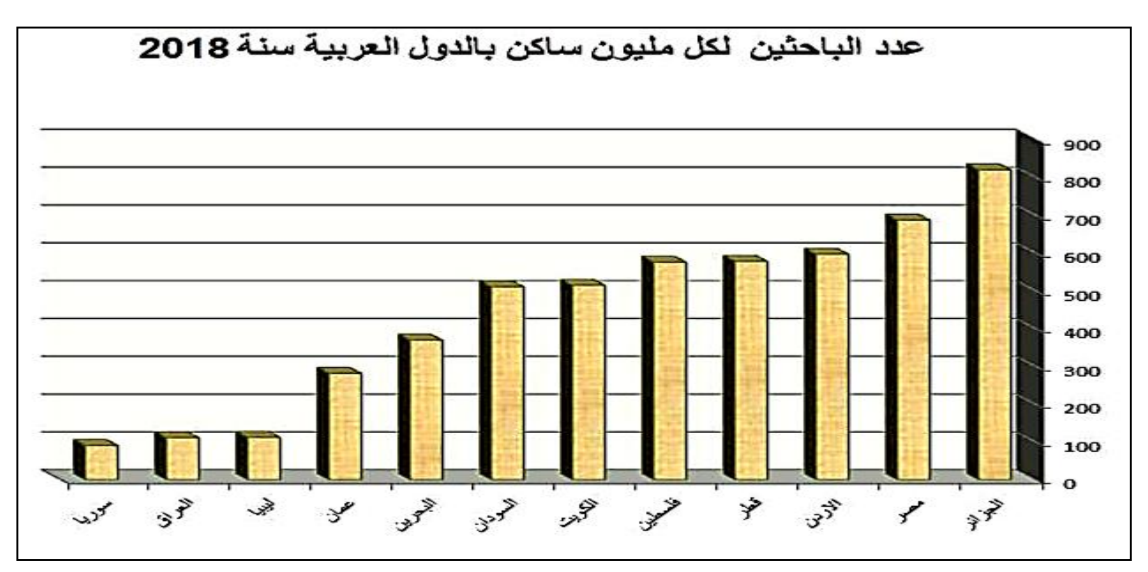
الشكل رقم 02: يمثل عدد الباحثين لكل مليون شخص في الدول الغربية لسنة 2018.



المصدر: "من يقود العالم في البحث والتطوير؟ أرقام إحصائية" https://www.mena-tech.com/البحث-والتطوير-أرقام/

حيث نلاحظ من خلال (الشكل2) أن الدول التي تنتج أكبر عدد من الباحثين بالنسبة لعدد سكانها تميل الى المجالات العلميةوالدراسات العليا للوصول الى العمل في المجال البحثي، وهذا ما نلاحظه في منطقة اسكندنافيا في شمال أوروبا، فهي متقدمة من حيث التركيز على مجال البحث العلميوالتطوير كنسبة من الناتج الاجمالي المحلي، كما أنها تمتلك أعلى عدد باحثين كنسبة من عدد السكان. (مسعد ياقوت، 2007، ص.50).

الشكل رقم 03: يمثل عدد الباحثين لكل مليون شخص في الدول العربية لسنة 2018.



المصدر: (معهد اليونيسكو للإحصاء، تقديرات المرصد الالكسو)

ثالثا: الانتاج العلمي وجودة البحوث المنشورة.

لقد ارتفع عدد الأوراق المنشورة من حوالي 8 آلافورقة في عام 2001 إلى حوالي84 ألفورقة في عام 2020، أي بما يزيد عن عشرة أضعاف، وهذا النمو في العدد ليس مقتصرا على الدول العربية، وإنما هو ظاهرة عالمية يشجعها الاهتمام المتزايد بدور العلم في الاقتصاد والرفاه، وتوفر وتطور الأدوات وأجهزة القياس والبحث، إضافة الى الثورة العالمية في وسائل الاتصالات والمواصلات، فقد ازداد الإنتاج العالمي من حوالي747,855ورقة في العام 2001 إلى 2,047,897ورقة في العالم 2020 .

بعكس الدول النامية التي لا تزال تسعى لزيادة انتاجها المحلي، كما هو موضح في (الشكل4)

الزيادة في عدد الأوراق البحثية في الدول العربية مجتمعة خلال فترة الدراسة وتحدد الزيادة في عدد الأوراق من2015-2020(بنت محمد الربان، 2021، ص. 2).


الشكل رقم 04: منحنى بياني يمثل عدد الأوراق المنشورة بين 2001-2020 من كل الوطن العربي.



المصدر: (بنت محمد الربان.2021، ص.2)

رابعا: مراكز البحث العلمي.

تعددت مراكز الأبحاث والدراسات في الوطن العربي، وقد توزعت بين الجامعاتوالمؤسسات الحكوميةكما نشأت مراكز بحثية مستقلة ضمن منظمات المجتمع المدني.وهي متخصصة في مجالاتومياد عديدة، وتشترك في انتاج المعرفة والأفكار وصنعها، من خلال معاينة مراكز الابحاث العربية نجدالوضع لا يزال هشا، مقارنة بما هو موجود في الغرب، فضلا عن انخفاض عددها وقلة تفاعلها مع البيئة المحيطة بها، ويبدو أن تخلف الدول العربية في مجال البحث العلمي، قد انعكس على هذه المراكز (وليد محمود، 2013، 79).

تعاني مراكز البحوثوالجامعات العربية من مشكلات عديدة من بينها انشغال عدد كبير من أعضاء هيئة التدريس في العمل الإضافي، وقلة عدد الباحثين والمختصين، وندرة تكوين فرق بحثيةمتكاملة، فالبحوث التي تجري بين جدرانها

من جانب أساتذتها إنما هي بحوث فردية لأساتذة يحاولون الإنتاج العلمي بغية الترقي، أو النشر، وهي بحوث أضعف من أن تحل مشكلات المجتمع أو تعمل على تقدمه.

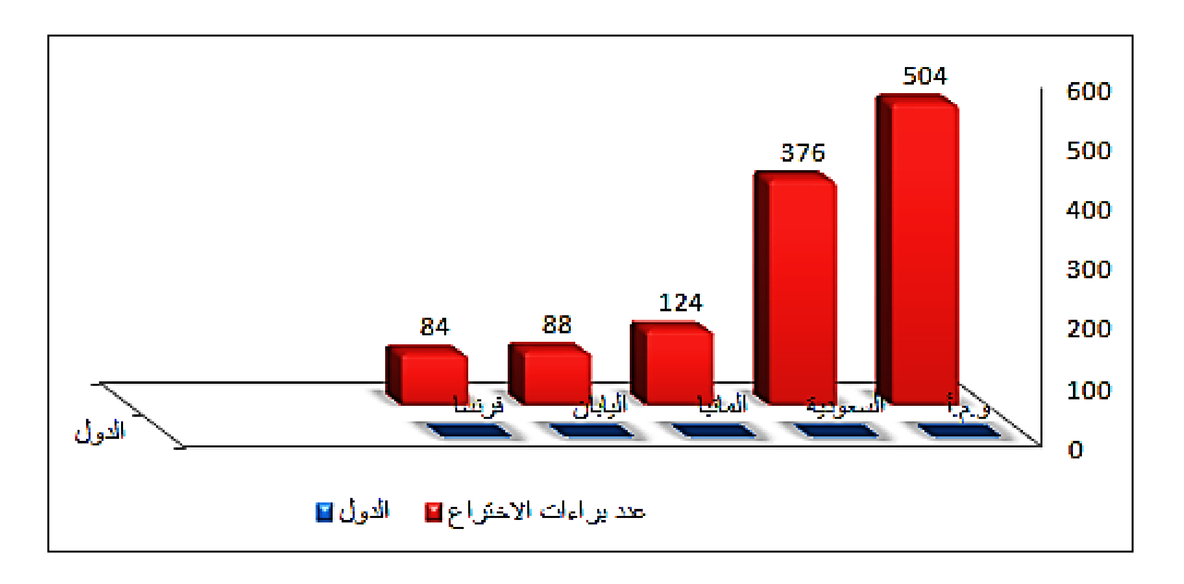
كما تعاني المراكز البحثية من الانفصال شبه الكامل بينهاوبين المجالات التطبيقية خارج أسوارها أو معاملها، وكذا انفصام الصلة بين الجامعات وحقل الإنتاج، وابتعاد الجامعات عن إجراء البحوث المساهمة في حل المشكلات الوطنية، إضافة إلى عدم مشاركة المؤسسات الكبرى والشركات والأثرياء من الأفراد في نفقات البحث العلمي.

إضافة إلى عدم وجود حرية أكاديمية كافية كتلك التي يتمتع بها البحث العلمي عند الغرب،والبيروقراطية والمشكلات الإدارية والتنظيمية، والفساد الماليوالإداري في مؤسسات البحث العلمي الحكومية، إلى جانب تأخر عملية نقل المعلومة التقنية من الدول المتقدمة إلى الدول العربية،وبقاء كثير من مراكز البحوث العربية تحت قيادات قديمة مترهلة، غير مدركة لأبعاد التقدم العالمي في ميادين البحث العلمي لا سيما في العلوم التكنولوجية والفيزيقية،وإهمال التدريب المستمر للباحثين، بلوصل حال كثير منمؤسسات البحث العلمي إلى تهميش الكوادر البحثية التي لا تتفقوسياسية السلطة أو إمكاناتها،ومن ثم يتم تهجير هذه العقول العربية في مختلف التخصصاتواستقرارهم في الدول الغربية، لتجد هذه العقول البيئة العلمية المناسبة لها،والمعززة لمواهبها، والداعمة لأفكارها الابتكارية (ملاعب،2019).

خامسا: براءات الاختراع.

ويقصد بالاختراع كل ابتكار جديد قابل للاستغلال الصناعي، سواء كان متعلقا بمنتجاتجديدة ام بطرقووسائل مستحدثة او بهما معا، اما البراءة فيقصد بها الشهادة الدالة على تسجيل الاختراع، حيث تؤكد المؤشرات الخاصة بعدد براءات الاختراع للدول العربية تدني نشاط مقارنة بالدول المتقدمة، ولاريب أن براءة الاختراع مؤشر يشير الى نشاط البحث العلميوالتطوير التقني الا انها لا تمثل بذاتها النشاط الابتكاري الذي يعد أقرب صلة الى الناتج الداعم للتنمية الشاملةولاسيما أن براءات الاختراع العربية دائما ما تستثمر في الخارجويشمل الابتكار بعامة تطوير تقنيات الانتاج التي تعود الى تطوير المنتجاتوان الابتكار في السوق المحلية العربية يكاد يكون معدوما مما يدل ذلك على البحثوالتطوير في الوطن العربي لم يصل بعد مرحلة الابتكار التي تسبق مرحلة الدخول الاقتصاد الرقمي(حسن محمد الميالي، 2016، ص.39).

الشكل رقم 05: عدد براءات الاختراع لكل دولة.



المصدر: التقرير الإحصائي لمعلومات الملكية الفكرية لعام 2021م الصادر عن الهيئة السعودية للملكية الفكرية

المحور الثاني: صعوبات تطبيق البحث العلميونظرياته في الوطن العربي.

أولا: غياب وقصور أهدافواستراتيجيات البحث العلمي.

إذ تفتقر معظم الدول العربية إلى سياسات واضحة للبحث العلمي، والتي تتضمن تحديد الأهداف والاولويات والمراكز البحثية اللازمة وتوفير الامكانيات المادية الضرورية. فالإنفاق على البحث العلمي مرتبط بوجهات النظر في الوزارات المختلفة فمن الممكن أن توضع خطة للبحث العلمي فبوزارة معينة وبمجرد تغيير الوزارة تصبح الخطة كأن لم تكن، وهو ما يظهره عدموجود خطط استراتيجية في مجالات الحياة كافة(بلبكاي،28،2016).

فكثيرا ما يتوقف البحث في مجال معين عند تغير الاشخاص لمجرد أن هذا المجال من البحث لايروق لهم أو هو في نظرهم خارج مجالا اهتمام الاشخاص الجدد أو لمجرد أنه كان محط اهتمام سلفهم من الاشخاص أيضاً. وهي نكسة كبرى يعاني منها البحث العلمي، فارتباط البحث والتطوير بالأشخاص وليس بسياسات استراتيجية وخطط استراتيجية كما يحدث في الغرب من أسوء المعوقات التي قد ترجع بالبحث العلمي إلى نقطة الصفر مع كل تغيير في الأشخاص (عبد اللطيف، 2016، ص.211).

ثانيا: ضعف التمويل المالي.

عدم توفر التمويل المالي اللازم إذ بلغ حجم الانفاق على البحث العلمي نحو 1.9% من الدخل القومي الاجمالي مما يؤدي إلى عدم توفر البنية التحتية اللازمة للبحث العلمي. وهذا يظهر من خلال النقص الواضح في الأجهزة العلمية التي يحتاجها الباحث العربي من المختبرات والاجهزة اللازمة، وإن توفرت هذه الأجهزة فإنها في معظم الاحيان معطلة نتيجة عدم توفرورش خدمات هندسية لصيانتها، أي غياب التقنيين المؤهلين للإشراف على حسن سير عمل هذه الأجهزة واصلاحها في حال تعطلهااضافة الى قدم المراجع الموجودة وقلة الدوريات العلمية ودور النشر، بها كما ان

التبادل المعرفي بين المكتبات العربيةوالعالمية شبه مفقود، وهذا ما يؤثر على البحث العلمي. (قنوع، واخرون، 2005، ص. 59).

ثالثا: وجود فجوة بين هيئات البحث.

يبدو أن حركة البحث العلمي في العالم العربي غير موجهة بسياسات مدروسة، ويغلب علها الطابع الذاتي، لانعدام التنسيق الوظيفي بين الجهات المعنية بالبحث العلمي وبين باقي المؤسسات والهيئات الموجودة داخل المجتمع، ناتج عن غياب ثقافة العلم، مما جعل البحث العلمي يسير في اتجاه بعيد عن الواقع وبالتالي عدم مساهمته بشكل فعال في حل مختلف المشاكل والازمات التي يعاني منها المجتمع، فالدول المتقدمة تعتمد على البحث العلمي، لضمان بقائهاواستمرارهاولتضاعف أرباحها، على عكسالدول العربية التي تمتاز بثقافة الاستهلاك لا الانتاج، حيث يميل اغلبية الباحثين في الدول العربية الى نسخ أفكار الغرب دون الاهتمام بخصائص ومكونات المجتمع العربي وبتالي انتاج افكار هجينة مجردة ليس لها تطبيق فعلي على ارض الواقعوهذا ما يؤدي الى ضياع قيمة البحث العلمي في العالم العربي(البو محمد، والبدري، ص.631).

رابعا: غياب رؤيةواضحة للتنمية.

تتسم المنطقة العربية بضعف التنمية بمختلف مسمياتها، كالتنمية البشرية والاقتصادية والسياسية والإدارية والزراعية وغيرها،ويسهم البحث العلمي بشكل فعال في تحقيق قدر أكبر من النمو والتنميةفي مختلف المجالات، اذ ان البحث العلمي يصنع المعرفة، بينما التنمية تطبق المعرفة بما يعود بنفع على البلد، كما ان الاستثمار في المعرفة الجديدة يتطلب استثمارا مناسبا في البحث التطبيقيو تطويره، فبدون مؤسسات التعليم العالي والبحث الكافي، لا يمكن لأي بلد تحقيق تنمية مستدامة،وبالتالي يجب على الجامعات الاسهام في تطوير المعرفة من خلال البحوث،ومن جهة أخرى لا يمكن للدول الناميةالتقليل من الفجوة بينهاوبين الدول المتقدمة الا من خلال الاستناد الى البحث العلمي(محمد الخطيب، 2021، ص405).

حيث يعتمد المجتمع العربي على مجرد النقلوالمحاكاة والتقليد، من هنا تبرز الحاجة إلى العلم الذي يطرح تحديات كبيرة أمام الثقافة العربية فعلى الرغم من امتلاك الوطن العربي وسائل الاتصال العصرية وتقنياته المتطورة في هذا المجال، لكن التحدي الكبير يكمن في عدم القدرة على الاستفادة من هذه الوسائل، بسبب غياب المشروع الثقافي العربي الواضح، الذي يتجاوزواقع الاقليمية الضيقة، ويعطي البعد الثقافي ما يستحقه وينظر إلى تنمية الانسان العربي نظرة جديدة تتمثل في كونه رأس المال الحقيقي في ذاته، وكمثال على ما قيل سابقا فالتعامل العربي مع القمر الصناعي العربي على الرغم من امتلاكنا للوسائل التقنية المنظورة، يبين أن العرب لا يملكون القدرة والإرادة والرغبة لتوظيف هذا القمر في خدمة أهداف مشروع حضاري عربي(سايح جبور، 2018، ص، 114).

خامسا: هجرة الكفاءات العلمية.

تعد هجرة الكفاءات العلمية من بين الصعوبات التي تواجه البحث العلمي في الوطن العربي، وذلك راجع الى عدد من الاسباب، الأسباب الاجتماعية المتمثل في انخفاض مستوى الدخل وتدني مستوى المعيشة، وغياب حرية الفكروالرأي والأسلوب العلمي لإدارة المجتمع، وضعف انتماء الكفاءات المهاجرة إلى بلد الأصل وأسباب سياسية متمثلة

في ضعف تقدير النظم السياسية الحاكمة؛ وغياب الديمقراطية مما ينعكس على انخفاض إنتاجاتهم البحثية، والاسباب الاقتصادية المتمثلة في ضعف المخصصات المالية للبحث العلمي، والتخلف الاقتصادي الذي تعيشه البلدان النامية (قاسي، 2017، ص، 14)، والذي انعكس على عدم قدرتها على إقامة مراكز للبحث العلمي؛ مما أدى إلى حرمان الكفاءات والطلبة من استخدامهم الوسائل العلميةوالأدوات التكنولوجية التي تعينهم على إنجاز أبحاثهم العلمية، إضافة إلى البيروقراطية والروتين والمركزية الشديدة. في الوقت الذي توجه فيه الدول المتقدمة جهودها لاستقطاب المهاجرين من ذوي الكفاءات العالية، حيث ازدادت هجرة الكفاءات العالية من الدول العربية نحو الولايات الامريكية المتحدة وكندا، بسبب تنوع المنافسة في الاساليب التي تستقطب بها الكفاءات وصعوبة المحافظة عليها مستقرةفي دولها الاصلية. (قاسم عرشان، ومحمد عبد الله شبيب، ص-ص، 283-288).

المحور الثالث: تحديات البحث العلمي في الوطن العربي.

من خلال اطلاعنا على الدراسات التي تناولت التحديات التيواجهت البحث العلمي، لاحظنا استمرارية تلك التحديات؛ وقد تكون تلك الاستمرارية نتيجة عدم الاهتمام بمعالجة تلك التحديات ووضع الحلول المناسبة لها.

وبناء على ذلك سيتم استعراض التحديات التيواجهت البحث العلمي من خلال التطرق لبعض الدراسات التي طرحت هذه التحديات:

- دراسة لـ حنان الغوات(2018) بعنوان" واقع البحث العلمي ومشكلاته في الوطن العربي -نموذج المغرب-"والتي تعرضت فيها لجملة التحديات التالية:
  - ✓ نقص في تمويل البحث العلمي؛
  - ✓ عدم تزويد الباحث بالأرقام والاحصائيات الرسميةواحاطتها بالسرية؛
  - ✓ نقص المصادر العلمية الكتب والمراجع والمقالات العلمية؛
  - ✓ تفشي الفساد الاداري في كثير من القطاعات الرسمية التي لديها ميزانيات البحوث.
- دراسة لـ عدنان محمد الضمور(2021) بعنوان"تحديات البحث العلميوأساليب التغلب عليها" منوجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعة الاردنية" والتي تعرضت فيها لجملة التحديات التالية:
  - ✓ ضعف التمويل المالي المخصص للبحث العلمي؛
  - ✓ تدني مستوى البحث العلمي وعدم قابلية معظم الابحاث للتطبيق العملي؛
  - ✓ عدم تخصيص جوائز بحثية لتحفيز الباحثين على تطوير مهاراتهم البحثية؛
  - ✓ الهجرة المستمرة لأساتذةالجامعات للعمل في جامعات خارج دولهم؛
  - ✓ عدم مواكبة البحث العلمي للتطور التقني العالمي والاعتماد على الطرق التقليدية؛
  - ✓ هناك بعض التحديات الادارية المتمثلة بعدموجود عقليات إدارية تتبنى نتائج البحث العملي وتطبيقها على أرض الواقع؛
  - ✓ معظم الابحاث العلمية في الجامعات تحديدا لغايات الترقيات الاكاديمية.
  - ✓ عدموجود قواعد بيانات عربية شاملة تخدم البحث العلمي العربي بشكل عام.

- ✓ ضعف عملية تقييم أداء المؤسسات التعليمية وربطها بالمواصفات العالمية؛
- ✓ ضعف النشر البحثي في قواعد البيانات العالمية التي تؤهل المؤسسات التعليمية من الوصول للعالمية في التصنيف؛
- ✓ لا تزال بعض المؤسسات التعليمية تعاني من ضعف الامكانات المادية مثل الأجهزة والمختبرات شبكات الانترنت؛
- ✓ التخوف من التحول التقني في التعليمواستخدام وسائل التعليم عن بعد لعدم ثقة البعض في جدواها.

- ▪ دراسة لـ هادية العود البهلول(2021) بعنوان" واقع البحث العلمي في البلدان العربية: المعوقات ومقترحات للتطوي(حالة تونس)"،والتي تعرضت فيها لجملة التحديات التالية:
  - ✓ نقص في الوعي بأهمية البحث العلمي؛
  - ✓ نقص في التنسيق بين الجهات المنتجة للبحوث والمعرفةوالجهات التي يفترض ان تستثمر فيها؛
  - ✓ قلة الباحثين وقلة الاهتمام بهم؛
  - ✓ عدم وجود سياسات تنموية موجهة للبحث العلمي؛
  - ✓ ضعف الانفاق على البحث العلمي؛
  - ✓ غياب مساهمة القطاع الخاص في تمويل البحوث العلمية؛
  - ✓ عدم توفر البيانات والمعلومات اللازمة للبحث العلمي.
- ▪ دراسة لـ هند محمود حجازي محمود (2022) بعنوان "رؤية مقترحة لتطوير معوقات البحث العلمي في العالم العربي" والتي تعرضت فيها لجملة التحديات التالية:
  - ✓ نقص في مصادر المعرفة من مراجع ودوريات ومجلات علمية؛
  - ✓ عدم الاهتمام بعقد المؤتمرات والدورات العلمي؛
  - ✓ غياب اهداف واستراتيجيات وسياسات البحث العلمي؛
  - ✓ غياب ارتباط البحوث العلمية بمشكلات المجتمعات العربية؛
  - ✓ قلة الميزانيات المخصصة للبحث العلميوتمويل البحوث؛
  - ✓ قلة الباحثين وقلة الاهتمام بهم؛
  - ✓ عدم وجود قاعدة معلومات في المراكزوالمؤسسات الانتاجية العربية؛
  - ✓ عدم وجود ارتباط بين البحث والتنمية.

المحور الرابع: البحث العلميو تحقيق التنمية الشاملةبالوطن العربي.

يتطلب تفعيل مكونات البحث العلمي في تحقيق التنمية مجموعة من الإجراءاتوالآليات التي تضمن توفير بيئة مواتية للبحث العلمي، حتى يتمكن الباحث من استكمال بحثه وتحقيق النتائج المرجوة من بحثه، مما ينعكس إيجابا على نتائج البحث العلمي وتحفز وتدفع الباحثين لإجراء أبحاث تنموية أكثر تركيزا، كما أن غياب هذه البيئة الداعمة قد يدفع بعض الباحثين إلى رفض إجراء البحوث أو في أحسن الأحوال القيام ببحوث لا يلبي تطلعات التنمية المستدامة. (ثامر، وأخرون،2022، ص127).

أولا: الواقع الراهن بما يتعلق بمخرجات البحث العلميومؤشرات الأداء للمؤسسات البحثيةوأداء الباحثين في إطار المفهوم الشامل لاحتياجات التنمية.

البحث بالتعريف هو مكونة هامة من مكونات التنمية الشاملة إن لم يكن هو القوة الدافعة لعجلة التنمية بمفهومها الشامل والبحوث هي فرصة مثالية للباحثينوالعلماء يبغون من خلالها أن تترجم نتائجأبحاثهم إلى منتج أجود أو خدمة أفضل.ومن المعروف أن التنمية عملية متشابكة تتضافر فيها جهود عديدة كما أنها تتميز بمراحل تبدأ بوضع الأهداف الاستراتيجية العامة التي تحدد بأهداف المجتمع الرئيسية ثم تتبلور على شكل أهداف نوعية تتحول إلى برامج تنفيذية تقوموتتابع من قبل أجهزة متخصصة.والتخطيط بطبيعة الحال هو أساس عملية التنمية.(أبوراوي، (د،س،ن)، ص.5).

ثانيا: البحث العلميوالتنمية المستدامة.

توجه الأبحاث العلمية للابتكار العلميوالبحوث التطبيقية يؤدي لعائد اقتصادي، ومن ثم يتحول إلى "منتج" استثماري داعم للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. فالبحث العلمي في هذه الحالة، وهذا المعنى، هو"استثمار"وليس ترفاً أكاديمياً عشوائياً، لذا يعد تشجيع البحث العلمي المتصل التكنولوجيا أمرا ضروريا إذا ما أريد للتكنولوجيا الحديثة أن تأخذ مكانتها الإيجابية في دفع عملية التنمية. (علي وسعيد، 2021، ص.1109).

يعتبر البحث العلمي ركيزة أساسية لبناء الاقتصاد القائم على المعرفةوتحقيق التنمية المستدامةوتكوين مجتمع المعرفة الذي يفكر في تحديث المستقبل. ومن المسلمات العالمية اليوم أن لا تنمية دون بحث علمي يهدف إلى بناء نظم جديدة للاقتصاد وطرق جديدة لمواجهةومن المفترض أن يتجه البحث العلمي نحو هذا الهدف من التنمية المستدامة، بحيث يتم تلبية احتياجات الأجيال الحاضرة دون اضرار البيئةوالإفساد على الأجيال اللاحقة، لكن قد ينحرف عن مساره.

ثالثا: تطبيق مقومات البحث العلمي لتحقيق التنمية الشاملة في الوطن العربي.

يمكن توضيح إجراءات تفعيل مقومات البحث العلميوآلياته لتلبية متطلبات التنمية المستدامة في النقاط التالية:

- ✓ الاهتمام بقضايا ترتبط بالتنمية عبر القيام دراسات ميدانية لأنشطة المؤسسات في قطاعات الصناعة، الزراعة وتربية الأسماك وقطاعات التعدين والنفط وتوليد الطاقة وقطاعات الصحة والتعليم والتربية والخدمات وتقديم نتائج الأبحاث العلمية للمؤسسات لاستفادة منها في تطوير أنشطتها الإنتاجية وتحسين آلية العمل النشاط التنموي. (ساعو، وآيت أحمد لعمارة، 2022، ص، 421)؛
- ✓ تعزيز هدف البحث العلمي لتحقيق التنمية المستدامة. فالتنمية هي تغيير مهم ومتعمد ومخطط لنقل الفرد والمجتمع من موقف غير مرغوب فيه إلى موقف يتطلعون إلى تحقيقه، وفق خطط ونهج شامل قائم على دراسة موضوعية للواقع الرفع من الوعي الاقتصادي والاجتماعي والأخلاقي والبيئي لدى الباحث وتدريبه على تحمل المسؤولية والتعاون وصدق المواطنة والانتماء، لحمل أعباء التنمية المستدامة؛

- ✓ إعادة تقييم الجامعة بواقعية للتحقق من وجود تكامل تربوي بين مكوناتها والتأكد من صلاحيتها وتنفيذ ما هو مأمول منها في التنمية المستدامة وتحديد أي ثغرات والعمل على علاجه؛
- ✓ تنظيم دورات تدريبية داخل الجامعات وخارجها حول أسس التنمية المستدامة وطرق تحقيقها ومؤشرات نجاحها والاستعانة بالخبراء والمتخصصين والاستفادة من تجارب الآخرين في هذا الصدد؛
- ✓ اعتماد برامج تربوية تدمج مبادئ التنمية المستدامة ومجالاتها والدور البشري فيها؛
- ✓ التوافق مع المتغيرات في سوق العمل وقطاع الإنتاج والخدمات والاهتمام بنقل الطلاب الباحثين إلى مراكز بحثية متقدمة للوقوف على آخر البحوث الجارية على مستوى هذه المراكز العلمية؛
- ✓ تفعيل دور المراكز والوحدات البحثية لتقديم الخدمات البحثية والاستشارية للمجتمع؛
- ✓ تطوير قواعد اختيار الباحثين بالجامعات والكليات العربية لاختيار العناصر الأكفاء. (مرزوق، 2017، ص-ص، 47-149).

رابعا: عدم ربط نتائج البحث بالتنمية.

أن عدم استغلال نتائج البحوث في عملية التنمية ومعالجة المشاكل الملتفة التي يواجهها المجتمع على جميع الاصعدة، حيث أصبح البحث من أجل البحث ومن أجل نيل الشهادة أو الّترقية وليس من أجل التطبيق العملي المفيد للمجتمع، ولا شك أن هناك المئات بل الألاف من البحوث والدراسات القيمة التي ما تزال مدفونة في رفوف المكتبات وفي طياتها الكثير من الكنوز العلمية ولكن للأسف لم ترى بعد طريق لتطبيق العملي كما أن الكثير من الملتقيات العلمية التي تنظم وتطرح بتوصياتولكنها لم تستغل في الواقع العملي. كما أن هناك مشكل يتعلق بنشر هذه الابحاث للتعريف بهاونقلها للهيئات التي قد تعمل أو تساهم في تطبيقها، ويرجع السبب في هذا الوضع كله إلى وجود هوة بُين هيئات البحث وباقي محيطها الاقتصاديوالاجتماعي وعد موجود تنسيق وترابط عضوي بينهما، وهذه النقطة مرتبطة بغيا بترابط هيئات البحث وباقي مؤسسات المجتمع وقطاعاته المختلفة. فالباحث لا يطبق الحلول بليس تخلصها ويقدمها للسياسي أو الاداري أو الصناعي هو من يطبقها، فإذا انتفت العلاقة بينهما فلا يمكن استغلال نتائج البحوث في تحقيق التنمية وحل مشاكل المجتمع. كما يرجع السبب في هذا الوضع إلى تميز البحث العلمي في العالم العربي بالطابع الأكاديمي، أي أنه بحث من أجل الحصول على الشهادات العلمية وعلى الترقيات الأكاديمية. وهذا ما جعله يبتعد عن تحقيق طموحات المجتمع وتنميته وكذلك عدم الاهتمام بحاضنات الأعمال كآلية لتفعيل البحث العلمي وربط هيئات البحث بالقطاع الاقتصادي والاجتماعي (بوكميش، 2014، ص، 06).

النتائج:

بعد استعراض الأبحاث والدراسات ذات الصلة بموضوع البحث الحالي، توصل الباحث من خلال تحليل مضامين هذه الدراسات إلى النتائج التالية:

- ✓ إن واقع البحث العلمي في العالم العربي لا يزال واقعا ضعيفا، وان حركة البحث العلمي في جامعاتنا تنطلق من مصلحة ذاتية للباحث في المقام الأول إذ أن هدف اغلب الباحثين في ذلك الترقية العلمية أو الأكاديمية.

- ✓ حركة البحث العلمي في العالم العربي غير موجهة بسياسات مدروسة، ويغلب عليها الطابع الذاتي، وانعدام السياسات الموجهةوغياب التنسيق بين المنتجين للبحثوالمستهلكين له، وانفصال البحث العلمي عن معالجة قضايا ومشكلات المجتمع العربي.
- ✓ أن الإنفاق العربي على البحث العلمي يعد إنفاق غير منتج أو بمعنى آخر هو إنفاق لا جدوى منه وهذا فرق كبير يمكن أن ينعكس سلبا على واقع البحث العلمي في العالم العربي، لأن ذلك يمكن أن يرتبط بتوفر الأجهزة والأدوات المختبرية والمراجع والدوريات العلمية، ومدى الإفادة من شبكة المعلومات الدولية، وبالمؤتمرات العالمية، وبالحوافز المادي للباحثين، وأن من شأن ذلك كله التأثير على حركة البحث العلمي في عالمنا العربي.
- ✓ عدم توفر البيانات والمعلومات يعد من المشكلات التي تواجه حركة البحث العلمي في العالم العربي، وهذا قد يعود إلى مشكلات فنية أو تقنية تتعلق بمنظومة المعلومات التي تهم الباحث بشكل كبير، ومدى جاهزيتها أو ملاءمتها للاستخدام الأمثل من قبل الباحثين.

التوصيات:

- ✓ تحديد أهداف للتنمية في العالم العربي حسب خصوصية كل دولةوطبقا لإمكانياتها وأولوياتها، وبلورة استراتيجيات واضحة ومحددة وتحقيق هذه الأهداف التنموية، مع الاستناد لدراسات علمية في تحديد هذه الأهداف وبلورة هذه الاستراتيجيات.
- ✓ العمل على تفعيل علاقات الشراكة والتعاون بين هيئات البحث العلمي والبيئة المحيطة، أي مختلف القطاعات والمؤسسات والهيئات أو ما يسمى بالقطاع المستخدم والمستفيد من نتائج البحث.
- ✓ تشجيع الانتاج العلمي وذلك من خلال توفير الوسائل والمعدات ومكافأة وتحفيز الباحثين والعمل على إقامة مراكز البحث في مختلف الميادين، وإنشاء جوائز وطنية للبحث العلمي.

خاتمة:

تتميز الدول المتقدمة بقوتها التكنولوجية ذات التأثير الواضح في حياة الأمم والشعوب في جميع المجالات، ومن هنا تتأكد لنا مدى أهمية وضرورة البحث العلمي لتحقيق هذه القوة، لذلك تسعى هذه الدول إلى العمل على توفير كل الإمكانيات والسبل ليتقدم البحث العلمي، وأولها وضع خطط وسياسات واضحة المعالم من أجل دفع عجلة البحث العلمي في المسار الصحيح، هذا الأمر الذي لا نجده في عالمنا العربي، حيث لا يختلف شخصان حول واقع البحث العلمي فيه، فهو لا ينقصه المال ليكون عالة على الآخرين في مجال التكنولوجيا، ولا ينقصه الموارد الطبيعية ولا المساحة الجغرافية، ولا الموارد البشرية بدليل أن الكفاءات العربية أبدعت حين سمحت لها الظروف خارج حدود أوطانها، بل ينقصها حسن التسيير ورسم الخطط الواضحة الإنجاز البحث العلمي، والعمل على تجاوز الصعوبات التي تعرقل مسار البحث العلمي في الوطن العربي وذلك بالاعتماد على الدراسات السابقة العربية التي أجريت لهذا العرض وإجراء المزيد من البحوث للتحكم الجيد في أسباب تدني مستوى البحوث العربية، والأخذ بعين الاعتبار المقترحات التي يضعها الباحثون لتخطي الصعوبات والمشكلات التي تعترض البحث العلمي في العالم العربي.

لا زالت مخرجات البحث العلمي متواضعة جدا وتأثيرها بشكل عام معدوم في الوطن العربي، حيث تعاني مكتباتنا الجامعية من مشاكل عدة كعدم وجود الأبحاث العلمية بها وأن وجدت بحوث علمية فقد تم إعدادها بهدف الترقية وعدم جدية البحث العلمي فيها وكذا الضعف الكبير في التواصل مع البحوث التي تتم في جامعات العالم ومع المجلات العلمية التي تصدرها وفي حضور المؤتمرات العلمية وفي ضعف استثمار التوأمة والنقص الكبير في المراجع وعدم إدماج الانترنت في عملية البحث وغياب البيت الجامعي للترجمة وضعف إمكانيات الأستاذ الجامعي للتواصل مع العلوم باللغات الحية وخاصة اللغة الإنجليزية فالباحث يعاني في الحقيقة من مشاكل عدة في إمكانية الوصول إلى الأبحاث العالمية في حين يعتبر توفير تلك المعطيات والمجلات باستخدام وسائل الاتصال الحديثة. وبشكل عام يمكن القول أن الوضع القائم هو حال من الركود الواضح في عمليات الابتكار والاختراع كونها ركيزة من ركائز عملية التنمية.

قائمة المراجع:

1) أبوراوي، بشير. (د، س،ن). دور البحث العلمي في التقدم والتنمية. المؤتمر العربي حول التعليم العالي وسوق العمل، جامعة المرقب –كلية الهندسة –الخمس.

2) بلبكاي، جمال. (2016). البحث العلمي في الجامعات العربية. مجلة الانسان والمجال، 04.

3) بن حكم فضة، إياد. (2016). معوقات البحث العلمي من واقع التجربة الأردنية. مجلة الادب والعلوم الاجتماعية.

4) بن زايد، ريم. (2022). البحث العلمي في الوطن العربي بين الواقع والتحديات. الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية.

5) بنت محمد الربان، موزه. (2021). البحث العلمي العربي (2001-2020): نظرة عامة على البحث العلمي العربي خلال عشرين عام، منظمة المجتمع العلمي العربي.

6) البهلول، هادية. (2021). واقع البحث العلمي في البلدان العربية: المعوقات ومقترحات للتطوير (حالة تونس). مجلة مستقبل العلوم الاجتماعية، 05.

7) البو محمد، علي، والبدري، سميرة. (2012). واقع البحث العلمي في العالم العربي ومعوقاته. المؤتمر العربي الدولي الثاني لضمان جودة التعليم العالي.

8) بوكميش، لعلي. (2014). معوقات توظيف البحث العلمي في التنمية بالعالم العربي. مجلة الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، 12، الشلف.

9) ثامر، محسن، وآخرون. (2022). مدى اسهام البحث العلمي في تلبية متطلبات التنمية المستدامة في الوطن العربي، مجلة إدارة الاعمال والدراسات الاقتصادية، 01

10) حسين محمد الميالي، تغريد. (2016). الانفاق على البحث والتطوير مدخلا معاصرا للتنمية الاقتصادية في العراق في ضوء تجارب مختارة، رسالة مقدمة الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة القادسية وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية، قسم الاقتصاد.

11) خليفي، حفيظة. (2021). معايير تقييم النشر العلمي في المجلات العلمية المحكمة. مجلة التمكين الاجتماعي، 03.

12) ساعو، حورية، وآيت أحمد لعمارة، محمد. (2022). البحث العلمي كدعامة استراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة. مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، 1.

13) سايح جبور، علي. (2018). البحث العلمي في العالم العربي: معوقات وآليات التطوير. مجلة الشامل للعلوم التربوية والاجتماعية، 01

14) عثمان عبد اللطيف، خوشي. (2016). واقع البحث العلمي في الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة في توطين التكنولوجيا (الصين وماليزيا واليابان) نموذج. مجلة كلية التربية السياسية للعلوم التربوية والإنسانية، 30.

15) عرشان، قاسم محمد، ومحمد عبد الله شبيب، ابتهال. (2021). هجرة الكفاءات العلمية في الوطن العربي وانعكاساتها على البحث العلمي. قسم الأصول والإدارة التربوية، كلية التربية، جامعة اب. اليمن.

16) علي وسعيد، خضير. (2021). البحث العلمي ودوره في -التنمية نظرة شرعية مقاصدية– كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة غرداية الجزائر.

17) قاسي، محمد الهادي. (2017). البحث العلمي واشكالية هجرة الادمغة والكفاءات في العالم العربي قراءة سوسيولوجية تحليلية حول الأسباب والتداعيات. مجلة معارف، 22.

18) قنوع، نزار، وآخرون. (2005). البحث العلمي في الوطن العربي: واقعه ودوره في نقل وتوطين التكنولوجيا. مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، 04.

19) محمد الخطيب، خليل. (2021). متطلبات تعزيز دور الحكومات تجاه البحث العلمي في الوطن العربي، ألمانيا-برلين: المركز الديمقراطي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية.

20) محمد الضمور، عدنان. (2021). تحديات البحث العلمي وأساليب التغلب عليها"من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعة الاردنية". المجلة الدولية لنشر البحوث والدراسات، 15.

21) مسعد ياقوت، محمد. (2007). أزمة البحث العلمي في مصر والوطن العربي. القاهرة: دار النشر للجامعات.

22) ملاعب، ناجي. (2019). البحث العلمي في إسرائيل ومقارنته في بلاد العرب، مركز سيتا للدراسات والابحاث. من الموقع التالي: **https://sitainstitute.com/?p=5617**

23) وليد محمود، خالد. (2013). مراكز البحث العلمي في الوطن العربي: الإطار المفاهيمي-الادوار-التحديات-المستقبل، بيروت: مراكز البحث العلمي في الوطن العربي.

واقع التعليم في ظل التغيرات الديموغرافية في الجزائر لآفاق 2030

The reality of education according to demographic changes in Algeria, horizons 2030

د.عادل بغزة/ جامعة باتنة.01/الجزائر

Dr. Adel Baghezza/ Batna University 01/ Algeria

د. صلاح الدين عمراوي/ جامعة باتنة.01/الجزائر

Dr. Amrawi Salah El Din/ Batna University 01/ Algeria

ملخص الدراسة:

إن الهدف من هذه **المداخلة** هو حساب **الاحتياجات التعليمية** وفق التغيرات الديموغرافية في الجزائر لآفاق 2030، وذلك وفق فرضيات يمكن إدخالها في برنامج يسمى **SPECTRUM** وهو نظام خاص بالإسقاطات السكانية البعيدة المدى، والهدف منه التخطيط المستقبلي في مجالات مختلفة كالصحة والشغل والتعليم والتحضر والزراعة...الخ وذلك لمواجهة الاحتياجات السكانية المستقبلية في مختلف هذه القطاعات.

وهذه الفرضيات تتعلق بالمتغيرات السكانية الخاصة **بالجزائر**وهي الخصوبة، الوفيات، الهجرة.

فبإدخال فرضيات مختلفة لهذه المتغيرات أي خصوبة (معدلات منخفضة، معدلات متوسطة، معدلات مرتفعة) وكذلك نفس الحال بالنسبة للوفيات والهجرة، يمكن حساب مختلف المتطلبات في مجال التعليم، وذلك وفق هذه التغيرات في المؤشرات الديموغرافية.

في ضوء تحليل النتائج التي توصلنا إليها أن قطاع التعليم سيعرف تزايد في أعداد التلاميذ في ظل المتغيرات الديموغرافية وذلك في المرحلة الابتدائية والثانوية لذلك يجب علي الدولة تحقيق التوسع الكمي أي زيادة الهياكل المادية والبشرية، ومع العلم أن توجد بعض المدارس الابتدائية تشتغل بنظام الدوامين مما يدل علي أن هناك نقص في المدارس الابتدائية.

ولاحظنا أن عدد الأساتذة الثانوي قليل برغم من ارتفاع عدد التلاميذ أي سيكون هناك نقص في أعداد الأساتذة فعلى أخذ هذا الأمر بعين الاعتبار.

ومن أجل تحصيل دراسي جيد وممتاز، وكما تبنته الأمم المتحدة (25 تلميذ لكل مدرس) يتطلب على الدولة الجزائرية ولسد العجز والنقص، يجب إنجاز مدارس وثانويات لمواجهة العدد الهائل للمواليد الجدد والذين بعد 10 سنوات سوف يكونون تلاميذ وذلك تفاديا للاكتظاظ الكبير في القسم الواحد.

أما بالنسبة لعدد المعلمين فيجب على الدولة تكوين وتوظيف معلمين ومدرسين في كلا الطورين الابتدائي والثانوي، وذلك من أجل تأطير جيد.

من خلال توظيفي الفرضيات الثلاثة لمعدلات المواليد (مرتفع-منخفض-متوسط) إلا انه يمكن القول بأن الفرض الأول (المرتفع) هو الفرض المتوقع، لأنه في الآونة الأخيرة-2015-2016-2017 نلاحظ ارتفاع أعداد المواليد حيث قدر المتوسط بـ مليون ولادة سنوية، أما قبل ذلك كان يقدر المتوسط بـ 700 ألف ولادة حية.

*** يجب مراعاة كل هذه الأرقام ويجب التخطيط مستقبلا وذلك لحساب الاحتياجات المستقبلية التعليمية***.

Abstact :

the reason of this intervention is to calculate the educationalneedsaccording to the demographic changes in algeria for 2030 prospects and thatsaccording to hopithesescanbeincluted in program calledspectrum ,and it's a system for long –

termdemographic projections ,the purpose of itis future planning in defferrntfildeslikehealth ,work , education ,urbanisation,agriculture ,etc.to face future pupulationneeds in thesesectors . And thesehypothese are related to the demographic variables of algeria, fertility ,mortality , migration, by intradućingdiffernethypotheses for these variables ,ie,ferttility (lowrates,averagerates,high rates) and the same for mortality and migration the variousrequirements in educationcanbecalculatedaccording to theses changes in demographicinducators

in the light of the analysis of ourresults ,the educationsectorwill face amincrease in the namber of students in contest of demographicchangesin the primary and secondaryschoolthat'swhy ,the state must archive quantitative expensionitmeansincrease the physical and human structyresindiacatingthat the ris a shortage of primaryscoolteachersissmall,desprite the increase in number of students, i twill be a shortage of teacherit has to betaken in consideration and for a good and exellenteducationalarchievement ,and as adopted by united nation (25 students per teacher),the algerian state isrequired to fille the deficite and shortage . Schools and secodaryschools must bedone ,to face the hugenumber of the new born children who will best udentsafter 10 years

And for the number of teachers in bothprimary and secondaryscools in ordre to ensure good education by employing the threehyuptheses of birth rates (high –low –average) however , itcanbesaidthat the first assumption (hight) is the rxpectedhypothesisbecause recntly,2015-2016-2017), we notice the increase in the number of births,where i twasestimated at one million births per year ,whereasbeforethat i twasestimated at 700 000 live births

*** all these figures must betakenintoaccount and shouldbeplanned in the future in order to calculate future educationalneeds***.

مقدمة:

إن نظام **SPECTRUM**جهاز الطيف الديموغرافيهو عبارة عن نظام نماذج مدمجة صـممت لتحديد النتائج المستقبلية للسياسات والبرامج الحالية وهي برمجية تسمح بإعداد إسقاطات السكان لبلد ما وكذلك إجراء إسقاطات أخرى تتعلق بالسكان منها:(Stover, &Sharon, 2007, P.1-2)

- ✓ التنظيم العائلي
- ✓ التركيز على إسقاطات فئات عمرية محددة
- ✓ آثار الزيادة السكانية السريعة على جوانب مثل: الاقتصاد، التعليم، الصحة، الزراعة وغيرها.

عناصر البرنامج التي تساعدنا في الدراسة:

DEMPROJ: استناداإلى افتراضات حول الخصوبة والوفيات والهجرة. ويمكن عرض مجموعة كاملة من المؤشرات الديمغرافية لمدة تصل إلى 50 عاما في المستقبل. ويمكن أيضا إعداد التوقعات الحضرية والريفية، يوفر البيانات اللازمة لإسقاط السكان من التقديرات التي تصدرها شعبة السكان بالأمم المتحدة. (Bollinger& all.,2019, P.16)

ومن خلال معطيات الديوان الوطني للإحصائيات فإنه بلغ المؤشر التركيبي للخصوبة 3.1 طفل لكل امرأة (http://www.ons.dz/IMG/pdf/Demographie2018.pdf).

RAPID: هو الموارد اللازمة لتوعية بالآثار السكانية على التنمية ويعرض برنامج رابيد النتائج الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن ارتفاع معدلات الخصوبة والنمو السكاني السريع في قطاعات مثل العمل والتعليم والصحة والتحضر والزراعة. ويستخدم هذا البرنامج لرفع وعي صناع السياسات بأهمية الخصوبة والنمو السكاني باعتبارهما عاملين في التنمية الاجتماعية والاقتصادية (Edabel, 2001, P.13)

ومن أجل بناء الدراسة المستقبلية لهذا القطاع لآفاق 2030وبناءعلى تغير المؤشرات الديموغرافية _ خصوبة، وفيات، هجرة.

فبالنسبة للتعليم في الجزائر فيمكن إدخال المعطيات التالية حسب البرنامج:

1. **سن الالتحاق بالتعليم الابتدائي:** يعتبر سن الـ 6 سن الالتحاق بالتعليم.
2. **عدد سنوات التعليم الابتدائي:** إن عدد السنوات هو 5 سنوات.

3.**معدل الاستيعاب للتعليم الابتدائي (%):** إن مجانية التعليم في الجزائر جعلت نسبة التعليم تبلغ 99%(https://ar.knoema.com/atlas). وقمنا بافتراض أنه سيكون 100% سنة 2030

4. **عدد التلاميذ لكل مدرس في التعليم الابتدائي:** نظرا للاكتظاظ الكبير لعدد التلاميذ في الحجرة الواحدة بلغ متوسط عدد التلاميذ 31 تلميذ في القسم الواحد. وقمنا بافتراض أنه سيكون 25 تلميذ في كل قسم وذلك من أجل تحصيل جيد للتلميذ والذي تبنته الأمم المتحدة.

5.**عدد التلاميذ بكل مدرسة ابتدائية:** إن متوسط عدد الأقسام في المدرسة الابتدائية الواحدة هو 10 أقسام وبعملية حسابية فإن متوسط عدد التلاميذ في المدرسة يقدر بـ 310 تلميذ.

6.**سن الالتحاق بالتعليم الثانوي:** سن الالتحاق بالثانوية هو 15 سنة.

7.**عدد سنوات التعليم الثانوي:** يقوم التلميذ بدراسة 3 سنوات على المستوى الثانوي

8.**معدل الاستيعاب للتعليم الثانوي (%):** إن نسبة الاستيعاب بلغت 67.8% وذلك نتيجة إعادة التلاميذ في المرحلة المتوسطة، وكذا نتيجة التسرب المدرسي) (https://ar.knoema.com/atlas) وقمنا بافتراض أنه سيكون 75% سنة 2030.

9.**عدد التلاميذ لكل مدرس في التعليم الثانوي:** نظرا للاكتظاظ الكبير لعدد التلاميذ في الحجرة الواحدة بلغ متوسط عدد التلاميذ 33 تلميذ في القسم الواحد، وقمنا بافتراض أنه سيكون 25 تلميذ في كل قسم وذلك من أجل تحصيل جيد للتلميذ والذي تبنته الأمم المتحدة.

10.**عدد التلاميذ بكل ثانوية:** أن متوسط عدد الأقسام في الثانوية الواحدة هو 15أقسام وبعملية حسابية فإن متوسط عدد التلاميذ في الثانوية يقدر بـ 500 تلميذ.

إن الفرضيات المتعلقة **بالنمو السكاني** تكون وفق ما يلي:

✓ **الفرضية الأولى: الخصوبة منخفضة:** خصوبة سنة 2015 هي 3,1 طفل لكل إمرأة، وافترضنا أن خصوبة سنة 2030 ستنخفض إلى 2.1طفل لكل امرأة

الفرضية الثانية: الخصوبة متوسطة: وبافتراض أن الخصوبة تكون ثابتة 3.1 إلى غاية 2030

✓ **الفرضية الثالثة: الخصوبة مرتفعة:** خصوبة سنة 2015 هي 3,1 طفل لكل امرأة، وافترضنا أن خصوبة سنة 2030سترتفع إلى 4.0طفل لكل امرأة.

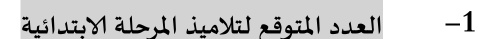
أما بالنسبة لعامل الهجرة فبافتراضها بنفس افتراضات الأمم المتحدة وذلك للجنسين ذكورا وإناثا

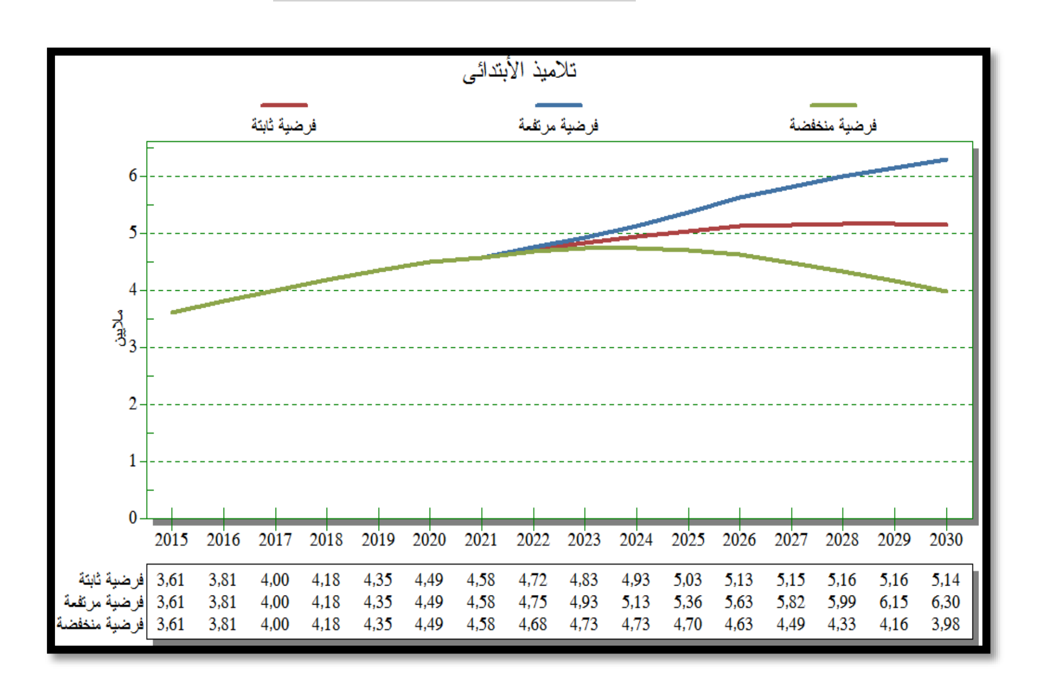
أما فيما يخص **النتائج التي يعطيها هذا البرنامج SPECTRUM** فتتمحور على ما يلي:

1. عدد التلاميذ في المرحلة الابتدائية المستقبلية
2. عدد المدرسين (المعلمين) المطلوب توفرهم في المرحلة الابتدائية مستقبلا
3. عدد المدارس المطلوب توفرها في المرحلة الابتدائية مستقبلا
4. عدد التلاميذ في المرحلة الثانوية المستقبلية
5. عدد المدرسين (المعلمين) المطلوب توفرهم في المرحلة الثانوية مستقبلا
6. عدد الثانويات المطلوب توفرها في المرحلة الثانوية" مستقبلا

إن النتائج المتحصل عليها وفق الفروض المستخدمة جاءت كما يلي:

1-



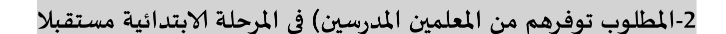


	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024	2025	2026	2027	2028	2029	2030
فرضية ثابتة	3,61	3,81	4,00	4,18	4,35	4,49	4,58	4,72	4,83	4,93	5,03	5,13	5,15	5,16	5,16	5,14
فرضية مرتفعة	3,61	3,81	4,00	4,18	4,35	4,49	4,58	4,75	4,93	5,13	5,36	5,63	5,82	5,99	6,15	6,30
فرضية منخفضة	3,61	3,81	4,00	4,18	4,35	4,49	4,58	4,68	4,73	4,73	4,70	4,63	4,49	4,33	4,16	3,98

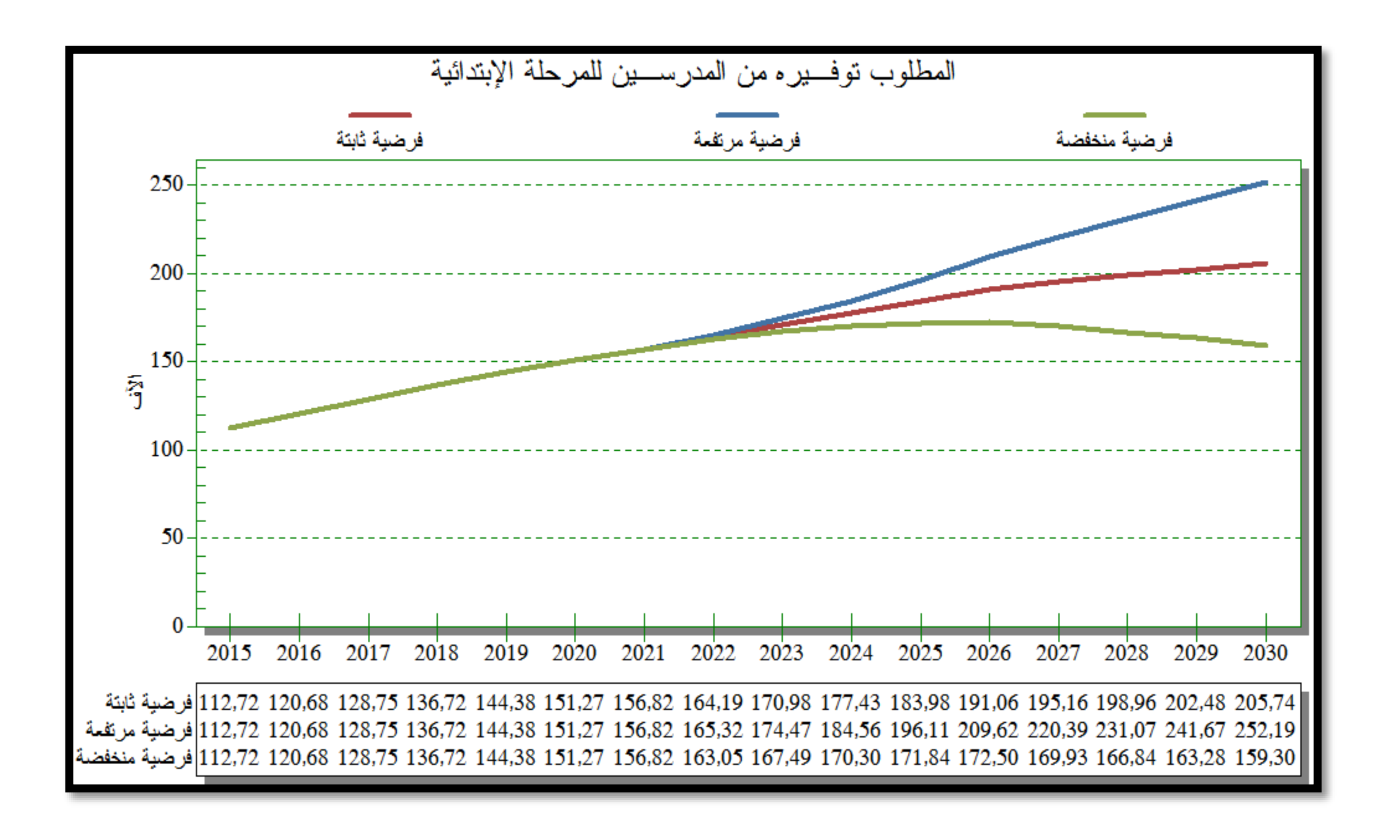
المصدر: الشكل تم استخراجه من نظام SPECTRUM للإسقاطات السكانية

من خلال الأشكال الثلاثة يمكن القول بأن عدد التلاميذ في المرحلة الابتدائية هو 3610000 سنة 2015، وان هذا العدد يسير بوتيرة ثابتة في المستويات الثلاثة إلى غاية 2021 والذي قدر بـ 4580000ثم يبدأ في التغير، ويختلف هذا التغير باختلاف الفرضيات، حيث في سنة 2030 تم التقدير بـ 3980000 تلميذ في حالة انخفاض الخصوبة، بينما يبلغ أكثر من 5 ملايين في حالة ثبات وارتفاع الخصوبة.

كلما تغيرت معدلات الخصوبة تغير عدد تلاميذ الدخول في المرحلة الابتدائي



2-المطلوب توفرهم من المعلمين المدرسين) في المرحلة الابتدائية مستقبلا

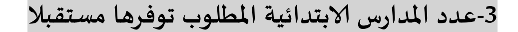


	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024	2025	2026	2027	2028	2029	2030
فرضية ثابتة	112,72	120,68	128,75	136,72	144,38	151,27	156,82	164,19	170,98	177,43	183,98	191,06	195,16	198,96	202,48	205,74
فرضية مرتفعة	112,72	120,68	128,75	136,72	144,38	151,27	156,82	165,32	174,47	184,56	196,11	209,62	220,39	231,07	241,67	252,19
فرضية منخفضة	112,72	120,68	128,75	136,72	144,38	151,27	156,82	163,05	167,49	170,30	171,84	172,50	169,93	166,84	163,28	159,30

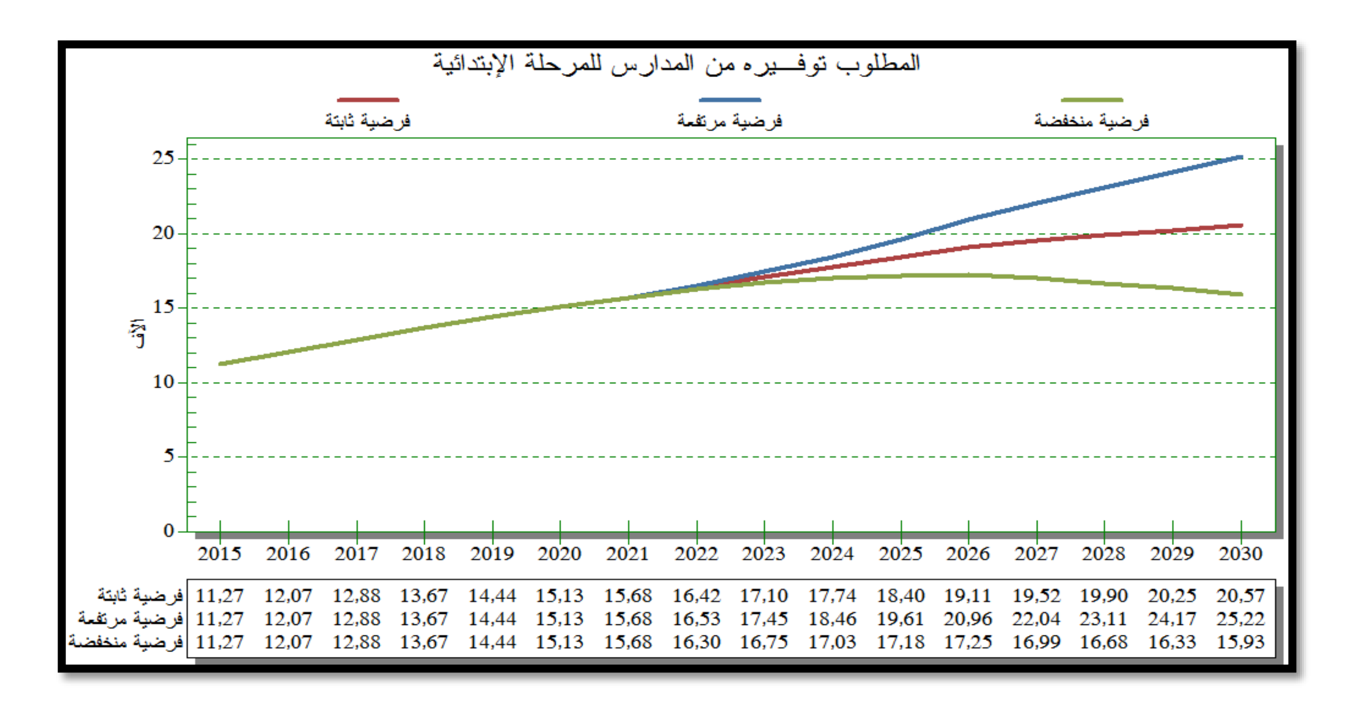
المصدر: الشكل تم استخراجه من نظام SPECTRUM للإسقاطات السكانية

من خلال الأشكال الثلاثة يمكن القول كلما ارتفعت معدلات الخصوبة ارتفع عدد المدرسين حيث يقدر عدد الأساتذة سنة 2015 بـ 112 ألف أي أن العلاقة طردية، ونلاحظ ثبات هذا العدد عند الافتراضات الثلاثة إلى غاية 2021. حينها يبدأ بالتغير كلما تغيرت معدلات الخصوبة حيث في سنة 2030 فقد تم تقدير 159 ألف مدرس في حالة انخفاض معدلات المواليد، بينما تضاعف العدد مما هو عليه سنة 2015 بحيث قدر العدد بـ 205 ألف مدرس في حالة ثبات الخصوبة، و252 ألف مدرس في حالة ارتفاعها.

إذن من خلال التقديرات الثلاثة يمكن القول بأن العدد المطلوب توفرهم من المدرسين في المرحلة الابتدائية كذلك يتأثر بشكل كبير بالنمو الديموغرافي. فكلما ارتفعت مستويات الخصوبة ارتفع عدد السكان، وكلما ارتفع عدد السكان وجب توفر عدد المؤطرين.



3-عدد المدارس الابتدائية المطلوب توفرها مستقبلا



	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024	2025	2026	2027	2028	2029	2030
فرضية ثابتة	11,27	12,07	12,88	13,67	14,44	15,13	15,68	16,42	17,10	17,74	18,40	19,11	19,52	19,90	20,25	20,57
فرضية مرتفعة	11,27	12,07	12,88	13,67	14,44	15,13	15,68	16,53	17,45	18,46	19,61	20,96	22,04	23,11	24,17	25,22
فرضية منخفضة	11,27	12,07	12,88	13,67	14,44	15,13	15,68	16,30	16,75	17,03	17,18	17,25	16,99	16,68	16,33	15,93

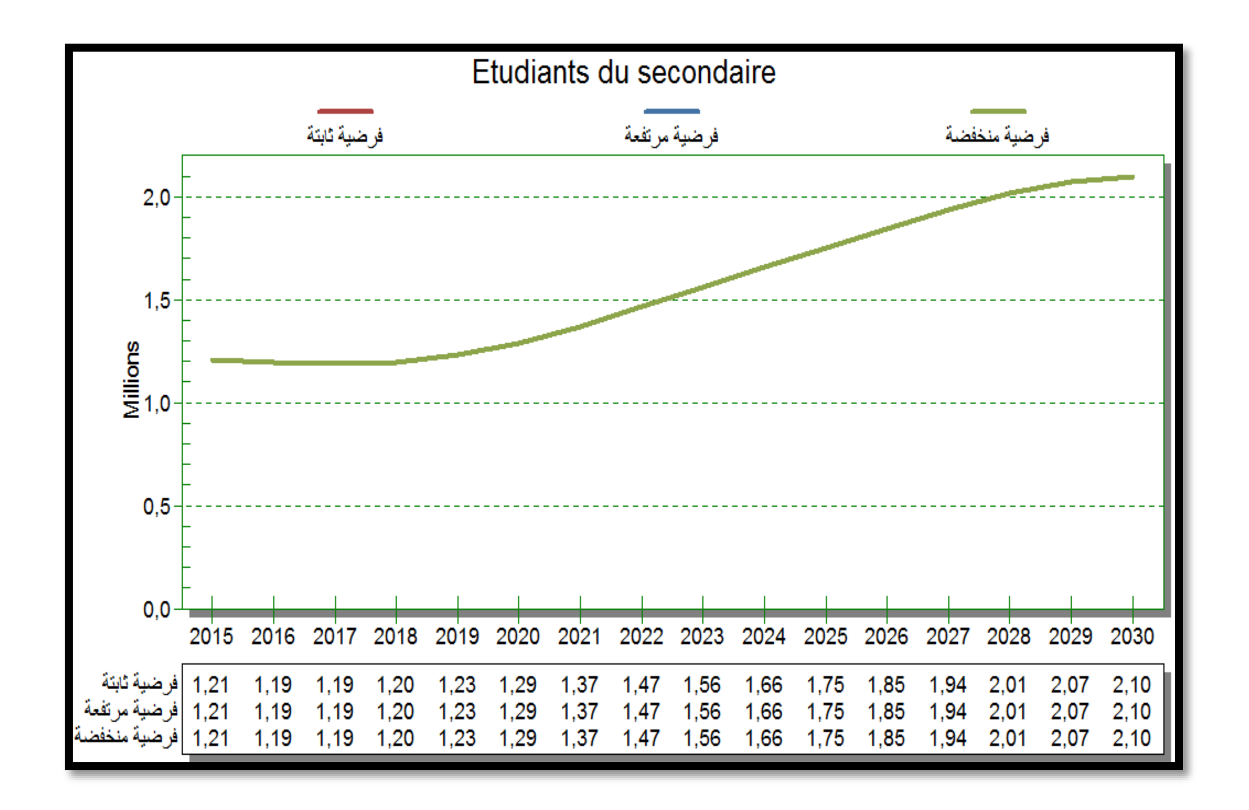
المصدر: الشكل تم استخراجه من نظام SPECTRUM للإسقاطات السكانية

من خلال الأشكال الثلاثة يمكن القول كلما ارتفعت معدلات الخصوبة ارتفع عدد المدارس الابتدائية المطلوب توفرها حيث أن عدد المدارس سنة 2015 هو 11 ألف مدرسة، ونلاحظ ارتفاع وثبات هذا العدد عند الافتراضات الثلاثة إلى غاية 2021.حينها يبدأ بالتغير كلما تغيرت معدلات الخصوبة، حيث في سنة 2030 فقد تم تقدير 20 ألف مدرسة ابتدائية في حالة ثبات معدلات المواليد، 15 ألف مدرسة في حالة انخفاض الخصوبة، و25 ألف مدرسة في حالة ارتفاعها.

إذن من خلال التقديرات الثلاثة يمكن القول بأن العدد المطلوب توفره من المدارس الابتدائية كذلك يتأثر بشكل كبير بالنمو الديموغرافي. فكلما ارتفعت مستويات الخصوبة ارتفع عدد السكان، وكلما ارتفع عدد السكان وجب توفر عدد المدارس.



4- العدد المتوقع لتلاميذ المرحلة الثانوية

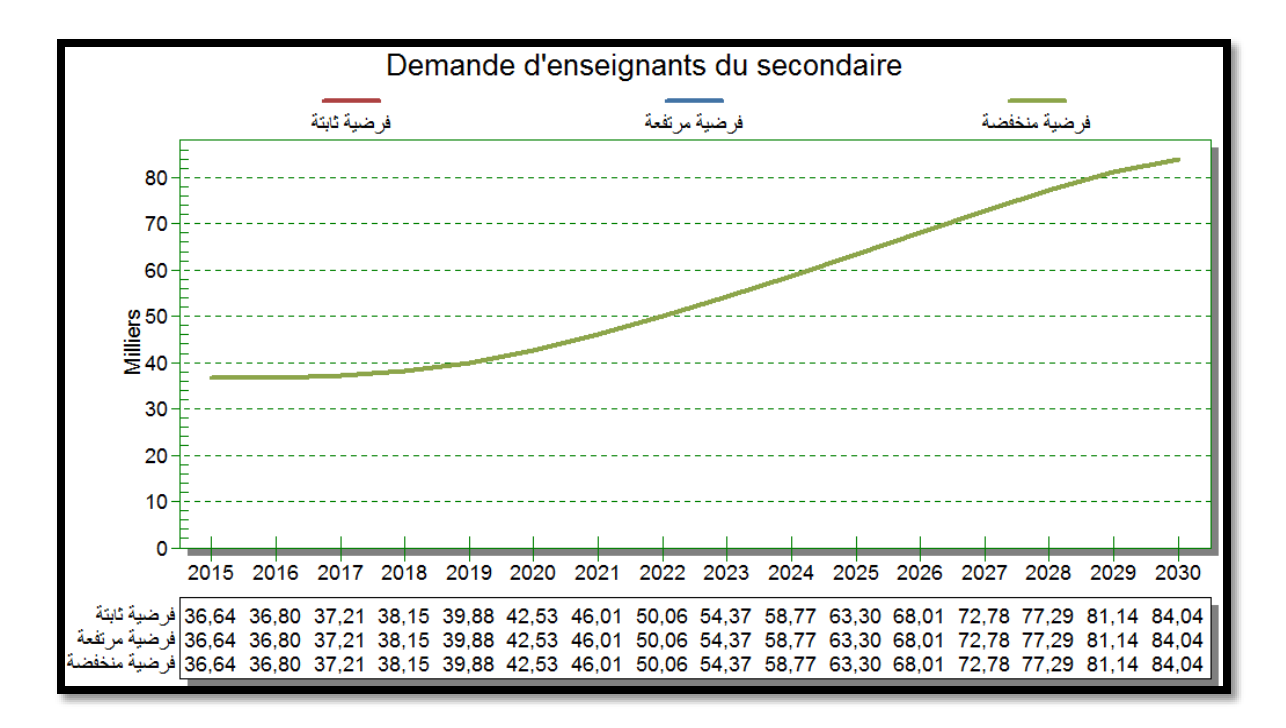


	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024	2025	2026	2027	2028	2029	2030
فرضية ثابتة	1,21	1,19	1,19	1,20	1,23	1,29	1,37	1,47	1,56	1,66	1,75	1,85	1,94	2,01	2,07	2,10
فرضية مرتفعة	1,21	1,19	1,19	1,20	1,23	1,29	1,37	1,47	1,56	1,66	1,75	1,85	1,94	2,01	2,07	2,10
فرضية منخفضة	1,21	1,19	1,19	1,20	1,23	1,29	1,37	1,47	1,56	1,66	1,75	1,85	1,94	2,01	2,07	2,10

المصدر: الشكل تم استخراجه من نظام **SPECTRUM** للإسقاطات السكانية

من خلال الفرضيات الثلاثة خصوبة (منخفضة-ثابتة-مرتفعة) يمكن القول بأنها أعطت تقدير مستقبلي واحد فيما يخص العدد المتوقع لتلاميذ المرحلة الثانوية ، أي أنه وفق نسبة الاستيعاب في المرحلة الثانوية هي 67.80% فإن العدد يتضاعف خلال السنوات المقبلة حيث يبلغ 2100000 تلميذ في هذه المرحلة سنة 2030 وهذا بعدما كان يقدر سنة 2015 بـ 1210000 تلميذ ثانوي.

5-العدد المتوقع لأساتذة التعليم الثانوي والمطلوب توفرهم المرحلة الثانوية مستقبلا

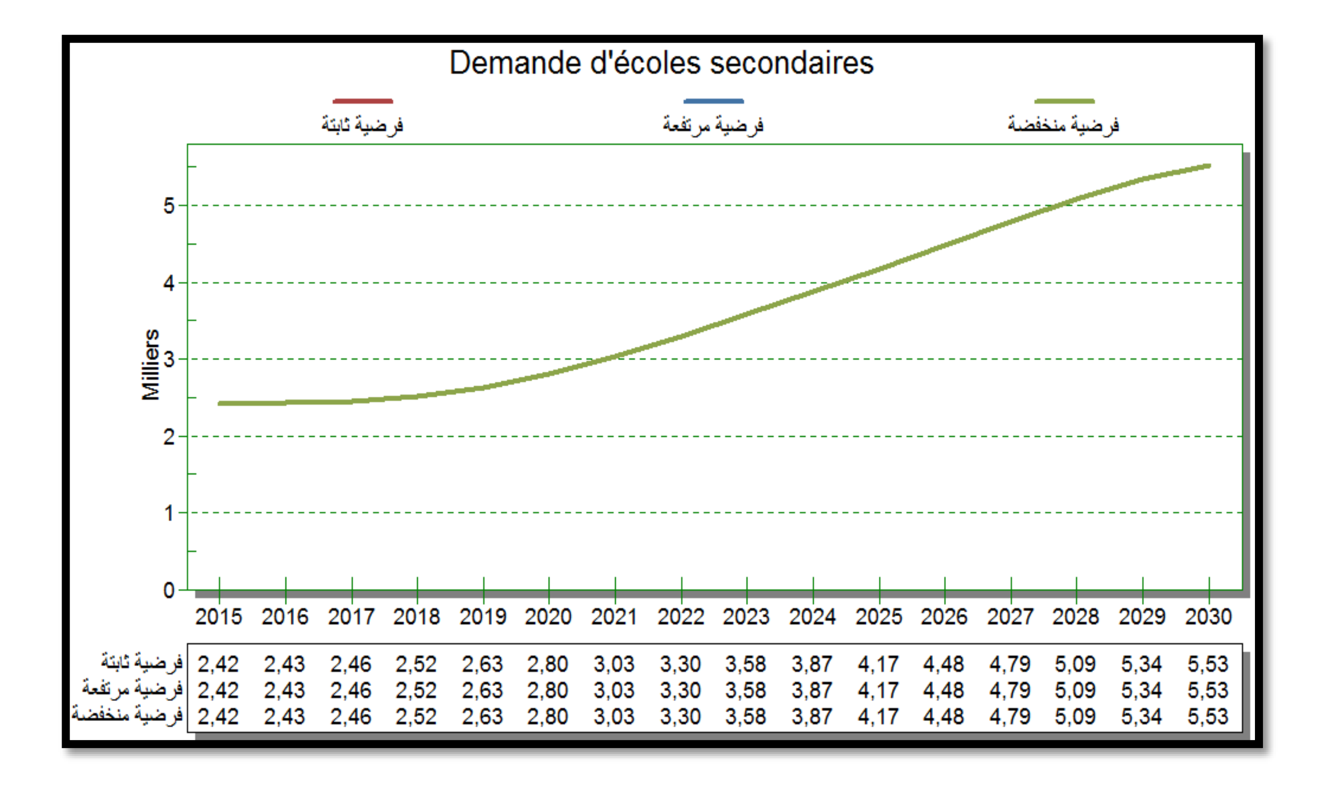


	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024	2025	2026	2027	2028	2029	2030
فرضية ثابتة	36,64	36,80	37,21	38,15	39,88	42,53	46,01	50,06	54,37	58,77	63,30	68,01	72,78	77,29	81,14	84,04
فرضية مرتفعة	36,64	36,80	37,21	38,15	39,88	42,53	46,01	50,06	54,37	58,77	63,30	68,01	72,78	77,29	81,14	84,04
فرضية منخفضة	36,64	36,80	37,21	38,15	39,88	42,53	46,01	50,06	54,37	58,77	63,30	68,01	72,78	77,29	81,14	84,04

المصدر: الشكل تم استخراجه من نظام SPECTRUM للإسقاطات السكانية

من خلال الفرضيات الثلاثة لمعدلات المواليد (منخفضة-ثابتة-مرتفعة) يمكن القول بأنها أعطت تدرج ثابت لعدد الأساتذة المطلوب، وأنه كذلك أعطت تقدير مستقبلي واحد، أي أنه كذلك ووفق نسبة الاستيعاب في المرحلة الثانوية والمقدرة بـ 67.8% فإن العدد المطلوب من الأساتذة سيتضاعف خلال 12 سنة أي بعدما كان سنة 2015 يقدر بـ 36000 أستاذ ثانوي فإنه وفق المتغيرات الديموغرافية فإن العدد المطلوب من أساتذة الثانوي توفرهم للتأطير هو 72000 أستاذ سنة 2027.و 84000 أستاذ سنة 2030.

6-عدد الثانويات المطلوبة والمتوقعة إنجازها لسنة 2025



	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024	2025	2026	2027	2028	2029	2030
فرضية ثابتة	2,42	2,43	2,46	2,52	2,63	2,80	3,03	3,30	3,58	3,87	4,17	4,48	4,79	5,09	5,34	5,53
فرضية مرتفعة	2,42	2,43	2,46	2,52	2,63	2,80	3,03	3,30	3,58	3,87	4,17	4,48	4,79	5,09	5,34	5,53
فرضية منخفضة	2,42	2,43	2,46	2,52	2,63	2,80	3,03	3,30	3,58	3,87	4,17	4,48	4,79	5,09	5,34	5,53

المصدر: الشكل تم استخراجه من نظام SPECTRUM للإسقاطات السكانية

من خلال المنحنى يمكن القول كلما تغيرت معدلات الخصوبة والمواليد ارتفع عدد الثانويات من سنة لأخرى وذلك إلى غاية 2030، حيث أن عدد المدارس سنة 2015 هو 2400 ثانوية، ونلاحظ تضاعف هذا العدد عند الافتراضات الثلاثة إلى غاية 2030. فقد تم تقدير 5500ثانوية مطلوب توفرها وذلك للتغطية الشاملة للتعليم الثانوي.

إذن مهما اختلفت الفرضيات الثلاثة يمكن القول بأن العدد المطلوب يتطلب إنجازقرابة 3000 ثانوية خلال العشرية القادمة وذلك بناء على المتطلبات الديموغرافية

خاتمة:

تظهر الإسقاطات السكانية في الجزائر والتي تم تقديرها في دراستنا والتي ستشهد استمرار في النمو السكاني على مدى تم توقعه حسب الفرضيات الخاصة بالديموغرافيا الجزائرية، بحيث سيعرف المجتمع الجزائري ازدياد في عدد السكان. حيث بلغ عدد السكان المقيمين في الجزائر 42,2 مليون نسمة حتى 1 جانفي 2018، مقابل 41,3 مليون نسمة في 1 جانفي 2017 و 40,4 مليون نسمة في 1 جانفي 2016، وهذا حسب الديوان الوطني للإحصائيات (www.ons.dz)

فمن المنتظر أن يؤدي احتمال ارتفاع مؤشر الخصوبة لمستوى يفوق 2 بالمائة طفل لكل امرأة وارتفاع الأمل في الحياة عند الولادة إلى 18 سنة للرجال و83 سنة عند النساء فإن عدد السكان المقيمين بالجزائر سيبلغ

أكثر من 44 مليون و 191 ألف نسمة سنة 2020 وقرابة 45 مليون نسمة سنة 2025 وأكثر من 51 مليون نسمة بحلول سنة2030 (http://www.aps.dz/ar/economie/45130-3-41-1-2017)

إن هذه التغيرات سوف تؤثر بشكل كبير على المجالات المختلفة كالصحة والشغل والتعليم والتحضر والزراعة...الخ

ومن نتائج هذه الدراسة فيمكن القول بأن قطاع التعليم سيعرف تزايد في أعداد التلاميذ في ظل المتغيرات الديموغرافية وذلك في المرحلة الابتدائية والثانوية، لذلك يجب على الدولة تحقيق التوسع الكمي أي زيادة الهياكل المادية والبشرية، ومن خلال الأرقام المتوصل اليها من خلال هذا البرنامج SPECTRUM **فإنه يجب مراعاة كل هذه الأرقام ويجب التخطيط مستقبلا** وذلك لحساب الاحتياجات المستقبلية التعليمية. وذلك لتأطير جيد بتوفير وتكوين أساتذة للطورين الابتدائي والثانوي وكذا توفير الهياكل القاعدية والمتمثلة في الابتدائيات والثانويات وذلك ومن أجل تحصيل دراسي جيد وممتاز، والذي كما تبنته الأمم المتحدة (25 تلميذ لكل معلم) وذلك تفاديا للاكتظاظ الكبير في القسم الواحد.

قائمة المراجع:

1) Bollinger L., and all,(Janvier2019), **Manuel de Spectrum: Système Spectrum pour les modèles de politiques**, Avenir Health, United Nations.

2) Edabel, **Rapid. (2001). version 4,programme informatisé pour Examiner les Impacts Socio-économiques de la Accroissement de la population**, Washington, DC: The POLICY Project/Futures Janvier 2001.

3) Stover, John and Sharon Kirmeyer. (2007). **DemProj Version 4. A computer program for making population projections**. Washington, DC: The POLICY Project/Futures Group2007

4) http://www.ons.dz/IMG/pdf/Demographie2018.pdf

5) https://ar.knoema.com/atlas.

6) https://sudhorizons.dz/ar/2016-10-15-18-10-43/2016-10-15-19-34-27/35398-67-80.

7) www.ons.dz.

8) http://www.aps.dz/ar/economie/45130-3-41-1-2017

مفهوم الابتكار وأنواعه والعوامل المؤثرة فيه

The concept of innovation, its types and the factors affecting it

ط.د. عبد الوافي بجاوي / جامعة الجزائر 3 / الجزائر
Phd .R. abdelouafi bedjaoui / University of algeria3/ Algeria

ملخص الدراسة:

إنّ السبب الأساسي في تفوق الدول المتقدمة ورفاهيتها يرجع الى قدرتها على توليد المعرفة والتحكم في الابداع والابتكار الذي كرس هيمنتها وعظم منافعها من خلال القدرة على خلق التكنولوجيا والتقنية والتحكم في مختلف العلوم التي اهلتها لان تكون دولا رائدة في مختلف المجالات وعلى الأخص الاقتصاد، عكس الدول النامية التي لاتزال رهينة تخلفها المعرفي والتقني وتابعة الدول المتقدمة نتيجة عدم قدرتها على تحقيق التنمية وادارتها بسبب افتقارها للقدرة على خلق المعرفة رغم الموارد المادية والطبيعية والبشرية الهائلة التي تزخر بها.

تحتل سياسة تنمية الابتكار مكانة هامة في تطوير اقتصاديات الدول النامية حيث تساهم في بناء اقتصاد المعرفة وخلق التقنية والتكنولوجيا وتطوير المؤسسات وزيادة قدرتها التنافسية والإنتاجية ودعم الاقتصاد من خلال القدرة على انتاج السلع والخدمات وتطوير العمليات والأفكار الجديدة التي تحقق الاستجابة لمتطلبات تحقيق التنمية وتحسين المستوى المعيشي للأفراد.

فقد تناول الباحث في هذا الموضوع مفهوم الابتكار، أنواع الابتكار، والعوامل المؤثرة فيه.

الكلمات المفتاحية: الابتكار، إبداع، بحث

Abstract:

The main reason for the superiority and well-being of the developed countries is due to their ability to generate knowledge and control creativity and innovation, which consolidated their hegemony and maximized their benefits through the ability to create technology and technology and control various sciences that qualified them to be leading countries in various fields, especially the economy, unlike developing countries. Which is still hostage to its cognitive and technical backwardness and dependent on developed countries as a result of its inability to achieve and manage development due to its lack of ability to create knowledge despite the enormous material, natural and human resources that abound in it.

The innovation development policy occupies an important place in the development of the economies of developing countries, as it contributes to building a knowledge economy, creating technology and technology, developing institutions, increasing their competitiveness and productivity, and supporting the economy through the ability to produce goods and services, developing new processes and ideas that respond to the requirements of achieving development and improving the standard of living of individuals.

In this topic, the researcher dealt with the concept of innovation, the types of innovation, and the factors affecting it.

Keywords: Innovation, Creativity, Research

مقدمة:

مفهوم الابتكار:

التعريف اللغوي للابتكار: يبتكر ابتكارا، فهو مبتكر ابتكر الجهاز اخترعه، ابتدعه واستنبطته غير مسبوق اليه، ابتكر طريقة جديدة، عقل مبتكر خلاق مبدع، مجدد ذو موهبة ونبوغ.

تعددت كذلك تعاريف الابتكار بين الكتاب فيرى **جيل فورد** أن الابتكار هو تفكير تغييري، كما يذكر شتاين الابتكار بأنه هو العملية التي ينتج عنها عمل جديد مقبول أو ذو فائدة أو مرض لدى مجموعة من الناس ويعرف **روجرز** الابتكار بأنه ظهور إنتاج جديد ناتج عن تفاعل بين الفرد والمادة. (جلدة، وعبوي، 2006، ص.301)

يعرف **بيتر داركر** **(P.F.Druker)** الابتكار بأنه التخلي المنظم عن القديم، وفي المقابل يعني الادخال المنظم للجديد مع التأكيد على الاستمرارية في العملية.

وأما **ديبورغ ماري** **(Debourg Marie)** يعرف الابتكار على أنه تطبيق تجاري للاختراع.

من خلال التعريف يتضح لنا أن النجاح التجاري هو جزء أصيل في الابتكار كما يعرف الابتكار بأنه "المبادأة التي يبديها الفرد في قدرته على التخلص من السياق العادي للتفكير واتباع نمط جديد من التفكير"

- مفاهيم مرتبطة بالإبداع والابتكار:

ومن خلال ما تقدم يتضح مدى التداخل بين مفهوم الابتكار والإبداع ومفاهيم أخرى كالاختراع والموهبة والتجديد وغيرها لدى الكثير من الباحثين، ففي كثير من الدراسات والأبحاث لا نكاد نميز بين هذه المصطلحات والمفاهيم التي توظف للتعبير عن مرادف أو معنى واحد، وعليه نجد من المهم لتوضيح الفرق بين هذه المفاهيم المترابطة.

كما سبق وأن أشرنا للابتكار تعاريف متعددة تختلف حسب تخصصات الباحثين واهتماماتهم العلمية، مع وجود مفاهيم أخرى تتداخل معانيها مع المعنى التي تنطوي عليه هذه التعاريف مثل مفهوم الإبداع والاختراع وعلى سبيل المثال يوجد ترابط بين كل من الإبداع والابتكار، حيث تبدأ كل الابتكارات بالأفكار الخلاقة، ومن هذا المنطلق يعتبر إبداع الأفراد والمجموعات هو نقطة البداية لعملية الابتكار، أي أن الإبداع هو شرط ضروري للابتكار. (أبو النصر، 2004، ص74)

هذا ويعتبر الكثيرون أن عملية الاختراع هي جزء لا يتجزأ من عملية الابتكار، يمكن تمثيله بالمعادلة التالية:

الابتكار= الاختراع+ استغلاله

- عناصر الابتكار:

ويمكن دمجها في مجموعة القدرات العقلية والمتمثلة في:

- **الطلاقة:** وتتضمن الجانب الكمي للأفكار، أي تعدد الأفكار الملائمة للبيئة الواقعية وأن تكون هناك قدرة على انتاج عدد أكبر من الأفكار؛
- **المرونة:** تتضمن الجانب النوعي للإبداع والابتكار ويقصد تنوع الافكار التي يأتي بها الشخص المبدع المبتكر، أي النظر في أكثر من زاوية وعدم التفكير في إطار محدود؛
- **الأصالة:** وهي التجديد والانفراد بالأفكار، فالمبدع هنا يأتي بأفكار جديدة عن أفكار زملائه، وبالطبع لا يعني ذلك أن يهمل الافكار المألوفة والسابق التوصل إليها، فقد تساعده في التوصل إلى ما هو جديد؛
- **التوسع:** ويقصد بها قدرة المبدع على تقديم إضافات جديدة لفكرة معينة، يمكنه من خلال فكرة بسيطة أن يوسع فيها؛
- **التحسس للمشكلات:** تتجسد هذه القدرة بوصفها عنصرا هاما من خلال توظيف القدرات العقلية للفرد وكل معارفه السابقة ومهاراته في حل المشكلات ومعالجتها بإيجاد حلول مبدعة لها، أي أينما وجدت مشكلة يسعى الفرد المبتكر إلى حلها.

- **مراحل العملية الابتكارية:**

عملية الابتكار تتطلب تحويل الافكار الجديدة أو الإبداع ات الى واقع على الارض واقتناص أو استخلاص القيمة منها.

عملية الابتكار الناجحة تتكون من عدة مراحل حيث يضعها (Tid & Bessant) في أربعة مراحل وهي:

- **البحث**: ايجاد الفرص للابتكار واحضار افكار جديدة للنظام وهذه الافكار تأثير من الإبداع ات والاختراعات من البحث والتطوير والاشارات السوق والتنظيمات والسلوك المنافسين وغيرها.

الموضوع المهم هنا هو كيف تنظم عمليات بحث فعالة لضمان تدفق مستمر لتنوع أصلي والذي يعطي فرصة أكبر بالبقاء والازدهار في الأعمال في وجه المحددات البيئية.

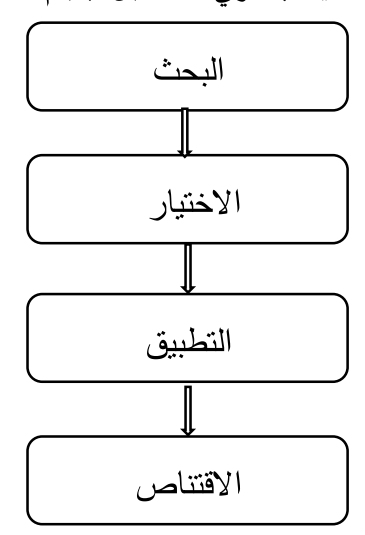
- **الاختيار:** توليد تنويعة من الأفكار ليس كافيا هناك حاجة للاختيار من مجموعة الأفكار وهذا يحتاج الى شكل من أشكال الاختيار الاستراتيجي من كل الاشياء التي يمكن عملها.

ماذا سنعمل ولماذا؟ هذه المرحلة تأخذ في اعتبارها شكل من أشكال المفاضلة التنافسية وهي ما هو الاختيار الذي سيعطي أفضل فرصة.

- **التطبيق:** توليد الافكار واختيار غير كافي لتطبيقها على أرض الواقع، التطبيق يشمل تمرير أو تحويل الأفكار إلى الواقع، فهو بالضرورة مهمة إدارة الموارد: الوقت، الطاقة، المال والمواد وتعبئة المعارف المختلفة في مواجهة خلفية عدم اليقين، هنا الأعمال تأخذ في حسبانها مخاطرة محسوبة.

- **الاقتناص**: هذه المرحلة تشمل كيفية الحصول على الفوائد من الابتكار، الأعمال تحتاج أن تأخذ في اعتبارها تحدي الإمساك بالقيمة من جهودها الابتكارية، وهي تبرير لجهود بأشكال التجارية أو توليد قيمة اجتماعية.

وهذا يشمل أيضا كيف تحمي المكاسب من الاستيلاء عليها من قبل الآخرين، وكيف تتعلم من الخبرة والتقاط التعلم المفيد حول كيفية تطوير عملية ابتكار في المستقبل. (نجم، 2003، ص17.)



1- عملية الابتكار

- **أنواع الإبداع والابتكار:**

هناك أنواع عديدة للإبداع والابتكار يمكن تمييزها وفقا لمعايير مختلفة وعديدة، فللإبداع مجالات مختلفة فقد يكون اداريا أو علميا أو أدبيا أو فنيا، أو قد يكون الإبداع متمثلا في طرح أفكار جديدة ومفيدة أو ايجاد سلعة صناعية جديدة أو سلعة استهلاكية جديدة تشبع بعض حاجات الناس أو تغيير شكل السلعة أو الخدمة المقدمة، وقد يكون الإبداع بالتوصل إلى طريقة يقرب فيها الإداري أو المشرف بين مرؤوسيه ويدفعهم للعمل بروح الفريق الواحد مع الهدف المنشود أو زيادة تعاون الأفراد بعضهم مع بعض.

وقد ميز بعض الباحثين بين أنواع مختلفة من الإبداع والابتكار منها الإبداع الفني والإبداع الاداري.

تقوم المؤسسة بوضع أساليب تساهم في خلق حالة تسويقية جديدة سواء في المنتوج، الترويج أو أي عنصر من عناصر المزيج التسويقي، وهكذا فإن أي فعل مميز متفرد في مجال التسويق يجعل المنظمة مختلفة عن الآخرين في السوق يدخل في مجال التسويق الابتكاري.

- **التصنيف الأول:** يركز على الأشكال المختلفة للإبداع والابتكار وهذا التصنيف مخصص إلى استخدامات وتطبيقات الإبداع والابتكار.

حيث يقدم نوعين من التطبيقات وهي ابتكارات المنتج ابتكارات الخدمة.

- **التصنيف الثاني:** يركز على درجة الجدة أو الأصلية المتعلقة بالابتكار وهذا يعني وجود درجات مختلفة من الجدة المتعلقة بالابتكار وهذا يتضح في أن كثير من الأشياء الموصوفة على أنها ابتكارات ليست في الحقيقة جديدة بالشكل المطلق وتوجد به هذا درجات متفاوتة من الجدة هذا التصنيف يقدم أربعة أنواع من الابتكارات: الابتكار الجذري، الابتكار المعماري، الابتكار النموذجي ابتكار التدريجي

- **ابتكار المنتج (Product innovation):**

المنتجات وخاصة المنتجات الاستهلاكية هي التطبيق الابتكاري الأكثر وضوحا وهناك أمثلة كثيرة لا حصر لها مثل جهاز التلفزيون وجهاز التلفون والموبايل والحاسوب وغيرها.

ومن الجانب التجاري فإن جاذبية ابتكارات المنتج والمتمثلة في حداثة وقيمة المنتج الجديد تقنع المستهلك باقتنائها.

ابتكارات المنتج ليست بالضرورة استهلاكية فقد تكون منتجات صناعية مثل الآلات الصناعية والمعدات الجديدة التي يؤدي تشغيلها واستخدمها إلى تحقيق قيمة مضافة للاقتصاد والمجتمع.

- **ابتكارات الخدمة (Service innovation):**

وهي تطبيقات لخدمات جديدة لها تأثير إيجابي على الاقتصاد والمجتمع، وعادة ابتكارات الخدمات التي تجذب انتباه كثيرا مثل ابتكارات المنتج وهي أقل إثارة وأقل جذبا للنظر والاهتمام بالرغم من تأثير على الاقتصادي والاجتماعي الكبير ولعل السبب في ذلك يرجع إلى أن الخيال العام يتجه إلى رؤية الاختراعات والمنتجات المادية الملموسة أكثر من الخدمات.

بعض الابتكارات تأخذ شكل طريقة جديدة لتوفير الخدمة بنموذج أعمال مختلف وجديد، والبعض الآخر قد يأخذ شكل خدمة جديدة تماما.

التطورات الحديثة في تكنولوجيا الاعلام والاتصالات والحواسيب والانترنت ساهم بشكل كبير في انتقال وتطور المعرفة ما انعكس بشكل كبير من معدلات الابتكارات في الخدمة حيث استعملت التقنيات الحديثة في تحسين وتطوير وتنويع الخدمات المقدمة للزبائن ما وفر فرص أكبر لعارضي الخدمات من تطوير انتاجهم والتحكم في التكلفة والسعر.

ففي السنوات الأخيرة على سبيل المثال شهد النقل الجوي وخدمات السياحة تطورات رئيسية بابتكار عروض خدمات جديدة ومتنوعة تتيح للزبون الحصول عليها بطرق سهلة وبسيطة وتكلفة متنوعة مع حرية المفاضلة فيما بين الخيارات من الخدمات المتنوعة المعروضة ذات التكلفة البسيطة والمتمثلة في حجوزات الفنادق والرحلات السياحية المبرمجة مثلا والتي يمكن الوصول اليها عن طريق الانترنت وخدمات البريد الالكتروني عبر مواقع التواصل الاجتماعي.

يمكن التفريق بين الابتكارات المختلفة من وجهة نظر درجة الجدة (الأصلية) المرتبطة بها، ذلك أن بعض الابتكارات توظف درجة عالية من التجديد بينما الاخرى تشمل تغييرات بسيطة أو تجميلية على التصاميم الحالية والتفريق بين الابتكارات ذات المضمون الاصلي وتلك التي تحمل تغييرات أقل يقودنا إلى تحديد أربعة تصنيفات للابتكار وهي: الابتكار الجذري والابتكار التدريجي والابتكار النموذجي والابتكار المعماري.

- **الابتكار التدريجي**: المنتج والخدمة والعملية تعتبر أنظمة كل نظام له مكوناته الخاصة به التي تتفاعل مع لتؤدي الوظيفة المصممة على أساسها والابتكار التدريجي يعذب ويحسن التصميم الحالي من خلال التحسينات في المكونات ويبقى النظام كما هو من المهم التأكيد هنا على أن المكونات لا تتغير بشكل جذري إنما يدخل عليها بعض تحسينات وهي الأكثر شيوعا.
- **الابتكار الجذري**: الابتكار الجذري هو أكثر من مجرد تحسينات في التصاميم الحالية للمنتج أو الخدمة أو العملية.

التغيير الجذري يدعو إلى تصميم مثالي جديد باستخدام مكونات جديدة تتكامل معا داخل التصميم بطريقة جديدة ويمكن تعريفه بأنه تصميم مثالي جديد بمفاهيم تصميم جديدة للمكونات التي تربط معا في معمارية جديدة.

الابتكارات الجذرية نسبيا نادرة الحدوث وهي غالبا ما ترتبط ببزوغ تقنيات جديدة.

- **الابتكار النموذجي والمعياري:** يستعمل نفس المعمارية والتكوين للنظام الحالي للمنتج أو الخدمة أو العملية لكنه يوظف مكونات جديدة بالمفاهيم تصميم مختلفة.

الابتكار النموذجي والتدريجي يشتركان في أن الابتكار لا يشمل تصميم كلي جديد لكن الابتكار المعياري يشمل مكونات جديدة ومختلفة بشكل كبير عن سابقاتها. وقد يكون نتيجة استخدام تقنيات جديدة في المكونات.

- **الابتكار المعماري أو الهيكلي**: هو إعادة شكل أو هيئة أو هيكل النظام لكي يربط المكونات المتواجدة بطريقة جديدة.

في الابتكار المعماري المكونات ومفاهيم التصميم المرتبطة بها تبقى كما هي لكن تكوين النظام أو هيكله يتغير حيث تؤسس روابط جديدة؛ في هذا النوع من الابتكار قد توجد بعض التغيرات الطفيفة جدا في المكونات.

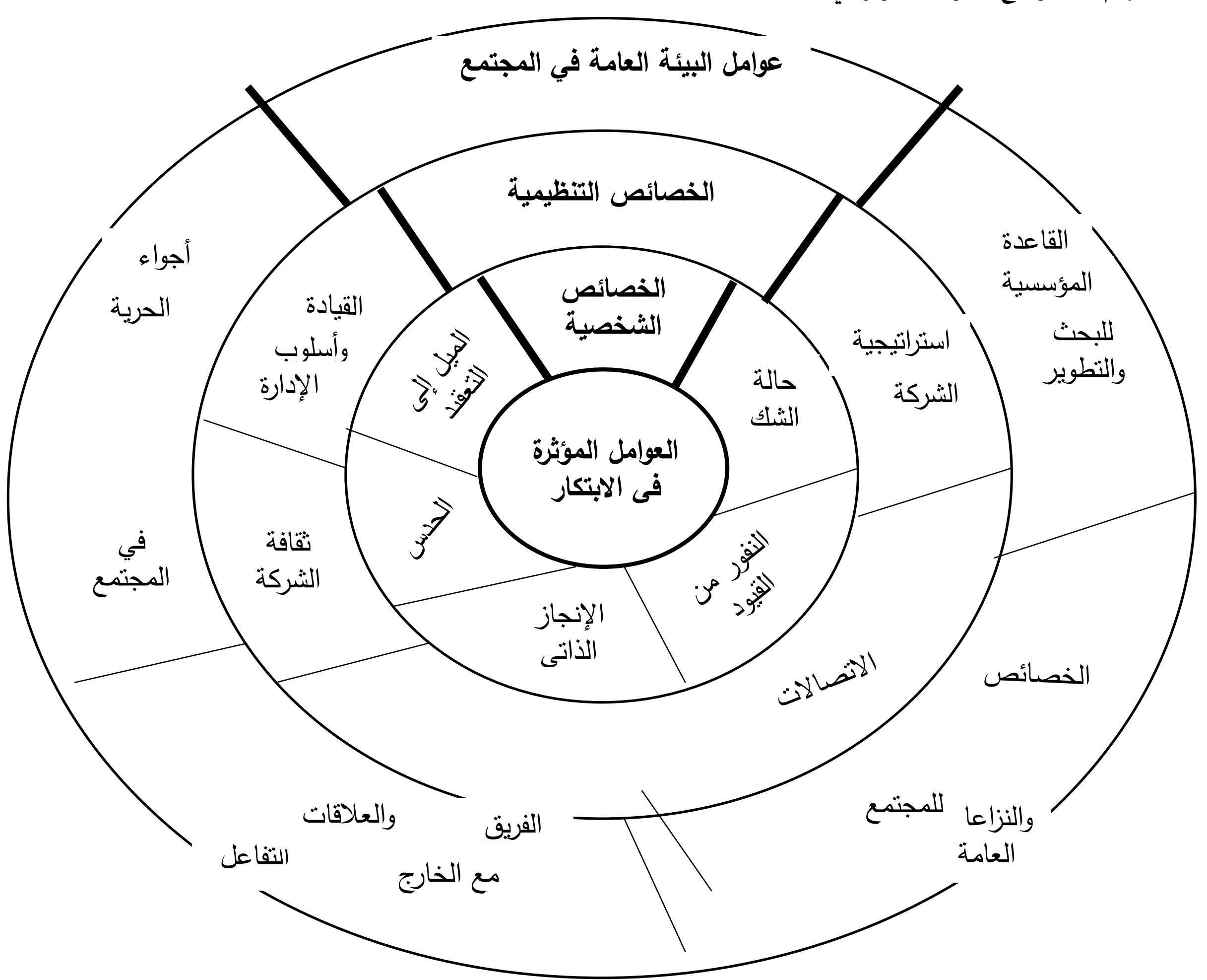
ومن هذا كله نرى أن الابتكار مفهومه واسع ومركب ومتعدد الاوجه ويمكن تطبيقه على عدة مجالات وتخصصات ولكن كلها تتفق على أن الابتكار هو تطبيق للأفكار والإبداعات والاختراعات الجديدة وهو طريقة جديدة لعمل الأشياء.

العوامل المؤثرة في الابتكار:

إن النشاط الابتكاري ظاهرة معقدة وديناميكية مما يعني وجود عوامل عديدة تتداخل في تكوينه وتطوره، كما أن هذه العوامل قد تكون فعالة في تكوين وتحفيز النشاط الابتكاري في ظروف معينة، ولا تكون كذلك في ظروف اخرى وربما هذا ما يزيد في درجة تعقيده.

ومع هذا فإن الدراسات الكثيرة التي تناولت الابتكار والنشاط الابتكاري قد ساهمت في تحديد الكثير من هذه العوامل المؤثرة فيه وهناك ثلاث مجموعات من العوامل المترابطة ذات التأثير المتبادل المؤثرة في الابتكار وهي: مجموعة الخصائص الشخصية على مستوى الفرد المبتكر، مجموعة الخصائص التنظيمية في المؤسسة ومجموعة عوامل البيئة العامة في المجتمع.

الشكل رقم 01: يوضح العوامل المؤثرة في الابتكار



- **مجموعة الخصائص الشخصية:**

يعتبر الفرد المبتكر لب عملية الابتكار داخل المؤسسة ونقطة البدء، حيث كان يعتقد في البداية أن المبتكرين هم الأفراد ذوي الذكاء العالي فقط، وبالتالي فإن الابتكار يقتصر على فئة معينة من المجتمع كالعلماء، غير أن الدراسات الحديثة أثبتت أن الابتكار هو ظاهرة إنسانية عامة وليست ظاهرة خاصة بأحد، لكن هذا لا ينفي وجود حد أدنى من الصفات الشخصية التي يجب أن تتوفر في الفرد المبتكر وقد قام العديد من الباحثين بدراسة سلوك الأشخاص المبتكرين في محاولة منهم لتحديد صفات الأفراد المبتكرين ومن بين هؤلاء **شارلز**، حيث وجد بأن الأشخاص المبتكرين لهم عدد من السمات المهمة، بما في ذلك المقدرة على التركيز على ما يمكن أن يكون، بدلا من ماذا يكون.

كما أنهم يتميزون ب:

- ✓ حب الاستطلاع، والإتيان بأسئلة مرتفعة عن العمل
- ✓ يتحدوا الطرق التقليدية لأداء الأشياء
- ✓ يفضلون النظر لأبعد من الإطارات المرجعية والتفكير خارج الصندوق
- ✓ يأتوا بتبصرات جديدة في طرق مواجهة المشاكل والفرص

ويلاحظ عدم الإجماع بين الكتاب والباحثين على قائمة واحدة حول سمات الفرد المبتكر، غير أن هناك مجموعة من السمات والخصائص التي تظهر في حالات كثيرة على الأفراد المبتكرين وهي:

2- الميل إلى التعقيد:

عادة ما يميل الأفراد المبتكرين إلى التعقيد، وذلك من خلال تفكيرهم بأشياء غير مألوفة لحل المشاكل الصعبة والمعقدة بخلاف أفراد العاديين فهم لا يميلون إلى الحالة القائمة التي يجدونها تمثل البيئة المألوفة والسهلة التي يستطيع كل فرد القيام بها.

3- حالة الشك:

وهي مرتبطة بالخاصية الأولى فالمبتكر يميل إلى الشك وهو ما يقوده إلى طرح أسئلة غير مألوفة عن كل شيء وربما قد تطال هذه الأسئلة حتى البديهيات، فنيوتن طرح تساؤله المشهور لماذا لم تسقط التفاحة إلى الأعلى خلافا لمألوف السقوط يكون إلى الأسفل، هذا التساؤل الذي طال بديهية سقوط الأشياء إلى الأسفل جعله يتوصل إلى اكتشاف قانون الجاذبية، ولذا فان حالة الشك الملازمة للمبتكر تجعله دائما يطرح التساؤلات إلى أن يصل للنتيجة التي لابد منها والمتمثلة في إيجاد حل لمشكلة معينة أو تفسيرات جديدة للظواهر القديمة أو التوصل إلى الجديد الذي لم يظهر إلا في تساؤلاته.

1- الإنجاز الذاتي:

إن المبتكر يتسم بأنه محفز بالإنجاز الذاتي فلا الحوافز الخارجية تدفعه ولا صعوبة مشكلات تعيقه وإنما المحرك الذاتي لديه هو الدافعية الذاتية وحب ما يقوم به حيث يلعبان دور المحفز له فهو يشعر بأن ما يقوم به جزء من حياته، والتحفيز الذاتي يقترن بتحقيق الذات حسب سلم **ماسلو** (**Maslow**) للحاجات الإنسانية، ويعتبر تحقيق الذات أعلى أنواع الحاجات الإنسانية وأرقاها، وعمليا لن يشبع هذه الحاجة إلا نسبة ضئيلة جدا من الأفراد في أي مجتمع من ذوي المساهمات التي لا تنسى، ولا عجب في أن الفرد المبتكر يسعى إلى إشباع هذه الحاجة.

4- النفور من المحددات والقيود:

إن الفرد المبتكر ينفر من المحددات والقيود التي تواجهه، حيث يجد في القدرة الذهنية المركزة عمقا ومتسع ما لا يمكن أن يحدها شيء، ولذلك فإن الكثير من المبتكرين لا يعترفون بالحدود الاختصاصية والمهنية التي تقيد مجالهم المعرفي.

- مجموعة العوامل التنظيمية:

إن الشركات تمثل إطارا تنظيميا بالغة التأثير على النشاط الابتكاري للأفراد، فالأفراد لا يعملون في الفراغ ولا يمكنهم أن يعملوا خارج محيطهم وسياقهم التنظيمي، وقد أثبتت الدراسات بأن الظروف التنظيمية داخل المؤسسات تؤثر على الجهد الابتكاري من خلال تأثيرها على الأفراد ذوي الخصائص الابتكارية، وفيما يلي أهم العوامل التنظيمية المؤثرة في الابتكار:

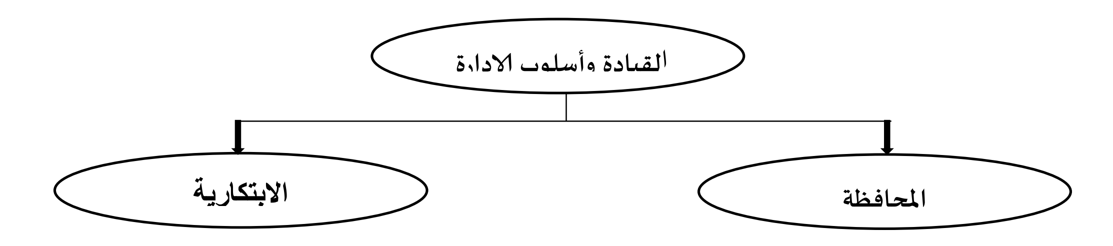
5- استراتيجية المؤسسة:

وهنا يمكن أن نميز بين نمطين من الشركات شركات تتبع استراتيجية ابتكارية وهي الشركات التي تجعل من الابتكار مصدرا لميزتها التنافسية في السوق وأحد أبعاد أدائها الاستراتيجي فيه والنمط الثاني يتبع استراتيجية موجهة نحو الحالة القائمة أي التكنولوجيا والمنتجات والخدمات الحالية، وبالطبع فإن النمط الاول يبحث عن المبتكرين ويوجد لهم مجالات وفرص كثيرة من أجل أن يقوموا بما عليهم في تكوين وتطوير قاعدة الشركة من الابتكارات، أما النمط الثاني فيواجه النشاط الابتكاري للحفاظ على الحالة القائمة.

6- القيادة وأسلوب الإدارة:

لا شك في أن القيادة تلعب دورا فعالا في تحفيز أو إعاقة الابتكار داخل المؤسسة، حيث تعرف القيادة على أنها ممارسة التأثير على الموظفين (العاملين)، بحيث يتعاونون فيما بينهم في سبيل تحقيق هدف مشترك، فالقيادة الابتكارية في المؤسسة هي التي تشيع جو الابتكار وتوجد الحوافز، في حين أن القيادة البيروقراطية المحافظة على الحالة القائمة تجد من التغيير الخطر الذي يشيع الفوضى، وإذا كان نمط القيادة الأول يتسم بالأسلوب الديمقراطي، المرونة، التحرر من الهرمية وجمود الهياكل والقواعد، والميل إلى فرق العمل والوحدات المستقلة فإن النمط الثاني البيروقراطي يتسم بالمركزية، عدم المرونة، الهرمية، الروتينات القوية، واتصالات أسفل-أعلى. (نجم،2003، ص129)

الشكل رقم02: ي يوضح الاختلاف بين النمطين



الشكل رقم 03: يوضح القيادة واسلوب الإدارة

✓ قيادة بيروقراطية متسلطة .	✓ قيادة ديمقراطية
✓ العلاقات هرمية.	✓ العلاقات الأفقية
✓ القواعد والروتينات محددة بالتفصيل.	✓ القواعد والروتينات مرنة وقابلة للتغيير
✓ الابتكار وظيفة.	✓ الابتكار مشروع
✓ السياسات والأنظمة محددة وملزمة.	✓ السياسات والأنظمة العامة
✓ اتصالات أعلى-أسفل.	✓ اتصالات في جميع الاتجاهات

7-الفريق:

يعرف الفريق على أنه تجمع لفردين أو أكثر في تفاعل منتظم مستقر على مدى فترة زمنية معينة لتجسيد اهتمام مشترك وتحقيق هدف مشترك، وقد اثبتت الدراسات تفوق أداء الفريق كوحدة للأداء على الفرد أو على الإدارات، كما أوضحت تجارب الشركات الناجحة أن التحول من الهيكل التنظيمي التقليدي إلى استخدام فرق العمل يمكن أن يشكل المناخ الأكثر ملائمة لتعزيز ودعم الابتكار ولقد اصبحت المؤسسات تشجع استخدام هذه الفرق وخاصة الفرق المدارة ذاتيا لمواجهة خطرين:

أ- خطر التخصص الذي يمكن أن يوجد وظائف متخصصة أشبه ما تكون بالجزر المنعزلة داخل المؤسسة مما يفقد المؤسسة وحدة الحركة وتكامل الجهود ما بين أقسامها ووظائفها.

ب- تحرير هذه الفرق مما هو ضروري من القواعد والإجراءات المتعبة من اجل استمرار العمل وضمان تدفق الموارد في الشركة.

8-ثقافة المؤسسة:

تعرف ثقافة المؤسسة على أنها: "مجموعة القيم والعادات والمفاهيم والدروس التي تكونت عبر الفترة الماضية التي تعطي للشركة تميزا معينا في عمل الأشياء".

ونجد أن الشركات ذات النمط البيروقراطي تميل إلى المحافظة على ثقافتها الحالية، مما يجعلها غير ملائمة للابتكار وما يأتي به من مفاهيم وتقاليد وعادات جديدة بخلاف الشركات القائمة على الابتكار والتي يفترض أنها تتسم بقدرة عالية على الابتكار الثقافي الذي يدخل تغييرات مهمة على الهياكل والسياسات والمفاهيم الحالية لصالح التغيير الثقافي وما يتناسب مع التوجه نحو الابتكار.

9-العامل المؤثر:

إن الابتكار في الشركة يتأثر بالعامل المؤثر الذي يمكن أن يحفز على الابتكار أو يعيقه، ولذا يجب على المؤسسة مراعاة العامل المؤثر في كل ابتكار لضمان الظروف التنظيمية الملائمة للابتكار فعلى سبيل المثال:

- ❖ إذا كان الابتكار يؤثر على الزبون فإن العامل المؤثر هو القيمة (الحدود المقارنة بين التكلفة وما يحصل عليه الزبون).
- ❖ إذا كان الابتكار يؤثر بشكل أساسي في تحسين إنتاجية العمل فإن العامل المؤثر سيكون تحسين الأجور.

10-الاتصالات:

تلعب الاتصالات دورا هاما داخل هيكل القيادة والإدارة، فهي تحافظ على تدفق وانسياب العمل داخلها، فكلما كانت هناك أنظمة جيدة للاتصالات كلما زادت كفاءة الأداء، وتعتبر الاتصالات وسيلة القادة في إدارة أنشطتهم وفي إدارة وتحقيق أهداف العمل، وبالتالي فإن الاتصالات تختلف حسب نوع القيادة ونمط الشركة، ففي الشركات القائمة على الابتكار تعمل الاتصالات على سهولة تكوين الفرق وتقاسم المعلومات بين أعضائها من جهة، وبين مختلف أقسام الشركة وإداراتها من جهة أخرى، وهذا ما يمكن أن تقوم به الاتصالات الشبكية حيث تؤدي إلى تعجيل حركية المعلومات والمعرفة ومن ثم تعجيل تخصيص الموارد واتخاذ القرارات، وخلافه في المؤسسة ذات التوجه البيروقراطي التي تكون الاتصالات جزء من الهيكل المحدد بخطوط الصلاحيات والمسؤوليات، مما يخلق عزلة الوظائف والأفراد، وبالتالي يحد هذا من قدرة الشركة على الابتكار والذي يكون أصلا غير مرغوب فيه.

- **مجموعة عوامل البيئة العامة في المجتمع:**

إن الفرد المبتكر مثله مثل الصوت لا يوجد من فراغ وإنما يولد في مجتمع يولي أهمية كبيرة بالابتكار ويعززه، الإنسان ابن بيئته وبمعنى آخر فإن البيئة المحيطة بالشخص إما أن تساعد على ظهور الابتكار وتعمل على بقائه واستمراره، أو قد تمنع ظهوره واستمراره ولا تشجع إلا على التبعية والتقليد والنقل والمحاكاة وليس الأفراد فقط بل وأيضا المؤسسات فكلاهما يتأثر بالعوامل البيئية العامة في المجتمع، ويمكن أن نشير فيما يأتي إلى عوامل البيئة العامة في المجتمع:

7. الخصائص والنزعات السائدة في المجتمع:

أ- العوامل الاجتماعية والثقافية:

إن تفاعل الفرد والمجتمع من العوامل والمتغيرات التي تحدد شخصية المبتكر وسلوكه، ويبدأ هذا التفاعل على مستوى الأسرة والتي تشكل البيئة الاجتماعية الاولى للفرد المبتكر، ثم يأتي بعد ذلك دور المؤسسات التعليمية والثقافية في تحفيز الفرد على الاهتمام بالإبداع والابتكار من خلال وسائل التربية والتوجيه الثقافي والحوافز.

ب- العوامل السياسية:

تعتبر العوامل السياسية عنصرا حاسمة في عملية الابتكار، وذلك أن الدعم المستمر من القيادات السياسية واقتناعها بأهمية الابتكار والإبداع في المجتمع، يؤدي إلى تفجير الطاقات الابتكارية من مستوى الفرد إلى مستوى المؤسسة والمجتمع، ويكون ذلك من خلال تشجيع المؤسسات والبرامج البحثية في مختلف المجالات وتخصيص الحوافز المادية والمعنوية ووضع المناهج التربوية والتعليمية التي تساعد على نمو القدرات الابتكارية والإبداعية. (اللوزي،2004، ص11)

1- القاعدة المؤسسية للبحث والتطوير في المجتمع:

إن المجتمعات الموجهة نحو الابتكار عادة ما تستكمل بنيتها التحتية الضرورية من أجل الابتكارات وتعزيزها لصالح الأفراد المبتكرين والمؤسسات الابتكارية، ومن بين العوامل المؤثرة في هذه القاعدة:

أ- **مراكز البحث والجامعات:**

تلعب دورا مهما في إيجاد تقاليد رصينة للبحث الأساسي، وما يسهم به في إثراء التراث المعرفي الإنساني، والبحث التطبيقي وما يسهم به في تطوير رصيد المجتمع من الابتكارات العملية (التكنولوجيا) والمنتجات، كما أنها تساهم في خلق وتعزيز المكانة للباحثين المتميزين والمبتكرين.

ب- **نظام البراءة:**

إن نظام براءة حقوق الفكرية وبراءة الاختراع يلعب دورا فعالا في إيجاد البعد المؤسسي لحماية حقوق المبتكرين والشركات الابتكارية، ويمكن أن نعرف براءة الاختراع على " أنها شهادة أو وثيقة تمنحها هيئات رسمية معينة تتضمن الاعتراف بالاختراع ما يخول لصاحبها شخص كان أو مؤسسة حق الملكية " وبالتالي فإن نظام البراءة يعطي لصاحبه حق الاحتكار المحمي بالقانون من المقلدين، والذين طوروا أساليب خاصة بهم تمكنهم باللحاق بسرعة بالمبتكر صاحب الابتكار الأصلي الذي انفق الكثير ليصل إلى هذا الابتكار، بل و منافسته مما يضيع عليه فرصة الانتفاع بالابتكار الذي توصل اليه، وبالتالي ضياع كل جهوده سدى، وعليه فإن مثل هذا النظام يكون ضروريا لمنع التقليد للابتكار بدون مقابل أو تعويض عادل للمبتكرين، ليكون هذا التعويض حافز قوي من أجل الابتكار غير أنه من جهة أخرى قد يدفع هذا النظام وما يوفره من حماية قانونية اعتماد الأفراد والمؤسسات على هذه الحماية كضمان لاستمرار التفوق في السوق دون مواصلة الابتكارات كضمانة للتفوق حيث استمرت مؤسسات كثيرة لفترة طويلة تحصل على جمالات من الشركات الأخرى التي تستخدم براءتها وتراخيصها، ولا شك في أن هذا له تأثير على تباطؤ عجلة الابتكار.(العالي،2004،ص64)

2- **أجواء الحرية والتحرر من القيود الصارمة على الافكار والمفاهيم العلمية والفنية الجديدة:**

حيث أن مثل هذه الاجواء هي التي توفر الضمان في إيجاد مجتمع التفتح العلمي بكل ما يعنيه هذا التنوع من إثراء النشاط العلمي والبحثي بالمشروعات الجديدة.

خاتمة:

إن السبب الأساسي في تفوق الدول المتقدمة ورفاهيتها يرجع الى قدرتها على توليد المعرفة والتحكم في الابداع والابتكار الذي كرس هيمنتها وعظم منافعها من خلال القدرة على خلق التكنولوجيا والتقنية والتحكم في مختلف العلوم التي اهلتها لان تكون دولا رائدة في مختلف المجالات وعلى الأخص الاقتصاد، عكس الدول النامية التي لاتزال رهينة تخلفها المعرفي والتقني وتابعة الدول المتقدمة نتيجة عدم قدرتها على تحقيق التنمية وإدارتها بسبب افتقارها للقدرة على خلق المعرفة رغم الموارد المادية والطبيعية والبشرية الهائلة التي تزخر بها.

السبب الأساسي في ضعف القدرة على الابداع والابتكار في الدول النامية يرجع في جوهره إلى عدم وجود البيئة الحاضنة للمعارف والعقول التي تهتم بتفعيل البحث العلمي وتحفيزه ورعايته وتوفير كافة البنى الأساسية لنجاحه.

قائمة المراجع:

1) أبو النصر، مدحت. (2004). تنمية القدرات الابتكارية لدى الفرد والمؤسسة. القاهرة: مجموعة النيل العربية

2) بلمختار، ياسين. (2007). "واقع الابتكار وتطوير منتجات جديدة في المؤسسة الصناعية"(حالة المؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية). رسالة ماجستير في العلوم التجارية تخصص تسويق، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر

3) جلدة، سليم بطرس، وعبوي، زيد منير. (2006). إدارة الإبداع والابتكار. عمان: داركنوز المعرفة للنشر والتوزيع

4) دونيس، بيدار، وجون، بيير بيشار. (2010). الإبتكار في التعليم العالي، ترجمة وتحقيق محمد المقريني. الرياض: الدار العربية للعلوم ناشرون

5) سعيد، يس عامر. (2001). الإدارة وتحديات التغيير. القاهرة: مركز وايد سيرفيس

6) الشماع، خليل محمد حسن، ومحمود، خضير كاضم. (2000). نظرية المؤسسة. عمان: دار المسيرة لنشر والتوزيع

7) اللوزي، موسى، (2003)، التطوير التنظيمي(ط.2). عمان: دار وائل للنش، عمان،

8) نجم، عبود نجم. (2003). إدارة الابتكار (المفاهيم والخصائص والتجارب الحديث). عمان: دار وائل للنشر والتوزيع

دور المؤسسات العلمية في تنمية الإبداع والابتكار: رؤية مستقبلية

The role of scientific institutions in developing creativity and innovation, a future vision

ط.د. فايزة أحمد يعقوب صالح/ جامعة القاهرة / مصر
PhD.R.Fayza Ahmed Yaqoub Saleh/ Cairo University / Egypt

ملخص الدراسة:

استهدفت الدراسة وضع تصوراً مقترحاً لتفعيل الابتكار والإبداع في برامج التجربة التكاملية للجامعات الفلسطينية ومبادراتها، وسعت الدراسة إلى الإجابة عن الأسئلة التالية:

1-ما المقصود بالابتكار والإبداع التي تستهدف مبادرات مراكز الإبداع تعزيزها على المستوى الجامعي؟
2-ما جهود الجامعات ومؤسسات التعليم العالي الفلسطينية في تعزيز الابتكار والإبداع من خلال مبادرات مراكز الإبداع؟
3-ما التجربة التكاملية الموصي بتفعيل برامجها الأكاديمية من خلال الجامعات الفلسطينية، وفق رؤية وفلسفة الدولة؟
4-ما التصور المقترح لنطاق العمل التخطيطي والتنفيذي لتفعيل الابتكار والإبداع في برامج التجربة التكاملية للجامعات الفلسطينية؟
واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، حيث استعرضت الأدبيات المرتبطة بمتغيراتها، للتعريف بالابتكار والإبداع ،كما تم التعريف بالتجربة التكاملية والمجالات العشرة لبرامجها ومبادراتها.

وأظهرت الدراسة أبرز معوقات تفعيل التجربة التكاملية على مستوى الجامعات، والممثلة في انخفاض مستويات الوعي بأبعادها، وآليات تفعيلها لدى كل من طلبة الجامعة وأعضاء هيئة التدريس، ومقترحات التغلب عليها. وتم اقتراح إطاراً عاماً مبدئيا لمصفوفة خطة تشغيلية Action plane matrixلتفعيل برامج التجربة التكاملية ومبادراتها التعزيزية لمسيرة العمل المشترك لتكون بمثابة خارطة طريق Road map

واختتمت الدراسة بتوصيات تفعيلية لأدوار مراكز الإبداع بجامعات فلسطينية للمشاركة في برامج التجربة التكاملية ومبادراتها لتعزيز الابتكار والإبداع.

الكلمات المفتاحية: الابتكار، الإبداع، ريادة الأعمال، التجربة التكاملية، ومثل حي عن الجامعات الفلسطينية (الجامعة القدس المفتوحة).

مقدمة:

نشأت مؤسسات التعليم العالي في ظل الاحتلال الإسرائيلي وبمبادرات محلية وطنية، ونمت وتطورت بسرعة حتى وصل عدد الجامعات على الأرض الفلسطينية 49 مؤسسة عام 2019 م موزعة حسب إدارتها على النحو التالي 11حكومية و17 عامة و17 خاصة و4 الأونروا، حس بيانات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في فلسطين.

وتشيد التقديرات الى أن معدل الالتحاق الإجمالي للفئة العمرية من الشباب الذين تتراوح أعمارهم 18-24 سنة أكثر من 25.8% وتعتبر هذه النسبة مرتفعة نسبيا وفقا للمعايير الدولية لا سيما بالمقارنة مع بلدان الشرق الأوسط والنامية بشكل عام.

ما يميز مؤسسات التعليم الفلسطيني عن غيرها في الدول المجاورة هو وجود مفهوم " الجامعة العامة "الذي هو ليس حكوميا وليس خاصا، فهي

انفردت بها معظم الجامعات الفلسطينية بحكم نشأتها في ظل الاحتلال الإسرائيلي وغياب وجود سلطة وطنية فلسطينية.

وبعد تسلم السلطة الوطنية الفلسطينية في أوائل التسعينات ،أنشئت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي عام 1996 لتشرف وتدعم وتوجه نمو التعليم العالي الفلسطيني من خلال مجالسها وهيئاتها واداراتها ووحداتها المختلفة وصدر قانون التعليم العالي (11) عام 1998 ، الذي يحدد أهداف التعليم العالي ودور الوزارة وصلاحياتها والمستويات التعليم والشهادات الممنوحة وأنماط التعليم العالي وأنواع مؤسساته، والتي رسالتها دعم وتمكين جميع المؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي، من اجل القيام بواجباتها ،التي تنسجم مع سياسات واستراتيجيات التعليم العالي القائم على التنافس ،لإرساء معايير النزاهة وتعزيز مبادئ المساءلة ، والعدالة ، والشفافية ، والإضافة الى تبني التميز والإبداع ، خاصة في مجالات البحوث العلمية القائمة على الفكر المبدع والتحليلي وحل المشكلات، وذلك للتكيف مع متطلبات التقدم والتكنولوجيا في هذا العصر وضمان التعليم للجميع وتوفير بيئة متوازنة وسليمة تؤهل الطلبة للدفاع عن حقوق وثوابت الوطنية من خلال مشاركة الجامعات الفلسطينية في برامج أكاديمية مخصصة لذلك، في إطار تجربة تكاملية تشارك فيها الجامعات ومؤسسات التعليم العالي، لتنفيذ برامج تكاملية، تتضمن مبادرات ومناشط تعزيزية للابتكار والإبداع وريادة

وتتوافق هذه الرسالة مع ما تحرص الجامعات على تحقيقه، من خلال مراكزها للإبداع وريادة ، التي تستهدف الاستثمار في عقول الشباب وأفكارهم الإبداعية، استنادا إلى رؤية 2030 لخطة التنمية الوطنية، التي تولي عناية كبرى بتوسيع قاعدة الابتكار في جميع القطاعات، وتوظيف التقنية في جميع مناحي الحياة .

أولا: مشكلة الدراسة:

على الرغم مما توليه الجامعات من عناية بالابتكار وريادة لدى الطلاب وأعضاء هيئة التدريس؛ من خلال المراكز المتخصصة لتحقيق هذه الغاية؛ إلا أن برامج التجربة التكاملية ومبادراتها لم تدرج بعد ضمن خطط مراكز الإبداع وريادة على المستوي الوطني، وذلك نظرا لحداثة طرحها، ومحدودية إلمام الطلبة وأعضاء هيئة التدريس بأبعادها، وآليات المشاركة الفاعلة فيها. وفي ضوء ذلك تحددت مشكلة الدراسة الحالية في سؤال رئيس،

ما التصور المقترح لتفعيل الابتكار والإبداع وريادة في برامج التجربة التكاملية للجامعات الفلسطينية؟ ويتفرع هذا السؤال إلى الأسئلة الفرعية التالية:

1-ما المقصـــود بالابتكار والإبداع التي تســتهدف مبادرات مراكز الإبداع وريادة وتعزيزها على المســتوى الجامعي؟

2- ما جهود الجامعات ومؤســســات التعليم العالي في تعزيز الابتكار والإبداع من خلال مبادرات مراكز الإبداع وريادة الأعمال؟

3-ما التجربة التكاملية الموصـي بتفعيل برامجها الأكاديمية من خلال الجامعات الفلســطينية، وفق رؤية وفلســفة الدولة الفلسطينية.

4-ما التصــور المقترح لنطاق العمل التخطيطي والتنفيذي لتفعيل الابتكار وريادة في برامج التجربة التكاملية للجامعات الفلسطينية وفق رؤية 2030؟

ثانيا: أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الحالية إلى وضع تصور مقترح لتفعيل الابتكار وريادة في برامج التجربة التكاملية للجامعات الفلسطينية ومبادراتها، وذلك من خلال:

1. التعريف بالابتكار والإبداع وريادة، التي تســتهدف مبادرات مراكز الإبداع وريادة الأعمال وتعزيزها على المســتوى الجامعي.
2. استعراض جهود مثل على الجامعات ومؤسسات التعليم العالي في تعزيز الابتكار والإبداع من خلال مبادرات مراكز الإبداع وريادة.
3. التعريف بالتجربة التكاملية الموصي بتفعيل برامجها الأكاديمية من خلال الجامعات الفلسطينية، وفق رؤية وفلسفة دولة فلسطين.
4. استعراض التصور المقترح لنطاق العمل التخطيطي والتنفيذي لتفعيل الابتكار وريادة في برامج التجربة التكاملية للجامعات الفلسطينية.

ثالثا: أهمية الدراسة:

تسعى الدراسة الحالية إلى إلقاء الضوء على أهمية الابتكار والدور الذي يلعبه المنتج الابتكاري في عملية التنمية، وإبراز أهمية التجربة التكاملية بين الجامعات الفلسطينية، والدور المأمول من هذه التجربة.

* الاستجابة التطبيقية للتوجهات القيادة الوطنية ورؤيتها المؤكدة لأهمية تفعيل التجربة التكاملية على المستوى الوطني، من خلال مبادرات تنفيذية في هذا المجال

* تقديم بعض المضامين المساندة للجهود الحثيثة التي تبذلها مراكز الإبداع وريادة، للمساهمة في تفعيل أدوارها التخطيطية والتنفيذية لبرامج التجربة التكاملية ومبادراتها.

* مساعدة الطلاب وأعضاء هيئة التدريس في الجامعات على تفهم أبعاد التجربة التكاملية ومبادراتها، لتشجيعهم على القيام بأدوار تفاعلية إيجابية مع مناشطها

* توجيه أنظار الباحثين لتدارس أبعاد التجربة التكاملية ومبادراتها، لتطويرها، وتعظيم الفائدة من عوائدها. تقديم نطاق عمل تخطيطي وتنفيذي يمكن أن يساهم في تدعيم الجهود الاستشرافية لوكالات التطوير الجامعية وخططها الاستراتيجية والتشغيلية.*

مصطلحات الدراسة:

أ-الإبتكار:

يشير المدلول الإصطلاحي التربوي لمصطلح إلى أنه مفهوم مركب، يتضمن مزيج من القدرات، والاستعدادات، والخصائص، والسمات الشخصية التي إذا ما وجدت بيئة مناسبة؛ يمكن أن ترقى بالعمليات العقلية لتؤدي إلى نتاجات أصيلة، وجديدة، بالنسبة لخبرات الفرد أو خبرات الجماعة في أحد ميادين الحياة الإنسانية. (الأغا،1997)

ب- الإبداع:

هو العملية التفكيرية التي تساعد على توليد الأفكار، ويتم فيها خلق شيء ما جديد له قيمة ملحوظة للفرد أو الجماعة أو المنشأة أو الصناعة أو المجتمع، لذلك فالإبداع هو ابتكار له قيمة ذات معنى(جروان،2005)

ج- الريادة: كما عرفها (Feldhusen,1998):

هي مجموعة أنشطة تقوم على الاهتمام، وتوفير الفرص، وتلبية الحاجات والرغبات من خلال الإبداع، والاستحداث، لتحقيق السبق في قطاع معين، أو إدارة نشاط أو عمل جديد في ميدان محدد. حيث يبتكر الريادي شيئاً جديداً بشكل علمي وشمولي، ويمارس عملا جديد يتسم بالإبداع ويتصف بالمخاطرة

د- التجربة التكاملية:

تنبثق التجربة التكاملية من رؤية الدولة بشأن تعزيز مسيرة العمل المشترك، وضرورة حث الجامعات ومؤسسات التعليم العالي على العمل المشترك نحو التقدم في مجالات البحث العلمي والتقني. (أبو الندى،2004)

نتائج الدراسة:

وأظهرت النتائج ما يلي:

أ-عدد المبدعين والريادين والمخترعين قليل، وذلك على الرغم من الاهتمام المتزايد بهذا الشأن.

ب- ندرة الأدبيات في هذا المجال البحث العلمي.

ج-الفرق الكبير بين الجنسين في هذا مجال الإبداع والإبتكار والريادة، مرده الحواجز والتحديات التي تقف أمام المرأة الفلسطينية، وخاصة في ظل ما اتيح لها حاليا من فرص إيجابية أكثر من أي وقت مضى.

د-لا يوجد تشجيع من قيل المجتمع المحلي للبحث العلمي.

و-عدم وجود الدعم الكافي من الحكومة للبحث العلمي.

توصيات الدراسة:

في ضوء ما أسفرت عنه الدراسة من نتائج، يمكن التوصية بما يلي:

1-تبادل الزيارات بين طلاب الجامعات الفلسطينبة والعربية والعالمية أن أمكن لتبادل الخبرة في مجال ريادة.

2-عقد الشراكات بين مؤسسات البحث العملي على مستوى عربي او عالمي تتبنى برامج متخصصة للبحث العلمي والتقني.

3-إنشاء مركز بحث مشترك للدراسات التي تعمق من التجربة التكاملية في المجالات المختلفة.

4-انشاء منصة للتميز تشارك بها الجامعات فلسطينية

5-تعتمد الدول المتقدمة في الوقت الراهن على موضوع الجودة بالبحوث والدراسات والتقارير في كافة المجالات، وتطوير أداء الجامعة.

مما لا شك فيه أن للتعليم العالي دورا أساسيا وفعالا في بناء وتكوين الأنسان الذي يمثل الركيزة الأساسية في التقدم والتطور في مختلف التنمية الشاملة، وبما أن الانسان هو حجر الزواية في عملية التنمية ووسيلتها أصبح من الضروري أن يسعى التعليم العالي الى تزويده بالكفاءات والمهارات المناسبة حتى تمكنه من القيام بالدور المنوط به في ميادين الحياة المختلفة.

فالموارد البشرية التي يحتاج اليها المجتمع للنهوض بالتنمية في جميع الميادين تتطلب اهتماما خاصا من قبل جميع الهيئات الرسمية.

لأن مستقبل مجتمعنا أصبح مرهونا بمدى تحقيق النجاح في مؤسسات التعليم العالي، لأن مخرجات هذه الاخيرة هي في الواقع مدخلات التنمية وركائزها التي تعتمد عليها.

الدولة الحديثة تسعى من خلال مؤسساتها وأجهزتها وعلى رأسها التعليم في بناء وتشييد المجتمع وتطويره، في ظل العولمة والتوجهات المحلية والاقليمية وقضايا العصر المتجددة.

وعليه فإن مستقبل الجزائر مربوط برهانات بإدارة الجامعات ومخرجاتها والبحوث العلمية وكذلك الخدمات التي تقدمها الجامعة من خلال وظائفها ومهامها لإنجاح جهود التنمية والجودة التي تسعى إليها.

إذن، وجب البحث على طرف ومناهج تطوير الجامعات والرفع من مستواها حتى يتسنى لها مواكبة الركب الحضاري الذي تعرفه الدول المصنعة.

لقد إرتأينا لمناقشتنا خيارات واقع وطموح واستراتيجيات تطوير الجامعات والبحث العلمي وتسليط الضوء على أهمية الابداع والابتكار كوسيلة لتحقيق الجودة في التعليم العالي.

وعليه سنركز في مداخلتنا هذه على المحاور التالية:

- المحور الاول: ويتضمن تعريف الابداع والابتكار
- المحور الثاني ويتضمن أهمية الإبداع والابتكار في التعليم العالي
- المحور الثالث: نتعرض فيه الى مفهوم جودة التعليم العالي
- المحور الرابع: سوف نهتم بواقع التعليم العالي في الجزائر وضرورة الإصلاح
- المحور الخامس: فسنخصصه لأهم التحديات والرهانات التي تواجه التعليم العالي في الجزائر والمجهودات المبذولة لتطويره.
- الخاتمة.

أولا: تعريف الإبداع والابتكار:

أ- **مفاهيم أساسية حول الإبداع والابتكار**: الابتكار هو ترجمة لكلمة" innovation' الذي قد يترجم للعربية بالتجديد مع أن التجديد قد يعني تجديد المنتج الحالي فحسب، كما نلاحظ أن عادة ما يتم الخلط في استخدام المفاهيم التالية: الإبداع – الاختراع – التحسين وهذا ما يدعونا إلى توضيح الاختلافات بينها وبين الابتكار على النحو التالي.

- ✓ الاختراع والابتكار: في الغالب يشيران إلى نفس المعنى بوصفهما التوصل إلى فكرة جديدة ومن ثم إلى منتج جديد وعادة ما يرتبط بالتكنولوجيا، ولكن لابد من التمييز بين الاختراع والابتكار.
- ✓ فالاختراع يشير إلى التوصل إلى فكرة جديدة بالكامل ترتبط بالتكنولوجيا وتؤثر على المؤسسات الاجتماعية.
- ✓ اما الابتكار فيرتبط بتطوير العمليات والمنتجات الجديدة، بوصفه إعادة تشكيل الافكار الجديدة.
- ✓ الابداع والابتكار: الابداع هو التوصل إلى حل متميز لمشكلة ما أو إلى فكرة جديدة، أما الابتكار فهو تطبيق الحل للمشكلة أو الفكرة الجديدة، وعليه فالابداع هو الجزء المرتبط بالفكرة الجديدة والابتكار هو الجزء الملموس المرتبط بالتنفيذ أو التحول من الفكرة إلى المنتج، فإذا كان هذا التصنيف نوعا ما قديم إلا أنه لم يعد عمليا لأن اغلب الشركات تقوم بانتاج الافكار والمفاهيم الجديدية وهي التي تحولها إلى منتج جديد.
- ✓ التحسين والابتكار: التحسين هو ادخال وتعديلات أو تغيرات صغيرة أةو كبيرة على المنتجات الحالية مما يجعلها أكثر كفاءة، تنوع أو ملائمة في الاستخدام، أما الابتكار الاول هو الابتكار الجذري ويتمثل في التوصل إلى منتج جديد أو لعملية جديدة تختلف كليا عنما سبقها وتحقيق استرتيجية كبير في السوق، أما الثاني الابتكار التحسيني (التدريجي) فهو التوصل الى منتج جديد من خلال التحسينات الكثيرة او القليلة التي تم ادخالها على المنتجات الحالية.
- ✓ إن الابتكارات الجذرية قليلة وتحدث في فترات متباعدة وتتطلب جهودا كبيرة واستثمارات ضخمة، ولهذا يعتبر الابتكار اتدريجي البديل الفعال من أجل التطوير المستمر.

ب- **تعريف الابتكار**: يعرف على أنه: ' علمية تنمية وتطبيق أفكار جديدة في المنظمة،' وكلمة تنمية هي كلمة شاملة وواسعة النطاق فهي تغطي كل شيء بداية من الاختراع الاصلي لفكرة جديدة الى أن تطبق.

ويعرف كذلك على أنه: 'عملية ذات مراحل مختلفة تبدأ من خلق الفكرة الى تنفيذها ثم تبدأ هذه الفكرة في الانتشار الى أماكن ومواضيع أخرى. '

وكما يعرفه P.Drucer الابتكار هو التخلي المنظم عن القديم.

يعرف الابتكار كذلك على أنه قدرة الشركة على التوصل الى ما هو جديد يضيف قيمة أكبر وأسرع من المنافسين في السوق.

ج - تطور الاهتمام بالابتكار:

الأكيد أن الابتكار هو نقطة بداية ولهذا يمثل حلقة الاهتمام في العملية الابتكارية فلطالما كان يربط الابتكار بالافراد المتألقين الذين يبدون قدرا عاليا من الذكاء لكن تطور الابتكار الى الصورة الحالية كثافة في المجتمع يوحي لنا تصورا عن هذا التطور نعرضه بالشكل التالي:

- ✓ الاهتمام بالفرد المبتكر: مسؤولية المبتكر بالدرجة الاولى:

لقد كانت المنظمات ذات الادراة البيروقراطية هي التي الحقت الابتكار وجعلته حكرا على الفرد المبتكر حيث تتكاثر في هذا النوع من المنظمات عقبات الابتكار مثل الرقابة الشديدة، الميل الى الاستقرار، الاجراءات المطولة، ولهذا نجد الابتكار وظيفة خاصة بأفراد ذوي ذكاء عال.

- ✓ الاهتمام بالابتكار على مستوى الشركة:

في هذه المرحلة نلتمس الدفعة الجديدة للابتكار تحت وطأة المنافسة فنجد أساليب جديدة ومتنوعة: مشاركة العاملين في الابتكار، فرق العمل، وحدات العمل المستقلة ن المشروعات الخاصة، أنظمة الاقتراحات من الزبائن والموردين، واللجوء الى الادارة المرئية لدعم النشاط الابتكاري سوى الجذري (الاختراق) أو التدريجي (التحسيني)، وفي كل المجالات الادارية التنظيمية، التسويقية، الخدمات، وثقافة الشركة.

ثانيا -أهمية الابداع والابتكار في التعليم العالي:

تعرف الجامعة في الوقت الحالي تحولات عميقة في محيطها من الجانب الجيوسياسي من جهة، وفي سلوكات شركاؤها من جهة أخرى.

ككل منظمة تنحصر الجامعة في حيز معلب، بحيث تبدأ من القريب الى البعيد: من الحي الى الولاية، الأمة، الاتحاد، العولمة ... الخ، لذا فإن تطور وتغير القوانين الوطنية والدولية تؤدي الى فقدان الجامعة لدورها الريادي في انتاج المعارف، بحيث اصبحت أماكن الحياة العملية منافسة للجامعة باعتبارها أي الجامعة مصدر تلقي المعارف الجديدة.

ففي نظر هنري سافال H.SAVALL أستاذ علوم التسيير بجامعة ليون ومدير مخبر "L'I.S.E.O.R" إن جامعة الغد هي محيط ابتكار المعارف المبنية على نظام التعاون وتصور لجامعة خارج الأسوار لها اهتماماتها خاصة بتسيير الاندماج.

كما أن من مصلحة الجامعة تطوير عملها واتصالاتها وتحسين صورتها، فهي تدعو الى الانفتاح على أنشطة مختلفة من خلال خطاب غير رسمي ولكن أيضا لخدمة المواطنين.

حيث أصبح دورها فعالا في تنوير وتزويد الطبقة السياسية.

- فإذا أردنا أن نؤسس لجامعة الغد، هناك 03 تصورات يمكن أخذها بعين الاعتبار:

التصور الأول: ويعتمد على احتكار الجاكعة للمعرفة وهو في تصور لا يمكن إعتماده.

التصور الثاني: واعتماد الجامعة على المنظمات الأخرى بالمعرفة وهي بدورها تعيد بعثها من جديد كما لا يمكن أيضا اعتماده.

أما التصور الثالث: فيقوم أساسا على أن الجامعة هي مصدر المعرفة بالمعنى الواسع بالإضافة الى دورها المعروف والمتمثل في التكوين والبحث وتوظيف المعارف في خدمة الاقتصاد.

وعليه تستحق الجامعة دوما المصدر الرئيسي لابتكار المعرفة المتجددة والمكان الأساسي بالنسبة للمعرفة لكي تتطور والتي يمكن تطويرها في إطار نظام مبني على التعاون واندماج الجامعة في محيطها مع كافة الشركاء.

ثالثا: مفهوم جوده التعليم العالي:

أن جودة التعليم العالي تعني مقدرة مجموع خصائص ومميزات المنتج التعليمي على تلبية متطلبات الطالب، وسوق العمل والمجتمع وكافة الجهات الداخلية والخارجية المنتفعة، إننا نعرف جيدا أن تحقيق جودة التعليم يتطلب توجيه كل الموارد البشرية والسياسات والنظم والمناهج والعمليات والبنية التحتية من أجل خلق ظروف مواتية للابتكار والإبداع في ضمان تلبية المنتج التعليمي للمتطلبات التي تهئ الطالب لبلوغ المستوي الذي نسعى جميعا لبلوغه.

ويعتبر التعليم العالي في الجزائر من أهم المراحل التعليمية في حياة الإنسان لأنه يأتي استكمالا لما تم تحقيقه في مراحل التعليم الأساسية والثانوية ولذلك فان تحقيق الأهداف التربوية التي يتوخاها المجتمع يعتمد على قدرة النظام التربوي على تحقيق أهدافه في هذه المراحل، فإذا كان الاهتمام التربوي والتعليمي في مراحل التعليم العالي قادرا على بناء المعارف والاتجاهات والتعليم بالجودة المطلوبة فان التعليم العالي سيصبح قادرا على تحقيق الأهداف وبالجودة القادرة على بناء الفرد المتعلم والمجتمع ومن ثم تحقيق التنمية وفق التطورات والتغيرات العلمية والتكنولوجية المتسارعة.

ولما كانت التطورات العلمية والتكنولوجية وانفجار المعرفة كما نشهدها اليوم فإن الأنظمة التربوية التقليدية ومن ثم التعليم العالي تصبح غير قادرة على الوفاء بما ينبغي أن تحقق من أهداف فالتعليم التقليدي الذي تمارسه جامعاتنا يحتاج إلى تطوير وتحديث مستمر وفق معايير جديدة تأخذ في الحسبان حاجات الفرد والمجتمع المتغيرة في ضوء ما تفرضه التطورات العلمية والتكنولوجية الحديثة.

فالكتب المدرسية والمقررات الدراسية والمعلم والبيئة المدرسية والوسائل التعليمية ومصادر المعرفة التي عهدنا ها لفترة طويلة من الزمن لم تعد كافية اليوم لمواجهة التغيرات العلمية والاجتماعية والاقتصادية فالجزائر بحاجة في ضوء ذلك إلى إعادة النظر في النظام التربوي الشامل من أجل تمكين الطالب من مواجهة هذه التغيرات.

إن متطلبات العصر تفرض علينا تطويرا شاملا في النظام التربوي الجزائري، وفي كافة مراحل التعليم من اجل إعداد الفرد المتعلم القادر على اكتساب المعرفة وتوظيفها في حياته، واستظهارها من أجل حفظ المعرفة، فالهدف الأسمى للتربية هو التفاعل مع المعرفة واستيعابها وتوظيفها في المواقف الحياتية المختلفة وفق الظروف الاجتماعية والاقتصادية السائدة.

وعليه، فإن هذه المداخلة نسعى إلى تحديد الجودة في التعليم العالي بوجه عام، ويقتضي هذا الأمر مناقشة أهداف وواقع التعليم العالي في الجزائر ومن ثم تحديد المعايير الواجب توافرها من أجل توفير الحد الأدنى من الشروط لهذا التعليم ومن أجل ذلك، فإننا سوف نستعرض بعض الأدبيات في التعليم العالي في الجزائر من خلال الواقع الجامعي، وتشخيص المشكلات التي يواجهها والتي تفرض وجود أسس لضبط الجودة في هذا النوع من التعليم. تعددت التعاريف التي تناولت مفهوم الإبداع، ويعزى ذلك الاختلاف إلى اختلاف مناهج الباحثين واهتماماتهم العلمية ومدارسهم الفكرية، وتشير المحصلة العامة لهذه التعاريف أن الإبداع سلوك إنساني متعدد الأبعاد، ينتج عنه أفكار وأفعال ومنتجات تتسم بالتفرد والجدة والأصالة وعدم الشيوع. ويرى القطامي (٢٠٠١) أن الإبداع ظاهرة ذهنية متقدمة، يعالج فيها الفرد الأشياء والمواقف والخبرات والمشكلات بطريقة فريدة أو غير مألوفة أو بوضع مجموعة حلول

سابقة والخروج بحل جديد، وأكثر المفاهيم تكرارا في توضيح مفهوم الإبداع للطلبة: بوضع مجموعة حلول سابقة والخروج بحل جديد:

- ✓ الإتيان بالجديد
- ✓ الإتيان بالأمور غير المعروفة .
- ✓ التفكير بطريقة غير تقليدية
- ✓ التفكير بنمط مختلف عن الآخرين
- ✓ التفكير التجديدي
- ✓ التعامل مع القضايا بطريقة غير معروفة
- ✓ إعادة ترتيب مفردات الواقع بشكل جمالي

حيث أن الإبداع سلوك إنساني متعدد الأبعاد، ينتج عنه أفكار وأفعال ومنتجات، تتسم بالتفرد والجدة والأصالة وعدم الشيوع. والإبداع بالمفهوم التربوي عملية تساعد المتعلم.

على أن يصبح أكثر حساسية للمشكلات وجوانب النقص والثغرات في المعلومات واختلال الانسجام، وتحديد مواطن الصعوبة، والبحث عن حلول وتكهن وصياغة فرضيات واختبار هذه الفرضيات، وإعادة صياغتها أو تعديلها من أجل التوصل إلى نتائج جديدة ينقلها المتعلم للآخرين

والجامعة هي مؤسسة تعليمية ومركز بحثي ومنارة للإشعاع الثقافي والفكري تعكس مستوى حضاري وتدعو لتقدمه، وهي نظام ديناميكي متحرك، وهي كل متفاعل العناصر، وهي مجتمع بشري تنطبق عليه قواعد التفاعل الاجتماعي. والمجتمع الجامعي يتكون غالباً من الطلبة والأساتذة والعاملين والأرجح أن الطالب هو العنصر الغالب في هذا المجتمع، وهو الجمهور (كاظم، ١٩٨٢)، لذلك لا بد أن تقوم الجامعات بدورها الحقيقي في تنمية القدرات الإبداعية لطلبتها لما لذلك من أهمية في إعداد العلماء، والمفكرين المبدعين، وذلك عن طريق سلوكها العديد من لإجراءات والخطوات التي سنتحدث عنها لاحقا.

.وبالنظر إلى هذه التعريفات يمكن أن نلاحظ أربعة جوانب أساسية يتضمنها وهي:

1-أنه يمكن النظر إلى الإبداع الطلابي باعتباره عملية تتم من قبل الجامعة سواء كانت على مستوى الفرد أو الجماعة

2-أن هذه العملية تقود إلى منتج قد يكون فكرة أو سلوكاً أو خدمة بشرط أن يتصف بالجدة.

3- أن هذا المنتج يمكن تبنيه من قبل العاملين أو فرضه عليهم من قبل أصحاب القرار.

4- أن هذا المنتج يجب أن يترتب عليه نوع من التغيير سواء في بيئة أو عمليات أو مخرجات المنظمة وإلا فلا يمكن اعتباره إبداعاً ذا نفع بالنسبة للمنظمة.

وترى الباحثة أن الإبداع الطلابي هو كفاءة وطاقة واستعداد يكسبه الطالب الجامعي من خلال التركيز المنظم على دعم قدراته العقلية وأرادته وتجاربه ومعلوماته، ويمكن صاحبه من كشف سبل جديدة في العالم الذي يحيط بنا والخلاص من الملل والتكرار، لذلك يصبح الإبداع المادة الأساسية عند الطالب الجامعي في عمليات التغيير والتطوير.

أهمية التفكير الإبداعي للطلبة الجامعيين والجامعات:

إذا وجد التفكير الإبداعي لدى الفرد بطريقة ثابتة نسبياً، يصبح هذا أسلوب يميز طريقة تفكيره واستجاباته الوجدانية وأداءه السلوكي في المواقف المختلفة التي تتطلب إنتاجاً إبداعياً، أو حلولاً للمشكلات أو اتخاذاً للقرارات. وقام عامر(٢٠٠٣ (بتحديد ثمانية أبعاد للأسلوب الإبداعي عند الأفراد، يمثل القطب الأول منها الميل للتجديد في التفكير والوجدان والفعل، في حين يمثل قطبها الثاني الميل للتكيف، وهذه الأبعاد هي:

1-تفضيل الاستقلال ومقاومة ضغط الجماعة، مقابل المجاراة والمسايرة والاستجابة لضغط الجماعة، ويعرف بأنه: مقاومة الطالب لضغوط الآخرين الرامية إلى تغيير آرائه أو أفعاله، مع عدم الانشغال بآرائهم وأحكامهم.

2-تفضيل التجديد والاختلاف، مقابل تفضيل التقليد وما هو مألوف ومعتاد، أي ميل الطالب للأعمال والمهام والمشكلات التي تتسم بالجدة، مع نفوره من المألوف والشائع، وبحثه عن الجديد النادر وغير المعتاد، مقابل ميله إلى التقليدي والمعتاد والشائع.

3-الميل للتشريع الذاتي لقواعد الأداء والأفعال والتفكير، مقابل الميل لتنفيذ القواعد والقوانين الحاكمة للتفكير والفعل، الموضوعة سلفاً، وتفضيل إتباعها خشية النقد أو الخط

4- الميل للتشريع الذاتي لقواعد الأداء والأفعال والتفكير، مقابل الميل لتنفيذ القواعد والقوانين الحاكمة للتفكير والفعل، الموضوعية سلفا، وتفضيل إتباعها خشية النقد أو الخطأ.

5- تفضيل الافتراق والتشعب في التفكير، مقابل تفضيل التفكير التقاربي موحد الاتجاه، والطالب يميل هنا الى التشعب في التفكير أثناء معالجة مسألة ما، فينتج العديد من الأفكار المتبوعة، مع المرونة في التناول، مقابل الميل الإنتاج عدد محدد من الحلول والإقتصار على محاور الأساسية. وتفضيل التفكير المتحرر مقابل تفضيل التفكير المحافظ الملتزم بالقواعد، وليس من المقصود هنا المناجي التي تمس الأخلاق والقواعد التشريعية الدينية، ولكن يقصد بها القوالب والقواعد الإجرائية التي تحدد سلفا من القائمين على الأمر كالأساتذه أو الزملاء المتمسكين بهذه القواعد كما هي.

6-تفضيل التفكير المجازي الخيالي التأملي، مقابل تفضيل التفكير الواقعي المنطقي، حيث يلجأ الطالب الى الخبرة المجازية الخيالية كمصدر لأفكاره، مع الميل إلى التأمل واللعب بالأفكار وأختلاق العلاقات غير المعتادة بين الأشياء.

7-الميل للغموض مقابل الميل لما هو واضح، ويعرف بأنه: تفضيل الطالب أو عدم تفضيله للموقف والمشكلات التي تنطوي على غموض نتيجة عدم وضواحيها.

8-تفضيل المعالجة الكلية التركيبية للمعلومات والمهام، مقابل تفضيل المعالجة التحليلية التجزيئية المفصلة لها.

وتتفق الدراسات في مجال الإبداع على أهميته للمؤسسات التربوية لما يحققه من مزايا عدة. فأفضل الجامعات هي التي تمتلك القدرة على الإبداع وفقا للأسس السائدة في البيئة التي تعمل فيها، كما أن إبداعية الجامعة أصبحت اليوم واحدة من المعايير المعتمدة التي تعتمد القياس وتقييم أداء مؤسسات التعليم العالي، وعلى سبيل المثال فإن حالات الإبداع التعليمي بأنواعه الأربعة: مخرجات جديدة، تحسين التعليم، طريقة جديدة، تحسين طريقة، أصبحت ضمن فقرات المقاييس المختلفة التي تستخدم لتقييم الأداء .وتتجلى أهمية القدرات الإبداعية لدى الطلبة فيما تضفيه من صفات نفسية على الطالب الجامعي مثل: الثقة بالنفس والحماس والدافعية المتوقدة وحب الاستطلاع والتمتع بروح

الاستقلالية. ومن الأهداف الهامة للعملية التعليمية إطلاق الطاقات الإبداعية لدى الطلبة، ولو حاولنا أن نجمل أهمية الإبداع في نقاط محددة، فإنه سيحقق على الأقل بعضاً من الفوائد الآتية:

1 – تحسين نوعية التعليم ذلك من خلال المرونة والتكيف لحاجات الطلبة.

2-تحسين المخرجات وذلك بتحقيق الكفاءة والفاعلية في الأداء وإنجاز الأهداف واستخدام الموارد والطاقة بشكل تربوي

3-زيادة قدرة الجامعات على المنافسة وذلك من خلال:

- ✓ تقدم الجديد بالمعرفة
- ✓ تقبل الهدر من خلال الإبداع في العملية التربوية

4-تحسين صورة الجامعة ومكانتها التربوية

5-نجاح الجامعة بشكل كبير، ويمكن أن تكون رائدة في الإبداع.

6-تنشيط وتعزيز أداء الجامعة بشكل عام.

7-مساعدة الطلبة ليصبحوا أعمق فهما وإدراكا وتحقيقا لذاتهم وقدراتهم الإبداعية.

8-تدعيم هؤلاء الطلبة ليكونوا أقدر على الإنتاج والعطاء لمجتمعهم بالوسائل الإبداعية التي تسهم في تشكيل واقع جديد.

9-تخليص الطالب من تأثير الأفكار السلبية التي تكرس الجمود الفكري، وعدم التجديد.

10-يزيد الإبداع من تقدم الجامعات، وقابليتها للتكيف مع المتغيرات وزيادة المرونة في عملياتها الإدارية والفنية المستمرة، كما يساعد على اكتشاف ودعم قدرات الأفراد الذاتية وتوجهها نحو تطوير الجامعة.

١. يساعد الإبداع في تحقيق الذات والشعور بالإنجاز لجميع العاملين في الجامعة، وتطوير وتنمية معارف ومهارات الأفراد والتأثير على اتجاهاتهم وسلوكهم.

12-يسهم الإبداع في بناء الثقة لدى الأفراد في الجامعة (الطلبة والعاملين)، ويساعدهم على التغلب على المعوقات الشخصية التي تحول دون قدرتهم على التعبير عن إمكاناتهم الإبداعية

13-يوضح للأفراد مسارات التطوير والتجديد في جامعتهم، كما يدفعهم إلى الدخول في منافسات التحدي والتميز مع الآخرين.

14-يساعد الإبداع الطلبة في إعادة تحديد أهدافهم وتصوراتهم عن الجامعة، وبالتالي قدرتهم على الظهور بصور إبداعية متجددة ومستمرة.

ومن ثم فإن ما تؤديه الخطوات السابقة من نتاج، يؤدي إلى أن نحظى بخريجين قادرين على المشاركة الفعالة في بناء الأمة، فتنمية الإبداع والتفكير الإبداعي لطلبة الجامعات ليس ترفاً فكرياً، وإنما ضرورة ملحة، لها ناتج ملموس تأتي ثماره فيما بعد. فالاستثمار البشري أصبح من أقوى الاستثمارات، ولنا في التجربة اليابانية الكثير من الدروس والعبر.

دور الجامعات في تطوير التفكير الإبداعي للطلبة:

تعد الجامعة أهم المؤسسات الاجتماعية التي تؤثر وتتأثر بالجو الاجتماعي المحيط بها، فهي من صنع المجتمع من ناحية، ومن ناحية أخري هي أدائه في صنع قيادته الفنية والمهنية والسياسية والفكرية. ومن هنا كانت لكل جامعة رسالتها التي تتولى تحقيقها، فالجامعة في العصور الوسطي تختلف رسالتها وغايتها عن الجامعة في العصر الحديث، وهكذا لكل نوع من المجتمعات جامعته التي تناسبه (عيسوي، ١٩٨٤) كما تعتبر الجامعات ركنا أساسيا من أركان بناء الدولة العصرية المنفتحة القائمة على الفكر المتطور، والتعليم الجامعي له أبعاد كبيرة وخطيرة في آن واحد لأن عملية التعليم ذات أبعاد اجتماعية واقتصادية وثقافية، بالإضافة إلى كونه عملية مستمرة ليست مرتبطة بزمان ومكان وجيل معين.). إن الجامعة في أي مجتمع لا يمكن أن تؤدي دورها الكامل في التغيير الاجتماعي بدون تحقيق تفاعل بين الفرد من ناحية والبيئة الاجتماعية من ناحية أخرى، فعلاقة الجامعة بالتغيير الاجتماعي متلازم ومترابط، فهي تقوي المهارات وتذكي روح الابتكار لدى الطالب، وأن التعليم الجامعي في البلدان النامية له أثر كبير في عملية الرقي الاجتماعي لإنه يساعد على تحسين أوضاع الطبقات الفقيرة، وتوفير فرص العمل الإفراد. فالتعليم الجامعي المتخصص يركز على تعليم المهارات الأساسية، مما يتيح فرصا للإنتاج، وبالتالي يترك أثرا إيجابيا على المستوى المعيشي، وإذا ما أريد للجامعة أن يعطى لها الدور الايجابي في هذا المجال فسوف تلعب هذا الدور بكفاءة عالية، لذا فالتعليم الجامعي ثروة كبيرة لا تقدر بثمن. فهو يحرك عملية التنمية لأن المؤسسة التعليمية هي من أرفع المؤسسات التي تناط لها مهمة توفير ما يحتاجه المجتمع وعمليات التنمية فيه من متخصصين وبمختلف المجالات، كما إنها المراكز الأساسية للبحوث العلمية والتطبيقية التي يدونها يصعب أحداث أي تقدم اقتصادي أو اجتماعي حقيقي أو ثقافي، بل والأبعد من ذلك فهي ترفد صناع القرار بالخبرات والمهارات، وبالتالي تصويب الأداء السياسي والاقتصادي والاجتماعي للدولة والمجتمع .)

ومن هنا يجب الإدراك أن الجامعة ما هي إلا مؤسسة اجتماعية أنشأها المجتمع لخدمة أغراضه باعتبارها مؤسسة تؤثر فيه من خلال ما تقوم به من وظائف ومهمات، كما أنها تتأثر بما يحيط بها من مناخات تفوضها أوضاع المجتمع وحركته. (مشعان،٢٠٠٧.)وقد صنف البعض مجالات خدمة المجتمع إلى نوعين:

أولا: داخل الجامعة: وتتلخص في المشاركة في المناشط الطلابية غير الدراسية، وتوجهها حسب مجالات اهتمام عضو هيئة التدريس أو هواياته في الشئون الثقافية والاجتماعية أو الرياضية أو الفنية وغير ذلك، أو ما قد يقام من معسكرات للخدمة موجهة للبيئة المحلية.

ثانيا: خارج الجامعة: وتكون لكل مجال تخصصه وحدد فيها:

1-القيام بالبحوث التطبيقية التي تعالج مشكلات المجتمع وتسهم في حلها

2-تقديم الخبرة والمشورة لمؤسسات الدولة والقطاع الخاص

3-المشاركة في الندوات وإعداد المحاضرات الهامة

4-الإسهام في الدورات التدريبية لتأهيل العاملين في الدولة

5-نقل نتائج البحوث والمكتشفات الجديدة في العالم إلى اللغة الأم

6-تأليف الكتب العلمية الموجهة لغير الطلبة

وقد صنف الجبر (١٩٩٣) مجالات خدمة المجتمع فيما يلي:

- ✓ الاستشارات العلمية التي تقدمها الجامعة لمؤسسات المجتمع وأفراده
- ✓ التدريب والتعليم المستمر الذي تقدمه الجامعة للكوادر الوظيفية
- ✓ المشاركة في الندوات وإعداد المحاضرات الهامة
- ✓ الإسهام في الدورات التدريبية لتأهيل العاملين في الدولة
- ✓ نقل نتائج البحوث والمكتشفات الجديدة في العالم إلى اللغة الأم
- ✓ تأليف الكتب العلمية الموجهة لغير الطلبة

وقد صنف الجبر (١٩٩٣) مجالات خدمة المجتمع فيما يلي

الاستشارات العلمية التي تقدمها الجامعة لمؤسسات المجتمع وأفراده

التدريب والتعليم المستمر الذي تقدمه الجامعة للكوادر الوظيفية

البحث التطبيقي الذي يسعى إلى دراسة مشكلات المجتمع ومؤسساته والعمل على حلها

نشر العلم والمعرفة بين أبناء المجتمع المحلى من خلال المؤتمرات والندوات والمحاضرات وبرامج التعليم المستمر

النقد الاجتماعي البناء لتوجيه حركة المجتمع في إطار الأهداف

وترى "بتريشيا كروسون "أن هناك ثلاثة مجالات عريضة تقوم بها الجامعات لخدمة المجتمع وهى كالتالي:

1-الخدمة التي تقدمها الكليات أو الجامعات وهى ما تقوم به اللجان والتنظيمات داخل الكلية أو الجامعة أو المدرسة أو داخل حرمها والتي تتعلق بتنمية البرامج والسياسات

2-الخدمة المهنية وتضم اللجان والهيئات التي تعمل لصالح الاتحادات المهنية الإقليمية منها القومية أو الأمور الأكاديمية

3-الخدمة العامة التي لا تعد من قبل الأنشطة الرئيسية للتعليم أو البحث العلمي وإن كان لها علاقة بجماعات أخرى خارج المجتمع الأكاديمي (عامر، ٢٠٠٥)ويمكن إجمال خدمة الجامعة للمجتمع فيما يلي:

- ✓ إعداد العنصر البشرى القادر على إحداث التنمية المنشودة من خلال إعداد القوى العاملة القادرة على مواجهة التغيرات العلمية والتكنولوجية في العالم المعاصر.
- ✓ إتاحة الفرصة أمام هيئة التدريس من ذوى الخبرة لتستفيد بهم المؤسسات المختلفة في مجالات الإنتاج والخدمات
- ✓ القيام بالبحوث والمؤتمرات التي تسهم في ترقية المجتمع وحل مشكلاته، هذا بالإضافة إلى الاستشارات العلمية التي تقدمها الجامعة لمؤسسات المجتمع
- ✓ تعليم الكبار من جميع الأعمار (التعليم المستمر) والتدريب المستمر للمهنيين لرفع كفايتهم وإكسابهم الخبرات اللازمة لأداء المهنة.

- ✓ نشر العلم والمعرفة بين أبناء المجتمع المحلى من خلال الندوات والمحاضرات التي تساعدهم على حل مشكلاتهم والتكيف مع مجتمعهم

✓ عقد الحلقات والندوات والمؤتمرات العلمية لخريجها لكي يلموا بكل ما يستحدث في مجالات تخصصهم ومعالجة المشكلات التي تواجههم في الحياة العلمية.

✓ تقدم لطلابها برامج تثقيفية ترفع مستواهم الثقافي وتربطهم ببيئتهم ومجتمعهم، حيث نجد أن كل ذلك ينعكس بالطبع على تحقيق التنمية الشاملة والتغير الاجتماعي المنشود وتقوية روح المبادرة والمشاركة وتوثيق العلاقات الإنسانية ومعرفة الأساليب الفنية المستحدثة وملاحقتهم لركب التقدم العلمي والتكنولوجي.ويحتاج تنمية الإبداع ورعاية المبدعين من خلال الأفكار الحديثة إلى تبني منظور دينامي تكاملي مستقبلي في التربية، ورعاية الطلبة المتفوقين وأصحاب المواهب الخاصة ليست اختراعا مستحدثا، بل كانت هي الهدف الأساسي الذي سعت إليه البشرية منذ وجد الإنسان على هذه الأرض، وبدأ يشق طريقه نحو تحقيق أهدافه وتجاوز العقبات التي تواجهه، وابتكار الأساليب التي تساعده على الوصول إلى تحقيق أهدافه بما في ذلك إعمال الفكر وتشغيل الخيال وتنشيط الدافعية، ومن واقع خبرة الباحثة ومراجعة الأدبيات المتعلقة بمؤسسات التعليم العالي ومنها الجامعات، فقد استطاعت الباحثة تحديد بعض المحاور والمجالات التي يمكن أن تقوم بها الجامعات في سبيل تعزيز الإبداع الطلابي لديها، وتنمية المهارات الإبداعية والعلمية والفكرية لهم، وذلك من خلال المحاور التالية:

المحور الأول: الأهداف والسياسات والاستراتيجيات:

الأهداف هي الغايات المراد الوصول إليها من قبل الجامعة، وهي تتعلق بالمستقبل وبالآمال المراد تحقيقها. والسياسات هي نوع من الخطة، وهي تتخذ صورة تقارير أو مفاهيم عامة ترشد وتوجه المسؤولين في الجامعة عند اتخاذهم القرارات. والأهداف هي التي تقود إلى السياسات والاستراتيجيات (القريوتي، ١٩٩٣)، من حيث أهداف الجامعات وسياساتها واستراتجياتها، لا بد أن تتناسب هذه الأهداف مع البيئة الإبداعية المناسبة للطلبة وأن تكون على النحو التالي:

1 -تهدف الجامعة إلى إكساب الطلبة الاستقلالية والقدرة الإبداعية

2 -تساهم الجامعة بشكل فعال في حل مشكلات المجتمع (مثل الفقر والبطالة وشح المياه

3 -تهتم الجامعة ببراءات الاختراع وتسجلها

4 -تهدف الجامعة إلى ربط التعليم بمتطلبات التنمية والتقدم

5 تشجع الجامعة البحوث التي تركز على حاجات المجتمع

6 -تتعاون الجامعة مع الجامعات العالمية في حل المشكلات العالمية مثل (الأمراض والتلوث والفقر والأمية والجفاف

7 -تحقق أهداف الجامعة عن طريق جدول زمني محدد ودقيق

8 -تتسم أهداف الجامعة بالوضوح والسهولة

9 -تهدف الجامعة إلى نشر ثقافة الإبداع بين الطلبة والعاملين

.10-تضع الجامعة استراتيجيات لمواجهة المشكلات الطارئة فيها

11-تجدد الجامعة بمحتوى البرامج التعليمية والبحثية باستمرار

12-تنسجم أهداف الجامعة مع ميول وطموحات العاملين.

المحور الثاني: التشريعات والقوانين والأنظمة

وهي مجموعة القوانين والأنظمة والتشريعات التي تنظم العلاقات بين الجامعة من جهة وبقية أفراد المجتمع من جهة أخرى (العاملين، الطلبة، أفراد المجتمع، الجامعات والمؤسسات الأخرى). وجود التشريعات التي تحفظ النظام في الجامعات، وترعاه، وتوزع المهام، وتجدد المسارات، وتضبط الإجراءات في العمل، وتوزع المسؤوليات، وتحدد التعليمات، وتكون المرجع الذي نحتكم إليه في معرفة الحقوق والواجبات، هي ذات أهمية فائقة في تنمية الإبداع لدى الطلبة، ولذلك كلما اتسمت هذه التشريعات بالمرونة ومواكبة التغيرات على الساحة العلمية والتكنولوجية كلما كانت ذات فائدة في تنمية القدرات الإبداعية لدى الطلبة والعاملين، وعليه لا بد من توافر مجموعة من الشروط في الجامعات التي تدعم الإبداع ، ومنها على سبيل المثال :

1 - تطور القوانين والأنظمة والتعليمات خدمة لأهداف الجامعة

2 - تنص الأنظمة صراحة على تشجيع الإبداع والمبدعين

3 - يتم مراجعة التشريعات دورياً لمواكبة التقدم العلمي

4 - تتفق ممارسات العمل مع القوانين الأنظمة والتعليمات

5 - تعكس التشريعات والأنظمة حاجات المجتمع

6 - تكون التشريعات مفهومة من قبل العاملين والطلبة

7 - تؤكد الأنظمة على ترسيخ مبادئ النزاهة والشفافية

8 - تلتزم الإدارة بوضع الأنظمة الخاصة برعاية المبدعين

9 -تنص الأنظمة والتعليمات على محاربة الفساد الإداري والمالي

المحور الثالث: الهيكل التنظيمي

يشمل الهيكل التنظيمي حجم الجامعة، ونمط السلطة، ونمط اتخاذ القرارات فيها. وذلك أن طبيعة الهيكل التنظيمي ونظرة العاملين في التنظيم إليه تؤثر في قدرتهم على المشاركة والإبداع .والهيكل التنظيمي للجامعة له أهمية فائقة في دعم الإبداع ويظهر ذلك من خلال ما يلي:

1 -ترتبط الرتب الوظيفية في الجامعة في الهيكل التنظيمي بالكفاءة

2 -يضع الهيكل التنظيمي وصفا للأدوار الوظيفية

3-تتوافر المرونة في الهيكل التنظيمي للجامعة للتعديل عند الضرورة

4 -يعكس الهيكل التنظيمي كافة الأنشطة الرئيسية للجامعة بوضوح (كالأنشطة الأكاديمية والإدارية

5-تطبق الجامعة مبدأ اللامركزية للتعامل مع المتغيرات.

6 -تحدث الجامعة الهيكل التنظيمي في ضوء المستجدات العالمية

7 -يوفر الهيكل التنظيمي نماذج إدارية حديثة للتطوير

8 -يستخدم الهيكل التنظيمي التكنولوجيا المتطورة

9 -تبسط الجامعة إجراءات العمل في دوائرها المختلفة (مثل شؤون العاملين والمالية والقبول

10 -تتوسع الجامعة في أنماط التعليم مثل (التعليم المفتوح والتعليم في مكان العمل، والتعليم الافتراضي

المحور الرابع: البيئة التنظيمية للجامعة

هي ما يواجهه الفرد في البيئة الجامعية من مؤثرات ذات أثر في العملية التعليمية، مثل الفلسفة التي تنتهجها الإدارة في تعاملها مع العاملين لديها، والنظرة الإيجابية من قبل الإدارة نحو الأفراد، وإشعار الأفراد بأهمية الدور الذي يقومون به، وإتاحة الفرصة للأفراد في النمو والطموح، وبناء علاقات بين الإدارة والأفراد يكون أساسها الاحترام والتقدير.

يضاف إلى ذلك تبسيط إجراءات العمل اليومية والبعد عن الروتين. وهي تشمل كل ما من شأنه التأثير على سير العمل سلباً أو إيجابا (النمر، ١٩٩٢ .(والإبداع الطلابي يحتاج إلى بيئة جامعية مبدعة تشجع الإبداع والمبدعين وتتسم بالعديد من السمات ومنها ما يلي :

1 -توفر الجامعة بيئة عمل تشجع الإبداع والتجديد

2 -تحتضن الجامعة المبادرات الفردية والجماعية

3-تؤمن البيئة الجامعة بقدرة الأفراد على التعلم

4 -تؤمن البيئة الجامعة بقدرة الأفراد على التعلم

5 -تتيح الإدارة الجامعية للأفراد فرص النمو والتقدم.

6 -تجدد البيئة التنظيمية في عمل الجامعة باستمرار

7 -تعتبر الجامعة الإبداع جزءاً أساسيا من قيم العمل

8 -تشجع البيئة التنظيمية البحث العلمي

9 -توفر الجامعة قنوات اتصال مفتوحة داخل الجامعة وخارجها

10 -يتميز مناخ العمل داخل الجامعة بالحرية التي تسمح بطرح الأفكار

11 -يتميز مناخ العمل بالتعاون والاحترام المتبادلين بين العاملين.

المحور الخامس: القيادة الإدارية

مهما أختلفت المفاهيم التي تناولها الباحثون للقيادة فقد اتفق الجميع على اعتبارها المحرك الأساسي للمؤسسة والعاملين فيها من أجل تحقيق الأهداف العامة للمؤسسة، وبذلك فهي من المحاور المهمة والأساسية التي تقوم علىها الإدارة للجامعة في تحقيق أهدافها بأعلى درجة من الكفاية والفعالية. وإدارة الجامعة موضوع حاسم جداً في دعم وتشجيع الإبداع، لذلك لا بد من توافر العديد من الصفات القيادية الداعمة للبيئة الإبداعية في الجامعات، ومنها ما يلي:

1 - تمتلك الإدارة الجامعية القدرة على تصميم الأهداف ووضع الخطط المستقبلية

2 - يعتمد القائد الجامعي على القرارات الفردية

3 - القرارات تستند إلى دقة المعلومات وحداثتها

4- تنمي الجامعة المهارات القيادية التي تتناسب مع عصر المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات

5 - تضع إدارة الجامعة أساليب علمية للكشف عن المواهب الإبداعية المبكرة وإعدادها للمستقبل

6 - تتميز الإدارة بالفهم العميق للعملية الإبداعية

7 - تهتم إدارة الجامعة بتفويض السلطات والصلاحيات للأفراد

8 - تتميز الإدارة بالمبادأة في طرح الأفكار الجديدة

9 - تشرك الجامعة العاملين في التخطيط الاستراتيجي

10 - تتميز القيادة الجامعية بالأمانة والعدالة والنزاهة

المحور السادس: إدارة الموارد البشرية والمادية والمالية:-

تعتبر هذه الإدارة هي الركيزة الأساسية وحلقة الوصل بين مختلف الإدارات بالجامعة، حيث تهتم بالمتابعة والإشراف على كافة الأمور في الجامعة وبتنظيم العمل إدارياً، لضمان تقديم الخدمات الأفضل للطلبة والعاملين.ويعتبر تعزيز البيئة الإبداعية بالموارد البشرية المؤهلة، والإمكانات المالية والمادية له مردود هام جداً في تنمية الإبداع لدى الطلبة والعاملين في الجامعات، لذلك لا بد من توافر ما يلي:

1 - تتوافر في الجامعة آليات واضحة لانتقاء القيادات الإدارية والأكاديمية

2 - تضع الجامعة برامج تطويرية مستمرة لمساعدة العاملين والطلبة على مواكبة التغيير

3 - يتم اختيار العاملين والأساتذة حسب معايير التميز والكفاءة

4 - تبتدع الجامعة وسائل تمكنها من تقييم أداء العاملين

5 - تحترم الجامعة آراء العاملين ومشاركتهم في التقييم

6 - تعمل الجامعة على أتمتة نظمها المالية والمحاسبية

7 - تتبنى الجامعة إستراتيجية النزول إلى مواقع العمل بصورة دائمة لحصر المشكلات

8 - تستخدم الجامعة أساليب محاسبية ومالية متطورة.

المحور السابع: إدارة نظم المعلومات

تعتمد جميع وظائف الإدارة الجامعية على المعلومات، وعلى الاستخدام الفعال لها، فمثلاً تتطلب وظيفة التخطيط معلومات عن البيئة وعن قدرات الجامعة، وتعتمد القيادة الجامعية على المعلومات في تحقيق الأهداف الإستراتيجية، كما يرتبط الهيكل التنظيمي بشكل وثيق بالمعلومات، ولذا قد نجد أن أهم المشاكل في تصميم التنظيم الجامعي هو عدم التدفق السليم للمعلومات، كما لا يمكن للإدارة أن تحقق الرقابة الفعالة بدون معلومات دقيقة وفي توقيت سليم عن أداء المنظمة.

العلاقة المعقدة بين الإبداع والتكنولوجيا. حيث يمكن أن تشارك أدوات مثل الصوت الرقمي وأجهزة الفيديو وأجهزة الكمبيوتر في العمليات الإبداعية بمجموعة من الطرق المتنوعة. وترى أن ميزات التكنولوجيا مثل وظائف التزويد، والتفاعل الداخلي، والقدرة، والنطاق، والسرعة، والوظائف التلقائية، تتيح للطلبة إمكانية إجراء الأشياء التي

لا يستطيعون أداءها أو التي لا يمكنهم تنفيذها بكفاءة مثلما يفعلون باستخدام التكنولوجيا، ولأن أجهزة الكمبيوتر تتيح للطلبة إجراء التغييرات وتجريب البدائل ومتابعة مستوى جودة العمل فهي مفيدة في المراجعة والتحرير. ويتيح التفاعل الداخلي لأجهزة الكمبيوتر للمستخدمين إمكانية تلقي الملاحظات وتقديمها من خلال عمليات أو أفراد آخرين. وتعمل التكنولوجيا على تمكين الطلبة من الوصول إلى كميات كبيرة من المعلومات التي لم يمكن تخيلها منذ عدة سنين قليلة مضت. ولأن بإمكان أجهزة الكمبيوتر أداء العمليات بسهولة وسرعة، يمكن للمستخدمين استغلال جهودهم في عمليات عالية المستوى على نحو كبير مثل تحليل المعلومات وتفسيرها وتركيبها. وفي الفصل الدراسي، يستطيع المدرسون استخدام التكنولوجيا لمساعدة الطلبة على تبادل الأفكار وتقييمها وإجراء الاتصالات والتعاون والتواصل. ومع ذلك، يجب أن يتذكروا أن الوصول إلى التكنولوجيا لا يشجع على الإبداع، ولكن توفير البيئة التي يمكن فيها استخدام التكنولوجيا لإنجاز الأهداف بطرق إبداعية هو العامل المشجع على ذلك. وعليه لا بد من توافر الأساسيات التالية:

1 -تواكب الجامعة التطور العلمي في مجال المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات

2 -تستهدف الجامعة استخدام نظم المعلومات والتكنولوجيا في استثمار الإبداع

3 -تسعى الجامعة لإيجاد تكامل بين المعرفة العلمية للأفراد والمهارات التكنولوجية

4 -تسعى الجامعة إلى استقطاب القيادات المبدعة القادرة على إحداث التقدم العلمي والتكنولوجي

5 -تعمل الجامعة على إعداد العاملين باستمرار لمواكبة الثورة العالمية في إدارة المعلوماتي

6 -تقدم الجامعة للأفراد الخدمات التقنية في مجالات المعلوماتية وتكنولوجيا الاتصالات

7 -تتبنى الجامعة مفهوم التخطيط المتكامل للتطوير منطلقة من تقنيات وأنظمة معلوماتية

8-تربط الجامعة مؤسسات البحث العلمي وقواعد البيانات لديها مع نظام المعلومات المحلي والعالمي.

9 -تطبق الجامعة المعايير العالمية لاختيار قيادات البحث العلمي والتكنولوجي

المحور الثامن: الشراكة مع قطاعات الإنتاج والخدمات

إن الشراكة تعنى بأوجه التفاعل والتعاون العديدة بين الجامعة من جهة ومختلف القطاعات المجتمعية من جهة أخرى، وتعد هذه النوعية من الشراكة ذهنية ملائمة وإيجابية لتحقيق الأهداف، ولخلق إحساس مشترك وشامل بانتصار الجميع، وباقتناعهم بالوصول إلى غاياتهم العليا وأهدافهم المشتركة ودون أن يكون هناك بينهم أي خاسر. وتتعلق الشراكة بتوظيف الإمكانيات البشرية والمالية والإدارية والتنظيمية والتكنولوجية والمعرفية على أساس من المشاركة، والالتزام بالأهداف، وحرية الاختيار، والمسؤولية المشتركة والمساءلة من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تهم العدد الأكبر من أفراد المجتمع، ولها تأثير بعيد المدى على تطلعاتها حتى يتمكن المجتمع من مواكبة التطورات المعاصرة بطريقة فاعلة، وتحقيق وضع تنافسي أفضل. لذلك لا بد أن ينصب دور الجامعة على تطوير هذا المحور من خلال ما يلي:

1 -تتعاون الجامعة مع الأطراف المستفيدة من الخريجين في تأمين التمويل

2 -تتبنى الجامعة خطط مشتركة مع قطاعات الإنتاج لتدريب الطلبة أثناء الدراسة

3-تشترك الجامعة مع المؤسسات الإنتاجية بإنشاء وتمويل مراكز بحثية مشتركة

4 -يواكب البحث العلمي في الجامعة لقطاعات الإنتاج والخدمات في المجتمع

5 -تشجع الجامعة المستثمرين على الاستفادة من القاعدة العلمية والتكنولوجية في الجامعة

6-تشرك الجامعة قطاعات الإنتاج في تصميم البرامج ذات الأهمية الإستراتيجية في التنمية والتقدم

7 -تستثمر الجامعة الإمكانات البشرية والمادية المتوافرة لديها كمصدر من مصادر التمويل

8 -تلتزم الجامعة بمتابعة خريجي الجامعة الموهوبين وتوفير سبل التقدم العلمي والمهاري لهم

9-تتبنى الجامعة مفهوم الجامعة المنتجة بشكل عملي.

المحور التاسع: الرقابة والمتابعة والتقويم

بشكل عام يجب أن يتوافر في عملية قياس الأداء والتقييم الأصالة والإبداع. إذ أن كثيراً من الأعمال التي تتم في الجامعة أو في التعليم العالي يصعب قياسها مباشرة، مما يجعل اللجوء إلى وسائل ابتكاريه أمراً ضرورياً (القريوتي، ١٩٩٣). ولذلك لا بد من توافر الأمور التالية:

1 -يتم تقييم الأداء على أساس الإنجازات

2 -يوجد معايير واضحة وموضوعية للرقابة

3 -تهتم الجامعة بإدارة الوقت والإحساس بأهمية الزمن

4-تتابع الجامعة مخرجاتها بشكل مستمر للتجديد.

5 -تضع الجامعة نظام فعال لتقييم الأداء يعتمد على سلامة المعلومات ودقتها

6 -تعمل الجامعة على تحفيز المبدعين ومكافأتهم

7 -توجد معايير واضحة للحكم على أداء العاملين

8 -تبث الجامعة مفاهيم النقد الذاتي والرقابة الذاتية بين العاملين

9 -تطبق الجامعة نظام رقابة وتدقيق مالي متطور.

المحور العاشر: دور الأساتذة في تطوير التفكير الإبداعي لطلبة الجامعات

من المعلوم أن عضو هيئة التدريسي الجامعي عليه مسؤوليات كبيرة في بناء مجتمع المعرفة، وقد أشارت العديد من الدراسات إلى إسهام أساتذة الجامعة في استثارة وتنمية التفكير الإبداعي لدى طلبتهم، حيث أنهم يشجعون الإبداع عند الطلبة، ومن أشكال هذا الاهتمام بالإبداع والتفكير الإبداعي لمست الباحثة انسجاماً بين ما ذكر من أمثله حول دور الأساتذة في تطوير الإبداع في التدريس الجامعي، وهنا عرض لبعض الأشكال التي يمكن أن يمارسها الأستاذ الجامعي لاستثارة التفكير الإبداعي لدى طلبته:

- تشجيع التفكير والإبداع في كل الميادين

- إجراء البحوث النظرية والتطبيقية
- تحسين جودة أدائه التدريسي
- لاعتماد على خطط دراسية تواكب التطورات والمستجدات الحديثة
- لتنوع في طرائق تدريسه
-تحديث في المصادر والمراجع التي يزود بها الطلبة
- تنفيذ مشاريع علمية مشتركه مع الجامعة والمؤسسات الأخرى
- تعليم الطلبة أصول البحث العلمي وخطواته
- تشجيع الطلبة على حرية اختيار الموضوع والمشكلات، وطرق حلها
- تعامله مع الطلبة قائم على الاحترام المتبادل (الزبيدي، 2008)
- محاكمة الأفكار
- الخروج برؤية جديدة
-حل مشكلات جديدة (لم تذكر من قبل) ولا تعطى لهم حلول مشابهة
- تصميم برامج جديدة
- مسرحة المنهج، ومنها لعب الأدوار كأن يلعب الطالب دور الأستاذ

وتعتبر من الطرق الفردية للتدريب على الإبداع، يقوم الطالب من خلال هذه الطريقة بممارسة الدور الذي يتفق ودوافعه، وحاجاته، وميوله الإبداعية، إذ يرى الطالب الآخرين من خلال ملاحظته لذاته، ويتعرف على اتجاهاتهم نحو خصائصه وصفاته. وفي هذه الطريقة يتعلم الطالب طرقاً وأساليب جديدة لممارسة الأعمال، ولتجربة أساليب سلوكية جديدة مما يوسع من آفاق شخصيته، ويسرح في الخيال متجاوزاً لحدود الواقع المحيط به. ويتيح هذا الأسلوب للطالب بالإبداع التلقائي، ويساعده على فهم ذاته أو ما يسمى بالتعلم عن الذات، بالإضافة إلى تمكين الطالب من أن ينطق بخبراته اللاشعورية التي أحيانا لم تظهر ولو مرة واحدة على لسانه.

- تقديم أسئلة على شكل مسابقة للطلبة
-الحث على القراءات الخارجية (الطهراوي، ٢٠٠٦)

طريقة العصف الذهني، ورغم أنها طريقة للتدريب الجماعي إلا أنها تصلح للتدريب الفردي أيضا. وتتكون جلسة القصف الذهني العادية من جماعة عددها يتراوح بين ٦-١٢ يجلسون حول مائدة مستديرة وينتجون تلقائيا الأفكار التي ترتبط بحل مشكلة معينة، واستناداً إلى الأدبيات السابقة تقترح الباحثة النقط التالية التي ترى أن الأخذ بها يسهم في استثارة وتنمية التفكير الإبداعي لدى الطلبة:

1-العلاقة الطيبة بين الأستاذ والطالب، القائمة على الحب والتقدير والاحترام

2-عدم تسلط الأستاذ الجامعي، فعليه أن يسمع ويشجع الأفكار الجديدة، وأن يمنح الطلبة الحرية للإبداع، "وأن يتسامح معهم، ويكون اتجاهات ايجابية نحو الطلبة الذين يميلون للنشاط ولديهم طاقة ابتكاريه"(المعايطة، البواليز،2004)

3-تقديم المواد المراد تعلمها بطريقة مرنة ومثيرة للاهتمام وللتساؤلات، وتستدعي من الطلبة التفكير بأنفسهم بدلاً من تزويدهم بحلول جاهزة

4-الاهتمام بأسئلة الطلبة، وعدم إظهار السخط والتبرم منها، مع تشجيعهم عن البحث عن إجابات متعددة

5-تشجيع الأفكار الشبابية الجديدة والصائبة، وتقويمها بطريقة إنسانية يغلفها التقدير والاحترام والمودة

6-إبداء الارتياح للأفكار الجديدة، والإضافة إليها، والطلب من الطلبة بذل المزيد من الجهد للتجديد والتطوير

7-الأستاذ المبدع قادر على اتخاذ القرارات بسرعة، فهو يملك المعرفة اللازمة لمعرفة أهمية الفكرة المطروحة، ويشجع الطلبة المعنيين لإظهارها وتطبيقها

8-يكرس الأستاذ الجامعي فكرة البدء في العمل من الواقع الذي نعيشه، والسعي للأفضل في المستقبل، والاستفادة من الخبرات السابقة

9-تزويد الطلبة بالتغذية الراجعة باستمرار وبسرعة، فمن المعروف أن الأشخاص المبدعين يوصفون بأنهم غير صبورين، وأنهم يتوقعون تقييم أفكارهم بسرعة

10-تهيئة البيئة المادية كالمكان والأدوات والمواد المناسبة للإبداع، حسب نوعية التخصص (الطهراوي، 2006)

وبذلك ترى الباحثة أن للأستاذ الجامعي الناجح دور كبير ومسؤوليات كبيرة لا يسع المجال لذكرها، فهو يستطيع أن يولد الأفكار والمعلومات من خلال التدريس، والبحث، وخدمة المجتمع، وتشجيع الطلبة على الإبداع والابتكار، وبناء شخصية الطالب المتكاملة.

المحور الحادي عشر: دور الصف الدراسي:-

يكون لبيئة الفصل الدراسي أثر كبير في تنمية القدرات الإبداعية لدى الطلبة. تتضمن بعض الاقتراحات لخلق بيئة تشجع على الإبداع في الفصل الدراسي الذي يعتمد على ما يلي:-

-وجود العديد من المواد والأدوات المتاحة.

-تعريض الطلبة لمجموعة كبيرة من المنتجات الإبداعية.

-توفير الموارد لمجموعة كبيرة من الموضوعات بحيث يتمكن الطلبة من العثور على شيء يثير اهتمامهم ويطلق العنان لخيالهم

-السماح بالمرونة في الوقت وتنظيم الفصل الدراسي

-لسماح بالمرونة في الوقت وتنظيم الفصل الدراسي

-تشجيع الطلبة على المشاركة في المشروعات

-التأكد من حصول الطلبة على فترة من الهدوء أثناء العمل في المشروع، حيث تؤدي الضوضاء إلى كبت الإبداع

- تحقيق التواصل بين الطلبة والأفراد المبدعين في المجتمع

-ضرب مثال بالتفكير بشكل مبدع شخصياً، والمشاركة في النتائج والخطوات، ومتعة تحقيق الإنجازات.

-ويرتبط النجاح في أي جانب من جوانب التعليم بتحفيز الطلبة. وتشير الأبحاث إلى أن التحفيز الداخلي يعزز من الإبداع بينما يؤدي التحفيز الخارجي إلى تقويضه عموم

-لا شك أن للمنافسة القائمة على الجوائز المقدمة لأفضل منتج أثراً سلبياً على الإبداع، ويرجع السبب في ذلك إلى أن الطاقة والالتزام الضروريين لإنتاج أفكار جديدة يستهلكان الكثير من الجهد، وهو ما لا يميل أصحاب التحفيز الخارجي لبذله.

ما البدائل الخاصة بالإثراء لتطوير القدرات الإبداعية لطلبة الجامعات، فيمكن الاستفادة من التجربة الأمريكية المطبقة فعلياً في المدارس الثانوية والجامعات، وتشمل

- ✓ النوادي العلمية والأدبية والفنية
- ✓ برنامج تبادل الطلبة
- ✓ مشروعات خدمة البيئة المحلية والمجتمع
- ✓ المشاغل التدريبية والندوات
- ✓ برامج التلمذة والتدريب المهني الميداني
- ✓ برامج التربية القيادية والمناظرات
- ✓ نشاطات التمثيل والمسرح
- ✓ قاعات مصادر التعلم والمشاغل المجهزة لتسهيل وممارسة الهوايات
- ✓ المسابقات العلمية والثقافية
- ✓ المعارض الفنية والعلمية
- ✓ دراسة اللغات الأجنبية
- ✓ دراسة مقررات لتنمية التفكير والإبداع
- ✓ برنامج التعليم عن طريق الحاسوب
- ✓ المخيمات الصيفية
- ✓ الدراسات الحرة والمشاريع البحثية
- ✓ الرحلات والزيارات الحقلية
- ✓ برنامج عطل نهاية الأسبوع
- ✓ برامج مدعومة من الجامعات

- ✓ برنامج حل المشكلات بطرق إبداعية
- ✓ المسابقات والأولمبياد

المحور الثاني عشر: الخطط الدراسية والمناهج:

يرى المتخصصون في شؤون الإبداع أن الخطط الدراسية، والمناهج التربوية هي من أهم العناصر في تنمية عملية الإبداع، وأكثرها خصوصية في رفع المستوى العقلي والتكاملي لدى الطلبة، وأي تقصير في هذا الجانب يمكن أن يعرقل تأهيل أجيال كاملة ويحيل كل الأمة إلى كتلة من الجهل والتخلف. وإذا راجعنا مدى الاهتمام الذي يلقاهالمستوى الإبداعي في مؤسساتنا التربوية والتعليمية سيكون من السهل أن نلمس أنه متدني للغاية، إذ أن التلقين هو الممارسة الغالبة في مختلف المراحل وفي جميع المواد الدراسية، والاستذكار هو مهمة الطالب الأساسية. وإذا أريد حقاً إعطاء مساحة ما للتعليم الإبداعي في مناهجنا وخططنا الدراسية، علينا العمل على تطوير تلك المناهج والخطط ورفع مستوى إثارتها، وبرمجة الأجواء الدراسية المحفزة لأسس التفكير الإبداعي، وتشجيع المبادرات الفردية، وعمليات المناقشة، والانتقاد، والتطبيق، وكل ما يدخل في إطار صناعة الإبداع .وينبغي أن تتضمن تلك الخطط مفردات تتناسب مع خصائص التعلم الإبداعي التي من أبرزها:

1-الاستجابة لأنماط التغير الخاصة بالطالب والتي ترتبط بالخصائص العقلية الإنمائية لديه.

2-الارتباط بحاجات حقيقية للمتعلم، سواء كانت حاجات جسمية أو عقلية أو اجتماعية أو نفسية أو روحية

3-الاعتماد على الخبرة سواء أكانت خبرة مباشرة حقيقية أم خبرة غير مباشرة.

4-قابلية الاستعمال في الحياة مما يجعله أكثر فاعلية وأكثر بقاء

5-إمكانية مناسبته لكل فرد وقدراته واتجاهاته الذاتية.

6-احتوائه على معلومات ومهارات واتجاهات قابلة للبقاء.

7-تحفيزه للطالب على التفكير الإبداعي والبحث عن الأسباب والعلاقات أكثر من البحث عن النتائج.

8-تحفيزه للطالب على تطوير مهارات العمل المنتج والقيم الاجتماعية الأصيلة.

9-تحويل المتعلم إلى محور العملية التعليمية وصانع لعملية تعلمه وليس مجرد طرف سلبي.

10-خلق روح العمل التعاوني وقواعده بين الطلبة بحيث يتعلمون تبادل الآراء والأفكار والوسائل والأساليب.

11-المرونة والاتساع والديمومة.

12-تحقيق النماء المتكامل للفرد جسمياً وعقلياً واجتماعياً.

13-الربط بين النظرية والجوانب التطبيقية العملية بصورة متكاملة (عشموش، ٢٠٠٧).

أن المناهج التدريسية المعتمدة في الجامعات لا بد أن تكون ذات قيمة علمية تحترم عقل الطلبة

المحور الثالث عشر: الاستقلال الأكاديمي والإداري والمالي:-

يعني الاستقلال الأكاديمي حرية الجامعة في اختيار برامجها، ومناهجها، وطرق التدريس فيها، وهياكلها التنظيمية، واختيار أعضاء هيئة التدريس، وبناء الروابط الأكاديمية مع الجامعات الأخرى، أو التعاون مع الهيئات ومؤسسات البحث المستقلة أو الخاصة، ويتطلب الاستقلال الأكاديمي لأعضاء هيئة التدريس توفير الضمانات الكافية لهم ضد الضغوط المباشرة وغير المباشرة. فالجامعة مؤسسة أكاديمية وجدت من أجل الفكر، ويجب أن تلتزم بالحقيقة كل الحقيقة، وأن تنمي روح البحث والابتكار واكتشاف آفاق جديدة للمعرفة

ويعتبر الاستقلال الإداري من مستلزمات الاستقلال الأكاديمي. ويتضمن تشكيل الأجهزة الإدارية بمختلف مستوياتها على أساس من الكفاية والمعرفة، وأن يكون اختيار المستويات الإدارية العليا بطريقة ديمقراطية تقوم على أساس الانتخاب والتمثيل الصادق للتنظيم الجامعي، ولا يتعارض ذلك مع إشراك الطلبة في إدارة الجامعة وتمثيلهم في مجالس الإدارة، بل لا يقلل من هذا الاستقلال اشتراك ممثلين عن المجتمع المحلي، ويحتاج الاستقلال الإداري للجامعة إلى جهاز متكامل للمعلومات يتميز بسهولة ومرونة تدفق المعلومات، التي يجب أن تكون شاملة، وأن تجمع من مصادرها بطريقة علمية

ويعتبر الاستقلال الإداري من مستلزمات الاستقلال الأكاديمي. ويتضمن تشكيل الأجهزة الإدارية بمختلف مستوياتها على أساس من الكفاية والمعرفة، وأن يكون اختيار المستويات الإدارية العليا بطريقة ديمقراطية تقوم على أساس الانتخاب والتمثيل الصادق للتنظيم الجامعي، ولا يتعارض ذلك مع إشراك الطلبة في إدارة الجامعة وتمثيلهم في مجالس الإدارة، بل لا يقلل من هذا الاستقلال اشتراك ممثلين عن المجتمع المحلي، ويحتاج الاستقلال الإداري للجامعة إلى جهاز متكامل للمعلومات يتميز بسهولة ومرونة تدفق المعلومات، التي يجب أن تكون شاملة، وأن تجمع من مصادرها بطريقة علمية.

المحور الرابع عشر: الحرية الأكاديمية:-

يقصد بها غياب القيود التي يمكن أن تفرض على الجامعة من قبل السلطات السياسية أو الإدارية أو الدينية أو غير ذلك خارج الجامعة، والتي من شأنها زرع الخوف والقلق في عقول ونفوس أساتذة وباحثين وطلبة الجامعة، بحيث تمنعهم من الدراسة أو البحث بحرية في أي موضوع يثير اهتمامهم أو مناقشته أو تدريسه أو نشر أية نتائج يتوصلون إليها .وتعتبر الحرية الأكاديمية من سمات الجامعة ودعاماتها الأساسية ورمزاً من رموز فعاليتها، لأنها تتيح للجميع العمل والتفكير والبحث دون رقابة أو تهديد، وهي ضمانة لكفاءة الجامعة وصحة المجتمع. ومن أجل التأكد من دقة المعارف والمعلومات والمبادئ فلا بد من أن نترك للباحثين والطلبة تمحيصها والشك فيها.

تعددت التعاريف التي تناولت مفهوم الإبداع، ويعزى ذلك الاختلاف إلى اختلاف مناهج الباحثين واهتماماتهم العلمية ومدارسهم الفكرية، وتشير المحصلة العامة لهذه التعاريف أن الإبداع سلوك إنساني متعدد الأبعاد، ينتج عنه أفكار وأفعال ومنتجات تتسم بالتفرد والجدة والأصالة وعدم الشيوع. ويرى القطامي (٢٠٠١) أن الإبداع ظاهرة ذهنية

متقدمة، يعالج فيها الفرد الأشياء والمواقف والخبرات والمشكلات بطريقة فريدة أو غير مألوفة أو بوضع مجموعة حلول سابقة والخروج بحل جديد، وأكثر المفاهيم تكرارا في توضيح مفهوم الإبداع للطلبة: بوضع مجموعة حلول سابقة والخروج بحل جديد. وقد عرض الطهراوي(المزيدي،1997)

- ✓ الإتيان بالجديد.
- ✓ الإتيان بالأمور غير المعروفة .
- ✓ التفكير بطريقة غير تقليدية .
- ✓ التفكير بنمط مختلف عن الآخرين .
- ✓ التفكير التجديدي
- ✓ التعامل مع القضايا بطريقة غير معروفة .
- ✓ إعادة ترتيب مفردات الواقع بشكل جمالي

حيث أن الإبداع سلوك إنساني متعدد الأبعاد، ينتج عنه أفكار وأفعال ومنتجات، تتسم بالتفرد والجدة والأصالة وعدم الشيوع. والإبداع بالمفهوم التربوي عملية تساعد المتعلم

على أن يصبح أكثر حساسية للمشكلات وجوانب النقص والثغرات في المعلومات واختلال الانسجام، وتحديد مواطن الصعوبة، والبحث عن حلول وتكهن وصياغة فرضيات واختبار هذه الفرضيات، وإعادة صياغتها أو تعديلها من أجل التوصل إلى نتائج جديدة ينقلها المتعلم للآخرين والجامعة هي مؤسسة تعليمية ومركز بحثي ومنارة للإشعاع الثقافي والفكري تعكس مستوى حضاري وتدعو لتقدمه، وهي نظام ديناميكي متحرك، وهي كل متفاعل العناصر، وهي مجتمع بشري تنطبق عليه قواعد التفاعل الاجتماعي. والمجتمع الجامعي يتكون غالباً من الطلبة والأساتذة والعاملين والأرجح أن الطالب هو العنصر الغالب في هذا المجتمع، وهو الجمهور (كاظم، ١٩٨٢)، لذلك لا بد أن تقوم الجامعات بدورها الحقيقي في تنمية القدرات الإبداعية لطلبتها لما لذلك من أهمية في إعداد العلماء، والمفكرين المبدعين، وذلك عن طريق سلوكها العديد من الإجراءات والخطوات التي سنتحدث عنها لاحقاً وبالنظر إلى هذه التعريفات يمكن أن نلاحظ أربعة جوانب أساسية يتضمنها وهي:

- ✓ أنه يمكن النظر إلى الإبداع الطلابي باعتباره عملية تتم من قبل الجامعة سواء كانت على مستوى الفرد أو الجماعة .أن هذه العملية تقود إلى منتج قد يكون فكرة أو سلوكاً أو خدمة بشرط أن يتصف بالجدة
- ✓ أن هذا المنتج يمكن تبنيه من قبل العاملين أو فرضه عليهم من قبل أصحاب القرار
- ✓ أن هذا المنتج يجب أن يترتب عليه نوع من التغيير سواء في بيئة أو عمليات أو مخرجات المنظمة وإلا فلا يمكن اعتباره إبداعاً ذا نفع بالنسبة للمنظمة .

وترى الباحثة أن الإبداع الطلابي هو كفاءة وطاقة واستعداد يكسبه الطالب الجامعي من خلال التركيز المنظم على دعم قدراته العقلية وأرادته وتجاربه ومعلوماته، ويمكن صاحبه من كشف سبل جديدة في العالم الذي يحيط بنا والخلاص من الملل والتكرار، لذلك يصبح الإبداع المادة الأساسية عند الطالب الجامعي في عمليات التغيير والتطوير

جامعة القدس المفتوحة:

طرحت فكرتها عام (1975) لسد احتياجات الفلسطينين للتعليم العالي بطلب من منظمة التحرير الفلسطينية ، حيث قامت اليونسكو بإعداد دراسة الجدوى للجامعة عام(1980) وأقرت الدراسة من قبل المؤتمر العام لليونسكو ، وفي عام(1991)باشرت الجامعة تقديم التعليم للفلسطينين ونقل المركز الى مدينة القدس ورام الله ثم بقية المدن والمحافظات

أطلقت جامعة القدس المفتوحة حملة واسعة لبناء وتطوير بيئات التعلم والتعليم باستخدام التكنولوجيا، وقد رافق ذلك تطوير البنى التحتية وإدخال الوسائط الرقمية المساندة للمقررات واعتماد نظام البوابة الأكاديمية ونظام إدارة التعلم، وتطوير مهارات الكوادر التربوية والفنية، وبناء قدرات الطلبة، وصولاً إلى اعتماد الجامعة نموذج التعليم المدمج في طرح مقرراتها. وكخطوة رائدة اعتمدت الجامعة مبدأ الوصول المفتوح والممارسة المفتوحة للمحتوى، وعملت على تطوير ونشر المحتوى الرقمي كمصادر تربوية مفتوحة(OER)، من خلال تطوير المعايير التربوية والفنية لإنتاج المحتوى الرقمي، واعتماد معايير التأليف والنشر المفتوح(Creative Commons)، وإنشاء مستودع أصول للمحتوى الرقمي، ومنصات لعرض ومشاركة الفيديوهات التعليمية، وصولاً إلى إطلاق فضائية القدس التعليمية. وقد توجت جهود الجامعة بإطلاق نموذج المساقات الذكية أو مساقات التعلم الذاتي المفتوحة عبر الإنترنت(SLOOC)، والتي أصبحت تدرس لطلبة الجامعة وتنشر كمصادر تربوية مفتوحة للمتعلمين من حول العالم كافة.

تعتمد جامعة القدس المفتوحة نمط التعليم المدمج في طرح مقرراتها كافة، ويعتمد ذلك على الدمج بين الوسائل التقليدية في التعليم مع الوسائل الرقمية. وبذلك توفر الجامعة حزمة تعليمية متكاملة من خلال المحاضرات الصفية في حرم الجامعة والكتاب المقرر والمحاضرات التفاعلية عبر الإنترنت ومصادر التعلم الرقمية والمقررات الذكية.

نمط التعليم بالجامعة:

التي تعتمد على التعلم الذكي والتعلم الذاتي والتعلم من خلال وسائط التواصل الاجتماعي، والمزودة بدليل الطالب للدراسة. ولتعزيز عملية التعليم والتعلم، توفر الجامعة بيئة تفاعلية للاتصال والتواصل بين الطلبة أنفسهم وبين الطلبة وأعضاء هيئة التدريس، من خلال نظام البوابة الأكاديمية وحلقات النقاش المتوافرة على صفحات المقررات الإلكترونية ووسائط التواصل الإجتماعي. (الأغا،1997).

خدمة التعليم الإلكتروني:

تقدم جامعة القدس المفتوحة لطلبتها بيئة تعلم رقمية مبتكرة وجذابة وفق أفضل الممارسات في عملية التعلم والتعليم وأحدث الاتجاهات في التكنولوجيا. فالجامعة توفر منظومة متكاملة انطلاقًا من البوابة الأكاديمية التي توفر للطلبة الخدمات الأكاديمية وخدمات الاتصال والتواصل، وصولاً إلى المنصات مفتوحة الوصول التي توفر للطلبة الموارد التعليمية المفتوحة بجميع أشكالها وفضائية القدس التعليمية التي توفر المحاضرات المسجلة.



QOU Channel

Student Portal

Osol

مستودع المحتوى الرقمي

eCourse

المقرارت الالكترونية

- 

SlideShare

مشاركة المستندات والعروض التعليمية

- QOU Tube

QTube

منصة مشاركة الفيديوهات التعليمية

المقررات الذكية الفتوحة عبر الإنترنت:

تقدم جامعة القدس المفتوحة لطلبتها مقررات تجمع ما بين التعلم الذكي والتعلم الذاتي والتعلم الاجتماعي بما ينسجم مع الاحتياجات التعليمية ومتطلبات الجيل الرقمي. ويطلق على هذه المقررات "المساقات الذكية المفتوحة" عبر الإنترنت، وتصمم هذه المقررات بمخرجات تعلم تتمحور حول المتعلم، ويتنوع أسلوب عرض المحتوى ليراعي التنوع في

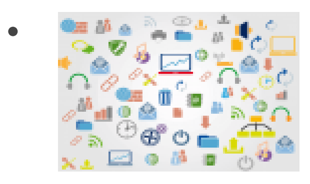
أنماط الطلبة، ويطور المحتوى على شكل لبنات تعلم تحتوي على فيديوهات ونصوص وخرائط مفاهيمية ورسوم تفاعلية وإنفوجرافيك وغيرها. كما تحتوي المقررات على أنشطة وتدريبات وتقويمات ذاتية تكوينية ونهائية تفاعلية، وألعاب تعليمية لتعزيز عملية التقويم. هذه المقررات مزودة بمؤشر إنجاز المتعلم الذي يشير إلى مدى تقدم المتعلم في تعلمه. وتنشر المقررات كمصادر تربوية مفتوحة (OER) للإفادة منها. ويمكن لطبة الجامعة دراسة هذه المقررات من خلال الكتاب الإلكتروني الذي يحتوي على دليل الدراسة مطبوعاً ومزوداً بقرص مدمج يحتوي على المقرر بنسختي الحاسوب والهاتف الذكي ولا تحتاج إلى اتصال بالإنترنت. وتقوم الجامعة أيضاً بتوفير الوصول المفتوح لهذه المقررات من خلال مستودع جامعة القدس المفتوحة للمحتوى الرقمي للتصفح من خلال (الويب) وعبر متجر (جوجل بلاي) للتطبيقات الجوالة. وتخصص لهذه المقررات لقاءات وجاهية في حرم الجامعة وأخرى عبر الإنترنت، ويمكن التفاعل مع منسق المساق الذكي من خلال حلقات النقاش أو صفحة التواصل الاجتماعي المخصصة للمقرر أو إرسال رسالة مباشرة عبر بريده الإلكتروني من خلال المقرر الذكي (جروان،2005).

- 
  مقرر فلسطين و القضية الفلسطينية

- 

  مقرر اللغة الانجليزية(1)

- 
  مقرر اللغة العربية (1)

- 
  مقرر مبادئ الحاسوب

- 
مقرر تعلم كيف تتعلم

- 
مقرر تاريخ القدس

ألعاب تعليمية .

يعد استخدام الألعاب في التعليم أو ما يعرف بالتلعيب (Gamification) منحى تعليمي لتحفيز الطلاب على التعلم باستخدام عناصر الألعاب بهدف تحقيق أقصى قدر من المتعة والمشاركة من خلال جذب اهتمام المتعلمين لمواصلة التعلم مثل استخدام النقاط التي تجمعها وترتيبك وسط اللاعبين الآخرين والجوائز. وبناء عليه يقوم مركز التعليم المفتوح بتطوير ألعاب تعليمية مساندة للمقررات الذكية تهدف الى جعل الطالب متعلم نشط بانٍ للمعرفة في بيئة تفاعلية شيقة، ومن هذه الألعاب لعبة رحول في عالم الحاسوب ولعبة أبواب المعرفة.

1-رحول في عالم الحاسوب:

2-لعبة أبواب المعرفة

التعلم وبناء القدرات

توفر الجامعة مجموعة من الخدمات التدريبية التي تهدف إلى رفع كفاية الطلبة والهيئة التدريسية بالمهارات الرقمية المطلوبة لدعم عملية التعلم والتعليم من خلال إعداد وتنفيذ خطط فصلية لبناء قدرات الطلبة وأعضاء هيئة التدريس في التعليم المدمج وأدوات التعلم الإلكتروني المستخدمة في الجامعة. وتنفذ الجامعة أيضاً ورشات عمل تدريبية وجا هية وافتراضية عبر الإنترنت للتعريف بهذه الخدمات وكيفية توظيفها في عملية التعلم والتعليم في جميع فروع الجامعة (أبو ندى،2004)

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

1) أبو ندى، خالد. (2004). التفكير الإبداعي وعلاقته بكل من العزو السببي ومستويات الطموح لدى تلاميذ الصفين الخامس والسادس الابتدائي. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، الجامعة الاسلامية، فلسطين.

2) الأغا، إحسان. (1997). "البحث التربوي عناصره: مناهجه أدواته (ط.2)"فلسطين: مطبعة مقداد

3) جروان، فتحي عبد الرحمن. (2005). أساليب الكشف عن الموهوبين والمتفوقين ورعايتهم (ط3). عمان: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع

4) حنوره، مصري عبد الحميد. (1997). الإبداع من منظور تكاملي ط (2). القاهرة: مكتبة الأنجلو المصري

5) رعد، الصرن. (2001). إدارة الإبداع والابتكار. دمشق: دار الرضا
السليمي، خالد. (2014). مؤتمر جمعيات ريادة الأعمال يُوصي بإنشاء هيئة لإدارة "مراكز الجامعات" http://sabq.org/kWkgde–

6) الشيخ، رمضان. (2009). الاستراتيجيات العملية لتعلم الإبداع والابتكار. القاهرة: بوك سيتي للنشر والتوزيع .
الصافي، عبد الله طه. (1997). التفكير الإبداعي بين النظرية والتطبيق. جدة: مطابع البلاد
كلينتن، عبد الرحمن. (2001). رعاية الطلبة الفائقين...الرعاية الواجب توافرها لجميع الأبناء، مكتب التربية العربي لدول الخليج، الرياض.

7) مجمع اللغة العربية. (1984). معجم علم النفس والتربية. القاهرة: الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية
محمد، إسماعيل زكي. (1989). الإبداع والبناء الثقافي الاجتماعي: دراسات أنتروبولوجية. الإسكندرية: دار المطبوعات الجديدة

8) المزيدي، زهير منصور. (1997). مقدمة في منهج الإبداع... رؤية إسلامية. القاهرة: دار الوفاء للطباعة والنشر

المراجع باللغة الأجنبية:

9) Bokhari, A., Alothmany N.– & Magbool, S. (2013). Entrepreneurship and Unemployment in The Kingdom of Saudi Arabia, Working Paper Submitted to the Saudi Economy Conference: Challenges and Opportunities. , 1-21.

10) Charney, A.– & Libecap, G. (2000). The Impact of Entrepreneurship Education: An Evaluation of the Berger Entrepreneurship Program at the University of Arizona, The Kauffman Center for Entrepreneurship Leadership, 67-72.

11) Danish, A. and Smith, H. (2012). Female entrepreneurship in Saudi Arabia: opportunities and Challenges, International Journal of Gender and Entrepreneurship, 4(3), 216-235

12) Davis, G. (1989). Education of the Gifted and Talented, 2nd Ed, Prentice- Hall. New Jersey.– Etzkowitz, H. (2004).The Evolution of the Entrepreneurial University. International Journal of Technology and Globalization, 1(1), 64-77

13) Feldhusen, J. (1998). Creativity Teaching and Testing .Elsvier Science Ltd. Retrieved March 1 2007, from: Education : the Complete Encyclopedia

14) Johannisson, B., Halvarsson, D.–& Lovstal, E. (1997). Stimulating and Fostering Entrepreneurship Through University Training – Learning Within an Organizing Context, Paper presented at conference Internationalizing Entrepreneurship Education and training, Monterey Bay, California

15) Jones, C.– & English, J. (2004). A contemporary approach to entrepreneurship education, Education + Training, 46, (8/9), 416- 423.

16) Kee, J. (2012). Entrepreneurship Curriculum, Jean Louis Racine, India.– Lavelle, K. and Al Sheikh, H. (2013) Giving voice to women entrepreneurs in Saudi Arabia, business School, Asharidge

17) Lubart, T. I. (1994). Creativity. In R. J. Sternberg (Ed.), Sl :Sn

الأطر القانونية التي تعزز البحث العلمي في الوطن العربي

Legal frameworks that enhance scientific research in the Arab world

د.اقبال ناجي سعيد/ كلية مزايا الجامعة ذي قار/ العراق
Dr. Iqbal Naji Saeed/ College of Advantages of University of Dhi Qar / Iraq
د. عماد إبراهيم/ كلية مزايا الجامعة ذي قار/ العراق
Dr .Imad Ibrahim Dawood/ College of Advantages of University of Dhi Qar / Iraq

ملخص الدراسة:

يشهد الوطن العربي اليوم نقلة نوعية وزمنية وعلمية وحضارية هائلة فنحن نعيش قرناً جديداً تؤشر فيه المعطيات إلى أنه سيكون قرن العجائب والتحولات المادية والعلمية والإنسانية، وبما ان تقدم الشعوب وتحديد مراحلها الحضارية يتحدد بتحديد النخبة من العقول مما جعل للبحث العلمي أهمية بالغة في عالم اليوم. فالسباق قائم بين دول العالم للوصول إلى المعرفة الدقيقة والمفيدة لما لذلك من انعكاسات على حياة الفرد في المجتمع، وما من دولة أهملت البحث العلمي الا وبانت معاناتها من الجهل والتخلف واضحة فالبحث الدائم عما هو جديد من المعرفة له عظيم الأثر في تقدمها وتنميتها، فغالباً ما يكون للبحث العلمي فوائد علمية بحتة نظراً لبقاء الباحث في نطاق المعالجة النظرية للمشكلات في حين أن البحث التي تترتب عليه فوائد علمية وعملية أي له مردودات إيجابية في الحياة زيادة على فوائده العلمية البحتة فإنه يحظى بالقبول والرضا التام فهو بهذا الوصف يقدم خدمات واضحة لخطة التنمية في البلد لذلك نرى أن التطور العلمي والتقني في العالم والإضافات الجديدة للمعرفة العلمية والأفكار والابتكارات للمشكلات العلمية والاجتماعية والآراء المبتكرة والإبداع كان من ثمار البحوث والدراسات التي أنتجتها العقول المبدعة والخلاقة، وتمثلت اشكالية البحث في بيان واقع البحث العلمي في الوطن العربي، والاطر القانونية التي يمكن أن تسهم في تعزيز البحث العلمي في الوطن العربي. وقد قسمنا هذ البحث على مبحثين تناولنا في المبحث الاول مفهوم البحث العلمي وواقعه في الوطن العربي، وتطرقنا في المبحث الثاني الاسس القانونية في تطوير البحث العلمي واختتمنا البحث ببعض النتائج والتوصيات محاولين استشراق مستقبل جديد مستندا فيه للبحث العلمي.

الكلمات المفتاحية: مفهوم البحث العلمي، واقع البحث العلمي، معوقات تطوير البحث العلمي، أسس تطوير البحث العلمي، سياسات الدول العربية في تطوير البحث العلمي.

Abstract :

Scientific research is an organized scientific effort intended to reveal new information that contributes to the development of human knowledge and broadening its horizons. In light of the rapid global changes and transformations Research Objectives: **This research aims to the following**

1-Getting to know the reality of scientific research in the Arab world

2- A statement of the legal research frameworks that can contribute to the advancement of scientific research in the Arab world.

Research problem:

The research problem is in the light of the following

. What is the reality of scientific research in the Arab world?-

- What are the legal frameworks that can contribute to the promotion of scientific research in the Arab world?

Keywords: the concept of scientific research, the reality of scientific research, obstacles to developing scientific research, foundations for developing scientific research, policies of Arab countries in developing scientific research

مقدمة:

أولا- موضوع البحث: أن البحث العلميّ هو جهد علميّ منظّم يُقصد به الكشف عن معلومات جديدة تُسهم في تطوير المعارف الإنسانيّة وتوسيع آفاقها، ففي ظل التغيرات والتحولات العالمية المتسارعة، يمثل البحث العلمي أهمية كبيرة في الوطن العربي كونه أساس لازم على صعيد تقدم المجتمعات ونموها، ذلك أن المراكز البحثية منارةً تُسهم في تطوير البحث العلمي، وتعمل جنباً إلى جنب مع الجهات الأخرى ذات الصلة لإيصال نتاجاته إلى المجتمع، ليخرج من طور النظرية والتجريب إلى رحاب الإنتاجية والصناعة والاقتصاد، فالبحث العلمي هو نتاج مجموعة من الجهود المنظمة التي يقوم بها الإنسان بإتباع أسلوبا علميا وفق قواعد محددة للوصول إلى المعرفة، به تكتشف الحقائق وتثبت وتفسر، وتزداد الثقافة والمعرفة، وتقدم رؤى مستقبلية تسهم في ازدها وتطور دول وطننا العربي، فهو الوسيلة الفاعلة لبناء الأمم وتطورها والارتقاء بمستويات الحياة المختلفة والهدف منه تنمية الأفكار لتحقيق الإبداع والابتكار، وهو من أهم مسؤوليات الجامعات والمراكز البحثية المختلفة، ولكن أحيانا تتعثر القيمة العلمية للبحوث ما يؤثر على نتائجها لعدم امتلاك الباحثين للخبرة والكفاءة في عملهم البحثي ومن ثمَّ تتأثر نتائجها، ما يجعل من الضرورة الإلمام بكل متطلبات البحث العلمي، والعمل على تطويره والاستفادة من مخرجاته لتحقيق التنمية، خاصة في ظل الظروف الراهنة التي تعيشها الدول العربية وما يترتب عليها من عجز لإحداث نهضة وإصلاح عبر خطط استراتيجية مدروسة لأجل تحقيق التنمية، وليتحقق ذلك أقدمت الدول العربية على تقديم تسهيلات لإنشاء المراكز البحثية الخاصة المتعددة التخصصات والتشجيع على تسهيل وتعزيز التعاون بينها وبين الجامعات والمراكز البحثية لتحقيق نقلة في الإبداع والابتكار الذي يترتب عليه تحقيق التنمية.

ثانيا – إشكالية البحث: تتمثل اشكالية البحث في ضوء الآتي:

1. ما واقع البحث العلمي في الوطن العربي؟
2. ما الاطر القانونية التي يمكن أن تسهم في تعزيز البحث العلمي في الوطن العربي؟

ثالثا-أهداف البحث: يهدف هذا البحث الى الآتي:

1. التعرف على واقع البحث العلمي في الوطن العربي.
2. بيان الاطر البحثية القانونية التي يمكن أن تسهم في النهوض بالبحث العلمي في الوطن العربي.

ثالثا-أهمية الدراسة: يهدف هذا البحث الى تحقيق الآتي:

1. توجيه أنظار المسؤولين في المؤسسات البحثية في الوطن العربي إلى توفير بيئة مناسبة لإعداد وتطبيق البحث العلمي.
2. تعزيز الوعي لدى المسئولين والباحثين بالمؤسسات التعليمية والبحثية بالتحديات التي تواجه البحث العلمي في الوطن العربي، بما يسهم في مواجهتها والتغلب عليها، فيتحسن البحث العلمي في الوطن العربي مقارنة بالدول المتقدمة الأخرى.

المبحث الأول: مفهوم البحث العلمي وواقعه في الوطن العربي

يساهم البحث العلمي في تسهيل حياة الإنسان، ويساعد في دراسة الظواهر، والمشكلات، والتحدّيات التي تواجه المجتمعات في الوطن العربي، ويقدّم الحلول المناسبة. فهو أسلوب تقصٍّ دقيق، ومنظّم يسعى إلى اكتشاف الحقائق، والوصول إلى حلّ المشكلات عبر جمع الأدلّة والبيانات، والعمل على اختيارها علميًّا بقصد التحقّق من صحّتها، أو تعديلها، وإضافة معلومات جديدة لها بغية الوصول إلى النتائج من خلال وضع النظريّات والقوانين، هو الذي يقدّم للإنسانيّة شيئًا جديدًا، ويسهم في تطوير المجتمعات وتقدّمها، ونشر الوعي والثقافة، وبقدر ما يرتبط البحث بالواقع المعيش، بقدر ما تزداد أهمّيّته، على عكس المواضيع الخياليّة البعيدة عن الواقع التي تفقد أهمّيّتها. وسنتناول ذلك تفصيلاً وفق الآتي:

المطلب الأول: تعريف البحث العلمي

اولا-مدلول البحث العلمي:

تعريف البحث العلمي: يُعَدُّ البحث العلميّ (بالإنجليزية: Scientific Research) منهجاً لوصف الوقائع عبر مجموعةٍ من المعايير التي تُساهم في نُموِّ المعرفة، وتجدر الإشارة إلى أنه اختلفت اتّجاهات الباحثين في ما يتعلَّق بتعريفه؛ وفقاً لميولهم، وقناعاتهم العلميّة، ومنها هو عملية فكريّة مُنظَّمة، يقوم بها شخصٌ يسمّى (الباحث)؛ من أجل تقصِّي الحقائق في مسألة، أو مشكلة مُعيَّنة تُسمّى (موضوع البحث)، باتّباع طريقة علميّة مُنظَّمة تُسمّى (منهج البحث)؛ بغية الوصول إلى حلولٍ ملائمة للعلاج، أو إلى نتائج صالحة للتعميم على المشكلات المُماثِلة تُسمَّى (نتائج البحث)" [1].

كما عرّف على انه لتقصِّي المُنظَّم باتّباع اساليب ومناهج علميّة مُحدَّدة للحقائق العلميّة؛ بقصد التأكُّد من صحّتها، وتعديلها، أو إضافة معلوماتٍ جديدة لها، أو هو تقصٍّ تجريبيّ ناقد، ومُنظَّم، ومضبوط لافتراضاتٍ تُحدِّد طبيعة العلاقات بين مُتغيِّرات ظاهرةٍ مُعيَّنة[2].

من خلال التعريفات السابقة لمفهوم البحث العلمي، نلاحظ أن جميع تلك التعريفات تشترك في عدّة نقاطٍ على النحو الآتي:

1 -عدم اعتماد البحث العلمي على اتّباع الطرق غير العلمية كالخبرة، فهو يتّبع منهجاً وأسلوباً منظّماً في البحث. يمتلك البحث العلمي القدرة على التكيُّف ضمن البيئة التي يتم دراستها وبالتالي القدرة على السيطرة عليها، فهو يهدف إلى زيادة معرفة الانسان وتوسيعها. يهتم البحث العلمي باختبار جميع المعلومات التي يتوصّل إليها ويتحقق من صحّتها، ويُثبتها تجريبياً، وبعدها يتم نشرها وإعلانها.

2-يُستخدم البحث العلمي في مختلف المجالات سواءً التربوية، والاجتماعية، والاقتصادية، والمهنية، والمعرفية على حدٍّ سواء، فهو يشمل ميادين الحياة جميعها بمشكلاتها المختلفة.

---

[1] - ابن منظور، لسان العرب، (15 مجلّد)، دار صادر بيروت، طبعة أولى، دون تاريخ، جزء ثاني، ص 114، محمّد عوض العايديّ، إعداد وكتابة البحوث والرسائل الجامعيّة مع دراسة مناهج البحث، القاهرة، 2005، ص 22.

[2] - ماجد محمّد الفرا، الصعوبات التي تواجه البحث العلميّ الأكاديميّ بكلّيّات التجارة بمحافظة غزّة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فيها (سلسلة الدراسات الإنسانيّة)، المجلّد الثاني عشر، العدد الأوّل، يناير 2004، ص 1.

يمكن تعريف البحث العلميّ اعتماداً على ما سبق على أنّه عمليّة مُخطَّطٌ لها، تتَّسم بالموضوعيّة، وتعتمد على مجموعةٍ من الخطوات؛ يهدف البحث في ظاهرةٍ معينة، ومعرفة الحقائق، والمبادئ اللازمة لاكتشاف حلولٍ تتعلّق بالمشكلات، وفي المجالات جميعها.

ثانيا-أهداف البحث العلمي: تتعدَّد أهداف البحث العلمي، ويبين الآتي أبرز هذه الأهداف[1]:

1- الوصف: يُعدُّ من أهم الاهداف، ويتم تحقيقه من خلال جمع معلوماتٍ حول ظاهرةٍ ما بما يُساعد الباحث على صياغة الفرضيات وتفسير الظاهرة بشكلٍ واقعيّ.

2- التنبؤ: يتم التركيز على هذا الهدف في البحث العلمي؛ فهو يُساعد على وضع تصوّراتٍ وتوقعاتٍ للتغيّرات التي من الممكن حدوثها مستقبلاً للظواهر المختلفة، وذلك بعد دراسة الظاهرة ودراسة الظروف التي قد تؤثر عليها.

3- التفسير: يُركّز هذا الهدف على شرح الظاهرة شرحاً وافياً، وبيان جميع الأسباب التي تؤدي إلى حدوثها، ويوجد نوعان من الأبحاث بناءً على هذا الهدف وهي: أبحاث تفسيرية بحتة، والأبحاث التوضيحية التطبيقية

4- التقويم: يُركّز هذا الهدف على تقويم أيّ ظاهرةٍ يتم دراستها. الدحض والتنفيد يأتي هذا الهدف بعد إجراء عددٍ من التجارب حول أيّ ظاهرة؛ حيث يؤيد الباحث النظرية ويؤكد صحّتها، أو قد يرفضها بسبب ثبات عدم صحّتها.

5- التثبّت: يُقصد بهذا الهدف أن يتأكد الباحث من صحة أبحاثٍ سابقة لنفس موضوع الدراسة أو نفي صحّتها بأخذ عِدّة عيّناتٍ دراسية وضمن بيئة مختلفة عن بيئته التي اختارها لإجراء دراسته. إيجاد معرفة عصرية: يُعدُّ من الاهداف المهمَّة، وهو يُشير إلى سعي الباحث للتوصّل إلى معلوماتٍ ومعرفة جديدةٍ تُفيد في تطوّر العلم وتقدّمه.

6- التحكم والضبط: يأتي هذا الهدف بعد دراسة أيّ ظاهرةٍ والتأكّد منها؛ حيث يستعين الباحث بمجموعةٍ من الأدوات التي تُساعده في ضبط دراسته والتحكّم بها.

ثالثا-أهمية البحث العلمي: تتمثل اهمية البحث العلمي في والتوصّل إلى كل ما هو جديد، وسعيه لحلّ مشكلات البحث، ويكون ذلك من خلال طرح أفكاره الخاصة بلغته، وتجنّب النقل الحرفي للمعلومات وغيرها من الأمور، فالبحث العلمي يهتم بدراسة المشكلة أو الظاهرة بكافّة مفاهيمها وجوانبها بشموليّة وبشكلٍ دقيقٍ. اتّباع مناهج البحث العلمي، وأهمّها المنهج الوصفي، والاستقرائي، والتحليلي، والنقلي[2]. والتوثيق؛ حيث يتم إسناد المعلومات الواردة في البحث إلى مصدرها ومرجعها، مع الاهتمام في تنويع المراجع المستخدمة. الدقّة والجديّة. الوضوح والبساطة. التناسق؛ حيث يتم كتابة البحث باتّباع وتيرة متناسقة على جميع أجزائه. تجنّب تكرار المعلومات[3]. وشرح المعلومات التي يتم كتابتها وتعريفها بالاعتماد على المراجع الأصليّة التي أُخذت منها، والاهتمام بأساليب الكتابة والتعبير، والقواعد المُتّبعة في الكتابات الأكاديميّة، وعلامات الترقيم، والإملاء[4].

[1] - د. شكري نجّار، الجامعة ووظيفتها الاجتماعيّة والعلميّة، مجلّة الفكر العربيّ، العدد العشرون، السنة الثالثة، آذار (مارس)، نيسان (أبريل)، 1981، ص 146.

[2] - أنطوان زحلان، مركز الدراسات العربيّة، العرب وتحدّيات العلم والتّقانة تقدّم من دون تغيير، ط1، بيروت، آذار 1999، ص 46.

[3] - د. صلاح قانصو، معوّقات البحث العلميّ في المجتمع العربيّ، مجلّة الإنماء العربيّ للعلوم الإنسانيّة، العدد العشرون، السنة الثالثة، آذار (مارس) نيسان (إبريل) 1981، ص 231 – 232.

[4] - د.ابريعم سامية، قسم العلوم الاجتماعيّة، جامعة العربيّ بن مهيدي، معوّقات البحث العلميّ في العالم العربيّ والاستراتيجيّات المقترحة لتطويره، دت. ص45.

المطلب الثاني: واقع البحث العلمي في الوطن العربي

يعتبر البحث العلمي الدعامة الأساسية للتطوير والتحسين في كل المجالات، فهو يبعد المؤسسة عن الوقوع في منزلق العمل العشوائي والاعتباطي الذي قد يصيب الحق حينا ويخطئه أحيانا أخرى، وفي هذا خسارة للجهد والوقت والمال وغيره، لذلك نجد الدول المتقدمة تخصص ميزانيات ضخمة لعملية البحث العلمي، كما أن بعض المؤسسات تلزم موظفيها بتقديم بحوث سنوية ضمانا لتحسين مستواهم العلمي من أجل تحسين الأداء وتطويره. ويتمثل واقع البحث العلمي في الوطن العربي في النقاط الآتية:

أولا-تدني المستوى الاقتصادي في أغلب المجتمعات العربية

ان تدني المستوى الاقتصادي يجبر الفرد بطبيعته على التفكير بلقمة العيش فقط، والابتعاد عن المتطلبات الأخرى المتعلقة بالبحث والتفكير، فهو يحصر الإنسان في ضيق الأفق والتقليل من مساحات الإبداع والحد من استثمار القدرات العقلية، مما يقلل من فرص إعداد وتطبيق البحث العلمي[1].

ثانيا-ضُعف التطور التنلوجي في اغلب البلدان العربية

تفتقر البلدان العربية بصورة عامة إلى سياسة علمية وتكنولوجية محددة المعالم والأهداف والوسائل قائمة على اساس التكنلوجيا الحديثة المتطورة لإدارة الدوائر وتقديم الخدمات بصورة سلسة، وليس لديها ما يسمى بصناعة المعلومات، ولا توجد شبكات للمعلومات وأجهزة للتنسيق بين المؤسسات والمراكز البحثية، وليست هناك صناديق متخصصة بتمويل الأبحاث والتطوير، هذا بالإضافة إلى افتقار أغلب المؤسسات العلمية والجامعات العربية إلى أجهزة متخصصة بتسويق الأبحاث ونتائجها وفق خطة اقتصادية إلى الجهات المستفيدة مما يدل على ضعف التنسيق بين مراكز البحوث والقطاع الخاص، كذلك غياب المؤسسات الاستشارية المختصة بتوظيف نتائج البحث العلمي وتمويله من أجل تحويل تلك النتائج إلى مشروعات اقتصادية مربحة[2].

ثالثا-ضعف الانفاق المالي للدول العربية على البحث العلمي وهجرة العقول العربية واعتماد تمويل البحث العلمي بالعالم العربي على القطاع الحكومي:

يعد القطاع الحكومي الممول الرئيس لنظم البحث العلمي في الدول العربية، حيث يبلغ حوالي 80% من مجموع التمويل المخصص للبحوث والتطوير مقارنة بـ 3% للقطاع الخاص، و17% من مصادر مختلفة. وذلك على عكس الدول المتقدمة حيث تتراوح حصة القطاع الخاص في تمويل البحث العلمي ما بين 70%، و52%، مما ينعكس بشكل سلبي على البحث العلمي في الوطن العربي نتيجة عدم قدرة الحكومات العربية على الانفاق على البحث العلمي بشكل كاف[3].

رابعا-يجب الإقرار أنه هناك وعي عربي ناشئ بضرورة التركيز والاستثمار في البحث العلمي (خاصة عند النخبة المؤثرة) وهذا يجب الإشادة به، لكن إدارة ملف البحث العلمي في الوطن العربي ما زالت عموما دون المستوى المطلوب، ما

---

[1] - د. محمّد شيّا، الدور الثقافيّ المطلوب للجامعة الوطنيّة، انظر مجلّة الإنماء العربيّ للعلوم الإنسانيّة، العدد العشرون، السنة الثالثة، آذار (مارس) نيسان (أبريل) 1981، ص151 – 152.

[2] - محمّد عبد المنعم خفاجيّ، "البحوث الأدبيّة ومناهجها ومصادرها"، دار الكتاب اللبنانيّ، بيروت 1980، ص 15.

[3] - د. أحمد صيداويّ، البرامج الخاصّة الجامعيّة، مجلّة الإنماء العربيّ للعلوم الإنسانيّة، العدد العشرون، السنة الثالثة، آذار (مارس) نيسان (أبريل) 1981، ص 203.

يتطلّب جهود كبيرة لتجويد منظومة للتعليم الجامعي والعالي. فعلاوة على معضلة التمويل والبحث عن موارد الدعم فإن العديد من الملفات تتطلب عناية واهتماما عميقا وخاصا كتطوير البنية التحتية المهترئة في أغلب الدول وإعادة هيكلة شاملة للتعليم حتى تتماشى مع متطلبات العصر وتستفيد من التكنولوجيات الحديثة ويكون بذلك مستجيبا لتطلعات وضروريات الأجيال القادمة[1].

خامسا-واقع البحث العلمي في الوطن العربي وأثره على النمو الاقتصادي

أثبتت العديد من الدراسات الأهمية الكبرى للتربية والتكوين والاستثمار في البحث العلمي على الواقع الاقتصادي للدول، وذلك بالأساس على نسبة نمو الناتج المحلي وما له من أثر على معدل البطالة والتخفيض من عجز اقتصادي وتفاوت اجتماعي وجهوي، ولا يتحقق أثر البحث العلمي على الواقع الاقتصادي بمجرد تشجيعه من الحكومات ورصد اعتمادات لذلك. فرغم أن هذا من الضرورة بمكان، لكن وجب وجود وعي جمعي[2].

المبحث الثاني: الأسس القانونية في تطوير البحث العلمي

أنّ الربط بين البحث العلمي داخل أسوار الجامعات واحتياجات المجتمع العربي ومتطلباته ضرورة حتمية، إذ أنه لا فائدة ترجى من الأبحاث التي لا تصل لحل المشاكل الوطنية ولا أثر لها في حياة الناس، ومن هنا يظهر جليا دور الجامعات ومخابر البحث ورسالة العلماء والأكاديميين، ونقدر أن تحديد الأهداف أصبح ضرورة عاجلة لما يشهده الواقع من ضبابية، فحري بنا أن نتساءل عن ماذا نريد بالضبط؟ ألم يحن للجامعيين والأكاديميين والباحثين الانفتاح على المحيط الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والتواصل مع المجتمع العربي؟ ألم يحن لهم أن يخرجوا من المكاتب ومن المخابر ومن أسوار الجامعات وأن ينزلوا من أبراجهم العاجية ويذهبوا إلى المؤسسات والقطاع الخاص والمجتمع وتطوير المجتمع العربي...؟

المطلب الأول: معوقات تطوير البحث العلمي

أن هناك العديد من المعوقات التي تحول دون توظيف البحث العلمي في خدمة التنمية بالعالم العربي، هذا العالم الذي ما يزال يعاني من التخلف وما يزال بحاجة إلى التنمية والتطوير في مختلف الميادين، حيث تتمثل هذه المعوقات في غياب رؤية واضحة للتنمية، غياب وقصور أهداف واستراتجيات البحث العلمي، ضعف التمويل المالي، وجود فجوة بين هيئات البحث والبيئة المحيطة، عدم ربط نتائج البحث بالتنمية، ضعف الإنتاج العلمي وعدم تثمين نتائج البحث العلمي، وسنتناول اهم المعوقات وفقاً للآتي:

أولا-عدم وجود رؤية واضحة للتنمية:

إن الدول العربية والنامية عموما ما تزال تعتمد على التفكير التجزيئي أو النظرة الجزئية لأمور، في حين كان الأجدر أن تعتمد على التفكير الشمولي، أي أن البحث العلمي يجب أن ينظر إليه ضمن الإستراتيجية العامة لتنمية الدولة وتطويرها، وليس النظر إليه كنشاط منعزل محصور في زاوية الجامعة أو المختبر أو مركز البحث، لاشك أن التخطيط الاستراتيجي التنموي لأي دولة يقوم على أساس تحديد الأهداف التنموية المراد تحقيقها وتحديد الخطط والبرامج الازمة

[1] - عايش زيتون، أساليب التدريس الجامعيّ، عمان، دار الشروق، 1995، ص 122.

[2] - بشير معمريّة، بحوث ودراسات متخصّصة في علم النفس، الجزائر، منشورات الحبر، الجزء الثاني، 2007، ص 73.

لتحقيقها، وهنا لا نقصد مجرد الشعارات أو الإعانات الشعبوية، وإنما نتحدث عن رسم خط للتطور والتنمية للدولة تشارك فيه مختلف القطاعات وتقوم الأجهزة الإدارية للدولة بتنفيذه وتحقيقه بغض النظر عن الأحزاب والأشخاص الذين يتولون السلطة[1].

ثانيا-غياب السياسة الواضحة في البحث العلمي:

يتسم البحث العلمي في الوطن العربي في عدم وجود إستراتجية واستراتجيات وبرامج وخطط واضحة ومحددة تحدد بدقة هدفه ودوره وعاقته بباقي النشاطات والفعاليات في الدولة، ناهيك عن دوره في التنمية والإسهام في حل مشاكل المجتمع، ذلك إن معظم الدول العربية تفتقر إلى سياسات واضحة للبحث العلمي، والي تتضمن تحديد الأهداف والأولويات والمراكز البحثية الازمة وتوفير الإمكانيات المادية الضرورية[2].

ثالثا-وجود فجوة بين هيئات البحث والبيئة المحيطة وضعف التمويل المالي:

أن غياب الترابط العضوي والتنسيق الوظيفي بين الجهات المعنية بالبحث العلمي وبين باقي الهيئات والمؤسسات والقطاعات الموجودة داخل المجتمع، فالملاحظ للواقع يجد أن هناك هوة كبيرة بينهما، وهذا الوضع قد جعل البحث العلمي يسير في اتجاهات بعيدة عن الواقع ومن ثم لا يساهم بشكل فاعل في حل مشكاته وأزماته هذا من جهة، ومن جهة أخرى نجد بأن الهيئات والمؤسسات الي لديها مشاكل لا تتصل بهيئات البحث من أجل معالجة مشاكلها وحلها بطرق علمية، فمن جهة نسجل انغلاق الجامعة على نفسها وعدم انفتاحها على محيطها ومن جهة أخرى نسجل عدم وعي هيئات المجتمع بأهمية البحث ودوره في حل مشاكلها، وهذا كله بسبب عدم وجود ثقافة تقدير العلم والإيمان بقيمته وأهميته[3].

رابعا- عدم وجود تطبيق عملي للبحث العلمي: أن الباحث لا يطبق الحلول بل يستخلصها ويقدمها والسياسي أو الإداري أو الصناعي هو من يطبقها، فإذا انتفت العاقة بينهما فا يمكن استغال نتائج البحوث في تحقيق التنمية وحل مشكات المجتمع، ولا شك أن هناك المئات بل الآلاف من البحوث والدراسات القيمة إلى ما تزال مدفونة في رفوف المكتبات وفي طياتها الكثير من الكنوز العلمية، ولكن للأسف لم ترى بعد طريقها للتطبيق العملي، كما أن هناك الكثير من الملتقيات العلمية إلى تنظم هنا وهناك وتخرج بتوصيات مفيدة ولكنها لم تستغل في الواقع العملي، كما الأبحاث الي تنجز في مراكز الأبحاث بالوطن العربي تعتبر موجهه ولا يسمح بنشرها من قبل الباحث، ولا تجد طريقها نحو القطاعات الإنتاجية، وتهمل ولا ترى النور[4].

ويرجع السبب في هذا الوضع كله إلى وجود هوة بين هيئات البحث ومحيطها الاقتصادي والاجتماعي وعدم وجود تنسيق وترابط عضوي بينهما، وهذه النقطة مرتبطة بغياب ترابط بين هيئات البحث وباقي مؤسسات المجتمع وقطاعاته

[1] - د. يوسف المرعشليّ، أصول كتابة البحث العلميّ وتحقيق المخطوطات، ط1، دار المعرفة، بيروت لبنان، 1424هـ، 2003م، ص 16.

[2] - عماد أحمد البرغوثيّ ومحمود أحمد أبو سمرة، مشكلات البحث العلميّ في العالم العربيّ، مجلّة الجامعة الإسلاميّة (سلسلة الدراسات الإنسانيّة)، غزّة، المجلّد الخامس عشر، العدد الثاني، يونيو 2007، ص 113.

[3] - د. شكري نجّار، الجامعة ووظيفتها الاجتماعيّة والعلميّة، مجلّة الإنماء العربيّ للعلوم الإنسانيّة، العدد العشرون، السنة الثالثة، آذار (مارس) نيسان (أبريل)، 1981، ص 147 – 148.

[4] - ياقوت، محمد مسعد، أزمة البحث العلمي في مصر والوطن العربي، القاهرة: دار النشر للجامعات، 2007، ص209.

المختلفة، كما يرجع السبب في هذا الوضع إلى تميز البحث العلمي في العالم العربي بالطابع الأكاديمي، أي أنه بحث من أجل الحصول على الشهادات العلمية وعلى الترقيات الأكاديمية، وهذا ما جعله يبتعد عن تحقيق طموحات المجتمع[1].

المطلب الثاني: الآليات القانونية في تطوير البحث العلمي في الوطن العربي

أن البحث العلمي يعتبر الوسيلة التي مكنت الدول المتقدمة من الوصول إلى ما هي عليه اليوم من تفوق تكنولوجي وسيطرة وتحكم في مصير باقي الشعوب والأمم ومنها العربية، هذه الأخيرة كانت تعتقد بأنه يكفي لتحقيق التنمية والتقدم أستيراد المعدات والتقنيات (المفتاح في اليد) مغفلة بذلك مسألة توطين التكلنوجيا والتحكم فيها عن طريق البحث العلمي، وسنتناول ذلك تفصيلاً وفق الآتي:

الفرع الأول: سياسات واستراتيجيّات الدول العربيّة في تطوير البحث العلميّ

ان الدول العربية بحاجة إلى استراتيجية مشتركة للبحث العلمي غرضها هو تطوير بيئة متكاملة لتمكين الجامعات والمؤّسسات العلمّية من بناء هيكلية للبحث العلمي بالاستناد إلى الأجهزة الحالية بعد تطويرها لتتلاءم مع التطورات العالمية في أساليب وطرق وأغراض البحث العلمي، آخذين في الاعتبار شح الموارد المالية وظروف الدول العربية المرحلية والتي تتطلب برنامجا جذريا وسريعا قابلا للتطور والعطاء، ويعتمد أهم مرتكزات هذه الاستراتيجية على تشجيع البحث العلمي المشترك الداخلي والتعاون العلمي[2].

وهناك حالة من الافتقار إلى التعاون والتنسيق فيما بين الجامعات العربية، فضلا عن عدم وجود تبادل للمعلومات والخبرات والمنشورات والبحوث المشتركة. هذا بالرغم من وجود منظمة تعمل في إطار جامعة الدول العربية هي اتحاد الجامعات العربية وهدفها المعلن هو دعم وتواصل الجامعات في العالم العربي، وتعزيز التعاون فيما بينها[3].

ذلك إنّ المتغيّرات الراهنة في دول العالم، وخصوصًا دول العالم العربيّ تفرض اليوم الاهتمام بالتخطيط الاستراتيجيّ لمواجهة هذه المتغيّرات من خلال بناء أجيال تتمتّع بالأهليّة والكفاءة، تستشرف المستقبل بما يحمله من تحدّيات تستلزم الاهتمام بالجامعات، والبحث العلميّ عبر إنشاء مراكز أبحاث في جميع الاختصاصات، ولو تأمّلنا جيّدًا واقع البحث العلميّ العربيّ لرأينا الفرق الشاسع بين مستوى البحث العلميّ العربيّ، والعالميّ، ولتأكّدنا أنّ هناك أسباب للتراجع العربيّ في هذا المجال. ولعلّ من أهمّ الأسباب هو بقاء العالم العربيّ خارج دائرة التطوّر العلميّ والتكنولوجيّ. وهنا لا بدّ من وضع استراتيجيّة للتطوير من شأنها الاهتمام بمستقبل البحث العلميّ، والعمل على النهوض به من خلال[4]:

1-زيادة الميزانيّات المخصّصة له.

2-تشجيع الابتكار، والإبداع من خلال تقديم الحوافز للباحثين.

[1] - المزيني، تهاني عبد الرحمن، والمزروع، هيا محمد، فاعلية برنامج تدريبي مقترح في تنمية مهارات البحث الإجرائي ومفهوم تعليم العلوم لدى معلمات العلوم أثناء الخدمة، مجلة جامعة الملك سعود، عدد24، 2010، ص45.

[2] - عبابنة، طالب إبراهيم، مقومات ومعوقات البحث العلمي في الوطن العربي واقع وحلول، مجلة سر من رأي، مج7، 2011، ص60.

[3] - الريماوي، عمر، وكردي، فؤاد، معوقات البحث العلمي من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية في الكليات الإنسانية لجامعة القدس، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، جامعة بابل، مج21، 2015، ص60.

[4] - الشقصي، عبد الله، البحث العلمي ومعيقاته بمؤسسات التعليم العالي في سلطنة عمان من وجهة نظر الإدارة الأكاديمية وأعضاء هيئة التدريس، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، الأردن، 2006، ص90.

3-حماية الملكيّة الفكريّة.

4-استثمار العقول العربيّة المهاجرة، والعمل على الحدّ من هجرتها، فهجرة العقول، والكفاءات العلميّة إلى الخارج تعدّ من أهمّ المشاكل التي تواجه ميدان البحث العلميّ في الوطن العربيّ.

5-تطوير مراكز البحث العلميّ وهيئاته في الوطن العربيّ لمواجهة التحدّيات التي تواجهه على الأصعدة التنمويّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة كافة وغيرها.

6-مواكبة المجالات العلميّة الحديثة، والتطوّر العلميّ الذي وصلت إليه العلوم والمعارف الإنسانيّة.

7-تطبيق ما توصّلت إليه نتائج الأبحاث العلميّة من حلول للمشكلات، والتعامل مع الأبحاث العلميّة على أنّها غاية تمكّننا من حلّ المشكلات، ومعالجة الظواهر، وعدم التعامل معها على أنّها وسيلة للحصول على الشهادة العلميّة فقط.

8-بناء بيئة بحثيّة غنيّة بمصادر المعرفة، وتأمين وسائل معرفيّة كافية، وعلى ارتباط وتلاحم تامّ مع الباحثين وبيئاتهم. ولكي يكتمل هذا المشروع العلميّ فإنّنا نحتاج إلى فهم أفضل لبيئة البحث المعاصر، لأنّ بيئة البحث هي بمثابة المؤسّسة الاجتماعيّة التي ترعى البحث العلميّ وتدعمه وتنمّيه.

9-تحرير العقل العربيّ من عقاله، والانتقال به للعمل على نحو كونيّ وعالميّ.

10-عقد مؤتمرات علميّة على صعيد الدول العربيّة، ومناقشة القضايا التي تجري في العالم العربيّ، وتبادل الخبرات بين العلماء العرب، والقيام بأبحاث مشتركة.

11-الاعتماد على الإمكانيّات الذاتيّة، والإرادة الذاتيّة، ودعم المراكز البحثيّة القائمة حاليًّا.

12-دعم ظروف العمل وتحسينها، ومكانة العلماء، والباحثين في الوطن العربيّ، وتقديم الحوافز المادّيّة، والمعنويّة من أجل تشجيعهم، وزيادة إنتاجهم البحثيّ.

13-إنشاء منظومة لنشر المعرفة على صعيد الوطن العربيّ، ليتسنّى للباحث الطريقة المناسبة لنشر ما توصّل إليه من خلال أبحاثه.

الفرع الثاني: سبل التعاون والتبادل بين الجامعات العربية والأوروبية ودورها في تطوير البحوث العلمية

إنّ عملّية التعاون الأوروبي في التعليم العالي يمكن أن تكون مثالا جيدا لكيفية تعاون البلدان من أجل إيجاد أرضية مشتركة، وهناك مصلحة عربية في محاولة إيجاد نموذج مماثل يمكن أن يساعد في تقريب الجامعات العربية بعضها من البعض الآخر، فضلا عن دعم الاعتراف بالتعليم والشهادات الصادرة من المؤسسات التعليمية العربية الأخرى. وينظر إلى النموذج الأوروبي أيضا على أنه ميسر للتعاون الدولي، ويولد اعتقادا قويا أن العديد من أدوات اتفاق بولونيا يمكن أن تكون مفيدة للبلدان العربية والتي تجد العديد من المجالات ذات الاهتمام المشترك، ومن شأنها زيادة التعاون بين الجامعات العربية وأن تساعد على دفع عملية التغيير التي تشتد حاجة الجامعات إليها[1].

بالإضافة إلى أهمية التعاون بين مؤّسسات التعليم العالي في الدول العربية هناك اهتمام كبير عند الجامعات العربية بتطوير التعاون الدولي، حيث أصبح واضحا أنه لا يمكن تجاهل الأهمية الاستراتيجية للتدويل واختيار الشركاء الاستراتيجيين، فمن خلالها يمكن تحقيق العديد من الأهداف، وبين ما يؤكد البعض على أهمية إطار مماثل لبرامج

[1] - عبابنة، طالب إبراهيم (2011)، مرجع سابق، ص87.

إيراسموس الأوروبي يرى البعض الآخر أهمية مذكرات التفاهم مع الجامعات الأجنبية وقيمتها الكبرى إذا ما تم استثمارها بصورة صحيحة، وحيث يكون هناك اتفاق على برنامج واضح بين المشاركين وألا يوجد هناك شك في كيفية مساهمة كل مذكرة تفاهم بعينها في تحديد أهداف المؤسسة وتدويلها وبأنها سوف تؤدي إلى تعاون دولي مفيد(1).

وهناك بالفعل مجموعة من مشاريع التعاون والتبادل بين الجامعات العربية والأوروبية، ولكنه من الصعوبة تحديدها وأرشفتها، لذا فإن السؤال هو كيفية تجميع هذه الأنشطة في شبكة داعمة كبيرة، الحقيقة ليس هناك حاجة لبناء الجسور بين الجامعات في الوطن العربي وأوروبا لأنها موجودة بالفعل إلا أنه من الأهمية أن يكون هناك منبر يمكن من خلاله مناقشة القضايا الهيكلية التي تكون أقرب إلى مستوى السياسة لغرض إحداث التأثير اللازم، كما أنه من المهم أن يتم تحديد مجالات التعاون والتي فيها فائدة للجامعات العربية، ونذكر هنا بالخصوص ضمان الجودة، والمناهج، والاعتراف بالشهادات، والتعلم القائم على البحوث، والشهادات المشتركة والمزدوجة، والبحث المشترك وكذلك الاستراتيجيات الدولية وإدارة التدويل(2).

لا بد هنا لي من التأكيد على أن مؤسسات البحث العلمي في الدول العربية، مثل نظرائها في بلدان أخرى من العالم تواجه تحّديات متعددة، ويعتبر مدى حسن إعادة مراجعة أهدافها وأولوياتها لتلائم الاحتياجات الوطنية والعالمية المتغيرة في عصر العولمة حاسما لمستقبلها ولنموها(3).

وأخيرا، أرى ضرورة تقديم بعض المقترحات التي لو وضعت الآليات اللازمة لتحقيقها لأدت إلى إحداث تطوير هائل في البحث العلمي في الدول العربية، فالتحدي الراهن يتطلّب قدرة كبيرة للتعامل معه بالرغم من الإمكانيات الهائلة التي تمتلكها الدول العربية، مما يعزز قدرتها على تخطي الوضع الراهن والوصول إلى مستويات التعليم العالي والبحث العلمي العالمية(4)

خاتمة:

تم التوصل الى العديد من الاستنتاجات والمقترحات وعلى النحو الآتي:

أولا-الاستنتاجات:

1 - إنّ البحث العلميّ هو أحد أهمّ أسباب تقدّم المجتمعات وتطوّرها في جميع مناحي الحياة الاقتصاديّة، والاجتماعيّة، والثقافيّة، فهو المصدر الرئيس للتنمية، ورفاهيّة الشعوب، له أهمّيّة كبيرة في اقتصاد الدول ويشكّل ركنًا أساسيًّا من أركان المعرفة البشريّة، وخدمة المجتمع، وخير علاج للمشكلات التي تواجه المجتمع. من هنا نستطيع أن نتلمّس مدى أهمّيّته وضرورة السعي إلى تأمين كلّ المستلزمات في سبيل تطويره، ودفع عجلته في المسار الصحيح، وبالإضافة إلى هذه الوظائف للبحث العلميّ، فإنّه يشمل أيضًا إعداد الباحثين المتخصّصين القادرين على مواصلة التوصّل إلى المعارف العلميّة بأسلوب علميّ، وهو ما يتمثّل في مواصلة خلق أجيال من الأساتذة الجامعيّين، وبالتالي من الباحثين. فالبحث العلميّ يقوم على تربية القدرة على التفكير والملاحظة العلميّة، وهي كلّها قدرات لا تتوفّر إلاّ بتوفّر حبّ البحث والمعرفة.

1 - ياقوت، محمد مسعد، مرجع سابق، ص89.
2 - عبابنة، طالب إبراهيم، مرجع سابق، ص76.
3 - ياقوت، محمد مسعد، مرجع سابق، ص92.
4 - عبابنة، طالب إبراهيم، مرجع سابق، ص45.

من هنا لا بدّ من أن تؤدّي الجامعة دورًا كبيرًا في مجال تفعيل البحث العلميّ الذي يعدّ أحد أهمّ أركانها، ويمثّل أحد أهمّ مقوّمات وجودها، كما يشكّل معيار مستواها العلميّ والأكاديميّ. لذلك بات من الضروريّ على الحكومات دعم الجامعات في الوطن العربيّ، ووضع خطّة تعاون فيما بينها تقوم على ركائز ثلاث: البحث العلميّ، والجامعات، وسوق العمل، ثمّ الحدّ من هجرة الكفاءات العلميّة إلى الخارج، ومواجهة التحدّيات، والعوائق عبر زيادة الإنفاق، وخلق بيئة بحثيّة داعمة للتجديد والابتكار، وتأمين وسائل معرفيّة كافية، وتقديم الحوافز المادّيّة، والمعنويّة أيضًا، خصوصًا أنّ هناك انخفاض بعدد الباحثين بالمقارنة بالدول المتقدّمة.

2- في ظل هذا الواقع غالبا ما يتم الحديث عن البحث العلمي من باب التشبه بالغير أو ربما لدر الرماد في عيون الباحثين وإيهامهم بأن هناك إهتمام به وليس باعتباره عنصرا فاصا في العمل التنموي يجب العناية به وتقديره، كما أن إنشاء مراكز البحث وغيرها من الهيئات البحثية في العالم العربي غالبا ما يكون عبارة عن إجراءات شكلية أو مجرد تقليد لما هو موجود في باقي الدول خاصة المتقدمة منها.

3-قد يعزى السبب في عدم وجود أو قصور أهداف واستراتيجيات البحث العلمي في العالم العربي إلى عدم وجود إستراتيجية واضحة للتنمية بالدولة وعدم وجود نظرة شمولية لأدوار ولمساهمات مختلف الهيئات بالدولة في هذه التنمية، هذا إلى جانب قصور الرؤية الإستراتيجية لدى القيادات المشرفة على البحث العلمي، هذا إلى غياب الاعتقاد الراسخ بأهمية البحث العلمي ودوره في إحراز التنمية وجعله دفة لقيادة جهود التنمية لدى بعض القيادات السياسية والإدارية.

4 -رسم استراتجيات واضحة للبحث العلمي على ضوء أهداف التنمية واستراتجياتها، حتى يكون البحث من أجل التنمية وخدمة قضاياها، ضرورة ربط نتائج البحث بالتنمية وتشجيع الإنتاج العلمي وذلك من خال توفير الوسائل والمعدات ومكافأة وتحفيز الباحثين والعمل على إقامة مراكز البحث، وتثمين نتائج البحث العلمي وتسويقها إلى القطاعات المستخدمة وعدم تكديسها في الرفوف، وذلك من خال إيجاد هيئات متخصصة تقوم بتسويق نتائج البحث العلمي والتعريف بها وتشجيع إقامة معارض لهذا الغرض.

5 -فمن غير المقبول أن يبقى عالمنا العربيّ بعيدًا عن أسباب التطوّر، تصرفه عن ذلك صراعات عبثيّة لا طائل منها سوى تراجع المواطن العربيّ، وجعله أكثر تخلّفًا. فالسكان في الوطن العربيّ يشاهدون بشكل يوميّ، قمع الفلسطينيّين وتشتيتهم، والتهديدات العسكريّة، وفرض العقوبات ضدّ دول عربيّة لا ذنب لها سوى موقفها المانع للهيمنة والسيطرة، وحروب في الصومال، وفي سوريا، وفي ليبيا، وفي العراق... هذه المشاهد يجب أن تشكّل حافزًا قويًّا للتغلّب على العقبات التي تمنع البلدان العربيّة من الاستفادة من العلم.

ثانيا-المقترحات

1-استحداث منظومة مالية متوازنة ومستقرة ومشتركة لتمويل البحث العلمي العربي المشترك، تركيز مصادر البحث العلمي والإمكانات من بنيات تحتية وتجهيزات وموارد بشرية في عدد أقل من المؤسسات العلمية. كمثل مركز البحوث الأوروبي (سيرن) أو المختبر الأوروبي لبحوث البيولوجيا الجزيئية (إيمبل).

2 -وضع منظومة تقييم عربية مشتركة بالاستناد إلى المعايير العالمية، وتشجيع روح المبادرة والحوافز نحو التجريب والتغيير بين الباحثين العرب، والاستفادة من الكفاءات العربية في الخارج ومن العقول المتوفّرة في الدول الغربية.

3-يجب أن يتوافر تمويل حكوميّ للبحث العلميّ لكيلا يكون عائقًا أمام أداء المؤسّسات العربيّة المعنيّة بالبحث، ويجب أن يثمر البحث ثراءً معرفيًّا يمكن للأجيال الحاليّة، والمقبلة أن تستخدمه، ويجب أن يسهم البحث في التثقيف والنماء الفكريّ، وبناء بيئة بحثيّة غنيّة بالمصادر المعرفيّة، وداعمة للإبداع، والابتكار، والتجديد.

4 -الحدّ من هجرة الكفاءات العلميّة، والاهتمام بالباحثين عبر تقديم الحوافز الماديّة، والمعنويّة، وإيلاء السلطات المعنيّة الاهتمام بقطاع التعليم العالي بتخصيص الاعتمادات الماليّة الضروريّة.

5-وضع خطّة تعاون بين الجامعات في الوطن العربيّ، وإدراك أهمّيّة المراكز البحثيّة وتفعيلها، وتوفير المُناخ الجامعيّ، وإعطاء الوقت الكافي للقيام بالبحوث العلميّة، ودفع عجلة البحث العلميّ في المسار الصحيح، وذلك باعتماد البحث العلميّ الموجّه.

قائمة المصادر والمراجع:

أولا-الكتب القانونية

1) ابريعم سامية، قسم العلوم الاجتماعيّة، جامعة العربيّ بن مهيدي، معوّقات البحث العلميّ في العالم العربيّ والاستراتيجيّات المقترحة لتطويره، د.ت.

2) ابن منظور، لسان العرب، (15 مجلّد)، دار صادر بيروت، طبعة أولى، دون تاريخ، جزء ثاني.

3) أنطوان زحلان، مركز الدراسات العربيّة، العرب وتحدّيات العلم والّقانة تقدّم من دون تغيير، ط1، بيروت، آذار 1999.

4) بشير معمريّة، بحوث ودراسات متخصّصة في علم النفس، الجزائر، منشورات الحبر، الجزء الثاني، 2007.

5) عايش زيتون، أساليب التدريس الجامعيّ، عمان، دار الشروق، 1995.

6) محمّد عبد المنعم خفاجيّ، "البحوث الأدبيّة ومناهجها ومصادرها"، دار الكتاب اللبنانيّ، بيروت 1980.

7) محمّد عوض العايديّ، إعداد وكتابة البحوث والرسائل الجامعيّة مع دراسة مناهج البحث، القاهرة، 2005.

8) ياقوت، محمد مسعد، أزمة البحث العلمي في مصر والوطن العربي، القاهرة: دار النشر للجامعات، 2007

9) يوسف المرعشليّ، أصول كتابة البحث العلميّ وتحقيق المخطوطات، ط1، دار المعرفة، بيروت لبنان، 1424هـ. 2003.

ثانيا-الرسائل والمجلات البحثية:

10) الريماوي عمر، وكردي، فؤاد، معوقات البحث العلمي من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية في الكليات الإنسانية لجامعة القدس، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، جامعة بابل، مج21، 2015

11) الشقصي عبد الله، البحث العلمي ومعيقاته بمؤسسات التعليم العالي في سلطنة عمان من وجهة نظر الإدارة الأكاديمية وأعضاء هيئة التدريس، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، الأردن، 2006

12) شكري نجّار، الجامعة ووظيفتها الاجتماعيّة والعلميّة، مجلّة الإنماء العربيّ للعلوم الإنسانيّة، العدد العشرون، السنة الثالثة، آذار (مارس) نيسان (أبريل)، 1981.

13) شكري نجّار، الجامعة ووظيفتها الاجتماعيّة والعلميّة، مجلّة الفكر العربيّ، العدد العشرون، السنة الثالثة، آذار (مارس)، نيسان (أبريل)، 1981.

14) صلاح قانصو، معوّقات البحث العلميّ في المجتمع العربيّ، مجلّة الإنماء العربيّ للعلوم الإنسانيّة، العدد العشرون، السنة الثالثة، آذار (مارس) نيسان (إبريل)، 1981.

15) عبابنة، طالب إبراهيم، مقومات ومعوقات البحث العلمي في الوطن العربي واقع وحلول، مجلة سر من رأي، مج، 7، 2011

16) عماد أحمد البرغوتيّ ومحمود أحمد أبو سمرة، مشكلات البحث العلميّ في العالم العربيّ، مجلّة الجامعة الإسلاميّة (سلسلة الدراسات الإنسانيّة)، غزّة، المجلّد الخامس عشر، العدد الثاني، يونيو 2007.

17) ماجد محمّد الفرا، الصعوبات التي تواجه البحث العلميّ الأكاديميّ بكلّيّات التجارة بمحافظة غزّة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فيها (سلسلة الدراسات الإنسانيّة)، المجلّد الثاني عشر، العدد الأوّل، يناير 2004.

18) المزيني تهاني عبد الرحمن، والمزروع، هيا محمد، فاعلية برنامج تدريبي مقترح في تنمية مهارات البحث الإجرائي ومفهوم تعليم العلوم لدى معلمات العلوم أثناء الخدمة، مجلة جامعة الملك سعود، عدد24، 2010

العلاقة بين الدولة والمجتمع

The relationship between the state and society

د.سالم شعبان حامد عبيد / جامعة الزنتان/ ليبيا
Dr. Salem Shaaban Hamed Obaid / Zintan University / Libya

ملخص الدراسة:

يتناول هذا البحث محور من محاور المؤتمر العلمي الأول: المسألة الدستورية وإشكالية بناء الدولة الديمقراطية، وهو المحور السابع عشر: العلاقة بين المجتمع والدولة، من زاوية العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني، حيث حدث خلاف كبيرين منظري ومفكري المجتمع المدني الغربيين وكذلك بعض المثقفين العرب حول طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني، في حين إن البحث مستمر لإيضاح تلك العلاقة، فهناك من يؤيد أن تكون مؤسسات المجتمع المدني تحت سيطرة الدولة وهي تتحرك تحت أجندتها في حين ذهب فريقا أخر إلى استقلالية تلك المؤسسات عن الدولة وهيمنتها حتى تقدم الوظيفة الموكلة لها على أكمل وجه.

وبذلك تنطلق الدراسة من فرضية:

بأنه توجد علاقة تفاعلية بين الدولة والمجتمع المدني، وكلما حدث تطور في أحد المفهومين في الدلالة والمعنى تبعه تطور في المفهوم الأخر مماثل، وهي علاقة تأثير وتأثر متبادل.

وكذلك فإننا نرى إن مؤسسات المجتمع المدني هي حلق وصل بين الدولة والمجتمع بصورة تكاملية، وهي الداعمة والمساندة للدولة نفسها إذا كانت الدولة ذات نظام ديمقراطي، وأما إذا كانت ذات نظام شمولي ديكتاتوري فإن مؤسسات المجتمع المدني ستكون في موقع المعارض، وأن مؤسسات المجتمع المدني هي كيان يتقاسم الأعباء مع الدولة، لكي تكون الدولة ناجحة داخليا وخارجيا.

وأخيرا أتمنى ان يظهر البحث بالصورة المطلوبة، وما توفيقي إلا بالله.

Abstract:

This research deals with one of the axes of the first scientific conference: the constitutional issue and the problem of building a democratic state, and it is the seventeenth axis: the relationship between society and the state, from the angle of the relationship between the state and civil society, where there was a major difference in Western thinkers and some Arab intellectuals about the nature of the relationship between the state and civil society, while the research is continuing to clarify that dialectic, there are those who support civil society institutions under the control of the state as it moves under its agenda while another team went to the independence of those institutions from the state and its hegemony in order to provide the.job that is given to them to the fullest

: Thus, the study is based on the assumption

مقدمة:

تعد الدولة والمجتمع المدني من بين المواضيع التي لقت اهتماما كبيراً من طرف المفكرين والكتاب المعاصرين، ولا تكاد تتفق آراؤهم حول مفهوم معين، وكان لمختلف الأصعدة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية أثر بالغ في بلورة عدد كبير من المفاهيم ومنها مفهوم المجتمع المدني،إذ سعى الباحثون إلى دراسة ظاهرة المجتمع المدني حيث كان لها دور مهم في عملية التحول الديمقراطي، وإن شيوع الدراسات حول المجتمع المدني وكذا الحديث عنه بكثرة في

علاقته بالسلطة والدولة في وقتنا الحاضر تجعلنا نتساءل عن طبيعة هذا المفهوم وحدود تأثيره وتأثره وتفاعله مع مجموعة أخرى من المفاهيم الحديثة وعلى رأسها الدولة .

وتتناول هذه الدراسة إشكالية العلاقة القائمة بين المجتمع المدني والدولة، وهل يعد المجتمع المدني ضرورة فرضتها الدولة لعدم قدرتها على الايفاء بمتطلبات وحاجيات الافراد والمجتمع فأنتجت بالتالي كيان يتقاسم معها الاعباء المجتمعية اسمه المجتمع المدني؟

أم أن هذا الكيان نشأ عن ضرورة ذاتية فرضتها ممارسات الدولة القمعية المتجاهلة لحاجات ومتطلبات الافراد والمجتمع فيها؟

وفي الآونة الاخيرة ساد الخطاب الثقافي والسياسي لعدة مفاهيم تبلورت في اطار المجتمع المدني كمؤشر له نظرياته التي تؤكد اهميته البالغة، حيث أن الخوض في دراسة المجتمع المدني باعتباره أحد المداخل الرئيسية لدراسة العلاقة بين المجتمع والدولة، وهي علاقة تنطوي على أثار بالغة الاهمية في أبعادها الوطني والمحلي لإضفاء الطابع الديمقراطي خاصة في ظل المتغيرات الحاصلة على مستوى النسق الدولي، المرتبط بالحريات والحقوق السياسية والمواطنة القائمة على تفعيل دور الفرد على مستوى السياسات العامة، وسياسات التنمية المرتبطة بتوسيع مجال المشاركة السياسية والمجتمعية.

وتنطلق الدراسة من فرضية انه توجد علاقة تفاعلية بين الدولة والمجتمع المدني، أي بمعنى كل ما حدث تطور في أحداهما تبعه تطور في المفهوم الأخر، وهي علاقة تأثير وتأثر.

لدا سيتم دراسة الدولة والمجتمع المدني من حيث التعريف مع التعريج على التطور الفكري لظاهرة المجتمع المدني والمراحل التي مر بها مفهوم المجتمع المدني ثم تصل الى العلاقة بين المفهومين، الدولة والمجتمع المدني من حيث التأثير والتأثر.

تعريف الدولة:

يعرفها جبران مسعود (مسعود، 1964م) بأنها جمع دُوَل ودِوَل ومصدرها دَال، والبلد الخاضع سكانه لنظام إداري سياسي، اقتصادي خاص، الحكومة، وكذلك يعني انقلاب الزمان، وما يتداول فيكون لهذا مرة ولذلك مرة.

ويعرفها (العلوي، 1997م) فنقول دولة بفتح الدال، جماعة من الناس منظمة سياسيا تبسط سيطرتها على إقليم محدد يتمتع بالسيادة، وجدور دولة يفيد الدوران والتعاقب حيث يقال: دالت الايام أي دارت وتبدلت، ودالت دولة فلان: ذهبت وجاء غيرها ودولتة: إخضاع الشي للدولة أو ربطه بها، ويدخل فيه مبدأ تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي والحياة الاجتماعية، وتدويل جعل الشي دوليا ووضع الإقليم تحت إدارة دولية.

والدولة بتعريفها السياسي العام هي مجموعة من الناس تقيم إقامة دائمة في إقليم معين ولها سلطة تحكمها وتحضى بإعتراف دولي إذن يمكن حصر عناصر الدولة في: الشعب، والاقليم، السلطة الحاكمة، الاعتراف الدولي.

تعريف المجتمع المدني: يعرفه جبران مسعود (مسعود، 1964م) مكان الاجتماع، الهيئة الاجتماعية، المجتمع، رجل مجتمع بالغ أشده، مشى مجتمعاً، أي مسرعاً شديد الحركة.

كما يعرف المدني بمدن، المكان اقام به تمدينا، نقله الى حالة التمدن والحضارة.

وتوضح منى هرموش(هرموش، 2010) بأن كلمة مجتمع تشتق من فعل أجتمع يجتمع إجتماعاً ويقال أجتمع الشي أي أظم وتألف والمجتمع إصطلاحاً هو مكان الإجتماع ويطلق مجازاً على جماعة من الناس خاضعين لقوانين عامة مثل المجتمع القومي.

ـ التطور الفكري والنظري لظاهرة المجتمع المدني : إن نضال الشعوب من أجل التحرر و الانعتاق النهائي أفرز عدة ظواهر منها ظاهرة المجتمع المدني وذلك لحاجة الإنسان إلى الأمن والإستقرار حيث مر المفهوم عبر مراحل عديدة تبلورت فيها معالمه إبتداء من التحولات التي شهدتها اوروبا في القرن 17م ، 18م حيث فرضت تلك التحولات الإجتماعية هذا المفهوم تزامناً والحاجة إلى وجود علاقات جديدة بين الشعب والسلطة الحاكمة إثر إنهيار النظام الاقطاعي وظهور المجتمع البورجوازي الجديد، حيث رتبط تطور مفهوم المجتمع المدني بمفهوم الدولة عبر التاريخ .

ويمكن أن نورد عدة محطات تاريخية أساسية مر بها مفهوم المجتمع المدنى، وأخذ في كل منها مدلولاً معيناً حسب الظروف التي مر بها سواء على الصعيد السياسي أو الثقافي أو الاجتماعي.

مرحلة مفكرو العقد الاجتماعي:

يرجع بعض الباحثين (خليل) تبلور فكرة المجتمع المدني إلى فترة الحضارة اليونانية القديمة التي لم تميز بين الدولة والمجتمع المدني، حيث أن ارسطو بنى فلسفته على إن المجتمع المدني هو المجتمع السياسي والذي يمثل أعضاؤه المواطنون الذين يعترفون بقوانين الدولة، ويتصرفون وفقاً لها ودعا أرسطو إلى تكوين مجتمع سياسي تسود فيه حرية التعبير عن الرأي ويقوم بتشريع القوانين لحماية العدالة والمساواة.

إلا أنه يكاد يكون هناك إجماع حول إرتباط مفهوم المجتمع المدني من حيث الدلالة والمفهوم بتطور الفكر السياسي الغربي الحديث منذ عصر النهضة، والمنادي بالتحرر من سلطة الكنيسة وولادة المبادئ الديمقراطية وحقوق الانسان والمواطنة وسيادة الشعب التي يعرفها العالم اليوم.

وما يهمنا في هذه المرحلة وهي مرحلة العقد الاجتماعي، وهو ما يعرف بنظرية العقد الاجتماعي التي تناولها كل من هوبز، لوك، روسو وظهر المفهوم للتخلص من تأثيرات العصور الوسطى التي عرفت سيطرة الكنيسة والسلطة المطلقة، والتخلي عن ذلك النظام القديم والدعوة الى نظام جديد يقر بحرية الفرد، ويؤيد سيادة الشعب والسيادة القومية وحقوق الانسان كما يعرفها العالم اليوم.

توماس هوبز (1588 – 1679):

يرى هوبز أن الناس بطبعهم أنانيون (بوهلالة) تماماً يلتمسون بقاءهم وسلطتهم والحصول على القوة، وأكد على حياة الفطرة الاولى المتسمة بالفوضى والصراع، وهو ما دعا الأفراد إلى التعاقد لإنشاء الجماعة السياسية، وهذا

التعاقد تم فيما بينهم وأختاروا بموجبه حاكماً لم يكن طرفاً في العقد، ولم يرتبط تجاههم بشئ، وخصوصاً أن الأفراد تنازلوا بالعقد عن جميع حقوقهم الطبيعية، وترتب على ذلك ان السلطان الحاكم غير مقيد بشي، وهو الذي يضع القوانين ويعد لها حسب مشيئته، ويرى هوبز أن من الخطأ الاعتقاد بغريزة إجتماعية تحمل الانسان على الإجتماع والتعاون، وإنما الأصل الحالة الطبيعية ـ ان الانسان ذئب للإنسان وأن الكل في حرب ضد الكل حيث يقول "ان الحياة في حالة الفطرة والطبيعة كانت مقفرة كريهة وقصيرة ".

وبناءً على هذا التحليل نستنتج أن الوجود الممكن في نظره للمجتمع هو المجتمع المدني، ويعني المجتمع السياسي المنظم في إطار دولة.

ووفقا لتحليل هوبز في التعاقد لتكوين المجتمع المدني فانه يعطي صفة الصلاحيات المطلقة للحاكم ويضع المواطنون رعايا، والمجتمع المدني عنده يفتقد لإرادة المواطن مع أنه ناشئ بإرادة المواطن نفسه، وكأن المواطنين كانوا بكامل وعيهم في اللحظة التي تنازلوا فيها بكامل وعيهم عن كامل ارادتهم ووضعها في يد الحاكم الذي لم يوقع العقد، وبالتالي ليس لديه أي التزام، ويراها الطريقة الوحيدة ضد صراع الكل ضد الكل والصراع اللامتناهي.

ويرى هوبز (مهدي، العدد 96) أن العيش في مجتمع مدني لا يكون إلا بوجود الدولة، والتخلص من حياة الفطرة الاولى التي يبحث فيها الانسان عن المزيد، وذلك بسبب الرغبة في المزيد من البهجة التي تؤدي الى الانانية، ومنها إلى صراع بين الجماعة، ولا يمكن وفق هذه العملية العيش بسلام إلا في ظل سلطة عليا تحكم الجميع من خلال عقد اجتماعي يتنازل الناس بموجبه عن الكثير مما يخصهم في سبيل الصالح العام، المتمثلة في شخص واحد، وبذلك يساهم كل شخص في حماية الجميع مقابل أن الجميع يساهم في حمايته.

جون لوك (1632 – 1704):

وهو أحد فلاسفة العقد الاجتماعي في القرن السابع عشر، وقد أختلف عن هوبز في تناوله لفكرة العقد الاجتماعي في عدة نقاط واتفق معه في حياة الفطرة الاولى، ويراها أن الإنسان له حقوق بحكم إنسانيته، وأول هذه الحقوق هي الحرية (عبدالرحيم، 1969) والتي عبر عنها بالحالة الطبيعية للإنسان وعنها تنشأ المساواة والحقوق الأخرى، وهي حق الملكية وحق الحرية الشخصية وحق الدفاع عنها ويرى المجتمع المدني سابقا لتكوين الدولة، باعتبار أن الملكية وجدت قبل ظاهرتي الدولة والسلطة، وإن أعضاء المجتمع تعاقدوا لصيانة تلك الحقوق الطبيعية لهم، ثم عهدوا آلي أحدهم بالحفاظ على هذه الحقوق لضمان بقاء المجتمع واستمراره، وذلك كان أساس تكوين المجتمع المدني عند لوك بتكوين مجتمع مدني معترف به، و إيجاد سلطة تسن القوانين وتنفذها بشكل محايد ومعترف به اجتماعيا، فالسلطة هنا جاءت استثناء لضبط تنظيم المجتمع التلقائي (السنوسي، 2011م) غير أن من الملاحظ أن لوك لم يميز بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي بشكل واضح، فهو عندما يتحدث عن المجتمع المدني لا يورد اختلافه عن المجتمع السياسي

على الرغم من بوادر المجتمع المدني سابقة للدولة، إلا أنه لا يمكن أن يتحول هؤلاء الأفراد الى مجتمع مدني إلا عندما يتعاقدون وينشأ عن هذا التعاقد سلطة ودولة.

وتوضح (مهدي، العدد 96) بان لوك رأى إن الاصل الذي يقوم عليه المجتمع المدني من خلال التعاقد، هو اختياري وليس قسريا وبذلك تكون العلاقة نتيجة التعاقد وليس الاكراه.

ومن خلال التعاقد لضمان الحقوق والحفاظ على الملكية التي تمتعوا بها في ظل القانون الطبيعي إلا ان غياب السلطة الضامنه للحقوق هي التي استدعت الى التعاقد بين الافراد في تكوين ذلك المجتمع، ضمانا لهذه الحقوق مقابل تخليهم عن إدارة شؤونهم العامة للسلطة الجديدة، التي اقاموها برضاهم، ومن خلال ذلك تلتزم هذه السلطة بالمحافظة على الحقوق الاساسية في الحياة والتملك والحرية.

جان جاك روسو (1712 – 1778):

اختلف روسو عن سابقية في فكرة العقد الاجتماعي (بونوة، 2009م،2010م) ويرى أن الطبيعة خيرة وأن الاجتماع مفسدة للإنسان كائن لا يعرف فضيلة أو رذيلة أو لغة أو عائلة ولا حاجات أكثر ما تريده طبيعته، فقد اضطرته ظروف الحياة القاسية إلى الارتباط بنظرائه لمواجهة هذه الظروف، وذلك من أجل توفير الأمن والحماية، فاستجاب لهذا الاجتماع بسبب الأوضاع القاسية والاحداث المفاجئة، وقد أستقر في تجمعات بعد معرفته للزراعة والصناعة، وما استلزمته العملية من ادوات (عبدالمجيد عبدالرحيم 1969م) استقرت المجتمعات وأفرزت من خلال الحياة الاجتماعية القوانين لحماية الاغنياء من بالفقراء، وبذلك انتقصت الحرية الفردية وأصبحت الملكية الخاصة من مصادر التفاوت والتمايز بين الطبقات .

ونظراً لاستحالة العودة للحياة الطبيعية (عبدالرحيم، 1969)أضطر المجتمع إلى تنظيم شئونه آملاً الحصول ولو على القدر البسيط من الامن والاستقرار إلى التعاقد الاجتماعي بين أفراده، بأن يعيشوا حياة توفر النفقة العامة للجميع بإطاعة القانون الذي يصون الحرية الكلية، ويحمي الأفراد من العدوان فيتنازل كل فرد عن أنانيته لمصلحة الجميع، ولكي يضمن حقوقه التي كفلها له القانون، وتقوم التربية في تثبيت القيم الاجتماعية وتحافظ على الاخلاق العامة من اجل توازن المجتمع، بحيث تكون الدولة هي الجهة العليا التي تشرف على سيادة القانون.

وبذلك ومن خلال طرح أفكار مفكري العقد الاجتماع نجد أنهم قد أسهموا في الكشف عن بعض الظاهرات الاجتماعية، مثل القانون والدولة والتربية والاخلاق والسلطة واصول المجتمعات وأيضا ناقشوا العلاقة بين الحريات العامة والفردية وشرعية السلطة من خلال التعاقد وكل ذلك كان من السمات والبوادر التي تشكل منها ما يعرف بالمجتمع المدني الحديث.

المرحلة الهيجلية:

اعتبارا من القرن التاسع عشر دخلت اوروبا الى ما يعرف بعصر التنوير، وإنتقال المجتمع من النظام الاقطاعي الى المرحلة الصناعية والتجارية، وتغير نمط العلاقات من العلاقات الحرفية والاقطاعية الى مجتمع الطبقات، إحداهما تعمل والاخرى تملك رأس المال، وبدأ التفاوض بين مصالح العمال وأصحاب العمل أو المصانع، وأرتبط الوضع الاقتصادي بانبثاق حق الملكية الخاصة والمشتركة، كل هذه التحولات فرضت قضايا وإشكاليات على مفكري القرن التاسع عشر في أوروبا، وفي مقدمتهم الفيلسوف الالماني فريدريك هيغل والذي كان له مفهوم مختلف للمجتمع المدني (عبدالصادق، 2004م)، حيث أنه ينكر الانسجام الذي تفرضة نظريات العقد الاجتماعي بين الدولة والمجتمع المدني، مؤكدً عجر الاخير عن إقامة وتحقيق العدالة والحرية من تلقاء نفسه، حيث تكون الدولة هي الاطار القوي القادر على تحقيق الغاية، لأنه في غياب الدولة يصبح المجتمع المدني غير متماسك وتصيبه الفرقة والصراع والتمزق، لتجسيد المصالح الخاصة والمتعارضة في كثير من الأحيان وبذلك لا يتحقق الاستقرار إلا في ظل الدولة، وبذلك حاول هيجل تخفيف الصرعات الاجتماعية عبر رؤية تقوم على التوازن بين الملكية الخاصة والأنانية من جهة، وإشكالية الإقفار والاغتراب من جهة أخرى .

ومن جهة أخرى يرى هيجل (رفاعي، 2015م) أن في المجتمع المدني يحدث التنافس في المصالح الخاصة والمتعارضة، فهو يحمي الحق المطلق للفرد، ويسعى لإشباع الحاجات، أما الدولة فيراها في النظام السياسي القادر على صيانة مصالح المجتمع المدني، حيث أن المفهوم الهيجلي يؤكد على تحرر المجتمع المدني تجاه الدولة واستقلالها، وفي نفس الوقت يضع حدود لهذا التحرر من سلطة الدولة، ومع ذلك فهو لا يتحقق بدون دولة، التي يقع على عاتقها تأمين حل جميع التناقضات الداخلية.

الفكر الماركسي:

يرى أن المجتمع المدني (صليحة، 2018م،2019م)هو ميدان الصراع الطبقي المؤسس للدولة وهو اشمل واوسع من الدولة، الصراع الطبقي هو المسؤول على قيام الدولة وايضا على تلاشيها في نهاية الصراع بحسب طبيعة هذا التكوين الطبقي في المجتمع المدني، وعلاقات القوى السائدة بين الطبقات تتحدد علاقته بالدولة، فإذا تمكنت طبقة معينة من فرض إرادتها على الطبقات الاخرى تصبح الدولة مجرد تابع لهذه الطبقة المسيطرة التي خرجت من تحت مظلة المجتمع المدني، أما إذا لم تستطيع أي طبقة السيطرة فالمجال مفتوح امام الدولة لفرض سيطرتها وتنصيب نفسها قوة فوق المجتمع المدني .

أهمية المجتمع المدني:

تكمن أهمية المجتمع المدني وبما أقتضته الظروف المكونة للدولة، بأنه قادراً على التأثير في اتخاذ القرارات المتعلقة بحياة الأفراد ومصيرهم، وتصل درجة هذا التأثير الى عملية صياغة الصور التي تكون عليها الدولة، باعتبار أن المجتمع المدني سابق لآوان الدولة، بل هو المكون لها. لذا فمن خلاله يتم اختيار النظام السياسي وانتخاب الحكومة ومحاسبتها وتغيرها بشكل دوري مقنن، وفي أدنى حد يكون التأثير شبه معدوم، يقتصر على السخط الصامت وذلك في النظم الديكتاتورية مثلا.

والمعروف أن المجتمع المدني لا يمكن النظر إليه في أغلب الأحوال على أنه كيان متجانس ومنسق يعبر عن نفسه بصوت ورأي واحد تجاه الدولة، وذلك لما يحتويه المجتمع المدني من تكوينات مختلفة متناسقة، وفي بعض الأحيان متناقضة في رؤاها ومصالحها، وذلك بإختلاف مستويات الوعي والتنظيم وبذلك نادراً ما تكون في موقف الرضاء الكامل أو الرفض لسياسة الدولة وإتجاهاتها.

وتختلف مستويات تنظيم مؤسسات المجتمع المدني فيما بينها، إلا إنها في كل الاحوال تضل مستقلة لدرجة كبيرة عن الحكومة، ومن أمثلة مؤسسات المجتمع المدني الأحزاب السياسية، والنقابات والاتحادات، والجمعيات المهنية والثقافية.

وتؤثر موسسات المجتمع المدني في الدولة من خلال الصحافة والاعلام مثلاً، وجماعات الضغط والمصالح المنظمة، وأيضاً من خلال شبكات الاتصال غير الرسمية وغير المعلنة كالجامعات التي تنضوي تحت مضلة واحدة مثل الاصدقاء والزملاء وذات التوجه الواحد.

كما أن مؤسسات المجتمع المدني قد تلجأ إلى التأثير في النظام السياسي من خلال التظاهر والإعتصام والعصيان وأخير قد يصل الامر الى العنف المنظم وغير المنظم، حيث أن عملية تفعيل المجتمع المدني تعني بث روح المبادرة لدى الافراد تجاه التفكير والعمل بجدية لتقرير المصير ومطالبة الدولة بوصفها مركز صناعة القرار، لتحقيق الاهداف والحاجات المطلوبة هذا بالإضافة للمطالبة بهامش من الاصلاحيات والموارد الكافية من قبل الدولة، أو من قبل الافراد أنفسهم لمنظمات وهيئات المجتمع المدني ليكون قادراً على متابعة مسيرته في المشاركة السياسية والاجتماعية.

ومن خلال ما تقدم لا يمكن اعتبار وجود مؤسسات مجتمع مدني مؤدي الغرض من وجودها مالم تكون على وعي وقدرة بالتحرك بجدية من أجل الأهداف التي وجدت من أجلها وإلا كان الوجود من العدم واحد لا خلاف فيه.

مكونات المجتمع المدني:

لإيضاح العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني لابد من معرفة المكونات التي يرتكز عليها المجتمع المدني (مهدي، العدد 96) والهيئات غير الرسمية التي تكرس عملها لمصلحته:

1.ظاهرة الشارع: ويقصد به الحركة اليومية القائمة بين افراد المدينة، والأخد والعطاء والتواصل والعبور وأنه رمز المجال المفتوح للسكان ولمن يأتي اليهم.

2ـ السوق: وهو الوجود الرمزي الاجتماعي والمادي وهو رمز الإنتاج والتبادل والإستهلاك والعرف يلعب دوره في تعزيز المجتمع فيضع الافراد مباشرة أمام نشاطهم ونتائجه، أمام ما يسمى في الإقتصاد الرأسمالي العرض والطلب، مع الأخد في الاعتبار أن هذه العملية لها أوجه وصور عدة تبعا لاختلاف المجتمعات وظروفها التاريخية.

3ـالمؤسسة: وهي رمز التعاون والاستمرار أي لتجاوز النشاط الفردي في اتجاه التعاطي المنظم والمستمر والمسؤول مع الاخرين الدين يرتبطون معهم بعلاقة لبلوغ اهداف معينة، وجدت العملية على أساسها.

ومن ذلك يمكن ان نستخلص الجدلية والتي من خلالها بناء أساس للحوار والاعتراف بالآخر قائمة بين السلطة السياسية المعبر عنا المجتمع السياسي، وبين التنظيمات والاحزاب الممثلة للمجتمع.

العلاقة بين المجتمع المدني والدولة:

إن من أهم مدخلات النظام السياسي هم مؤسسات المجتمع المدني، وهي تساعد بصورة مباشرة أو غير مباشرة في التأثير على الرأي العام من خلال الفئات الاجتماعية، وباعتبار أن الدولة تتكون من المجتمع السياسي والمجتمع المدني وبذلك لا يمكن تصور دولة بدون مجتمع مدني، فهما متزامنان في الواقع، حيث يرتبط تحقيق سلطة الدولة السياسية بتحقيق قيام المجتمع والمدني، وأيضا لا يمكن قيام التحضر أو المدنية بدون دولة قسرية تأخد على عاتقها جميع المهمات منها إداة الشؤون الداخلية والخارجية، واتخاذ القرارات والاستجابة للتحديات التي توجه الدولة بشكل عام.

فالعلاقة بين رأس الدولة وجميع أفرادها علاقة مباشرة، فهو يقيم صلات أساسية غير متجاهلا أهمية المنظمات الوسيطة التي يمكن أن تسهم معه في تقوية سلطة الدولة الشرعية.

ولكي نميز بين المجتمع المدني كمجال عام والدولة كمجال عام أخر (مهدي، د.ت) لا ننظر الى علاقة النفعية وإمكانية زعزعتها بل الى نتيجة العلاقة بين الدولة والمجتمع وهو كما يرى مونتسكيو وليد قوة الدولة التي توازن بها، وإنما هو شرط وجود الدولة مثلما أن الدولة شرط وجود المجتمع المدني، على الرغم من قيامه كوحدة قائمة والاوضاع السياسية ونظام الحكم.

وكما لا مناص من صيرورة المجتمع المدني بدون مجتمع سياسي، بالمقابل لا معنى للسياسة والديمقراطية بدون مجتمع مدني، حيث أن المجتمع المدني هو مجال الديمقراطية نفسها، وبذلك مثلت فكرة المجتمع المدني العمق المجتمعي للديمقراطية، فلا ديمقراطية بدون فئات مجتمعية.

ويتم التفريق بين المجتمع السياسي والمجتمع المدني لضمان الحقوق القانونية والسياسية لجميع مواطني مؤسسات المجتمع المدني، حيث يتحمل الفرد من خلال هذه المؤسسات مسؤوليته السياسية.

ويرى (بلقزيز، 2008م) أن الدولة والمجتمع المدني وجهان لعملة واحدة : الحداثة السياسية، تلك سيرة المجتمع المدني في تكوينها بمجتمعات الغرب، وذاتها سيرة الدولة الحديثة والمعاصرة، وأي فهم أخر للمجتمع المدني لا يؤخذ بهذا الترابط لا يعني شيء سوى قصور نظري حاد في معرفة تكوين الدولة والمجتمعات الحديثة، والتي من نافلة القول بأنها لا تخلو من وجود جماعات اجتماعية متباينة الانتماءات الدينية والطائفية والمذهبية، ومتعددة الاصول الاثنية، وشديدة التمسك بخصوصياتها المحلية وهويتها الثقافية المتنوعة، وكثير من مثل هذه المجتمعات ما يزال يعرف استمرار للبنى القبلية فيه، أو لبنى اجتماعية قائمة على علاقات القرابة.

خلاصة:

مما تقدم يتبين أن العلاقة بين أي مجتمع مدني ودولته، هي علاقة جدلية مركبة معتمدة بشكل مباشر على التوازن والاتساق، أي بمعنى كلما تكون الدولة راعياً أميناً للتفاعل بين قوى المجتمع المختلفة الاتجاهات والمصالح والحجم والنوع، كلما تكون السلطة شرعية بالمعني الفعلي والقانوني الواسع، وأن دراسة العلاقة بين الدولة والمجتمع تتطرق الى كلا وحدتيها الدولة والمجتمع بالقدر الذي يخدم توضيح مأخذها وديناميتها الداخلية ونتائجها.

وما تم استخلاصه يتمثل في أن المجتمع المدني له الدور البارز في تحقيق الاستقرار الاجتماعي والسياسي على حد السواء جنباً إلى جنب الدولة، بحيث يرمي الى دفع عملية التفاعل المجتمعي الى الأمام، والمقامة على حماية أفراد المجتمع من تعسف الدولة وسطوتها، أحياناً عندما تستخدم الدولة كل ما لديها من أجهزة قمعية في ذلك، وأيضا أن المجتمع المدني قادرً على القيام بدوره بشكل متكامل مع الدول إذا وجد ما يدعم خططه ومناهجه بشكل ملحوظ.ومن هذه الدراسة نؤيد تلك العلاقة الفاعلة بين الدولة والمجتمع المدني، بخطوط متساوية وتكاملية باعتبار أن كل من الطرفين يكمل الأخر، ولا غني لأحداهما عن الا خر في خدمة فئات المجتمع بشكل عام.

خاتمة:

لقد كان مفهومي الدولة والمجتمع المدني ردحاً من الزمن متماشيا بشكل كبير، مع التطور الذي شهده كلا المفهومين، ويكاد يربط الباحثين على العلاقة الوثيقة بينهما تكاملاً وتضادً منذ زمن النشؤ، وبذلك يمكن القول إن العلاقة بينهما لها جانب كبير من الوظيفية الضرورية، حيث لا يمكن للطرفين أن يؤدي غاياته وفعاليته المرجوة دون وجود الاخر، فالمجتمع المدني يعد ضرورة للدولة، والدولة على حدا السواء.

وبذلك فإن العلاقة موضوع الدراسة بين الدولة والمجتمع هي علاقة جدلية محكومة بالتوازن من حيث الديناميكية التي تسير عليها الدولة، وتمثلها تمثيلاً أمينا للتفاعل والتوازن بين قوى المجتمع المختلفة، كلما تمكنت من ذلك حظيت الدولة بالرضاء والقبول وازدادت شرعيتها، والعكس صحيح.

ولم نحاول في هذه الورقة البحثية التطرق للمجتمع العربي أو أي مجتمع أخر إلا بما اقتضته ضرورة الدراسة من حيث البحث العلمي للمفهوم، بالقدر الذي يؤدي الغرض من البحث.

ونسأل الله أن نكون قد وفقنا ولو بالقدر المتواضع من تقديم الموضوع والهدف من دراسته، ونعتذر عن الأخطاء التي نكون قد وقعنا فيها، فالله وحده المعصوم من الخطأ.

قائمة المراجع:

1) بلقزيز، ع. (2008م). *الدولة والمجتمع،* جدليات في التوحيد والانقسام في الاجتماع العربي المعاصر. *بيروت:* الشبكة العربية للابحاث والنشر.

2) بونوة، ن. *(2009م،2010م).* دور المجتمع المدني وتنفي وتقييم السياسة العامة، دراسة حالة الجزائر. رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة، الجزائر

3) بوهلالة، ا. (n.d.). العقد الاجتماعي، الأسس النظرية وإبراز المنظرين. الرابط: http://www.4shared.com/dir/3606424/ec958/sharing.html.

4) خليل، ص. م .(n.d.) . مفهوم المجتمع المدني بين الفلسفة السياسية الغربية والفكر السياسي الاسلامي .
http://drsabrikhalil.wordpress.com/2011/06/30/%D9%85%D9%81%D9%87%D9%88%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AF%D9%86%D9%8A-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%84%D8%B3%D9%81%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A/.

5) رفاعي، ع. م. (2015م). المرأة والتنمية، والمجتمع المدني، ط1. القاهرة: المكتبى العصرية للنشر والتوزيع.

6) السنوسي، ص. (2011م). اشكالية المجتمع المدني العربي، العصبية والسلطة والغرب. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية.

7) صليحة، ش. (2018م،2019م). العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني في تونس، رسالة ماجستير. الجزائر، جامعة بوضياف بالمسلة.

8) عبد الرحيم، ع. (1969). تطور الفكر الاجتماعي.القاهرة. مكتبة الانجلو المصرية.

9) عبد الصادق، ع. (2004م). مفهوم المجتمع المدني، قراءة أولية. القاهرة: مركز المحروسة للنشر.

10) العلوي، ه. (1997م). قاموس الدولة والاقتصاد. بيروت: دار الكنوز الادبية.

11) مسعود، ج. (1964م). الرائد، معجم لغوي. بيروت: دار العلم للملايين.

12) مهدي، م. ش. (د.ت.). الدولة والمجتمع المدني. *مجلة* كلية الآداب، جامعة بغداد، 96.

13) هرموش، م. (2010). دور تنظيمات المجتمع المدني في التنمية المستدامة: دراسة حالة الجزائر. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية.الجزائر: جامعة باتنة الجزائر.

المجلس الدستوري الجزائري بين الوظيفة القضائية والسياسية

The Algerian Constitutional Council between judicial & political function

د. الربيع سعدي/جامعة المسيلة/ الجزائر

Dr. Al-Rabie Saadi / University of M'sila/ Algeria

ملخص الدراسة:

من المعلوم أن الرقابة الدستورية ذات الطبيعة القضائية ظهرت لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية عن طريق الدفع والتي تمارسها مختلف المحاكم مبدئيا، وكذلك الرقابة القضائية عن طريق الدعوى والتي ظهرت سنة 1920 بفضل أعمال ومجهودات الفقيه النمساوي هانس كلسن Hans Kelsen في النمسا، ثم انتشرت في معظم بلدان أوروبا الغربية بإنشاء محاكم دستورية عليا لهذا الغرض، وهي رقابة **ذات تأثير محدود نسبيا** لكونها **رقابة لاحقة** أساسا من جهة، ولكونها رقابة مطابقة عادة، أي أنها تنحصر في مدى مطابقة النص المعروض على المحكمة للنص الدستوري، مما يجعل تأثير هذا النوع من الرقابة محدودا بالمقارنة مع الرقابة السياسية، أما الرقابة ذات الطبيعة السياسية أو المختلطة والتي تمارسها المجالس الدستورية مثلما هو الشأن في الجزائر، علما أنها رقابة مؤثرة أيضا بحكم أصولها التاريخية والفلسفة التي أدت إلى ظهورها في فرنسا بموجب دستور 1958. تسلط هذه الورقة البحثية الضوء على المجلس الدستوري بصفته منوطا بالرقابة الدستورية مع إبراز وظيفته المختلطة القضائية والسياسية بحكم تشكيلته التي تشمل قضاة من المحكمة العليا ومجلس الدولة وكذا تشكيلته السياسية التي تشمل أعضاء من غرفتي البرلمان وكفاءات يعينهم رئيس الجمهورية، وكذا صلاحياته المتنوعة.

الكلمات المفتاحية: المجلس الدستوري، الرقابة الدستورية، الوظيفة القضائية، الوظيفة السياسية.

أهمية البحث:

تكمن أهمية هذا البحث في تسليط الضوء على طبيعة المجلس الدستوري الجزائري بصفته منوطا بالرقابة على دستورية القوانين، وذلك بتحديد ما إذا كان يقوم برقابة سياسية أو قضائية.

أهداف البحث:

تهدف هذه الورقة البحثية لتحديد نوع الرقابة الدستورية التي يمارسها المجلس الدستوري الجزائري بالنظر إلى تشكيلته من جهة، واختصاصاته الدستورية من جهة أخرى.

نتائج البحث المنتظرة:

نتوق في هذه الورقة البحثية للتوصل إلى نتيجة هامة مفادها أن المجلس الدستوري بصفته مخولا بالرقابة الدستورية وبالنظر على تشكيلته واختصاصاته فإنه يقوم بوظيفة سياسية أكثر منها قضائية.

Abstract :

It is known that the constitutional review of judicial nature first appeared in the United States by defense practiced by the various courts in principle, as well as judicial review through the case, which appeared in 1920 according to the Austrian

jurist Hans Kelsen's efforts in Austria, then spread in most countries of Western Europe which has established Supreme Constitutional Courts for this purpose, which are relatively limited effect because it is mainly later, on the one hand, and it's usually of conformity, it limited to the extent to the text conformity to the Constitutional text before the Court, thus limiting the effect of this type of review comparing to political review, the review of political or mixed nature exercised by the Constitutional Councils, as in Algeria, is also effective because of its historical origins and philosophy that led to its emergence in France under the 1958 Constitution. This paper sheds light on the Constitutional Council as entrusted with constitutional review. It's mixed judicial and political function by virtue of it's composition includes judges from the Supreme Court and the Council of State, as well as it's political composition, which includes members of the two chambers of Parliament and competencies appointed by the President of the Republic, as well as it's various powers.

Keywords : Constitutional Council, constitutional review, judicial function, political function.

The importance of the research

The importance of this research is to shed light on the nature of the Algerian Constitutional Council as a body to oversee the constitutionality of laws, by determining whether it carries out political or judicial review.

The objectives of the research

This paper aims to determine the type of constitutional control exercised by the Algerian Constitutional Council in view of its composition on the one hand, and its constitutional competences on the other.

The results of the research

We crave in this paper to reach an important conclusion that the Constitutional Council, as authorized to constitutional review and given its composition and functions, has a political function rather than judicial.

مقدمة:

أظهرت التجارب الدستورية في العديد من الأنظمة المعاصرة ، تطبيق ثلاث أشكال للرقابة الدستورية وذلك حسب الجهاز المكلف بممارستها، فهناك بعض الدول تبنت نظام المجالس الدستورية، وأخرى تبنت نظام المحاكم الدستورية ، والبعض الأخر أسندت مهمة الرقابة إلى المحاكم القضائية، ولعل ما أخذ به النظام الفرنسي بموجب الجمهورية الخامسة أهم نموذج وهو المجلس الدستوري والذي تتجلى أهم وظائفه في الرقابة على دستورية القوانين، وهو ما أخذت به الجزائر اقتداء بالنموذج الفرنسي، حيث تكتسي الرقابة الدستورية أهمية بالغة كونها أهم ضمانات احترام مبدأ المشروعية.

وباستقرائنا للتاريخ الدستوري الجزائري، يتضح لنا أن تطور هذا النوع من الرقابة قد مر بمراحل عديدة أفرزتها الحقب التاريخية المختلفة وكنتيجة للمحطات الدستورية التي عرفتها البلاد، فإن أول تجربة مع المجلس الدستوري كانت وفقا لدستور 1963، إلا أنه لم ير النور نتيجة وقف العمل بالدستور بعد مدة قصيرة من سنه،

ليغيب المجلس تماما في دستور 1976، ويعود للظهور مرة أخرى بموجب التعديل الدستوري لسنة 1989، لتتم بلورته بشكل مختلف في ظل التعديل الدستوري لسنة 1996، وبقي على تلك الحال إلى غاية آخر تعديل دستوري في سنة 2106، أين عرف المجلس نقلة نوعية من خلال التشكيلة، الاختصاصات، توسيع سلطة الإخطار وإعمال آلية الدفع بعدم الدستورية التي تعد إجراء جديدا بموجب التعديل المذكور آنفا، وعلى الرغم من كون المجلس الدستوري الجزائري يضطلع بصلاحياته واختصاصاته الدستورية بشكل عادي، إلا أنه قد ثار جدل واسع حول تكييف طبيعته، سواء في الدستور أو في نظامه الداخلي، وهو ما أدى إلى اختلاف الفقه في تكييفها، فهناك من أعطاه وصف هيئة قضائية في حين جعلها البعض هيئة سياسية، ويرجع ذلك لتشكيلته وتنظيمه من جهة، واختصاصاته الدستورية من جهة أخرى.

تسلط هذه الورقة البحثية الضوء على المجلس الدستوري بصفته منوطا بالرقابة الدستورية مع إبراز وظيفته المختلطة القضائية والسياسية بحكم تشكيلته التي تشمل قضاة من المحكمة العليا ومجلس الدولة وكذا تشكيلته السياسية التي تشمل أعضاء من غرفتي البرلمان وكفاءات يعينهم رئيس الجمهورية، وكذا صلاحياته المتنوعة. ومن هذا المنطلق تثار الإشكالية التي مفادها: **بالنظر إلى تنظيم المجلس الدستوري واختصاصاته هل يمكن اعتبار وظائفه سياسية أم قضائية؟**

وللإجابة عن هذه الإشكالية ستكون الدراسة حسب الخطة التالية:

المبحث الأول: المجلس الدستوري الجزائري: تنظيم واختصاص

المطلب الأول: تشكيلة المجلس والعضوية فيه: التركيبة البشرية وخصوصيات الانتماء

المطلب الثاني: اختصاصات المجلس الدستوري الجزائري: بين التنوع والمحدودية

المبحث الثاني: ارتباط طبيعة وظائف المجلس الدستوري بتنظيمه واختصاصاته

المطلب الأول: مظاهر الطبيعة السياسية لوظائف المجلس الدستوري

المطلب الثاني: مظاهر الطبيعة القضائية لوظائف المجلس الدستوري

خاتمة.

المبحث الأول: المجلس الدستوري الجزائري: تنظيم واختصاص

حافظ المؤسس الدستوري الجزائري في تعديل2016 على المجلس الدستوري وحافظ على مواصلة تكليفه بالسهر على الرقابة على دستورية القوانين، ومعززا خياره هذا بجملة من التعديلات مست تشكيلة المجلس الدستوري للتأكيد على استقلاليته والطبيعة القانونية الخاصة به، حيث تم النص على الشروط التي تقتضيها العضوية في المجلس

الدستوري، تحديد عهدة أعضائه بمدة 08 سنوات مع التجديد النصفي وأكد على عدم قابليتها للتجديد مرة أخرى، مع إقرار حالات التنافي وواجبات وحقوق الأعضاء، وأخيرا الحصانة القضائية في المسائل الجزائية.

وسنتناول في هذا المبحث تنظيم واختصاص المجلس الدستوري من خلال التطرق لتشكيلته والعضوية فيه في المطلب الأول، ثم اختصاصاته في المطلب الثاني وذلك على النحو التالي:

المطلب الأول: تشكيلة المجلس والعضوية فيه: التركيبة البشرية وخصوصيات الانتماء

يخضع تشكيل المجلس الدستوري إلى أحكام الدستور، وكذا المرسوم الرئاسي المتعلق بالقواعد الخاصة بالمجلس الدستوري، حيث تسهر على تعيين أو انتخاب أعضائه كل من السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، وبذلك تختص كل واحدة بتعيين أو انتخاب عدد معين من أعضائه بما فيه رئيسه. أن دراسة مسألة تشكيلة المجلس الدستوري لها أهمية بالغة لكونها تبين لنا مدى درجة استقلالية المجلس الدستوري، ومن ثم مدى فعالية دوره في ممارسة المهام المنوط به بموجب أحكام الدستور.

كما أن إشكالية العضوية في المجلس لا تتوقف فقط على تحديد العدد، بل لابد من تحديد الشروط التي يجب أن تتوفر في عضو المجلس الدستوري وكذا تحديد حالات التنافي مع العضوية في المجلس، وسنتناول في هذا المطلب إعادة التوازن في تشكيلة المجلس في الفرع الأول، ثم محددات العضوية في المجلس في الفرع الثاني وذلك على النحو التالي:

الفرع الأول:

أحدث التعديل الدستوري لسنة 2016 نوعا من التوازن في التشكيلة إعادة النظر فيها مع احترام قاعدة التوازن بين السلطات الثلاث في الدولة. إذ أصبح المجلس الدستوري يتكون وفقا لنص المادة من اثني عشر عضوا، موزعين بالتساوي بين السلطات الثلاث في الدولة على النحو الآتي[1]:

- أربعة أعضاء (4) أعضاء من بينهم رئيس المجلس ونائب رئيس المجلس[2] يعينهم رئيس الجمهورية.
- عضوان (2) ينتخبهما المجلس الشعبي الوطني.
- عضوان (2) ينتخبهما مجلس الأمة.
- عضوان (2) تنتخبهما المحكمة العليا.
- عضوان (2) ينتخبهما مجلس الدولة.

ولكن رغم محاولة المؤسس الجزائري تجاوز مسألة التمثيل بالتساوي داخل المجلس الدستوري بين السلطات الثلاث في الدولة، واعتماد النظام المختلط من خلال المزج بين أسلوب التعيين وأسلوب الانتخاب، إلا أن مسألة هيمنة رئيس الجمهورية تبقى قائمة، وما يؤكد ذلك هو احتفاظه بسلطة تعين رئيس المجلس رغم مطالبة العديد من الأطراف المهتمين بالشأن الدستوري والسياسي بضرورة التخلي عن آلية التعين لمنصب رئاسة المجلس وتبني نظام الانتخاب، بحيث يتم انتخاب رئيس المجلس من بين أعضائه، كما كان عليه الحال في دستور 1963[3]

وأكثر من ذلك، فإن الحديث عن انتخاب عضوين من مجلس الأمة، بالنظر إلى التشكيلة السياسية الحالية في الجزائر لا يعدو إلا أن يكون تحصيل حاصل، لكونه في غالبية الأحيان يكون من ضمن الثلث الرئاسي الذين يتم تعينهم مباشرة من طرف رئيس الجمهورية، ونفس الحكم يمكن إسقاطه على العضوين المنتخبين من طرف المجلس الشعبي الوطني وذلك لكون أحزاب الأغلبية في البرلمان موالية للسلطة التنفيذية.

أما بالنسبة للقضاة المنتخبين من قبل المحكمة العليا ومجلس الدولة، فهم ينتمون في الأصل إلى السلطة القضائية، غير أن التعين الأولي في منصبهم كقضاة يكون بموجب مرسوم رئاسي طبقا لأحكام المادة9/62 من الدستور، ومن ثم فالقضاء رغم كونه سلطة مستقلة بذاتها إلا أن تبعيتها للسلطة التنفيذية تبقى قائمة.

وبذلك يكون المؤسس الدستوري قد عالج نقطة مثيرة للجدل منذ تأسيس المجلس الدستوري في الجزائر، والتي لم تصل إلى حد التساوي في التمثيل بين جميع السلطات في عضوية المجلس الدستوري، فكانت تتراوح بين هيمنة نظرية للبرلمان في بداية التأسيس بموجب دستور 1963، ثم امتياز في عدد الأعضاء الممثلين لرئيس الجمهورية كرسه دستور 1989، وأكده دستور1996[4].

ولكن في المقابل طرح الإشكال في انفراد رئيس الجمهورية في عملية التعيين الخاصة برئيس المجلس الدستوري ونائبه، وكذلك من ناحية عدم توحيد طريق الاختيار في عضوية هذا الجهاز بين السلطات الثلاث، فيتم اختيارهم عن طريق الانتخاب إذا ما تعلق الأمر بتمثيل السلطتين التشريعية والقضائية لعضوية المجلس، بينما نجد المؤسس الدستوري الجزائري قد أقر أسلوب التعيين في تمثيل السلطة التنفيذية، وتحديدا لرئيس الجمهورية دون سواه، وهو ربما ما يعاب على التعديل الدستوري الجديد في هذه المسألة.

الفرع الثاني: محددات العضوية في المجلس

لم تتناول الدساتير الجزائرية السابقة للتعديل الدستوري لسنة2016 شروط العضوية في المجلس الدستوري، وتركت المجال مفتوحا أمام كل هيئة في اختيار ممثلها سواء كانوا معينين أم منتخبين، ولطالما كانت شروط العضوية في المجلس الدستوري مطلبا فقهيا، دعا إليه الكثير من فقهاء القانون الدستوري، خاصة فيما يتعلق بجانب التخصص، حيث يفترض النص دستوريا على وجوب توافر شروط السن والتخصص القانوني وحسن السيرة الأخلاقية، ليتخّلص عضو المجلس من احتمالية فرض المقرر هيمنته على تحرير مشروع التقرير، وبالنتيجة عدم التأثير على استقلالية الأعضاء[5].

أولا: الشروط المتعلقة بالسن والكفاءة والخبرة والتأهيل

لقد ظلت السلطة القضائية في السابق هي الجهة الوحيدة من بين الهيئات الثلاث التي تضمن عنصر الكفاءة القانونية، نتيجة الخبرة القضائية الميدانية الممارسة من طرف العضوين المنتخبين من بين القضاة الأعضاء في المحكمة العليا أو مجلس الدولة. هذا من المؤكد أنه سيؤثر على مردودية المجلس وعلى فعالية الرقابة عند افتقاد هذا الجهاز

لأهم عنصر حتى يقوم بمهامه على أحسن وجه وبأرفع مستوى، وهي الكفاءة القانونية المطلوبة لمثل هذه المهام، التي تساعد في عملية التحقق من مدى مطابقة القوانين للدستور[6].

وتماشيا مع هذا المطلب أقر المؤسس الدستوري في التعديل الدستوري لسنة 2016 شروطا للعضوية في المجلس الدستوري ارتبطت بإقرار شرط السن، التأهيل، الكفاءة والخبرة كمحددات أساسية لتولي وظيفة عضو المجلس الدستوري[7]، وذلك لغرض تعزيز وظيفة عضو المجلس ومركزه الدستوري[8]، فبالنسبة لشرط السن اشترط المؤسس الدستوري بلوغ سن أربعين سنة كاملة يوم تعيين الأعضاء أو انتخابهم، وهي نفس السن التي اشترطها الدستور للترشح لمنصب رئاسة الجمهورية[9].

كما أضاف الدستور شرطا أساسيا للعضوية في المجلس الدستوري، وهو التمتع بخبرة مهنية مدتها خمسة عشرة (15) سنة على الأقل في التعليم في ميدان العلوم القانونية أوفي القضاء، أوفي مهنة محام لدى المحكمة العليا أو لدى مجلس الدولة أو في وظيفة عليا في الدولة[10].

وبإقراره لهذه الشروط يكون المؤسس الدستوري الجزائري قد أولى عناية فائقة للهيئة في حد ذاتها، فالشروط ونظرا لارتباطها بهيئة دستورية عليا تعد موضوعية وجادة، وهي إضافة جيدة لترقية المجلس ووظائفه واختصاصاته التي من شأنها تعزيز مكانته في الدولة للاضطلاع بما يقع على عاتقه على أكمل وجه.

ثانيا: تحديد حالات التنافي مع العضوية في المجلس

تتعارض العضوية في المجلس الدستوري مع الوظائف الأخرى تجد تبريرها في مبدأ الفصل بين السلطات، فصفة العضوية في المجلس الدستوري تتنافى مع كل نشاط آخر[11] فبهدف ضمان تفرغ أعضاء المجلس الدستوري للمهام المنوطة بهم بموجب أحكام الدستور، نص المؤسس الجزائري في المادة 183 أن العضوية في المجلس تتنافى مع ممارسة أية عضوية أو وظيفة أو تكليف أو مهمة أخرى، والهدف من هذا الإجراء ضمان استقلاليتهم التامة لأداء مهامهم خاصة اتجاه الجهة المعينة لهم، كما يمنع السماح بذكر صفة العضو في أية وثيقة يزمع نشرها تتعلق بنشاط عام أو خاص وهذا لمنع العضو من استغلال صفته لأغراض شخصية. كما منع أعضاء المجلس الدستوري من الانخراط في حزب سياسي أو المشاركة في التظاهرات ذات طابع سياسي وذلك حتى لا يؤثر ذلك على استقلالية المجلس الدستوري[12].

هذا التوجه يتوافق مع ما ذهب إليه المؤسس الدستوري الفرنسي، حيث نصت المادة57 من الدستور الفرنسي على حالات التنافي مع عضوية المجلس الدستوري، فلا يجوز الجمع بين عضوية المجلس وبين وظائف وزير أو عضوية البرلمان، كما أحالت نفس المادة حالات عدم الجمع مع العضوية إلى قانون أساسي[13].

ثالثا: تكريس ضمانات استقلالية أعضاء المجلس

ضمانا لمبدأ استقلالية المجلس الدستوري في الجزائر أقر المؤسس الدستوري استقلالية المجلس الذي تتمحور وظيفته الأساسية بالسهر على احترام الدستور، كما أضاف لها التمتع بالاستقلالية الإدارية والمالية[14]، هذا ما أكده النظام المحدد لقواعد عمل المجلس الدستوري لسنة 2016، و الذي شمل جملة من التغييرات التي تتوافق والتعديل الدستوري الجديد، لاسيما نظام التصويت، حيث أقر الدستور ترجيح صوت رئيس المجلس في حالة تعادل الأصوات، على غرار ما كان منصوصا عليه في دستور 1963، بالإضافة إلى إجراءات أخرى هامة متعلقة بنظام الإخطار، والقانون الأساسي للأعضاء ..الخ.

رابعا: تحديد مدة العضوية في المجلس الدستوري كضمانة ضد العزل

رفع المؤسس الدستوري بمقتضى التعديل الدستوري لسنة2016 مدة العضوية في المجلس الدستوري إلى 08سنوات لفترة واحدة لرئيس المجلس ونائبه، ويكون التجديد الجزئي كل أربع سنوات[15]، وبذلك يكون المؤسس الدستوري قد سعى إلى تحقيق الرأي الفقهي المؤيد إلى الرفع من مدة العضوية في المجلس الدستوري خدمة لنجاعة هذه الهيئة وتطويرها، لأن التخصص وحده لا يكفي نظرا للطبيعة الخاصة لعمل هذه الهيئة ودقة المسائل المعروضة عليها للفصل فيها وأثر ذلك على تجانس وتكامل أحكامها مع الدستور، والذي يتطلب ممارسة طويلة في هذه الهيئة[16].

خامسا: تكريس الحصانة القضائية لأعضاء المجلس

كضمانة هامة لاستقلالية أعضاء المجلس، فقد أقر الدستور تمتع رئيس المجلس الدستوري ونائب الرئيس وأعضاؤه، خلال عهدتهم بالحصانة القضائية في المسائل الجزائية. إذ لا يمكن أن يكونوا محل متابعات أو توقيف بسبب ارتكاب جريمة أو جنحة إلا بتنازل صريح من المعني بالأمر أو بترخيص من المجلس الدستوري[17]، حيث اعتبر الرأي المتعلق بمشروع القانون المتضمن التعديل الدستوري لسنة 2016، أن إقرار هذه الأحكام الجديدة تجعل من عضو المجلس في منأى عن كل أشكال الضغط التي تعيق استقلاليته في ممارسة اختصاصاته الدستورية. كما أضاف النظام المحدد لقواعد عمل المجلس الدستوري لسنة 2016شرطا إجرائيا آخر وهو في حالة طلب وزير العدل إلى رئيس المجلس الدستوري من أجل رفع الحصانة للمتابعة القضائية تجاه عضو من المجلس، يستمع المجلس للعضو المعني ويدرس الطلب ويفصل فيه بالإجماع دون حضوره[18].

المبحث الثاني: ارتباط طبيعة المجلس الدستوري بتنظيمه واختصاصاته

إن تحديد مكانة المجلس الدستوري من السلطات الثلاثة مقترن بطبيعة الوظائف التي يؤديها، كما يقترن أيضا بمدى ارتباطه بهذه السلطات أو بإحداها. لم يطلق الدستور الفرنسي اصطلاح "محكمةTribuna"على الهيئة المختصة بالفصل في المنازعات الدستورية، إنما أطلق عليها اسم "مجلس،Conseil"ولكن لماذا هذا الاختيار؟ لقد فضل هذا الاختيار لأن لفظ "مجلس" بطبيعته غير محدد، أما اصطلاح "محكمة" يعطي الانطباع بخضوع البرلمان

للقضاة، في حين أن اصطلاح "لجنة 'Comité'يفيد أنها تخضع لسلطة أعلى. المهم أن اصطلاح "مجلس" يتفق مع التاريخ الفرنسي الذي عرف مجالس سياسية مثل "مجلس الجمهورية" ومجالس قضائية مثل "مجلس الدولة"، لذلك فاصطلاح مجلس يصدق على هيئة سياسية أو قضائية حسب الأحوال.

المطلب الأول: مظاهر الطبيعة القضائية لوظائف المجلس الدستوري

لقد حرص أنصار الرقابة السياسية على دستورية القوانين في فرنسا على بقائها سياسية محضة بعيدة عن تدخل القضاء، وذلك للاعتبارات التاريخية المتمحورة حول العلاقة بين القضاء والسلطة السياسية، وكذا الحفاظ على مبدأ الفصل بين السلطات الذي شهد نوعا من التشدد في تطبيقه فيم يتعلق بالرقابة الدستورية في فرنسا، وقد تجلى هذا التوجه في تشكيلة المجلس الدستوري الفرنسي الذي أنيط بالرقابة على دستورية القوانين في المقام الأول، إذ تم حظر القضاة الممارسين من العضوية في المجلس، بخلاف التجربة الجزائرية التي أظهرت نوعا من الانفتاح فيم يخص التشكيلة وذلك منذ تفعيل المجلس الدستوري منذ سنة 1963 نظريا وفي ظل دستور 1989 والدساتير اللاحقة، مع ملاحظة اختلال التوازن في التشكيلة، إلا أن التعديل الدستوري الأخير حل إشكالية التوازن في التشكيلة بين السلطات ومن ضمنها السلطة القضائية، بل ذهب المؤسس الدستوري إلى أبعد من ذلك حيث تعداه إلى إقرار الحصانة القضائية لأعضاء المجلس.

وفيما يلي سنتطرق لبعض مظاهر الطبيعة القضائية للمجلس من خلال تشكيلته تنظيمه واختصاصاته وذلك على النحو التالي:

الفرع الأول: توافر عناصر الوظيفة القضائية

يظهر من بعض اختصاصات المجلس الدستوري بصدد فصله في بعض المسائل المعروضة عليه أنه هيئة قضائية، حتى وإن كانت تشكيلته المختلطة وكذا مهامه لا توحي بذلك، إلا أن توافر بعض العناصر من شأنه أن يضفي نوعا من الخصوصية التي تميز الهيئات القضائية عن غيرها، ومن أبرز المؤيدين لهذا الرأي الأستاذ.WALINE الذي أورد وجهة نظره المؤيدة لاعتبار المجلس هيئة قضائية، حيث يرى أن الوظيفة القضائية تتميز بوجود عنصرين[19]:

-العنصر الأول: عنصر مادي يتمثل في أن القضاء يطبق القانون.

-العنصر الثاني: عنصر شكلي وهو أن العمل القضائي يتمتع بحجية الشيء المقضي فيه[20].

والمجلس الدستوري يتوافر فيه العنصران، فهو يطبق القانون، وقراراته تتمتع بقوة الشيء المقضي فيه. إذ أقر دستور 1958 الفرنسي أن قرارات المجلس غير قابلة لأي نوع من الطعن وتلتزم سلطات الدولة باحترامها[21]، وهو الحكم ذاته الذي ورد في الدستور الجزائري بشأن قرارات المجلس الدستوري النهائية والملزمة لكافة السلطات العمومية والسلطات الإدارية والقضائية [22].

بالإضافة إلى ذلك، هناك من يضيف عنصر ثالث، وهو ضرورة وجود خصومة في المنازعة أمام المجلس الدستوري، في حين أن الأستاذWALINE لا يعتبرها عنصرا حاسما، فقد يفصل القاضي الدستوري بوجود النزاع كما هو الحال في منازعات الانتخابات فنكون بصدد اختصاص تنازعي كما يفصل بدون وجود نزاع، في حالة رقابته السابقة واللاحقة على القوانين العادية والعضوية فنكون بصدد اختصاص غير تنازعي[23].

الفرع الثاني: الصفة القضائية في مجال الرقابة على الانتخابات

يوصف المجلس الدستوري من قبل الكتاب والقانونيين بكونه قاضي انتخابات، بحكم اختصاصاته العديدة في مجال الانتخابات، إذ يسهر المجلس الدستوري على صحة الاستفتاء وانتخاب رئيس الجمهورية والانتخابات التشريعية، ويمتد اختصاصه للفصل في الطعون المتعلقة بالنتائج الأولية للانتخابات التشريعية والرئاسية وإعلان نتائجها النهائية[24]، كما يتولى أساسا الفصل في صحة الترشيحات لانتخاب رئيس الجمهورية.

ويظهر من خلال صياغة أحكام بعض مواد الدستور المتعلقة بعمل المجلس الدستوري أنه يميل إلى الطبيعة القضائية، للمجلس الدستوري كتابة ضبط، إذ لا تكون هذه الأخيرة إلا للمحاكم والمجالس القضائية، وشكل قراراته يشبه شكل الأحكام والقرارات القضائية لأنها تحتوي على بيان القرار، تسبيب القرار وفي الأخير منطوق القرار، الذي يحتوي على النص الدستوري أو القانوني المؤسس عليه للوصول إلى الفصل، مع التأكيد على أن هذا الفصل يكون في الشكل وفي الموضوع[25].

بالإضافة إلى ذلك فإن فصل المجلس الدستوري في الطعون وإصدار قرارات نهائية بشأنها يوحي بأنه يمارس وظيفة قضائية، فمصطلح الطعن يدل أساسا على احتجاج أو نزاع، وهو ما تختص به عادة جهة قضائية، حيث يتم تعيين مقررا أو مقررين ويفصل في صحة عمليات التصويت والمنازعات المرتبطة بها[26]، وقد سبق للمجلس الدستوري الفرنسي أن أكد في مناسبة رقابته على الاستفتاء على أن دور المجلس الدستوري ذو طبيعة قضائية[27]، زيادة على ذلك، لا تقتصر رقابة المجلس الدستوري على صحة عمليات الاستفتاء أو الانتخاب إنما يعلن نتائج الاقتراع ويحدد المترشح المنتخب، وفي حقيقة الأمر إن هذا الإعلان ما هو إلا نتيجة للحكم الذي قضى بصحة الاقتراع، وهذه النتيجة بطبيعة الحال ذات طبيعة قضائية[28].

كما أن المجلس الدستوري وبصدد إصداره لقراراته فإنها تختم بذكر أسماء أعضائه المشاركين في المداولة مع توقيعهم مع التأكيد على تطبيق مبدأ الوجاهية بصدد بتبليغ النائب الذي اعترض على انتخابه ليقدم دفاعه كتابيا.

وكل هذه الدلالات تشير نوعا ما على الميل نحو الصفة القضائية، بحكم خصوصية الهيئة وتعدد مهامها ومكانتها كمؤسسة دستورية سامية في الدولة.

الفرع الثالث: معيار شكل قرارات وأراء المجلس الدستوري

اعتاد المجلس الدستوري أن يعطي لقراراته وآرائه شكلا مطولا و مدعم بحجج، بحيث يجب أن تصدر هذه القرارات و الآراء باللغة العربية وذلك حسب المادة 10من النظام المحدد لقواعد عمل المجلس الدستوري وبالتالي فإن أراء و قرارات المجلس الدستوري الصادرة في إطار الرقابة الدستورية بنفس الأشكال التي ترد عليها الأحكام والقرارات القضائية تشمل شكليات، اعتبارات، ومنطوق الحكم هذا ما يضفي الطبيعة القضائية على المجلس الدستوري .

أولا: شكليات الرأي أو القرار

يحتوي قرار أو رأي المجلس الدستوري على مجموعة من البيانات تتضمن الإشارة إلى رسالة الإخطار، وصاحب الإخطار ، والمواد الدستورية التي يتأسس عليها الإخطار كذا تاريخ ورقم تسجيل رسالة الإخطار، بالإضافة إلى المواعيد وموضوع الإخطار و كذا الأحكام التي حصرتها هذه الرسالة إذا تعلق الإخطار بمواد أو أحكام معينة وليس كل القوانين، يلي هذه البيانات شكليات أخرى تتعلق بالقواعد المرجعية، كما يشير المجلس الدستوري في بعض الأحيان إلى رأي أو قرار سابق له، ويضيف المجلس الدستوري بعد هذه التأشيرات عبارة "الاستماع إلى مقرر".

ثانيا: اعتبارات الرأي والقرار

يجب على المجلس الدستوري أن يسبب و يعلل آرائه وقراراته طبقا للنظام المحدد لقواعد عمله، وهذا ما نجده أيضا في الأحكام والقرارات الصادرة عن المحاكم والمجالس القضائية، وتصاغ أسباب الرأي أو القرار على شكل اعتبارات، يبين فيها هذا الأخير بوضوح الأسباب التي يبني أو يؤسس عليها قراره أو رأيه ويشرح ويحلل ويفسر مواد الإخطار، كما يبين مواد الدستور أي القواعد المرجعية والمبادئ الدستورية المعنية ويتولى شرحها وتفسيرها، والتي يقارن أو يواجه ويراقب التشريع أو التنظيم أو النظام الداخلي بالنظر إليها و يبين أخيرا الحل الذي اعتمده.

ثالثا: منطوق الرأي أو القرار

يتضمن المنطوق الحل المترتب على التصرف محل الرقابة، يصاغ على شكل بنود مرقمة، وهذا خلافا لما جاء به المجلس الدستوري الفرنسي الذي يصوغ تلك البنود في شكل مواد.

أسوة بالمحاكم الدستورية في العالم، تبنى المجلس الدستوري هذا المنطق مع الأخذ بعين الاعتبار طبيعة الرقابة الدستورية، إذ أن القاعدة القانونية هي الدستور، والوقائع هي النص الخاضع للرقابة (معاهدة، قانون، تنظيم)، بحيث يبين المجلس الدستوري في مختلف قراراته وآرائه أن الوقائع أو بعبارة أخرى النص الخاضع للرقابة مسموح بها أو غير مسموح بها بقاعدة دستورية التي هي مقدمة، فالمجلس الدستوري يتحقق من وجود مخالفة للدستور أو عدم وجودها[29].

وبهذا يبدو أن المجلس الدستوري قد اعتمد سلوك القاضي، هذا السلوك يمكن أن يفحص انطلاقا من مجموع القرارات والآراء التي أصدرها منذ تأسيسه ولازال ملتزما بها.

الفرع الرابع: انتفاء الطابع الانتخابي البحت لأعضاء المجلس الدستوري

إن طريقة تعيين أعضاء المجلس الدستوري التي تمزج بين التعيين والانتخاب تنفي عنه الطابع الانتخابي، إذ أن طريقة انتخاب ممثلي السلطة التشريعية وكذا القضائية مختلفة تماما عن الانتخاب بالطريقة الكلاسيكية المتعارف عليها، فهو انتخاب ذو طبيعة خاصة من ضمن ومن طرف أعضاء السلطتين فقط دون غيرهما، فالأمر أشبه بالتزكية، كما أن هذه الطريقة شائعة في تعيين أعضاء المحاكم الدستورية الأخرى، إذ أن أعضاء المحكمة الدستورية في ألمانيا يعينون من قبل البرلمان، وأعضاء المحكمة الدستورية في النمسا يعينون من قبل رئيس السلطة التنفيذية، كما أن أعضاء المحكمة العليا في الولايات المتحدة الأمريكية يعينوا من قبل رئيس الدولة، وفي جميع الحالات، فإن التأثير السياسي للتعيين أمر لا يمكن تجنبه بصورة مطلقة[30].

كما أن اختصاص المجلس الدستوري ذات الطبيعة القضائية هو اختصاص ثانوي غير أصيل، ينعقد في حالات معينة وبصفة جزئية فقط، فالمجلس له العديد من الاختصاصات والمهام، فمجلس الدولة يمارس وظيفة إدارية، واستشارية، ولا تثبت له الطبيعة القضائية إلا حينما يفصل في نزاع، كما لا يشترك المجلس الدستوري في صنع القرار السياسي، إنما يفصل في مسألة قانونية قد تتصل بالسياسة، وهذه سمة مشتركة في القضاء الدستوري[31].

المطلب الثاني: مظاهر الطبيعة السياسية لوظائف المجلس الدستوري

لطالما ارتبطت طبيعة المجلس الدستوري كهيئة دستورية تسهر على احترام الدستور كاختصاص أصيل بالإضافة إلى بعض الاختصاصات والمهام الأخرى، وعلى الرغم من كون بعض مهام وصلاحيات المجلس تكتسي صبغة قضائية نسبيا إلا أن الفقهاء يعتبرونه هيئة سياسية بامتياز، ويرجع ذلك أساسا إلى عدة اعتبارات من بينها تشكيلته المختلطة في المقام الأول، وكذا تنوع وتعدد صلاحياته التي تتعدى كونها قضائية محضة، وسنحاول في هذا المبحث تسليط الضوء على مظاهر الطبيعة السياسية لوظائف المجلس الدستوري والتي ترجح كونه هيئة سياسية وذلك على النحو التالي:

الفرع الأول: تنوع التشكيلة وتوازنها بين السلطات الثلاث

جمع المؤسس الدستوري الجزائري بين طريقتي التعيين والانتخاب في تولي عضوية المجلس الدستوري، مع ذلك وحد المؤسس شروط تولي العضوية الواجب توفرها في كل الأعضاء المعينين أو المنتخبين على حدّ سواء، فبالرجوع إلى أحكام الدستور الجزائري نلاحظ أن عدد أعضاء المجلس أصبح اثنا عشر عضوا[32] وهذا ما أكدته المادة 183 منه على خلاف دستور 1996 أين كانت التشكيلة تسعة أعضاء، فأربعة أعضاء من بينهم رئيس المجلس ونائبه يعينهم رئيس الجمهورية وأربعة أعضاء ينتخبون من البرلمان عضوين لكل غرفة واثنان تنتخبهم المحكمة العليا واثنان ينتخبهم مجلس

الدولة، كما يرجح صوت الرئيس في حالة تعادل أصوات أعضاء مجلسه وهي فقرة جديدة[33] يعين رئيس الجمهورية رئيس ونائب رئيس المجلس الدستوري لفترة واحدة مدتها ثماني سنوات والتي كانت ستة سنوات مع أنه لم يحدد كما في السابق بأنها قابلة أو غير قابلة للتجديد، وعليه تدوم العضوية لثماني سنوات على أن يجدد المجلس نصف عدد أعضاء المجلس الدستوري كل أربع سنوات والتي كانت ثلاث سنوات سابقا[34].

فبهذا التوازن والتساوي في تشكيلة المجلس الدستوري، خاصة مشاركة السلطات الثلاث في هذه التركيبة يظهر جليا وأن المجلس ليس هيئة قضائية، كما أن الجمع بين التعيين والانتخاب يبين بوضوح أنه هيئة سياسية وليست قضائية بحتة.

الفرع الثاني: تعدد وتنوع صلاحيات ومهام المجلس الدستوري

باستقراء أحكام الدستور الجزائري الواردة في الفصل الأول من الباب الثالث منه، يتجلى أن المجلس الدستوري هيئة مستقلة تكلف بالسهر على احترام الدستور، وهو ما أقره المؤسس الدستوري في بداية تطرقه للمجلس، ما يستقى من هذا الحكم أن المجلس ليس بهيئة قضائية، لذلك أدرج في الباب المتعلق بالرقابة ومراقبة الانتخابات والهيئات الاستشارية، فبالإضافة إلى صلاحية الرقابة على دستورية القوانين المعاهدات والتنظيمات، والتي تشكل اختصاصا أصيلا للمجلس، فإنه يمارس مهاما ووظائف متعددة، فهو هيئة استشارية، ومكلفة بمراقبة صحة عمليات انتخابات رئيس الجمهورية والانتخابات التشريعية ويعلن النتائج النهائية، كما يتلقى الطعون بشأن المنازعات الانتخابية (قاضي انتخابات)، كما يسهر على صحة عمليات الاستفتاء، طبقا لأحكام المواد من 182 إلى 191. وسنحاول في هذا الفرع الإشارة على بعض الصلاحيات التي ترجح الطبيعة السياسية على الطبيعة القضائية للمجلس كهيئة دستورية عليا.

أولا: الرقابة على دستورية القوانين والتنظيمات والمعاهدات

احتفظ المؤسس الدستوري بنفس الطريقة والإجراءات المعمول بها لاسيما حين تمييزه للرقابة الوجوبية والقبلية التي يمارسها المجلس الدستوري على القوانين العضوية والنظامين الداخليين لغرفتي البرلمان، مع احتفاظ رئيس الجمهورية بالحق الانفرادي لهذا النوع من الإخطار، في حين أبقى على مجال الرقابة الاختيارية في حق الإخطار إذا ارتبط الأمر بالقوانين العادية والتنظيمات وكذا المعاهدات[35].

كما أقر التعديل الدستوري لسنة 2016في تعديله للمادة 165في فقرتها الأولى من دستور1996 بقيام المجلس الدستوري بالرقابة السابقة والتي تقدم بموجب آراء، كما يظهر من خلال المواد الأخرى احتفاظ المؤسس الدستوري بمبدأ الرقابة اللاحقة والتي يجسدها بقرار، ولكن تم حصرها في إطار المادة 188من الدستور والمتعلقة بحق الأفراد في الطعن في دستورية القوانين (الدفع بعدم الدستورية)، وهو ما أكدها النظام المحدد لقواعد عمل المجلس الدستوري لسنة 2016 [36].

وبخصوص الرقابة على التنظيمات فإن التعديل الدستوري لسنة 2016من خلال المادة143 منه، نجد أن المؤسس الدستوري قد حافظ على نفس التوجه القاضي بإمكانية الرقابة الدستورية على المراسيم التنظيمية، وذلك من أجل تجنب المخاطر التي يمكن أن تترتب عن جنوح القواعد التنفيذية الإلزامية، لأن المراسيم التنظيمية ليست كالأوامر الرئاسية أو التفويضية من حيث طرحها على الموافقة البرلمانية، ومرد ذلك أنها تتناول مسائل تخرج عن مجال القانون[37].

تجدر الإشارة إلى أنه من الناحية العملية لم يمارس المجلس الدستوري في الجزائر حق الرقابة على التنظيمات منذ إنشائه إلى حد الآن، وذلك يعود حسب رأي بعض الفقه لعزوف رئيس المجلس الشعبي الوطني ثم رئيس مجلس الأمة عن ممارسة صلاحياتهما في الإخطار[38].

وبخصوص الرقابة على المعاهدات، فقد أقر المؤسس الدستوري الحق لرئيس الجمهورية في إبرام المعاهدات الدولية والمصادقة عليها، كما أوجب الموافقة الصريحة لغرفتي البرلمان على حدة فيما يتعلق ببعض المعاهدات[39]، ويعود ذلك كما يرى بعض الفقهاء إلى طبيعة بعض المعاهدات الدولية وآثارها على القوانين الوطنية وعلى اختصاصات السلطة التشريعية، ومنه يظهر دور المجلس الدستوري في الرقابة على دستورية المعاهدات للحفاظ على توازن بين السلطات وكذلك سمو الدستور[40] وعليه عمد المؤسس الدستوري في التعديل الدستوري لسنة 2016 من خلال النص في المادة 186 إلى إلغاء كلمة " قرار" التي كانت في المادة 165 في النص السابق، وأبقى على الرأي فقط الذي يصدره المجلس الدستوري بشأن المعاهدات، في حين أبقى على نفس الصياغة لنص المادة 165 من دستور1996 من خلال المادة 190 [41].

ثانيا: الدور الاستشاري للمجلس ينفي عنه الصفة القضائية

يشكل المجلس الدستوري هيئة استشارية في العديد من الحالات طبقا لأحكام الدستور، ويتنوع دوره الاستشاري حسب الحالة، أن طلب هذه المشورة يكون أحيانا من المجلس الدستوري كهيئة وأحيانا أخرى من رئيسه فحسب، ففي الحالة الأولى يشارك كل أعضاء المجلس رئيسهم في موضوع المشورة ويتطلب ذلك عرض هذا الموضوع عليهم لدراسة محتواه وإجراء مناقشة مستفيضة لمختلف الآراء والأفكار وما توصلت إليه رؤاهم واجتهاداتهم في جلسة أو أكثر. وقد يتطلب ذلك الاستعانة بأهل الخبرة كل في مجاله، أما في الحالة الثانية فيقتصر طلب المشورة على رئيس المجلس وحده ويعني ذلك عدم إشراك بقية الأعضاء في موضوع الاستشارة.

وتتم استشارة المجلس الدستوري في حالة شغور منصب رئيس الجمهورية، إذ يضطلع بمهمة التثبت من المانع في حالة استقالة رئيس الجمهورية أو وفاته إذ يجتمع المجلس الدستوري وجوبا ويثبت الشغور النهائي لرئاسة الجمهورية على أن يبلغ فورا شهادة التصريح بالشغور إلى البرلمان الذي يجتمع وجوبا هو الآخر، وذلك طبقا لأحكام المادة 102 من الدستور[42].

والملاحظ أن المجلس يؤدي صلاحية واضحة كبقية الصلاحيات المنوطة به وذلك بنص المادة 102 على أنه: "يجتمع المجلس الدستوري وجوبا " في الحالتين معا، أي أن المجلس يتحرك بقوة القانون لا ليقدم استشارة طلبت منه وإنما استجابة لواجب فرضه عليه الدستور، إن المجلس الدستوري يجتمع وجوبا وليس له الحرية في عدم الاجتماع، وهو ما يعكس الدور المحوري للمجلس الدستوري في حالات طارئة كهذه، وبالتالي فإن مكانته كهيئة دستورية عليا تظهر في مثل هذه الحالات.

أما في حالات الخطر الذي يهدد أمن البلد نص الدستور على استشارة رئيس المجلس الدستوري في حالات ثلاث هي: حالة الطوارئ أو الحصار والحالة الاستثنائية وحالة الحرب، حيث أن رئيس الجمهورية وبموجب ما يعرف بسلطات الأزمة فإنه يستشير كل من رئيس المجلس الدستوري ورئيسي غرفتي البرلمان والوزير الأول بعد اجتماع المجلس الأعلى للأمن قبل أن يقرر حالة الطوارئ أو الحصار بشرط وجود الضرورة الملحة[43].

أما بخصوص الحالة الاستثنائية فإن رئيس الجمهورية يستشير رئيس المجلس الدستوري على جانب رئيسي غرفتي البرلمان الاستماع للمجلس الأعلى للأمن ومجلس الوزراء، قبل أن يقرر الحالة الاستثنائية وربط المؤسس الدستوري الحالة الاستثنائية بتوافر شرطين، أولهما وضع يتسم بالخطر وثانيهما ارتفاع منسوب الخطر إلى درجة إمكانية تهديد المؤسسات الدستورية أو استقلال وسلامة التراب الوطني[44].

وبخصوص حالة الحرب وهي المرحلة الحاسمة في الظروف الاستثنائية، إذا كانت القرارات المتعلقة بإعلان حالتي الطوارئ و الحصار أو الحالة الاستثنائية ترتبط كلها بظروف داخلية، فإن قرار إعلان حالة الحرب يرتبط بظروف خارجية، وقد حدد المؤسس الدستوري الإعلان عن هذه الحالة بشروط ثلاث هي[45]:

1-تعرض البلاد لاعتداء أجنبي فعلي و ليس احتمالي أو مجرد تهديد كتعرض ترابها لقصف جوي أو بري أو بحري أو لغزو ميداني لعساكر دولة أخرى.
2-أو يكون تعرضها لهذا الاعتداء الأجنبي وشيك الوقوع علىها، ومثال ذلك أن تكون الترتيبات العسكرية للدولة المعتدية على أهبة الاستعداد لتنفيذ العدوان.
3-أن يكون العدوان الفعلي أو وشيك الوقوع مستجيبا للشروط أو الترتيبات التي نص علىها ميثاق الأمم المتحدة في هذا الشأن و ليس غيرها من الترتيبات التي يمكن لأي دولة أن تعتمدها بمفردها و تقرر على ضوئها إعلان الحرب.

فإذا تحققت شروط وصف الحرب على النحو الذي سبق ذكره، فان رئيس الجمهورية حينئذ ملزم قبل الإعلان عنها بما يلي:
-عقد اجتماع مجلس الوزراء الذي يرأسه شخصيا،
-الاستماع إلى مجلس الأمن،
-استشارة رئيس مجلس الأمة و رئيس المجلس الشعبي الوطني ورئيس المجلس الدستوري.

وبذلك يكون المؤسس الدستوري قد تدارك في التعديل الأخير النقص الذي كان يشوب المادة95 من دستور 1996التي لم تشر لا إلى المجلس الدستوري ولا إلى رئيسه ضمن قائمة الجهات التي يستشيرها رئيس الجمهورية قبل إعلان حالة الحرب. وهكذا يعود الانسجام إلى الأحكام المتعلقة بهذا الموضوع إذ لا يعقل أن يكون للمجلس الدستوري رأي بشأن اتفاقيات الهدنة ومعاهدات السلم[46] وهو لم يستشر قبل إعلان الحرب[47] وربما كان من الأجدر تحقيقا لمزيد من الانسجام أن تتم استشارة رئيس الجمهورية لكل أعضاء المجلس الدستوري وألا تنحصر في رئيسه.

الفرع الثالث: رقابة صحة عملية الانتخاب والاستفتاء

يمارس المجلس الدستوري مهاما متعددة فيما يخص رقابته لصحة الانتخابات الرئاسية، فصلاحياته تشمل مرحلتين مرحلة ما قبل الاقتراع ومرحلة ما بعد الاقتراع، فإذا كانت المرحلة الأولى ممهدة للثانية باستقباله تصريحات الراغبين في الترشح للانتخابات الرئاسية وتكفل المقررين المعينين بدراستها والتأكد من مدى مطابقتها للشروط الدستورية والتشريعية الواجب توافرها وإصدار القرار النهائي بالقبول أو الرفض فان المرحلة الثانية تتميز باستقباله محاضر نتائج هذه الانتخابات والطعون المتعلقة بها وإعلان النتائج النهائية المتمخضة عنها[48].

كما تتميز بالإعداد للدور الثاني للانتخابات الرئاسية في حالة عدم حصول أي مترشح على الأغلبية المطلقة في الدور الأول من خلال الإعلان عن اسمي ولقبي المترشحين المؤهلين لدخول الدور الثاني ودعوتهما للمشاركة فيه ثم الإعلان عن النتائج النهائية. وقد يتخلل ذلك دعوة المجلس الدستوري إلى انتخابات رئاسية جديدة إذا ما توفي أحد المترشحين خلال الدور الثاني أو تعرض لمانع شرعي

ويختم المجلس الدستوري مهامه باستقباله لحساب الحملة الانتخابية لكل مترشح والمتضمنة وجوبا مصادر الإيرادات ومجموع النفقات مرفوقة بوثائق ثبوتية ثم بدراسته لها وإصدار قراراته بشأنها وتبلغ نسخ منها إلى كل مترشح وإلى السلطات المعنية[49].

وتتمثل صلاحيات المجلس الدستوري في رقابته لصحة الانتخابات التشريعية من خلال استقباله ودراسته لمحاضر نتائج نواب المجلس الشعبي الوطني ومحاضر نتائج انتخابات ثلثي أعضاء مجلس الأمة والطعون المرتبطة بها وضبط النتائج النهائية وتوزيع المقاعد على الفائزين ومن خلال تحقيقه في شغور مقعد أحد نواب أو أعضاء غرفتي البرلمان بعد تبليغه بذلك من قبل أحد رئيسي الغرفتين وأخيرا من خلال استقباله وتحقيقه لحسابات الحملة الانتخابية لكل المترشحين وفق الشروط المنصوص عليها في القانون العضوي لنظام الانتخاب[50].

وبخصوص صلاحيات المجلس الدستوري المتعلقة برقابة عملية الاستفتاء رأينا أن دوره يقتصر على الإعلان على نتائج الاستفتاء النهائية بعد استلام محاضر اللجان الانتخابية والتحقيق في صحتها. وانه بخلاف الطعون المتعلقة بالانتخابات الرئاسية والتشريعية فان المجلس الدستوري لم يحدث أن تطرق أثناء إعلانه عن النتائج الرسمية لاستفتاء مضى إلى تفاصيل المنازعات المرتبطة به لا في الحيثيات ولا في منطوق الإعلان وإنما اكتفى بعرض عدد الناخبين وعدد الأصوات والنتائج المتمخضة عن ذلك[51].

ويقع على عاتق أعضاء المجلس الدستوري بمناسبة رقابتهم لصحة الانتخابات الرئاسية والتشريعية وعمليات الاستفتاء واجب الالتزام بقواعد النزاهة والحياد وحفظ سرية المداولات والامتناع عن اتخاذ أي موقف علني تجاه كل قضية تدخل ضمن صلاحيات مجلسهم وواجب التحفظ وتعليق كل علاقة سابقة بأي حزب سياسي طيلة عهدتهم.

ومن خلال كافة هذه الصلاحيات والمهام وبالنظر إلى التشكيلة المختلطة المتوازنة، فإن الصفة القضائية المتعلقة بوظائف المجلس الدستوري نسبية، والأرجح أنها سياسية أكثر منها قضائية، فالواقع أن الهيئة إما أن تكون قضائية بحتة أو تكون غير ذلك، فتسمية المجلس فقهيا كفيلة بميله للطبيعة السياسية أكثر من القضائية، باعتبار أن هذه الأخيرة تقتضي تسمية محكمة.

خـــاتمــــة:

تولي جميع الدول الديمقراطية أهمية خاصة للرقابة على دستورية القوانين تعزيزا لتحصين الدساتير، لذا تعهدها لهيئات خاصة قد تكون قضائية تحت مسمى المحكمة الدستورية أو سياسية تحت مسمى المجلس الدستوري، وهو النهج الذي انتهجه المؤسس الدستوري الجزائري اقتداء بالنموذج الفرنسي الرائد في هذا المجال.

ومن خلال بحثنا تطرقنا بصفة مقتضبة لهيئة المجلس الدستوري بصفته هيئة مستقلة تسهر على ضمان احترام الدستور، كما تعرضنا بالشرح والتفصيل والتأصيل للتجربة الجزائرية في ظل الدساتير السابقة، وصولا للنص الدستوري الحالي، والذي حمل في طياته بوادر إصلاح للمجلس الدستوري سواء من حيث تنظيمه او اختصاصاته.

وفي خضم دراستنا وتحليلنا للإشكالية المطروحة والمتمحورة أساسا حول طبيعة وظائف المجلس فيما إذا كانت سياسية أو قضائية، ركزنا اهتمامنا على عنصرين مرتبطين بتحديد طبيعة هذه الوظائف، أولهما تسمية المجلس بصفة جزئية، وإن كانت لا تعبر بالضرورة عن طبيعة الهيئة في حد ذاتها بالإضافة إلى التشكيلة المختلطة التي تشمل ممثلين عن السلطات الثلاث في الدولة، والعنصر الثاني هو صلاحيات ومهام واختصاصات الهيئة والتي تعبر عن طبيعة وظائفها.

فيما يخص التشكيلة المختلطة والتي تضم ممثلين للسلطات الثلاث في الدولة فقد أحدث المؤسس الدستوري نوعا من التوازن حيث أصبح لكل سلطة أربعة ممثلين، معينين من قبل رئيس الجمهورية عن السلطة التنفيذية ومنتخبين عن كل غرفة من البرلمان، وكذا السلطة القضائية، الأمر الذي يوحي بانتفاء الصبغة القضائية البحتة، وإن كانت هناك بعض المظاهر التي تشير إلى الوظيفة القضائية للهيئة، كما ان تسمية المجلس طالما ارتبطت بهيئة سياسية على نقيض تسمية المحكمة التي توحي بأن الهيئة قضائية وإن كانت مكلفة بالسهر على احترام الدستور.

أما بخصوص الوظائف والاختصاصات، فإن وسائل عمل المجلس التي يتبعها في معالجة المسائل المعروضة عليه يشبه على حد ما طرق عمل أجهزة القضاء، خاصة فيما يتعلق بإصدار آراء وقرارات نهائية ملزمة لجميع السلطات العامة والهيئات في الدولة، تقنية التحفظات، التحقيق، الفصل في الطعون ومبدأ الوجاهية، غير أن معظم هذه

الخصائص لا تفيد بالضرورة بالقول بأن المجلس يمارس وظيفة قضائية، لأن الاختصاصات الأخرى المتمثلة في الرقابة على دستورية القوانين والتنظيمات والمعاهدات، السهر على صحة الانتخابات الرئاسية من خلال رقابة صحة الترشيحات وإعلان القائمة النهائية بعد تلقي الطعون، وكذا الانتخابات التشريعية والفصل في المنازعات بشأنها وإعلان النتائج النهائية، دون إغفال الدور الاستشاري الكبير الذي يمارسه المجلس خاصة في الظروف غير العادية (نظرية سلطات الأزمة) وكذا شغور منصب رئيس الجمهورية وغيرها من الصلاحيات الهامة التي تطرقنا لها في بحثنا، ينفي الصفة القضائية البحتة لوظائف المجلس، وبالنتيجة فطبيعة وظائف المجلس الدستوري بالنظر إلى العناصر السابقة تبقى سياسية كأصل وجزئيا وظائف قضائية.

وبرغم الإصلاحات التي انتهجها المؤسس الدستوري بخصوص المجلس الدستوري، إلا أنه لازالت تشوبه بعض النقائص والقصور في توليه صلاحياته بكل استقلالية، فاستمرار نفوذ السلطة التنفيذية في تعيين أربع أعضاء من بينهم الرئيس ونائبه ومنح هذا الأخير ترجيح الصوت كرس نوعا من الهيمنة على استقلالية الهيئة، إضافة إلى استمرار تبعية السلطة القضائية للسلطة التنفيذية الأمر الذي يؤثر على استقلاليتها كسلطة من جهة، ومن جهة ممثليها المنتخبين ضمن المجلس، وبالنتيجة تأثير رئيس الجمهورية على توجه المجلس.

إن الأمر يحتاج لأكثر من ذلك لتعزيز دور المجلس كهيئة دستورية عليا،' لذلك نقترح:

- ✓ تدعيم استقلالية السلطة القضائية بالدرجة الأولى لأنها ركن من أركان دولة القانون.
- ✓ تجريد السلطة التنفيذية وعلى رأسها رئيس الجمهورية من صلاحية تعيين رئيس المجلس ونائبه، وترك المجال لأعضاء المجلس لانتخاب الرئيس ونائبه من ضمن الأعضاء.
- ✓ منح المجلس الدستوري صلاحية التدخل التلقائي دون الحاجة للإخطار، لأن أصحاب سلطة الإخطار طالما عزفوا عن ممارستها، وبحكم أن المجلس يسهر على احترام الدستور فإن دخله التلقائي يعزز من دوره الفعلي في ذلك.
- ✓ إبعاد المجلس كهيئة مستقلة عن كل ما من شأنه المساس والتأثير على استقلاليته.
- ✓ وعلى العموم فإن المؤسس الدستوري بإقراره للإصلاحات بموجب التعديل الدستوري لسنة 2016 يكون قد خطا خطوة هامة في سبيل ترقية وحماية الدستور وبالنتيجة حماية وترقية الحقوق والحريات الفردية.

الهوامش

[1] المادة 183 من القانون 16-01 المؤرخ في 06 مارس 2016 المتضمن التعديل الدستوري، الجريدة الرسمية العدد 14، في 07 مارس 2016.
[2] تم استحداث منصب نائب رئيس المجلس الدستوري بموجب التعديل الدستوري لسنة 2016، حيث تم تعيين السيد محمد حبشي نائب رئيس المجلس بموجب المرسوم الرئاسي 16-209 المؤرخ في 27 -07-2016، الجريدة الرسمية العدد 45 في 31-07-2016.
[3] المادة 63 من دستور 1963 الجزائري.
[4] سالمي عبد السلام – بن دراح على ابراهيم، المجلس الدستوري في الج ازئر– تشكيلته واختصاصاته في مجال الرقابة الدستورية على ضوء التعديل لدستوري لسنة ،2016المجلة الجزائرية للعلوم القانونية الاقتصادية والسياسية، عدد01 ، كلية الحقوق بن عكنون ، الجزائر، ،2016، ص 131.
[5] سعيد بوالشعير، النظام السياسي الجزائري - دراسة تحليلية لطبيعة نظام الحكم في ضوء دستور 1996، ص211 .
[6] مسراتي سليمة، نظام الرقابة على دستورية القوانين في الجزائر، دار هومة، الجزائر، ،2012، ص 29.
[7] طبقا لأحكام نص المادة 184 من القانون 16-01 سالف الذكر.

[8] الرأي الصادر عن المجلس الدستوري01 المؤرخ في 2016/01/28،المتعلق بمشروع القانون المتضمن التعديل الدستوري،الجريدة الرسمية العدد 06، المؤرخة في 2016/02/03.

[9] طبقا لأحكام نص المادة 87 من القانون 16-01 سالف الذكر.

[10] نصت المادة184 من الدستور على أنه : "يجب على أعضاء المجلس الدستوري المنتخبين أو المعينين ما يأتي: بلوغ سن أربعين سنة كاملة يوم تعيينهم أو انتخابهم، التمتع بخبرة مهنية مدتها خمس عشرة (15) سنة على الأقل في التعليم في العلوم القانونية، في القضاء، أو في مهنة محام لدى المحكمة العليا أو لدى مجلس الدولة أو في وظيفة عليا في الدولة" .

[11] إلياس جوادي، رقابة دستورية القوانين –دراسة مقارنة - ط1 ، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2009، ص 48.

[12] المادة183 فقرة 3 من القانون 16-01 سالف الذكر.

[13] L'article n°57 de la Constitution Française dispose que: " les fonctions de membre du conseil constitutionnel sont incompatibles avec celles de ministre ou de membre du parlement. Les autres incompatibilités sont fixées par une loi organique."

[14] وهو ما نصت عليه المادة 182 من القانون 16-01 سالف الذكر.

[15] وهو ما نصت عليه المادة 183 من القانون 16-01 سالف الذكر.

[16] سعيد بوالشعير، المرجع السابق، ص 210.

[17] وهو ما نصت عليه المادة 185 من القانون 16-01 سالف الذكر.

[18] المادة83 من النظام المحدد لقواعد عمل المجلس الدستوري، جريدة رسمية عدد29 المؤرخة في 11-05-2016.

[19] عباس بلغول، استقلالية المجلس الدستوري عن السلطات الثلاثة تكريس للحكم الراشد، مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، مخبر القانون الدستوري والحكم الراشد، جامعة مستغانم، العدد الأول، جويلية 2017، ص 20.

[20] LUCHAIRE (F.), Le conseil constitutionnel, tome I Organisation et Attributions 2ème éd refondue, Economica, Paris, 1997, p.p. :41-42.

[21] المادة 62 فقرة 2 من دستور 1958 الفرنسي.

[22] المادة 191 فقرة 3 من القانون 16-01 سالف الذكر.

[23] عباس بلغول، المرجع السابق، ص 21.

[24] المادة 182 فقرة 3 و4 من القانون 16-01 سالف الذكر.

[25] عباس بلغول، المرجع السابق، ص 22.

[26] عبد القادر شربال، "مكانة المجلس الدستوري في النظام الوطني المؤسساتي" ،. م ف.ب، العدد 12،لسنة 2006،ص.ص.85، 107.

[27] روسيون هنري، المجلس الدستوري، ترجمة محمد وطفة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت،2001، ص 153، 154. .

[28] نفس المرجع، ص 154.

[29] بوسالم رابح، المجلس الدستوري الجزائري، تنظيمه وطبيعته، مذكرة ماجستير في القانون العام، جامعة منتوري، قسنطينة، 2004، ص 100.

[30] عباس بلغول، المرجع السابق، ص 23.

[31] نفس المرجع، ص 24.

[32] المادة 183 من من القانون 16-01 سالف الذكر

[33] المادة 183 فقرة 2 من القانون 16-01 سالف الذكر.

[34] لبيض ليلى، بن حمو الطاوس، واقع الرقابة الدستورية على الأوامر التشريعية في الجزائر، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، العدد التاسع، 2017، ص 432.

[35] المادة 186 من القانون 16-01 سالف الذكر.

[36] المادة 09من النظام المحدد لقواعد عمل المجلس الدستوري لسنة 2016

[37] عبد الله بوقفة، القانون الدستوري والمؤسسات السياسية – أساليب ممارسة السلطة في النظام السياسي الجزائري (د ارسة مقارنة)، دار هومة، الجزائر، 2009، ص 274.

[38] بوكرا إدريس، الوجيز في القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، دار الكتاب الحديث، الجزائر،2003، ص 123.

[39] هي الحالات التي نصت عليها المادة131 من دستور1996 والتي تشمل اتفاقيات التحالف والإتحاد والمعاهدات المتعلقة بحدود الدولة والمعاهدات المتعلقة بقانون الأشخاص والمعاهدات التي يترتب عليها نفقات غير واردة في ميزانية الدولة.

[40] محمد بوسلطان، الرقابة على دستورية المعاهدات في الجزائر، مجلة المجلس الدستوري، العدد الأول، 2013، الجزائر، ص 37.

[41] تنص المادة 190من الدستور على أنه " إذا ارتأى المجلس الدستوري عدم دستورية معاهدة أو اتفاق أو اتفاقية فلا يتم التصديق عليها ".

[42] تنص المادة 102 ففقرة 3 من الدستور على أنه: "... في حالة استقالة رئيس الجمهورية أو وفاته يجتمع المجلس الدستوري وجوبا ويثبت الشغور النهائي لرئاسة الجمهورية. وتبلغ فورا شهادة التصريح بالشغور النهائي على البرلمان الذي يجتمع وجوبا..."

[43] المادة 105 من القانون 16-01 سالف الذكر.

[44] المادة 107 من القانون 16-01 سالف الذكر.

[45] المادة 109 من القانون 16-01 سالف الذكر.

[46] المادة 111 من القانون 16-01 سالف الذكر.

[47] رشيدة العام، المجلس الدستوري الجزائري، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة- مصر، 2006، ص، ص 184، 185.

[48] المادة 182 فقرة 3 و 4 من القانون 16-01 سالف الذكر.

[49] المادة 196 من القانون العضوي 16-10 المعدل والمتمم بالقانون العضوي 19-08 المتضمن قانون الانتخابات .

[50] أنظر القانون العضوي 19- 08 المؤرخ في14 سبتمبر 2019 المعدل والمتمم للقانون 16-10 المتعلق بنظام الانتخابات، الجريدة الرسمية العدد 55 بتاريخ 15 سبتمبر 2019.

[51] أنظر المواد 149-151 من القانون العضوي 16-10 المعدل والمتمم بالقانون العضوي 19-08 السالف الذكر.

قائمة المراجع:

أولا: النصوص القانونية والتنظيمية

1) القانون العضوي 19-08 المؤرخ في14 سبتمبر 2019 المعدل والمتمم للقانون 16-10 المتعلق بنظام الانتخابات، الجريدة الرسمية العدد 55 بتاريخ 15 سبتمبر 2019

2) القانون 16-01 المؤرخ في 06 مارس 2016 المتضمن التعديل الدستوري، الجريدة الرسمية العدد 14، في 07 مارس 2016.

3) دستور 08 سبتمبر 1963 الجزائري.

4) النظام المحدد لقواعد عمل المجلس الدستوري، جريدة رسمية عدد29 المؤرخة في 11-05-2016.

5) الرأي الصادر عن المجلس الدستوري01 المؤرخ في 2016/01/28، المتعلق بمشروع القانون المتضمن التعديل الدستوري، الجريدة الرسمية العدد 06، المؤرخة في2016/02/03 .

ثانيا: الكتب والمؤلفات

6) سعيد بوالشعير، النظام السياسي الجزائري -دراسة تحليلية لطبيعة نظام الحكم في ضوء دستور 1996.

7) مسراتي سليمة، نظام الرقابة على دستورية القوانين في الجزائر، دار هومة، الجزائر،2012.

8) إلياس جوادي، رقابة دستورية القوانين –دراسة مقارنة -ط1 ، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان،2009.

9) روسيون هنري، المجلس الدستوري، ترجمة محمد وطفة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت،2001.

10) عبد الله بوقفة، القانون الدستوري والمؤسسات السياسية – أساليب ممارسة السلطة في النظام السياسي الجزائري (د ارسة مقارنة)، دار هومة، الجزائر، 2009.

11) بوكرا إدريس، الوجيز في القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، دار الكتاب الحديث، الجزائر،2003.

12) رشيدة العام، المجلس الدستوري الجزائري، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة-مصر، 2006.

ثالثا: المقالات المنشورة في المجلات والدوريات:

13) سالمي عبد السلام – بن دراح على ابراهيم، المجلس الدستوري في الجزائر– تشكيلته واختصاصاته في مجال الرقابة الدستورية على ضوء التعديل لدستوري لسنة 2016،المجلة الجزائرية للعلوم القانونية الاقتصادية والسياسية، عدد01 ، كلية الحقوق بن عكنون، الجزائر ،2016.

14) عباس بلغول، استقلالية المجلس الدستوري عن السلطات الثلاثة تكريس للحكم الراشد، مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، مخبر القانون الدستوري والحكم الراشد، جامعة مستغانم، العدد الأول، جويلية 2017.

15) عبد القادر شربال، "مكانة المجلس الدستوري في النظام الوطني المؤسساتي"، م ف.ب، العدد ،12لسنة 2006.

16) لبيض ليلى، بن حمو الطاوس، واقع الرقابة الدستورية على الأوامر التشريعية في الجزائر، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، العدد التاسع، 2017.

17) محمد بوسلطان، الرقابة على دستورية المعاهدات في الجزائر، مجلة المجلس الدستوري، العدد الأول ،2013، الجزائر.

رابعا: البحوث والرسائل الجامعية

18) بوسالم رابح، المجلس الدستوري الجزائري، تنظيمه وطبيعته، مذكرة ماجستير في القانون العام، جامعة منتوري، قسنطينة، 2004.

Designing a scale of psychological skills for volleyball referees

*** Dr. Mohamed MounirAttia Mohamed/ Faculty of Physical Education, Benha University, Egypt.**

Introduction and research problem:

There is no doubt that arbitration is an important element that requires those concerned with its affairs to pay attention to the process of selection, preparation, training and qualification of referees and the introduction of scientific methods in their plans to raise the level of referees in volleyball sport. The decision is in a split second during the match.

Arbitration is considered one of the main pillars in sports competitions, as it is sometimes a factor in winning a team and losing the effort of another team, and arbitration may be one of the reasons for the riots inside the stadiums, as training the players for a full season may be lost by the referee due to a simple error, and as the referee rests with him Great responsibility, he must be careful, careful and focused in decision-making, as he is the only individual who has the authority to make decisions and apply the articles of the law during the game, and he must have many psychological skills that enable him to perform his work efficiently. (19:13)

The field of arbitration in volleyball has also witnessed a great change recently, so it is important that we seek scientific research to advance the field of arbitration, and multiple entries to achieve this goal. Perhaps the researcher's choice to study and know the psychological skills that must be available in the volleyball sport rulers is one of the determinants that can be relied upon. In the process of qualifying athletes for referees, they are leaders who have been empowered by law to make decisions and pass judgments in sports competitions that are of importance to competitors and those responsible for them.

This change had an influential role in the training process, as well as in changing the play plans, and this change in the law and the accompanying change in the method of arbitration became necessary for the rulers to be a high degree of accuracy and skill in the application of the law and the provisions, as the ruling has a great responsibility Therefore, such sports need a high degree of selection and access to a large degree of accuracy in the selection of referees, and thus volleyball is one of those sports that require precise specifications in choosing its referees, whether from a psychological or mental aspect. (2: 5)

Mohamed Al-ArabiShamoun (1999) states that it is necessary to plan for the development of psychological skills, which include (attention, mental perception, mental retrieval, motivation for achievement, etc.) and must focus on them as in the basic skills of various sporting activities and the omission of these skills impedes achievement. (362: 9)

Mohamed Hassan Allawi (2002) also emphasizes that the psychological skills that a mathematical individual should learn and train in the context of long-term psychological preparation are limited to the following skills (relaxation - mental perception - focus of attention) and these psychological skills are connected and interact with each other and affect

each other And affected by it, and this means that the improvement in a particular skill of these skills, in turn, affects the improvement of other psychological skills. (12: 195)

There is a link between psychological skills and the rule of volleyball, which helps him to perform his mission properly. These psychological skills enable him to perform his work without experiencing psychological pressures that negatively affect his decisions.

Through the previous presentation on the importance of arbitration in volleyball and the importance of some psychological skills for judgment, all of this prompted the researcher to do a study to determine the psychological skills that must be available in the rule of volleyball.

Through the experience of the researcher in the field of volleyball sport as a player and international referee and his training and teaching of volleyball material, and his participation in the arbitration of some championships, and through his follow-up to many championships he observed a decline in the arbitration level of many referees and their inability to continue to follow their work as a referee and the researcher believes that The reason is that referees do not possess some distinct psychological skills related to the nature of volleyball and the referee's character.

Therefore, the researcher believes that it is necessary to make a measure to identify the distinctive psychological skills of volleyball sport rulers and to assist in the process of selecting and qualifying volleyball referee well.

Research Aims :

This research aims to design a measure of the psychological skills of volleyball referees by:

1- Knowing the distinctive psychological skills of volleyball referees.

2- Knowing the differences in psychological skills between volleyball rulers according to their level (international - national - first class - second degree - third degree).

Search questions:

1- What are the distinctive psychological skills of volleyball rulers?

2- Are there relative differences in the psychological skills of referees according to their level of degrees (international - national - first class - second degree - third degree)?

Search procedures:

Research Methodology:

The researcher used the descriptive approach due to its relevance to the nature of the research:

The research sample:

The research community are the rulers of volleyball in Cairo and registered with the Egyptian Volleyball Federation, which number (103), including (20) international referee, (8) national referee, (25) first degree referee, and (20) second degree, and (30) referees of a third degree, the research sample was chosen by (5) referees from each degree to reach the total of the basic research sample (25) referee and the exploratory sample one referee from each degree to become the number of exploratory sample (5) referees and participants in the African Championship qualifying for the World Cup .

Table (1)

Sample classification

<table>
<tr><th>Classification of the members of the research community</th><th>the number of respondents</th><th colspan="5">the number of individuals in the core sample</th><th>the total number of individuals The research sample</th></tr>
<tr><td rowspan="2">Number of individuals for each classification</td><td rowspan="2">5 volleyball referee</td><td colspan="5">25 volleyball referee 5 volleyball referees</td><td rowspan="2">30 volleyball referee</td></tr>
<tr><td>5 referees of third degree</td><td>5 referees of second degree</td><td>5 referees of first degree</td><td>5 nationa l referee s</td><td>5 international referees</td></tr>
</table>

, Sample homogeneity:

The arbitration age and the number of years of experience for the judges according to their degrees (international - national - first - second - third).

Table (2)

Arbitration age and years of experience

referee	international	national	first	second	third
The first	**25**	**19**	**15**	**5**	**2**
The second	**25**	**15**	**14**	**10**	**3**
Third	**22**	**17**	**14**	**6**	**3**
Fourth	**24**	**14**	**10**	**7**	**5**
Fifth	**21**	**18**	**15**	**10**	**2**

It is clear from Table No. (2) that the arbitration age for international governance ranges between 21 to 25 years, the national ruling from 14 to 19 years, the first degree ruling from 10 to 15 years, the second degree ruling from 5 to 10 years, and the third degree ruling from 2 to 5 years.

Table (3)

Homogeneity of research samples from judges according to years of experience

referee	is the lowest grade	the highest grade	م	ع	ل
international	**21**	**25**	**23.40**	**1.81**	**-56,0**
national	**14**	**19**	**16.60**	**2.07**	**-23,0**
first	**10**	**15**	**13.60**	**2.07**	**-91,1**
second	**5**	**10**	**7.60**	**2.30**	**0.19**
third	**2**	**5**	**3**	**1.22**	**1.36**

From Table (3), it is evident that there is homogeneity for each category of rulers, as all values of the torsion coefficient ranged between 1.36 and 1.91-

Data collection tools and means:

The researcher used the following data collection tools and tools:

- Experts Opinion Survey Form for Defining Psychological Skills (Scale Axes), Attachment 1

- Experts Opinion Survey Form for Determining the Scale Phrases Attachment (2)

A measure of the psychological skills of volleyball referees under discussion

Conditions for selecting experts:

- Those who hold a PhD in volleyball

- Or they have experience of not less than (10) years in the field of volleyball

- Hold a degree in the field of sports psychology. Attachment (3)

Scientific coefficients of data collection tools:

Honesty account:

The researcher calculated the validity of the scale by using the honesty of the arbitrators, by presenting this scale to a number (5) of the arbitrators to express their views on the validity of this scale. The results have resulted in the availability of the logical honesty of this scale and it measures the psychological skills that were set for it as the following table shows:

Table (4)

Responses of experts gentlemen on dimensions and phrases of scale

Experts / Scale	c / Hassan Ahmed	c/ AymanAnis	Prof. RashaMohamadSharaf	Prof. SafaMohamadJaber	Prof. AtefNimerKhalifa	Total	Percentage
The scale in question	√	√	√	√	√	5	100%

Steps to build a scale of psychological skills for volleyball referees:

Preparing a questionnaire for expert opinion on determining the psychological skills of volleyball referees.

- The researcher reviewed the theoretical frameworks, previous studies and scientific references in the field of sports psychology, he did not find a specialized scale for the psychological skills of volleyball rulers, and the researcher examined lists and measures of psychological skills previously prepared in the field of sports psychology.

The researcher conducted a reference survey and personal interviews with professors of sports psychology.

Psychological skills were presented to experts specializing in sports psychology and volleyball and about (10) psychological skills were listed.

The researcher was satisfied, based on what was approved by the experts, at 70% and 100%.

- Thus, five basic psychological skills were reached, and this is illustrated in Table (5).

The percentage of expert opinions on defining psychological skills (the main dimensions of the scale) for volleyball referees

n	Expert gentlemen / Psychological skills	5	4	3	2	1	Total	Percentage
1	Self-confidence skill	✓	✓	✓	✓	✓	5	٪100
2	Attention focus skill	✓	✓	✓	✓	✓	5	٪100
3	Attention Skill	×	✓	×	✓	×	2	٪40
4	Relaxation skill	✓	✓	✓	✓	✓	5	٪100
5	Psychological energy management skill	×	✓	×	✓	✓	3	٪60
6	Objective Skill	✓	×	✓	×	×	2	٪40
7	Skill building goals	✓	✓	✓	✓	✓	5	٪100
8	Skill ability to cope with anxiety	×	✓	✓	×	✓	3	٪60

9	**Achievement skill**	✓	×	×	✓	×	**2**	**٪40**
10	**Skill ability to withstand stress**	✓	✓	✓	✓	✓	**5**	**٪100**

Characteristic of volleyball referees The researcher and gentlemen supervisors were satisfied with the psychological skills approved by volleyball referees experts (70%, 100%).

The researcher returns that the percentage of the rest of the psychological skills decreased due to the different names. The researcher was limited to the psychological skills agreed upon by all experts, i.e. that got a percentage (higher than 70%: 100%) and these psychological skills were: -

- **Skill confidence.**
- **Attention Focus Skill.**
- **Skill of mental perception.**
- **Relaxation skill.**
- **Skill ability to cope with pressure.**

Determine the phrases related to each psychological skill from the scale skills:

After arriving at the distinctive psychological skills of volleyball rulers through referential survey and personal interviews, the researcher prepared the appropriate phrases for each psychological skill, where each phrase was formulated in a clear and specific way, and each psychological skill included positive and negative phrases.

The researcher took into account the following when formulating the phrases:

- The expressions are clear and understandable.

- That the phrase not die by the type of response.

- The term does not contain more than one meaning.

- The number of phrases for the scale in its first form reached (118), phrase 0

Presenting the phrases and scale in its initial form to the experts in the field of sports psychology and the field of volleyball, annex (2) with the aim of identifying:

How sound the proposed wording is and how appropriate it is for the scale?

- Delete, amend or add other phrases.

- Correct key.

- The relative importance of psychological skills to the rule of volleyball.

The researcher reached through a survey of the following experts:

- Delete some phrases from the scale.

- Modify the verbal wording of some phrases.

- The relative importance and arrangement of psychological skills with regard to the rule of volleyball was determined.

This is evident from Table (6).

Table (6)

Arrangement of scale dimensions and percentage of dimensions according to opinions of expert couriersSkills

Experts	The first	second	third	fourth	fifth	total	percentage
Self-confidence	18	20	19	17	20	94	94%
Focus of attention	16	19	18	16	18	87	87%
Mental Perception	15	16	16	18	14	79	79%
Relaxation	17	15	17	12	13	74	74%
Coping with pressure	19	14	13	15	12	73	73%

It is clear from Table (6) that the percentage of psychological skills for volleyball referees is as follows: the self-confidence skill comes in the first place by 94%, followed by the attention skill concentration by 87% and in the third place the mental visualization skill by 79% and in the center Fourth is the skill of relaxation by 74%, and in the fifth and last place is the skill of ability to cope with stress by 73%.

Survey study:

The exploratory study was conducted on a sample consisting of (5) referees from the referees registered with the Egyptian Volleyball Federation by one referee for each degree (international - national - first degree - second degree - third degree) and this sample is not the original sample and the same conditions for the basic study sample apply to them It aimed to:

- Knowing the validity of the scale and its terms, and calculating the validity and consistency of the scale used in research (the measure of psychological skills of volleyball rulers).

- Identify the difficulties facing the researcher and develop appropriate solutions to overcome these difficulties

The researcher has made the first application to calculate the validity of the scale in the time period from Sunday, 3/6/2016 AD to Thursday corresponding to 10/3/2016 AD

Basic experience:

The researcher applied the scale in its final form to the research sample from 3/4/2016 to 7/4/2016, on the working and registered referees of the Egyptian Volleyball Federation.

The final form of the scale of psychological skills for volleyball rulers:

The first dimension: Self-confidence

N	phrases	always	sometimes	never
1	1 I can control and drive well			
2	2 he rushed a lot in making the judgment during the match			
3	3 I can participate in the arbitration of all competitions and my thoughts include confidence in myself			
4	4 It makes me fail to make the right decision because I don't have confidence in myself			
5	5 My confidence vibrates in myself when one of the players or the coach objects to some of my decisions			
6	6 I act quickly and precisely in unexpected situations during a match			
7	7 My confidence in my soul is shaken when a public riots and a lot of chants against the rulers			
8	8 I feel reassured during the arbitration			
9	9 Behave accurately, quickly and firmly in the decisive stances of the match			
10	10 My confidence increases when I participate in an international championship arbitration			
11	11 My confidence increases after attending the Union's arbitration sessions			
12	12 I increase my confidence in myself after reading the law and understanding its articles			
13	13 My confidence in myself is shaking when running some matches			
14	14 I always tend to be slow and reckless in decision-making and judgment			
15	15 Throughout the competition I can maintain a high level of confidence in myself			
16	16 My confidence shakes myself when selecting other referees to judge and manage the finals			
17	17 For my self-confidence, I make the decision without going back to my colleagues			

The second dimension: the skill of focusing attention

N	phrases	always	sometimes	never
1	When I am judging, I can pay close attention to what happens in the match			
2	Feel distracted (in focus) when the player objects to some of my decisions			
3	I have the ability to quickly see a wide view in play situations			
4	many thoughts revolve in my mind while I arbitrate and focus in my attention			
5	I can keep my focus in the match even during some protests, whether from players or coaches			
6	I miss my focus in some match times			

7	The number of matches I referee does not affect my focus			
8	It annoys me that there are more than one mentor for off-field players (coach-audience)			
9	increases my focus in the final round matches			
10	I am in a state of lack of focus when I know the date of the match in a short time			
11	I am in a state of indecision while making decisions characterized by a degree of difficulty			
12	I feel a lack of focus when the match stops more than once and I find it difficult to refocus me again			
13	When I am judging, my thinking is limited to the match and players on the field			
14	I feel a lack of focus that hinders me from managing the match when there are large numbers of fans			
15	When I judge, I focus on what happens at the same moment and don't think about what happened before or what might happen			
16	I am bothered by my inability to focus my attention in sensitive times of the match			
17	When I am judging, I can focus my attention on managing the match, even if one of the assistant referees makes some decisions that I think are wrong.			
18	My focus is less in refereeing matches in the final rounds			
19	My focus is increasing in tournaments outside my country			
20	I suffer from a lack of focus while there is a loud sound in the playroom			
21	My focus in the first division matches is over the junior games			
22	my concentration decreases at the end of the match			
23	I suffer from a lack of focus when there are family problems			

The third dimension: mental perception

N	phrases	always	sometimes	never
1	My good perception of volleyball skills helps me manage the game well			
2	It is difficult for me to imagine what a player will do in the event of a judgment that he does not like			
3	I can mentally visualize some situations from previous games			
4	It is difficult to visualize and retrieve some similar situations			
5	My good perception of skills helps me to be a good referee during the match and the audience is on fire			
6	When performing the process of mental perception, the picture may be unclear, and it is necessary to take the appropriate decision			
7	It is difficult for me to imagine what the players will do during the match			
8	It is difficult for me to retrieve the articles of the law			
9	I can imagine what players will do in the match that I will be judging			
10	It is difficult for me to do a mental visualization of some of the motor skills of volleyball players			

Fourth dimension: relaxation

N	phrases	always	sometimes	never
1	My preoccupation with refereeing tournaments and refereeing sessions does not give me an opportunity to enjoy my life and relax			
2	I can do muscle relaxation before judging a tournament or competition			
3	muscle tension before the match judging makes me unable to make the right decision			
4	Perfect relaxation makes me well-matched			
5	Feel stress and anxiety as the audience louds			
6	My relaxation helps me make the right decision at the right time, away from stress and anxiety			
7	I reach a suitable degree of relaxation before the match helps me to make a good decision			
8	When I did not participate in the refereeing tournaments, I was stressed and anxious			
9	I can relax before participating in the competition judging			
10	My feeling anxious before participating in match refereeing does not make me able to relax better			
11	Relax before the competition is better than during the competition			
12	I feel muscle tension before joining in judging sensitive and important matches			
13	I can relax before judging sensitive matches			
14	I feel nervous and anxious when I make wrong decisions during a match			
15	The ability of national government to relax is better than first-degree rule			
16	The ability of a first-degree referee to relax is better than a second-degree judgment			
17	The ability of second-degree rule to relax is better than third-degree judgment			
18	When I play a large number of matches, I am in a state of muscle tension and discomfort			

Fifth dimension: the ability to cope with stress

N	phrases	always	sometimes	never
1	I can judge international matches			
2	I feel more tense when my participation in the competition arbitration approaches			
3	It is difficult to control my excess disorders before the start of the competition			
4	I can face difficult sports situations during the course of the competition			
5	performance improves by encouraging the attendees			
6	My feeling of fear increases as the audience increases			
7	I keep participating in courses that elevate referees			
8	I don't care about the presence of photographers during the championship			
9	I enjoy judging difficult matches that require a lot of effort			
10	During games I only care about the players ’performance			

11	I do not apologize for any heroism, no matter what			
12	I feel the pressure when judging the final round matches			
13	I can run games despite the crowd crying			
14	I rely on the rules of law and association in any situation that occurs in a match or competition			
15	I believe that what is required of me in the competition exceeds my capabilities and my capabilities			
16	I don't care what happens in the newspaper attack			
17	It is difficult to control my emotions towards the objections of coaches or players			
18	Financial income is the main factor in the arbitration process			

Discuss the results:

Guided by what was presented from the previous tables, the researcher was able to discuss these results in order to reach an answer to the research questions and to achieve them, which were formulated in light of the research goals in order to reach a solution to the basic problem of research, namely: defining the psychological skills of volleyball sport rulers and designing a scale Psychological skills for volleyball rulers.

Discuss the results of the first question:

Within the framework of the work to answer the first question of the research, which relates to knowing the most important psychological skills for volleyball rulers

The results of Table (5) show that the skill of self-confidence has obtained 100% of the opinions of experts

The researcher indicates that the skill of self-confidence is considered very important psychological skills in all aspects of life in all sports and in volleyball in particular because the rule of volleyball without confidence in himself can not lead the game and cannot take the right decision or achieve success experiences and therefore it is considered One of the most important psychological skills that must be available in the rule of volleyball.

The skill (self-confidence) came in the first rank in relation to its relative importance to the rest of the skills, at a rate of 94% of the opinions of experts, and this is illustrated by Table No. (6), while this skill came in the first order in relation to the average degrees of rulers on the scale, and this indicates a consensus of opinions Gentlemen experts with the actual scores of rulers on the psychological skills scale, which confirms the importance of this skill.

Osama KamelRatib (1997) indicates that self-confidence is the degree of belief that an individual possesses about the extent of his ability to achieve success, and there is no doubt that the individual's expectation of the results of his performance is an important factor in terms of influencing the performance results, and that confidence in predicting the results makes the athlete more willing to exert Giving and giving, the more expectation increases and the more confident the athlete becomes, the greater his ability to endure, perseverance and determination in facing the obstacles facing him or the problems facing him, and it becomes not easy for him

to surrender to defeat or lose hope and also help him focus attention in the game and stimulate his potential , And done Its performance is streamlined and more strength and speed and helps it to keep calm, relax and calm, especially in the pressing competition situation. (3: 342-343)

Mohamed Hassan Allawi (1998) emphasizes that the athlete player who is characterized by self-confidence is very confident of himself and his abilities and skills and can act well in unexpected situations in competition and expresses confidence from the point of view without hesitation. (11:18)

The researcher believes that self-confidence as a psychological skill is one of the most important psychological aspects that should be distinguished by the judgment on the different type of sport and in volleyball sport in particular, it is considered very important in the process of education, training and competition, because self-confidence helps the judge to perform the skill according to the type of situation where That if there is a defect in trust in the judgment, this affects the level of his arbitral performance negatively.

The results of Table (5) clarify that the skill of focusing attention has obtained (100%) from the opinions of experts, as it is considered a very important psychological skill for volleyball rulers because it is considered the basis of the referee's work in the arbitration profession.

The skill (concentration of attention) came in the second order with respect to its relative importance to the rest of the skills, at 87% of the experts 'opinions, and this is illustrated by Table No. (6), while this skill came in the second order in relation to the average of the rulers' scores on the scale, and this indicates a consensus of opinions Gentlemen experts with the actual scores of rulers on the scale of psychological skills, which confirms the importance of this skill.

Mohamed Al-ArabiShamoun (1996) sees the focus of attention as the ability to fix attention on a chosen stimulus for a period of time (8: 265).

Abdul Aziz Abdul Majeed (2005) states that concentration is the key to victory, and if focus is lost, then this is a reminder of failure, just as the short loss of focus can distort performance as a whole, and affect results, and thus focus is a decisive factor, especially in cases of noise and states of thoughts not related to the performance situation .

(6: 176)

The researcher believes that focusing attention is one of the most important psychological skills, and that volleyball sport referees who have the ability to focus attention are distinguished from other ordinary referees and are also distinguished by complete mastery of match management and the ability to make the right decision in the shortest possible time as the focus of attention increases the confidence of the referee in Himself.

The results of Table (5) show that the mental visualization skill obtained 100% of expert opinions, which confirms its importance as a psychological skill suitable for the work of volleyball referees.

The skill (mental perception) came in the third order in relation to its relative importance to the rest of the skills, at a rate of 79% of expert opinions, and this is illustrated by Table No. (6), while this skill came in the third order in relation to the average of the rulers 'scores on the scale, and this indicates a consensus of opinions Gentlemen experts with the actual grades of rulers on the scale of psychological skills, which confirms the importance of this skill.

Osama KamelRatib (1997) considers the mental perception that it evokes the image in the player's mind of skills, previous experiences or events and situations that had not previously occurred and can also conjure with this image his feelings and emotions that are related to this particular situation. (3: 316)

Mohamed Al-ArabiShamoun (1996) emphasizes that mental perception helps to exclude negative thinking, give more support and self-confidence, increase motivation, build positive performance patterns and achieve goals. (8: 222)

The researcher believes that the rule of volleyball, which possesses the skill of mental perception as a psychological skill distinguished from other rulers in that he has the ability to evoke the image of similar situations from playing from previous games and evoke the memory of some articles of the law all of this makes him able to decide the right referee and make the right decision For the benefit of the player who deserves and also makes him able to deal with difficult situations he is exposed to during the arbitration process.

The results of Table (5) show that the relaxation skill obtained 100% of the percentage of expert opinions, and that this skill is a very important psychological skill for the work of volleyball referees.

The skill of (relaxation) came in the fourth rank with respect to its relative importance to the rest of the skills, at a rate of 74% of expert opinions, and this is illustrated by Table No. (6). Experts with actual scores for referees on the psychological skills scale, which confirms the importance of this skill.

Mohamed Al-ArabiShamoun (2001) indicates that relaxation is a temporary and deliberate withdrawal from the activity that allows a recharge or full use of physical, mental and emotional energies, and that relaxation is of great importance to any athlete and aims to reach the highest level of performance as it contributes to a little pressure or mental and psychological aspects Negativity, such as anxiety and lack of self-confidence, raises the rates of positive mental factors such as concentration. (10: 157)

The researcher believes that a good referee who controls his emotions and can perform the process of relaxation before, during and after the championship is that referee who will continue to do well and can continue his efforts in the profession of arbitration. So the rule of volleyball should be able to relax.

The results of Table (5) clarify that the ability to face pressure has obtained (100%) of the percentage of expert opinions, and that this skill is a very important psychological skill for the work of volleyball referees.

The ability to face pressure came in the fifth order in relation to its relative importance to the rest of the skills, at a rate of 73% of the opinions of experts. This is illustrated by Table No. (6), while this skill came in the fifth order in relation to the average degrees of rulers on the scale, and this indicates the agreement of the opinions of the masters. Experts with actual scores for referees on the psychological skills scale which confirms the importance of this skill.

The phenomenon of psychological pressures is considered one of the psychological phenomena affecting the mental health of the individual, and the intensity of psychological pressures and repeated exposure to it may lead to negative effects on the personality of the individual, and to a defect in mental health, which affects his integrated health.

The stressful situation may lead to emotional manifestations, including: "unpleasant emotions - the first degrees of depression - anxiety and anger - feeling uncomfortable - lack of control over emotions - high degree of tension - tendency to quarrels, fights, and aggression against others." (2:61)

KarimaAwad (2000), quoting Abd al-Rahman al-Turaidi, added, "The psychological pressures mean that there are external factors that exert pressure on the individual as a whole or part of it, and that there is a sense of tension or distortion in the integrity of his personality, and when his intensity increases, the individual loses his ability to balance and changes his behavior line to New style (39: 3)

The researcher believes that the skill of being able to face the pressures is the basis of work in the arbitration profession, as the rulers are subjected to many psychological, nervous, physical and social pressures, and no person participates with the referee in bearing these pressures, and after all, he is the only person required to achieve justice in the referee within the match, so the person Who will assume responsibility and on the day of the duties of judgment must have the skill to be able to face pressure in order to have success and the ability to continue in the task of arbitration.

Thus, the answer to the first question that was:

What are the distinctive psychological skills of volleyball rulers?

Discuss the results of the second question:

Within the framework of the work to answer the second question of the research, which relates to whether there are relative differences in the psychological skills of rulers according to the level of their degrees (international - national - first degree - second degree - third degree).

The results show that there were no statistically significant differences between the five categories of rulers in the self-confidence dimension, where the calculated value of p was (74,2) less than the value of the tabular (87,2).

The researcher attributes this result to the lack of arbitration of international matches outside the country and that most referees do arbitration at the local level more than participation in arbitration tournaments outside the country, and that after self-confidence is an essential

dimension for all referees of different degrees, so we find that there are no statistically significant differences between categories Referees in after self-confidence.

The researcher explains that self-confidence as a psychological skill is very important in the process of arbitration of competitions and depends on the rest of the other psychological skills (relaxation - mental perception - concentration of attention - ability to face pressure) each complements the other.

In this regard, **Mohamed Al-ArabiShamoun (1996)** indicates that mental perception helps to exclude negative thinking, give more support and self-confidence, increase defense and build positive performance patterns and achieve goals. (8: 35)

Osama KamelRatib (2000) stresses that self-confidence helps to focus. When you feel confidence, you have the mental clarity to focus on your current performance, but when you lack confidence, you tend to worry about how your performance will be good, and how others think about your performance, as well as Increasing fear and trying to avoid failure will hinder focus and become an easy tool for distraction, and self-confidence affects goals. People who Distinguished with self-confidence, they propose realistic goals that are challenging and do everything in their power to achieve these goals. (4: 305)

The researcher notes that attention must be paid to developing self-confidence alongside other psychological skills because it is considered a basis for good performance in all sports, without which the athlete does not exercise any sports activity or any daily activity or my life.

The results show that there were no statistically significant differences between the five categories of rulers in the dimension of mental perception, where the calculated value of P (95,0) was less than the value of P of tabular (87,2).

The researcher returns this result to the rulers of volleyball sport in all their classes feel the importance of this psychological skill and depend on them to evoke the picture for similar situations from playing from previous games and evoke the memory of the articles of the law for the Egyptian Volleyball Federation and when the articles of the law were one and the positions of play are very similar to each This helped to ensure that there are no statistically significant differences between categories of rulers in the post-mental conception.

Mohamed Al-ArabiShamoun (1996) also emphasizes that mental perception helps to exclude negative thinking, give more support and self-confidence, increase motivation, build positive performance patterns and achieve goals. (8: 222)

The results of this study are consistent with the results of the study **of AtefNimerKhalifa and Mohamed HamedShaddad (2000) (5)** on the importance of using mental visualization skill as a skill within the "mental" psychological skills that have great importance in raising the level of performance and mastery of motor skill.

The results show that there are statistically significant differences between the five categories of rulers in the focus of attention, where the calculated value of P (35,108) was greater than the value of the tabular (87,2).

The results show that there are statistically significant differences in the focus of attention between the international and national rulers and both the first, second and third class rulers in the direction of the international and national rulers, where the arithmetic mean of the international and national rulers was higher than the rest of the categories

The researcher attributes this to the fact that the arbitration age of both international rulers and national rulers is greater than the arbitration age of the rest of the rulers ’degrees. Table No. 3 illustrates this, which increases the factor of experience and frequent exposure to situations during the arbitration process, which increases the focus of attention when international rulers and national rulers exceed the rest of degrees. Rulers.

The results show that there are statistically significant differences between both the first and third-degree rulers after the focus of attention, and the researcher attributes this to the fact that the arbitration age of first-degree rulers is greater than the arbitration age of third-degree rulers, as table (3) shows that the arbitration age of first-degree rulers ranges Between 10-15 years and third-degree rulers are between 2-5 years, the difference is large, which increases the factor of experience, the exposure to situations and the large number of friction during the arbitration process at the first-degree rulers, which increases the focus of attention when the first-degree rulers over the third-degree rulers.

The results show that there were no differences between both the international and national rulers, nor did there appear any differences between the words of the rulers of the first and second degrees, as well as between the second and third degrees in the focus of attention

The researcher attributes this result to the arbitration age of both international and national rulers being close to the point where statistically significant differences do not occur, as the arbitration age for internationals ranges between 21-25 years and nationalists between 14-19 years, as well as between the first-degree rulers whose arbitration ages are what Between 10-15 years and second-degree rulers whose arbitration ages range between 5-10 years, which worked to ensure that there are no differences between the words of first and second-degree rulers, as well as between the second-degree rulers whose arbitration ages are between 5-10 years and between Third-degree rulers whose ages are abrasives Mieh between 2-5 years of work, which does not appear on any differences between both the second and third tier rulers.

In this regard, **Osama KamelRatib (2000)** emphasizes that training control in focus and attention is an important psychological skill for successful performance and enjoyment, and that excellence in performance occurs when the player is in the optimal energy area and that one of the most important psychological characteristics of the player in that region is control of focus And attention. (4: 269)

The results show that there are statistically significant differences between the five categories of rulers in the relaxation dimension, where the calculated value of P (46,94) was greater than the value of PI (87,2).

The results show that there are statistically significant differences in the relaxation dimension between the international and national rulers with both the second and third degree rulers in the direction of the international and national rulers, where the arithmetic mean of the international and national rulers was higher than the rest of the categories.

The researcher attributes this to the fact that the arbitration age of both international and national rulers is greater than the arbitration age of second and third-degree rulers, and this shows Table (3), which increases the factor of experience and frequent exposure to situations during the arbitration process, which increases the level of skill of relaxation for international rulers and national rulers from Second and third degree rulers.

While there were no differences between both the international and national rulers and the first degree, nor did there appear any differences between the words of the rulers of the first, second and third levels.

The researcher returns this result to the category of referees of the first degree is a middle stage or a transitional stage between the stage of international arbitration (international and national referees) and the stage of local arbitration (referees of the second and third degree) so it is a convergence in the level of experience between the two stages and this explains this result.

The results show the presence of statistically significant differences between the five categories of rulers in the dimension of the ability to face pressures, where the calculated value of P (41,41) was greater than the value of PI (87 (2).

The results show that there are statistically significant differences in the dimension of the ability to face the pressures between the international and national rulers and the first class with both the second and third class rulers in the direction of the international and national rulers and the first degree where the arithmetic mean of the international and national rulers and the first degree was higher than the rest of the categories.

The researcher attributes this result to the number of tournaments judged by the international and national referees and the first degree much more than the tournaments that the second and third degree referees participated in, which worked to increase the factor of experience of international and national referees and first-class referees.

The researcher also returns this result to the degree of importance and degree of difficulty of the championships that were judged by international and national referees and the first degree from the championships that are judged by the second and third-degree referees, which develops and increases the ability to face pressure at international and national referees and first-class referees

The results show that there were no differences between both the international and national rulers and the first degree, and no differences emerged between the statements of the second and third class rulers.

The researcher attributes this result to the level of tournaments judged by international referees and national referees and the first class are considered at one level such as the Republic Championship, while the second and third degree referees participate in tournaments with a lower level than the first class and the number of tournaments judged by international and national referees outside The country was not strong enough to make a difference between them and the first-class rulers in their ability to withstand pressure.

Thus, we have answered the second question related to the question: -

List of references :

1) **Ibrahim AbdRaboKhalifa:** Sports and Mental Health, The Egyptian Society for Sports Psychology, Second Edition, 2000.

2) **Ahmed Mohamed Zeina:** The concept of self and the ability to lead among international rulers in some sporting activities in the Arab Republic of Egypt, Ph.D., unpublished, University of Benha, 2006.

3) **Osama KamelRatib:** Mathematical Psychology (Concepts and Applications), 2nd floor, Dar Al-Fikr Al-Arabi, Cairo, 1997

4) **Osama KamelRatib:** Training psychological skills and their applications in the sports field, Dar Al-Fikr Al-Arabi, Cairo, 2000.

5) **AtefNimerKhalifa, Mohamed HamedShaddad:** Dynamic mental perception among boxing and judo players during the competition period, published research, faculty of physical education, Assiut University, 2000

6) **Abdul Aziz Abdul Majeed Mohamed:** Psychology of facing pressures in the sports field, The Book Center for Publishing, Cairo, 2005 AD.

7) **Karima Mahmoud Awad:** psychological pressures and some personality traits of working female teachers and their relationship to the achievement of their students, unpublished doctoral dissertation, Faculty of Education, Menoufia University, Cairo, 2002.

8) **Mohamed Al-ArabiShamoun:** Mental Training in the Sports Field, Arab House of Thought, Cairo, 1996.

9) **Mohamed Al-ArabiShamoun**: Mathematical Psychology andPsychometrics**,** 1st edition, The Book Center for Publishing, Cairo, 1999 AD.

10) **Mohamed El-ArabiShamoun:** Mental Training and Sports Performance, Egyptian Olympic Committee, Olympic Scientific Center, 2001 AD.

11) **Mohamed Hassan Allawi:** The combustion psychology of the player and the coach, 1 st edition, The Book Publishing Center, Cairo 1998.

12) **Mohamed Hassan Allawi**, Psychology of Training and Athletic Competition, Dar Al-Fikr Al-Arabi, Cairo, 2002.

13) **Nabil Khalil Nada:** Psychological Preparation for Football Governance, 1st edition, Dar Al-Kitab Al-Hadith, Cairo, 2009.

14) **Elliott Jillms:**Phsical Education, Psychology Physiological Michigan, 2003.

15) **OstrowAnderw:** Psychology, Clinical, 2001.

16) **Pates, et al:** the effect of hypnosis on flow states and three-point schooling performance in basketball players sport-psychologist-champaign, 2003.

17) **Weinberyr.s:** the mental advantage developing your psychological skills in tennis is leisure press, 1998.





المؤتمر الدَّولي العلمي الافتراضي بعنوان:

البحث العلمي واستراتيجيات التكوين ودوره في التنمية الشاملة بالوطن العربي

Scientific research, training strategies and its role in achieving comprehensive development in the Arab world

أ.عمار شرعان، رئيس المركز الديمقراطي العربي، برلين، ألمانيا

مدير النشر: د.ربيعة تمار

التنسيق والنشر: د.حنان طرشان

رقم تسجيل الكتاب

VR .3383-6683 B

أيلول 2022



الدراسات الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية
D.A.C
المركز الديمقراطي العربي